سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ ١٣٣

تفسير

القرآن الكريم

سورة الفرقان

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٣٣)

تفسير القرآن الكريم

سورة الفرقان

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٦ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
تفسير سورة الفرقان. / محمد بن صالح العثيمين ـ ط ١ ـ القصيم، ١٤٣٦هـ
٣٨١ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٣٣)
ردمك: ٤ ـ ٤٧ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ القرآن ـ سورة الفرقان ـ تفسير.
أ ـ العنوان
ديوي: ٢٢٧،٦ ١٤٣٦/٧٨٢٩

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٧٨٢٩
ردمك: ٤ ـ ٤٧ ـ ٨١٦٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ

يُطلب الكتاب من :
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم ـ عنيزة ـ ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩
هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ ـ ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرة للنشر والتوزيع ـ شارع محمد مقلد ـ متفرع من مصطفى النحاس
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب
هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ ـ محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقـديـم

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ باللهِ مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه ، حتَّى أتاهُ اليَقينُ ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أَمَّا بَعْدُ:

فمِنَ الدُّروسِ العِلميَّة المُسجَّلَة صَوتيًّا، والَّتي كانَ يَعقِدُها صاحِبُ الفَضِيلةِ شَيخُنا العلَّامةُ الوالِدُ محمَّدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- في جامِعِهِ بمَدِينَةِ عُنَيْزَةَ صَباحَ كُلِّ يومٍ أَثْناءَ الإِجازاتِ الصَّيْفيَّة؛ حَلقاتٌ فِي تَفْسير القُرآن الكَرِيم كانَت بِدايتُها مِن سُورة النُّور وما بَعدَها؛ حتَّى بلَغ قَولَه تعالَى في سُورة الزُّخرف: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾.

وقَدِ اعتَمدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى في تَفْسيرِه لتِلْكَ السُّور كِتابًا بَيْن يَدَي الطُّلاب هُو (تَفْسير الجَلالَيْنِ) للعلَّامة جَلال الدِّين محمَّد بنِ أَحْمَدَ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ المَحَلِّيِّ، المُتوفَّى سَنَةَ (٨٦٤هـ)[١]، والعلَّامة جَلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبِي بَكْر بنِ محمَّد

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حُسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).

ابنِ سابِق الدِّين الخُضَيْرِيِّ السُّيُوطِيِّ، المُتوفَّى سنة (٩١١هـ)[١]. تغمَّدهما الله بواسِع رَحمته ورِضوانه، وأَسْكنهما فَسِيحَ جنَّاتِه، وجَزاهُما عَنِ الإِسْلام والمُسلِمِينَ خَيرَ الجَزاءِ.

وسَعْيًا -بإِذْنِ اللهِ تَعالَى- لِتَعْمِيمِ النَّفْع بتِلْكَ الجُهُود المُبارَكة فِي هَذا المَيْدَان العَظِيم باشَر القِسْمُ العِلْمِيُّ بِمُؤسَّسةِ الشَّيخِ مُحَمَّد بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ واجِباتِهِ فِي شَرَفِ الإِعْدادِ والتَّجْهِيز للطِّباعةِ والنَّشْر لإِخْراجِ ذَلِكَ التُّراث العِلمِي؛ إنفاذًا للقَواعِدِ والضَّوابِط والتَّوْجِيهاتِ الَّتِي قَرَّرها فَضيلةُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى في هَذا الشَّأْنِ.

نَسْأل اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لِعبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلِمِينَ خَيْرَ الجَزاء، ويُضاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ
٢٠ جُمَادَى الآخِرَة ١٤٣٦هـ

---

(١) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝﴾.

الحمدُ لله ربِّ العَالَمِينَ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى نبيِّنَا مُحمَّدٍ، وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسَانٍ إِلَى يومِ الدِّينِ. وبَعد:

تَقَدَّمَ الكَلامُ على البَسْمَلَةِ، وما أكثرَ الكَلامَ عليها في المؤلَّفات؛ لِأَنَّهَا تكون في كل مؤلَّف. والجارُّ والمجرور متعلِّق بمحذوفٍ تقديره (اقْرَأْ)، ويُقَدَّر عندَ كلِّ فِعلٍ بما يُناسِبُه، فعندَ القراءةِ تقولُ: بِاسمِ اللهِ أَقرَأُ، وعندَ الأكلِ تقولُ: باسمِ اللهِ آكُل، وعندَ الشُّرْبِ تقولُ: باسمِ اللهِ أَشرَبُ، وعندَ الذَّبحِ تقولُ: باسمِ اللهِ أَذبَحُ، كما قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ**»(١).

وقدَّروه فِعلًا، لا مصدرًا، يعني قالوا: (باسمِ الله أَقْرَأُ) ولم يقولوا: (باسمِ اللهِ قِراءتي) فيقدَّر فعلًا؛ لسَبَبين:

أوَّلًا: التَّسْمِيَة على فِعْلٍ، والفعل يَقتضي التجدُّد والحُدُوث، وهَـذِهِ فـائدة مَعنويَّة.

ثانيًا: لأنَّ الأَصْلَ في العَمَلِ هو الفعلُ، فَهُوَ الَّذِي يَقْوَى على أنْ يعملَ محذوفًا،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، رقم (٧٤٠٠)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب وقتها، رقم (١٩٦٠).

وحينَئِذٍ هو الَّذِي يَحسُن أن يُقدَّر دونَ الِاسمِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الاسمِ فرعٌ، ليسَ أصلًا، فاسم الفاعِلِ مثلًا يَعْمَلُ عَمَلَ فِعله لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ به.

وقدَّروه مؤخَّرًا، يعني قالوا: يَنبغي أن تقولَ: «باسمِ اللهِ أَقرَأُ»، لا «أقرَأُ باسمِ الله»، والسَبَبُ:

أولًا: التبرُّك بالبداءةِ بـ(باسمِ الله).

ثانيًا: إفادةُ الحَصْرِ؛ لِأَنَّ تقديمَ المعمولِ يَدُلُّ على الحَصْرِ.

وقدَّروه خاصًّا أيضًا، يعني لا تقول مثلًا عندما تُرِيد أن تتوضأ: (باسمِ اللهِ أَبْتَدِئُ)، وعندما تُريد أنْ تقرأَ (باسمِ اللهِ أَبْتَدِئُ)؛ لِأَنَّهُ أدلُّ على المقصود.

إِذَن الجارُّ والمجرورُ متعلِّق بمحذوفٍ، يَكُون هَذَا المحذوف فِعلًا متأخِّرًا خاصًّا، والبَسْمَلَةُ كثيرًا ما تقع؛ فعندما تُرِيد أن تتوضأَ تقول: (بِاسمِ الله) التقدير (بِاسمِ اللهِ أَتَوَضَّأُ)، وهذا أحسنُ من أن تقدِّر (وُضُوئي بِاسْمِ الله) مثلًا، وأحسن من أن تقدِّر (بِاسْمِ اللهِ أَبْتَدِئُ) فتقدِّر الفعل الخاصَّ المتأخِّر.

أَمَّا (الله) فَهُوَ عَلَمٌ على الذَّات المقدَّسة، ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويَخْتَصُّ به، وأصله (الإِلَه)، لكِن لكثرة الاستعمالِ حَذَفوا الهمزةَ، مثلَما حذفوا الهمزة في (النَّاس)، وأصلها (الأُناس)، إذَن (إِلَه) فِعَالٌ بمعنى مفعولٍ، أي مَأْلُوه، ومعنى مألوه أي معبود، فهَذِهِ اللَّفظة إذَن مُشْتَقَّة وأصلها الإله، والأُلُوهِيَّة هي العِبَادَة.

وقوله: (الرَّحْمَنِ) من الأَسْماء المُخْتَصَّة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو صفة مُشَبَّهة، وإنما قدَّرناه صفةً مشبهةً لِأَنَّهُ على وزنها، مثل (فَعْلَان) على وزن (غَضْبَان)، ثُمَّ إن الصِّفة المشبَّهة تفيد الثُّبُوت والاستمرار، بخلاف اسْم الفاعل، وإنما جاءت (الرَّحمن)

بهَذِهِ الصيغة لِسَعَةِ رحمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وبهذا فسَّره بعض العلماء بقوله: الرَّحمن ذو الرَّحمة العامَّة، والرَّحيم فَعِيل مُشْتَقٌّ مِنَ الرَّحْمَة أيضًا، لَكِنَّه يُفيدُ الفعلَ، أي: إيصال الرَّحمة إلى المرحومِ، والأوَّل الرَّحمن يُفيدُ الوَصْفَ. ولهذا قالَ تعالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ حينما أراد الصِّفَة المطلَقة، وقال: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ حينما أراد إيصال الرَّحمةِ إلى المرحومِ.

فالحاصِلُ: أنَّ الرَّحمنَ والرَّحيمَ إذا اجتمعا يُفَسَّرُ الرَّحمنُ بأنَّه دالٌّ على الصِّفة أكثر من دَلالتِه على الفعلِ، والرَّحيم دالٌّ على الفعلِ أكْثَر من دلالته على الصِّفةِ، وإنْ كانَ كلٌّ مِنْهُما يدُلُّ على صفةِ الرَّحمةِ، هَذَا إذا اجْتَمَعَا، أمَّا إذا افْتَرَقَا فمعناهما وَاحِدٌ.

الآية (١)

• ● ◆ ● •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١].

• ● ◆ ● •

قال المُفَسِّر [1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿تَبَارَكَ﴾ تعالَى]، ففسَّر المُفسِّر التَّبارُكَ بالتعالي. ولا شكَّ أَنَّ هَذَا التفسير فيه نوعٌ من القُصُور؛ لِأَنَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ تدل على التعالي بل وعلى كثرة الخير وسَعَتِه ودوامه، فمعناه أَنَّهُ كثُرتْ خيراتُه وعظُمتْ واستمرَّتْ للعِبادِ.

قوله: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ هَذَا من جُملة البَرَكَة الَّتِي هي من صفةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنَّهُ نَزَّل الفُرقان على عبدِهِ محمَّدٍ ﷺ. وقوله: ﴿نَزَّلَ﴾ فعَّل تُفِيدُ النُّزُول شيئًا فشيئًا، وهكذا القُرْآن الكريم كان يَنزِلُ على النَّبيِّ ﷺ شيئًا فشيئًا، والكُتُب السابقة كانت تَنزل جُملةً وَاحِدةً؛ لقولِهِ تَعَالَى في هَذِهِ السُّورة: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، فردَّ الله عليهم بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَـٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢].

وقوله: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ يفيد أَنَّ هَذَا القُرْآن كَلامُ الله.

---

(١) المقصود بـ(المفسر) هنا: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ليس في هَذَا دليلٌ على أَنَّهُ كَلام الله؛ لِأَنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يقول: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، والماء الَّذِي هو المطرُ ليس صفةً من صفات الله، فلا يَلْزَمُ إذا قال الله: إِنَّهُ نَزَّل القُرْآن أنْ يَكُونَ القُرْآن صفةً من صفاتِهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يُضِيفُ التنزيلَ والإنزالَ إلى ما ليسَ من صِفَتِه؟

فالجواب عن ذلك أنْ يُقالَ: إذا أضاف الله تَعَالَى إنزالَ شَيْءٍ إليه فإنْ كانَ هَذَا الشَيْءُ عَيْنًا قائمًا بذاته فليس من صفات الله، أو كان صفةً في عينٍ قائمةٍ بذاتها فليس من صفات الله، وإن كان صفةً لا يُمْكِنُ أن تقوم بعَينِها، يعني ليس عينًا قائمًا بذاتِه ولا صفةً في عين قائمةٍ بذاتها؛ لَزِمَ أنْ يَكُونَ صفةً من صفات الله، فالقُرْآنُ كَلام هل يمكن أن يَكُون الكَلام عينًا قائمةً بذاتها؟ لا يُمكِنُ، وهنا لم يُضَفْ إلى أحدٍ من النَّاس حتى نقول: إِنَّهُ صِفَة في عينٍ قائمةٍ بذاتِها، فيَلْزَم أنْ يَكُونَ مخلوقًا كالعينِ القائمةِ به. وعلى هَذَا يَتَعَيَّن أنْ يَكُونَ كَلامًا لله وصفةً من صفاتِهِ.

وكذلك في قَوْلِهِ: ﴿نَزَّلَ﴾ دليلٌ على صفةِ العلوِّ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

وقوله: ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ هو القُرْآنُ، وُصِفَ بذلك لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بين الخير والشرِّ، وبينَ الحقِّ والباطِلِ، وبينَ أهلِ الحقِّ وأهلِ الباطِلِ، وأهل الخير وأهل الشرِّ، فَهُوَ فُرقان في كل شَيْءٍ، وكما أَنَّهُ فُرقان بذاتِهِ يُفرِّق فإنَّ مَن كان من أهلِهِ ولَازَمَه وعَمِلَ به أُوتِيَ هَذِهِ الصِّفَةَ، وصار له تفريقٌ بين الحقِّ والباطل؛ لِقَوْلِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩].

قوله: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ إذا كان القُرْآن فُرقانًا بين الحقِّ والباطلِ، وبين الخيرِ والشرِّ؛ لَزِمَ من ذلك أنْ يَكُون بَيِّنًا واضحًا، ليسَ فيه إجمالٌ وليس فيه إشكالٌ، كيف يَلْزَمُ ذلكَ؟ لِأَنَّهُ لو كان فيه إجمالٌ أو اشتباه لم يَكُنْ فُرقانًا؛ لِأَنَّ ما ليسَ بِمُشْتَبِهٍ

كيفَ يَكُونُ فُرقانًا، فالفُرْقان يَحتاج أن يَكُونَ واضحًا موضِّحًا بَيِّنًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الله يقول: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر:٢٣]: ﴿كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ وهذا يَقتضي أن يَكُون فيه اشتباهٌ؟

قُلْنَا: المرادُ بالمتشابِهِ هنا الموافِق بعضُه بعضًا، والمُشْبِه بعضُه لبعضٍ في الكمال والحُسْن، فهذا من المُتَشَابه؛ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗا﴾ [البقرة:٢٥]، أي متوافقًا ومتشاكِلًا، هكذا القُرْآن متشابهًا، بمعنى أَنَّ بعضَه يُشْبِهُ بعضًا في الحُكْم ويُوافِقه ولا يُخالِفهُ، وَأَمَّا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران:٧]، فقد بَيَّن الله أَنَّ هَـذِهِ المُحْكَمات إليها المَرْجِع: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وإذا كنَّ أُمَّ الكِتَاب لَزِمَ أن يُرَدَّ المتشابه إلى المُحْكَم، وإذا رُدَّ المُتَشَابِهُ إلى المحكَم صار الجميع محكَمًا، وهَـذِهِ القاعدة الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ هي الَّتِي عليها الراسِخونَ في العِلم، وهي الَّتِي يَستريحُ بها الإنْسَانُ منْ الِاحْتِمالات؛ لِأَنَّهُ يأتينا دائمًا في القُرْآن وفي السنَّة نصوصٌ فيها احْتِمالاتٌ تَحتمِل كذا وتَحتمل كذا، وعندنا نصوصٌ أُخْرَى واضحة صريحة ليس فيها إشكالٌ، فالواجبُ علينا أنْ نَحْمِلَ هَذَا المُشْتَبِهَ على المُحْكَم، أيْ على ما يُوافِقُه ولا يُخالِفُه؛ ليَكُونَ الجميعُ مُحْكَمًا.

مثال رَدِّ المتشابِهِ إلى المحكَم:

أولًا: مثال في الخبر: قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد:٤]، قد يَشْتَبِهُ على الإنْسَان أَنَّ الله تَعَالَى معنا بذاته، ولَكِن عندنا نصوصٌ محكَمَةٌ تدل على عُلُوِّ الله، وأن المَعِيَّة الذَّاتية الَّتِي يَكُون الله تَعَالَى معنا في كل مكان هَذِهِ مستحيلة، ولهذا الَّذِين في قلوبهم زَيْغٌ اتبعوا هَذَا المتشابِهَ وتركوا المحكَم، وقالوا: إن الله مَعَنا بذاتِهِ في كل مكانٍ.

ثانيًا: مثال في الحُكْم:

قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»[١]، ودخل رجل يوم الجمعة وهو يخطب فجلس فقال: «أَصَلَّيْتَ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»[٢] هَذَا مُحْكَمٌ واضِحٌ بَيِّنٌ على طلب صلاة الركعتين لكل من دخلَ المسجدَ وألَّا يجلسَ حتى يصليَ ركعتينِ، وفيه حَديث الثَّلاثَةِ الَّذِينَ جَاؤُوا والرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في أصحابِهِ، فأَحَدُهم جلسَ وأحدُهم دخلَ الحَلْقَة، والثالث انصرفَ[٣]، وليس في الحديث ما يَدُلُّ على أنَّ أحدًا منهم صَلَّى ركعتينِ، فهذا مُشْتَبِهٌ؛ لِأَنَّهُ قد يَدُلُّ على أَنَّ تحيةَ المسجدِ ليستْ مطلوبةً، لَكِننا لا يمكن أنْ نَدَعَ الحديثَ المحكَمَ مِنْ أجْلِ هَذَا الاحْتِمَالِ، لاحْتِمَالِ أن هَؤُلَاءِ الرِّجالَ الثَّلاثَةَ صَلَّوْا والرَّسول ﷺ يَراهُم ولم يُنْكِرْ عليهم، ولاحْتِمَال أن يَكُونوا على غير وضوءٍ، ولاحْتِمالاتٍ أُخرى، فلهذا لا نَدَعُ المحكَم مِنْ أجْل هَذَا المتشابِهِ، والأمثلةُ على هَذَا كثيرةٌ.

وقوله تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ مُحَمَّدٍ ﷺ وهَذِهِ العُبُودية أَخَصُّ العُبُودِيَّاتِ الَّتِي يُوصَف بها النَّاس؛ لِأَنَّ العبودية تَنقسِم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: عامَّة، وخاصَّة، وأخص:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين، رقم (٩٣١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، ومن رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، رقم (٦٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، ومن رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، رقم (٢١٧٦).

▪ العامَّة: هي الَّتِي تَشمَل جميع الخَلْق، مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، كل الخَلْق عِبَاد الله، ومنها أيضًا قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر:٤٢]، استثنى مَنِ اتَّبَعَه من عِبادِهِ.

▪ الخاصَّة: مثل قوله تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣].

▪ الأخَصّ: وهي عُبُودِيَّة الرِّسَالة؛ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في نوح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء:٣]، وقوله في مُحَمَّد ﷺ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١]، هَـٰذِهِ أخص مِنَ الأُولى؛ لِأَنَّهَا عُبُودِيَّة خاصَّة بتكليفٍ خاصٍّ، وهو الرِّسَالة.

ووصفُ الإنْسَان بالعبوديَّةِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإضافتُه إلى اللهِ هل هَذَا تشريف أو إهانة؟

تشريف، ولا شكَّ أنَّ له الفخرَ كلَّ الفخرِ بأنْ يَكُونَ عبدًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. حتى إن الإنْسَان ليحب أن يُنْسَب إلى عبودية غيره من بني الإنْسَان إذا كان يُحِبُّه، وفي هَذَا يقول الشاعر في مَعْشُوقَتِه(١):

لَا تَــدْعُنِي إِلَّا بِيَــا عَبْــدَهَا ... فَإِنَّــــهُ أَشْرَفُ أَسْــــمَائِي

يعني: لا تقول: يا مُحَمَّدُ، يا بكرُ، يا خالدُ، يا عليُّ، لا، هناك اسْم أشرف عنده وهو أن تقول: يا عبدَ فُلانةَ؛ لِأَنَّهُ يَفْخَرُ أن يَكُونَ عبدًا لها.

---

(١) البيت من السريع، وأورده صاحب لطائف الإشارات (١/ ٤٩).

فالعُبُودية لله عَزَّوَجَلَّ لا شكَّ أنها مَفْخَرَةٌ للعابدِ إذا أُضيفتْ إلى الله.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ القُرْآن لِأَنَّهُ فَرَّق بينَ الحقِّ والباطلِ]، وكذلك بين الخيرِ والشرِّ، ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ مُحَمَّد ﷺ ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ أي الإنس والجِنّ دونَ المَلائِكةِ].

قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾ الضمير يعود على مُحَمَّدٍ ﷺ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٦]، فالنَّذير مُحَمَّد ﷺ.

ويَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ الضمير في قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾ أي الفُرقان نذيرًا للعالمينَ؛ لِقَولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، فجعل الإنذارَ بالقُرْآنِ، ولَكِنْ هَذَا ليسَ براجِحٍ، بل الراجح الأوَّل.

أولًا: لِأَنَّ الضميرَ يعود إلى أقربِ مذكورٍ، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَكُونَ﴾ الَّذِي قبله مباشرةً: ﴿عَبْدِهِۦ﴾.

ثانيًا: أن الله وَصَفَ النَّبي ﷺ بذلك في قولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥].

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾ العَالَمَ، يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الإنس والجن دون الملائكة]، أَمَّا الإنسُ فظاهِرٌ، وَأَمَّا الجِنُّ فكذلك أيضًا دَلَّتِ النصوص عَلَى أَنَّ النَّبي ﷺ مُرْسَلٌ إليهم.

والدليل على هَذَا قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف:٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن:١]. وكذلك النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال لهم: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ

اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحمًا»[1]، فقيَّدَهُمْ بأحكامِ الشَّريعة.

أما الملائكة فالدليل على أَنَّهُ ليسَ رسولًا إليهم قولُ الله تَعالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء:٩٥]، فأفادتِ الآية أن الملائكةَ يُرْسَلُ إليهم ملائكة، والنَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليس بِملَك، ويَقْتضِي ذلك أَلَّا يكُون رسولًا إلى الملائكة، لكِن على الملائكة أن يُصَدِّقُوا به، وهم بلا شكٍّ مُصدِّقون بالرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَكِنَّه ليس مَبعوثًا إليهم، ولا مكلَّفًا بتبليغِهم، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

إذَنْ يَكُون قوله تَعالَى: ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾ من باب العامِّ الَّذِي أُريدَ به الخاص؛ لِأَنَّ الملائكةَ مِنَ العالَمِين، كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١]، فكلُّ مَن سِوَى الله عَالَمَ.

وقولُه: ﴿نَذِيرًا﴾ النَّذير هو المُخبِر بما يُخَوِّفُ، والبَشير المُخْبِرُ بما يَسُرُّ وعلى هَذَا يَكُون الرَّسول ﷺ مُخْبِرًا بما يخوِّف، وهذا لا يُنافي أيضًا أن يكُون بَشيرًا، وقد ذَكَرَ الله الحالينِ في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف:١-٣]، فإذَنْ الاقتصار على البِشارة أو الإنذار في مكانٍ لا يَقتضي نفيَ الثَّاني؛ لِأَنَّ الرَّسول ﷺ موصوفٌ بهذا وهذا.

لكِن إذا وَرَدَتِ البِشارةُ مُقَيَّدةً بأمرٍ مخُوفٍ مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١]، فبعضهم يقول: إن هَذَا على سبيل التهكُّم بهم؛ لأَنَّهُمْ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم (٤٥٠).

يُبَشَّرُونَ بالعذاب، وهو لا يبشَّر به عادةً، وبعضهم يقول: إذا قُيّد بشَيْءٍ تُقيِّد به لكِن عند الإطلاق هو في الخيرِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: استدلَّ أهل السُّنَّة والجماعَة بمثل هَذِهِ الآية عَلَى أَنَّ القُرْآن كَلام الله، يُستفاد من قولِه: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: أنَّ الله في السماء، ووجهُ الدلالة أو وجه الْفَائِدَة أن النزول يَكُون من عُلُوٍّ، وإذا كان الله نزَّل الفُرقان فإن هَذَا يدل على عُلُوِّ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الْفَائِدَة الثالثة: أنَّ القُرْآنَ كلَّه واضحٌ صريحٌ، ليس فيه إشكالٌ؛ لِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أن يَكُون فرقانًا إلا على هَذَا الوجهِ؛ لقولِهِ: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾. وقد أجبنا عمَّا أوردناه من قوله تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر:٢٣]، وبيَّنَّا أن المراد بالتشابُهِ ليس اشتباه المعنى، بل هو الموافقة والمشاكَلَة في الكمال والحُسْن.

الْفَائِدَة الرابعة: إثبات الحِكمة في أفعال الله؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لِيَكُونَ﴾ لِأَنَّ (اللام) في قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾ للتعليل، فإذا كانت للتعليل دلَّ هَذَا على أنها تُفِيدُ الحِكمة؛ إذ العِلَّة هي الباعثة على الشَّيْء، أو هي غاية الشَّيْء؛ لِأَنَّ العِلَّة إما غائِيَّةٌ أو باعِثة، وكل منها يدل على الحِكْمَة.

الْفَائِدَة الخامسة: عموم رسالة النَّبيِّ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ﴾. وَأَمَّا مَن قال: إِنَّهُ رسولٌ إلى العرب فقطْ فَإِنَّهُ كافرٌ به، فالَّذِينَ قالوا: إِنَّهُ رسول إلى العرب قالوا: إن الله تَعَالَى يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢]، هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رسولُ للعربِ فقطْ، وَأَمَّا بنو إسرائيل فلا يُكَلَّفون باتباع الرَّسول ﷺ.

فما هو الجوابُ عن هَذِهِ الشُّبْهَةِ؟

الجواب: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ لو كان المراد منه تخصيصهم لقالَ: هو الَّذِي بَعَثَ لِلْأُمِّيِّين؛ كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، لَكِنْ قوله: ﴿فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ معناه أن الرَّسول ﷺ مبعوث فيهم، بُعث فيهم، لا لهم، بُعث فيهم لهم ولغيرهم، وعندما أقول مثلًا: بُعث فلان في هَذَا البلد، أو مثلًا: خَلَقَ الله في هَذَا البلد رجلًا كريمًا أو رجلًا عالِمًا، أو ما أشبهَ ذلك، فإن هَذَا لا يعني أَنَّهُ لهَذِهِ البلد فقطْ، بل المراد: مكانه في البلد، لكِن ما يحصُل منه عامٌّ، فالتخصيص بالمكان أو التخصيص بالزمان لا يدل على تخصيص الدعوةِ.

الفائدتان السادسة والسابعة: فضل الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حيث كُلِّفَ الرِّسَالة إلى جميع الخَلق؛ لِأَنَّ هَذَا دليل على فَضْلِهِ وأنه أهل لهَذِهِ المهمَّة العظيمة، فلو أرسلت إنْسَانًا لِيُصْلِحَ بين شخصينِ فهذا دليل على فَضْلِه، لكِن لو أرسلتَ إنْسَانًا لِيُصْلِحَ بين طائفتينِ أو أُمَّتين فهَذِهِ زيادةُ فضلٍ، ولذلك لا يُرسَل لهَذِهِ المهمة الأخيرة إلا مَن هو جَديرٌ بها، فكون الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُرسل لجميع الخَلْق دليل على فضله حيث حُمِّلَ الرِّسَالةَ إلى جميع الخَلق.

ثم إن فيه دليلًا على مِنَّة الله عليه أيضًا؛ لِأَنَّ كلَّ مَنِ انتفع برسالته نالَه -أي النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ- من أَجْرِهِ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»(١) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ. ولهذا لو تُعَلِّم إنْسَانًا فيَعْمَل بعِلمه ويُعلِّم آخر ويعلم آخر ويعلم آخر فَإِنَّهُ يأتيك مِنَ الأجر والفضل بقَدْرِ مَنِ انتفعَ به.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، رقم (١٨٩٣).

الآيـة (٢)

• ● ● •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان:٢].

• ● ● •

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ من شأنِهِ أنْ يُخْلَق ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ سوَّاه تَسويةً].

قوله تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ هَذِهِ صفة لِقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ فذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنزال الفرقانِ، وهو تشريعٌ وتنظيمٌ، ثُمَّ أَعْقَبَهُ بقوله: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ إشارة إلى أَنَّهُ يَجِب العمل بما جاء في هَذَا الفُرقان؛ لِأَنَّهُ جاء من مالك السَّمواتِ والأرضِ، والمالك له حق التصرُّف في مَمْلُوكِهِ، بأن يُشَرِّعَ له ما شاءَ وينظِّم له ما شاء، وهَذِهِ هي الْفَائِدَة من قولِهِ: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بعد قولِه: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ فأتى بالتشريع أولًا، أو بدستورِ التشريعِ كما يقولون، ثُمَّ أَتَى بعد ذلك بعموم المُلْك؛ لِأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ إذا كان هو المالِكَ العامَّ للسماوات والأرض لَزِمَ أنْ يَكُونَ ما شَرَعَهُ حتمًا على المملوكينَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا المُلك مُلك أَعيانٍ فقطْ أو ملك أعيانٍ وتَصرُّف؟

فالجواب: مُلك أعيانٍ وتصرف؛ لِأَنَّ المَلِكَ قد يَكُونُ مَلِكًا للعَيْنِ دون التصرُّف فيها، وقد يَكُون مَلِكًا للتصرف دون العَين، يعني: قد يملك الإنْسَان

التصرُّفَ في العين دون ذاتها، أو يملك عين الشَّيْء دون التصرُّف فيه، فالمالك للشَّيْء الَّذِي لم يَتَعَلَّقْ به حقُّ أحدٍ هَذَا مالِكٌ للعين والتصرف فيها، والموقوف عليه مالك للعين، لكِن لا يملك التصرف المطلَق فيها؛ لا يبيع ولا يَهَب ولا تورَث عنه، فالمستأجر مالك للمنفعة، أي التصرف في المنفعة فقط، دون العين، أَمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فإن له ملك السَّموات والأرض أعيانهما والتصرف فيهما.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لم يذكر ملك من فيهما؟

قُلْنَا: السَّموات والأرض يَدْخُلُ فيهما كلُّ من فيهما؛ لِأَنَّ مَنْ في السَّموات والأرض هم مِنَ السَّمواتِ والأرضِ، فأصلُهم مِنَ السَّموات والأرض، فالإنْسَان خُلِقَ من طين، والحيوانات الأخرى فيما يبدو -والله أعلم- أنها خُلقت مِنَ الأرض، لَكِنَّنا لا نَعْلَم عنها شيئًا؛ لأنَّ المهمَّ أن نَعرِفَ أصلنا، أَمَّا هَذِهِ فخَلَقَها الله لنا، قال تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩].

قوله: ﴿وَلَدًا﴾ بمعنى: مَوْلُودًا، وقوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ أعمُّ من قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، لَكِنْ مع ذلك نفى الله عن نفسه اتِّخاذ الولد والولادة، فَهُوَ عَزَّوَجَلَّ لم يَلِدْ ولم يَتَّخِذْ ولدًا من عباده، وفي هَذَا إبطال لقول النَّصارى الَّذِينَ قالوا: إنَّ المسيح ابنُ الله، ولقول اليهودِ الَّذِينَ قالوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ، وللمشركين الَّذِينَ قالوا: الملائكة بنات الله، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما وَلَدَ شيئًا، ولم يَتَّخِذْ أحدًا من خلقه ولدًا.

وقد ذكرنا فيما سبق أن الله تَعَالَى إذا نَفَى عن نفسِهِ صفةً فليس المراد بذلك نفي الصِّفة فقط، بل نفي الصِّفة وإثبات كمال ضِدِّها، والضدُّ هنا كمال قُدْرَته وغِناه، وأنه غير محتاجٍ إلى الولدِ؛ لكمالِ غِنَاهُ عن غيرِهِ، فلا يحتاج للولد ولا اتِّخاذ الولد إلَّا مَن كان محتاجًا له، أَمَّا من كان غنيًّا عنه قادرًا على ما يريد فهذا لا يَتَّخِذُ ولدًا.

قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس له شَريكٌ في المُلْك، فما شَارَكَه أحدٌ؛ لا أحدٌ مِنَ الملائكة ولا أحد مِنَ الأنبياء، ولا أحد مِمَّن دونهم، المُلْكُ لله وحدَهُ، لا شَريكَ له فيه، وفي هَذَا إبطالٌ للذين أشركوا بالله في الربوبيَّة، مثل الَّذِينَ يقولون: إن بعض الأولياء يَتَصَرَّفُونَ بالكون، هَؤُلَاءِ لا شكَّ أنَّهم خاطئون، وأنَّهم كاذِبون أيضًا، فهم خاطئون في عقيدتهم، كاذبون فيما أَخبَروا به، فالله عَزَّوَجَلَّ ليس له شريكٌ في المُلْكِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْنَا نملِك بيوتَنا وثِيَابَنا ومواشِيَنا، فهل هَذَا يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ لله شريكٌ؟

فالجواب: لا؛ لِأَنَّ مِلْكَنَا لِهَذِهِ الأشياءِ ليس مِلكًا مُطْلَقًا، صحيح أنا مالك لبيتي، ومالك لثوبي، ومالك لسيارتي، ومالك لماشيتي، لكِن مِلكي لِهَذِهِ الأشياءِ ليس مِلكًا مطلقًا، بدليل أنني مقيَّد بالشرعِ في التصرُّف في هَذِهِ الأشياءِ، فأنا لا أملِك مثلًا أنْ أقومَ عليها فأُحْرِقها، وحرام عليَّ ذلك، كذلك لا أملِك مثلًا أن أَشُقَّ على الحيوانِ في الحمل والركوب وغير ذلك، إذَن فكوني مالكًا لا يَقتضِي أن أكونَ شريكًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ملكه؛ لِأَنَّ مِلكي هَذَا مقيَّد بحسَب إذنِ الشارع لي، فلا أتصرف فيه إلَّا بما أَذِنَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ يقول المُفَسِّر: [مِن شأنِهِ أنْ يُخْلَقَ]، و﴿كُلَّ﴾ للعموم.

لكِن المُفَسِّر قيَّدها بقوله: [من شأنه أن يُخْلَق]؛ لكي لا يدخل القُرْآنُ أو نفسُه.

فَلَوْ قَالَ الإِنْسَانُ: هل خَلَقَ الله نفسَه.

قُلْنَا: مستحيلٌ أن يُخْلَقَ نفسَه، لَكِنَّهُ مع ذلك نقول: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ مَن شأنُه أن يُخْلَقَ، أَمَّا ما ليس من شأنِه أنْ يُخْلَقَ كذات الله وصفات الله فهذا ليس داخلًا مِنَ الأَصْل؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى خالِقٌ، والخالقُ غير المخلوق، وصفات الخالق ليستْ مخلوقةً؛ لِأَنَّ الصِّفة تابعة للذَّات. ولهذا كأن المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ حينما يقول: [من شأنه أن يُخْلَق]، يُنَبِّهك لِتَرُدَّ بهَذِهِ الكلمة على من قالوا: إنَّ القُرْآن مخلوق، فتقول: القُرْآن ليس من شأنه أن يُخلَق؛ لأنَّه من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وصفات الله تَعَالَى غير مخلوقةٍ.

ولَكِنْ يَنبغي أن لا نقيِّد الآية بهذا، نقول: هو خلق كل شَيْءٍ، والخالق لا يمكن أن يَكُونَ هو المخلوقَ، فإذا كان لا يمكن دَلَّ ذلك عَلَى أَنَّ الله تَعَالَى غيرُ مخلوقٍ، وعَلَى أَنَّ صفاتِه أيضًا غير مخلوقةٍ؛ لِأَنَّ الصِّفة تابعة للموصوف، وحينئذٍ لا نَحتاج أن نقولَ: من شأنِه أن يُخْلَقَ؛ لأننا إذا قُلْنا: من شأنه أن يخلق قيَّدنا الآيةَ الكريمةَ، ويمكن أن يَحتجَّ علينا الَّذِي يقول بخلق القُرْآنِ فيقول: مَن قَالَ لك: إنَّ الآية مقيَّدة بهذا، فنحن نقول: خلق كلَّ شَيْءٍ على سبيل الإطلاق، وعلى سبيل العموم، وهذا لا يَقتضي أن يَكُون القُرْآن مخلوقًا؛ لِأَنَّ الخالق غير المخلوق، والقُرْآن من صفات الله، وصفات الخالق قطعًا غير مخلوقةٍ؛ لِأَنَّ الصِّفاتِ تابعةٌ للذاتِ.

إذَنْ فلو احتجَّ علينا المُعْتَزِلة والجَهْمِيَّة الَّذِينَ يقولون: إن القُرْآن مخلوقٌ فبماذا نُجيبهم؟

نجيبهم بأحد وجهين:

الوجه الأول: ما أشار إليه المُفَسِّر؛ وهو أن يقال: إن هَذَا من باب العامِّ المراد به الخاصُّ، يعني: كلّ شَيْء من شأنه أن يخلق، هَذَا وجهٌ، وبهذا أجاب كثير مِنَ

السلف، وقالوا: إذا قَالَ قائل: إنَّ القُرْآن مخلوق واستدلَّ بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فقل له: إن الله قَالَ عن رِيح عادٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ ومع ذلك هي ما دمرتِ السَّماء ولا الأرضَ ولا المساكِنَ ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥].

والبعض الآخر مِنَ العلماءِ يقول: الآية على عُمومها، والقُرْآن غير داخلٍ إطلاقًا حتَّى نحتاج إلى إخراجه؛ لأنَّه إذا كان خالِقًا فالخالق غير المخلوق، والقُرْآن كَلام الله، وكَلام الله من صِفاتِه، وصفات الخالِقِ غير مخلوقةٍ؛ لِأَنَّ الصِّفة تابعة للموصوفِ.

قوله: ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ الفاء تَدُلُّ على الترتيب، و(قدَّره) بمعنى سَوَّاه؛ لِأَنَّ الخَلْق قد يوجد لكِن بدون تسويةٍ، فالله تَعَالَى خَلَقَ كل شَيْء ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ أي: سوَّاه، والدليل على أنَّ التقدير هنا بمعنى التسويَة قولُه تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى:٢]، وعلى هَذَا فالترتيب في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ﴾ حسَب الواقع، فالترتيب واقعي؛ لِأَنَّ التسوية تكون بعد الخَلْق، فأنت عندما تُوجِدُ بناءً فإنك أولًا تُوجِدُ الهيكل، ثُمَّ تُدخِل التعديلات والتسويَة، هكذا الله عَزَّوَجَلَّ خلق كلَّ شَيْءٍ فقدَّره؛ أي: سوَّاه تسويةً مناسبةً لِمَا خُلِقَ له.

وقال بعضُهم إن معنى (قَدَّرَهُ) أي: قضاه، فتدلّ الآية على القضاء والخَلْق. وعلى هَذَا القول الَّذِي يجعل التقديرَ بمعنى القضاءِ يَكُون في الآية ترتيبٌ غير واقعيٍّ، والسَّبب أنَّ التقدير بمعنى القضاء سابِقٌ للخلق؛ لِأَنَّ الله يَقضي أولًا ثُمَّ يخلُق ثانيًا، ولكِن الأَصْل أن يَكُون الترتيب واقعيًّا وأن الخَلْق قبل التقدير. ويدُلُّ على ذلك أيضًا الآية الكريمة: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى:٢]، فالقُرْآن يفسِّر بعضُه بعضًا.

فعلى ذلك نجعل التقـدير هنا بمعنى التسوية. وكونه يأتي ترتيبه على خلاف الواقع هَذَا وإن جاء في اللغة العربية لَكِنَّهُ خلاف المعهود، وإلَّا فقد قيلَ:

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَـدُّهُ[1]

فالسيـادة للجَدِّ هي الأُولى، وهي في الترتيـب هنا هي الأخيرة. فالأقـرب والأَولى ما مشَى عليه المُفَسِّر مِن أنَّ التقدير هنا بمعنى التسويةِ؛ لِأَنَّ كَلام الله تَعَالَى يفسِّر بعضه بعضًا.

• ● ۞ ● •

(١) انظر ضياء السالك (٣/ ١٧٢-١٧٣)، والأشموني (٢/ ٤١٨).

الآيــة (٣)

• • ๑ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان:٣].

• • ๑ • •

مناسبة هَذِهِ الآية لِمَا قبلَها أنَّ الله لَمَّا أَثنَى على نفسِه بما أثنى به؛ ناسبَ أن يَذْكُرَ تلك الأصنام الَّتِي اتُّخِذَتْ من دونه -يعني من دون الله آلهة- لِيَتبيَّنَ حالُها؛ لأنَّ الأشياء تَتبيَّن بما يَكُون لها من صفاتٍ.

قوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ أي الكفَّار ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ أي الله]، أَمَّا الضمير الأول في قوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ فلم يُذكَر له مَرْجِعٌ لَفْظِيٌّ، لكِن مَرْجِعُه معلوم بحسَب الحالِ؛ لِأَنَّ قولـه: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ أي: الكفار المتَّخِـذون، فَهُوَ لا مَرْجِعَ له لفـظًا، لكِن مرجعه معلوم بحالِ الواقعِ. وَأَمَّا قوله: ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ فمرجعه ظاهر مما سبق؛ لأنَّ الله تَحدَّثَ عن نفسه بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾.

وقوله: ﴿ءَالِهَةً﴾ جَمْع إله، وهَذِهِ الآلهة إِنَّما كانت آلهةً باتخاذِهِم، أَمَّا في الحقيقة فليستْ آلهةً؛ لِأَنَّها ليست مُسْتَحِقَّةً للعبادة؛ لِقَوْلِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾

إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم:١٩-٢٣]، وقال يوسف عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف:٣٩-٤٠]، فهي آلِهة باسْمهم واعتقادهم، أمَّا في الواقع فليستْ آلهةً، بمعنى أنها لا تَستحِقُّ أن تكون آلهةً، فعلى هَذَا مثلًا إذا قَالَ قائل: كيف أثبتَ اللهُ هنا أنَّها آلهةٌ ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ مع أنَّ الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ كلَّهم يقولون لأقوامهم: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

كيف نَجمَع بين هَذَا النفيِ وبينَ هَذَا الإثباتِ؟

نَجْمَعُ بين هَذَا النفيِ وبين هَذَا الإثبات بأنَّ النفيَ باعتبارِ الحقيقةِ والواقع، فَإِنَّهُ لا إلهَ إلا الله، ولا شكَّ في ذلك، وأمَّا الإثبات فَهُوَ بحسَب عمل هؤلاء، حيثُ جعلوا هَذِهِ آلهةً، أي مَعْبُودَةً، وهي لا شكَّ أنها تُعبَد، لَكِنَّها ليست مُستحِقَّة للعبادةِ، فبحسَب الاستحقاق يَكُون النفي، وبحسَب الواقع يَكُون الإثباتُ، بحسَب الاستحقاق يَكُون النفي يعني لا أحدَ يَستحِقّ ولا أحد يَكُون حقيقةً إلهًا سِوَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأمَّا باعتبار الاعتقاد، وباعتبار العمل؛ فإنَّ مِنَ النَّاس مَنِ اعتقد وعمِل فجعل مع الله إلهًا آخرَ، وحقيقة هَذِهِ الآلهة أنها ليست بشَيْءٍ، صحيحٌ أنها تُعبَد وتُدْعَى ويُركَع لها ويُسجَد ويُنذَر لها، لَكِنَّها في الواقع ليستْ مستحِقَّةً لهذا الأمرِ، فليستْ آلهةً.

ثُمَّ بَيَّنَ الله هَذِهِ الآلهة المُتَّخَذة، فقال: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾، وعدم خَلقهم دليلٌ على عجزهم، وعجزُهم دليل على أنَّهم لَيْسُوا آلهةً؛ لِأَنَّ الإلهَ لا بدَّ أن يَكُونَ

قادرًا؛ لِأَنَّ القُدرةَ من كمالِه، وهذا العجزُ الَّذِي اتصفتْ به هَذِهِ الآلهة يَمنَعُ أن تكون آلهةً.

ثُمَّ قال: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ أي هَذِهِ الآلهة إذَن هي حادِثة بعدَ أنْ لم تكنْ، والربُّ يَجِب أن يَكُونَ أوَّليًّا، ليس قبلَه شَيْء؛ لِأَنَّ الربَّ المستحِق للعبادة لا بدَّ أن يَكُون خالقًا، وإذا كان مخلوقًا فَهُوَ حادث، وإذا كان حادثًا فمَن قبلَه ليس من خلقه. وعلى هَذَا يَكُونُ في قوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ بيانٌ لعدمِ صلاحِيَتِهم أن يَكُونوا آلهةً من حيثُ انتفاءُ القُدْرَةِ ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾. فلا يَصْلُحون أن يَكُونوا آلهةً من وجهين:

الوجه الأول: الحُدُوث؛ لأَنَّهُمْ مُحْدَثون، والإله لا يُمْكِن أن يَكُونَ مُحْدَثًا.

الوجه الثَّاني: أن مَنْ قبلهم ومَن سبَقهم ليس من خَلْقِهم، على فرض أَنَّهُمْ يخلُقون، وهذا دليل على عدم صلاحيتهم للأُلوهيةِ.

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا﴾ أي دَفْعَه]، ونحن نقول: دفعه وجَلْبه أيضًا، والمانِع أَنَّهُمْ لو أرادوا أن يَضُّروا أنفسَهم ما ضَرُّوها، ولو أرادوا أن يدفعوا عنها ضررًا ما دفعوا عنها، فإبقاء الآية على العموم أولى ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا﴾ لا جَلبًا للضَّرِّ ولا دفعًا له، حتى الضرر الَّذِي يمكن أن يَكُونَ سهلًا لو أرادوه لأنفسهم ما استطاعوا، يعني لو أرادت هَذِهِ الأصنام أن تُتْلِفَ نفسها لا تستطيع، ولو أرادتْ أن تُمرِضَ نفسها إذا كانت مما يَلْحقُه المرض هل تملِك ذلك أو لا؟ لا تملِك، ولو أراد أحد أن يَعْتَدِيَ عليها لا تملِك دَفْعَه، ولا تستطيع، ولهذا يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج:٧٣]، وهذا يدل على أهميته، فأَمْرُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لنا بأن نَستمِعَ لهذا المثَلِ يدل على أهميَّتِه، المَثَل ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ

مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾، الذباب الَّذِي هو من أهون الحيوانات وأضعفها لو أَنَّهُمْ اجتمعوا عَلَى أَنَّ يَخْلُقوه ما استطاعوا، أمرٌ آخَرُ: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا﴾ على ضَعفِه ﴿لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ لا يستطيعون أن يَسْتَنْقِذُوه، ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣]، فهَؤُلَاءِ لا يملكون لأنفسهم ضَرًّا؛ لا دَفْعه ولا جَلْبه.

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي جَرَّهُ]، يعني لا يملِكون أن يَجُرُّوا لأنفسهم نفعًا، ولا يملِكون أيضًا أن يدفعوه عن أنفسهم، مثل الأُولى، يعني يَنْبَغِي أن نجعلها على سبيل العموم، وإن كان مُقتضَى الحال أن أيَّ وَاحِدٍ يريد دفع الضررِ ويريد جَلْب النفع، ولَكِنَّ إبقاءَ الآية على العمومِ أَولى، يعني: لا يستطيعون شيئًا لأنفسهم، وإذا كانوا لا يستطيعون ذلك لأنفسهم فمن باب أَوْلَى لا يَستطيعوه لِعَابِدِيهم.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً﴾ أي إماتةً لأحدٍ وإحياءً لأحدٍ ﴿وَلَا نُشُورًا﴾ أي بعثًا للأمواتِ].

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً﴾ يعني: لا يملكون أن يُمَوِّتُوا أحدًا، وبهذا نعرِفُ أن الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيم عَزَّوَجَلَّ في ربه وقال: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ أَنَّهُ كاذب، فهم لا يملكون أن يجلِبوا موتًا لأحدٍ ولا أن يجلبوا حياةً لأحدٍ مهما جَمَعُوا لذلكَ.

فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: أليسَ يُمكِن أنْ يَقْتُلُوا أحدًا؟

فالجواب: إن هَذَا سَبَب المَوْت، وليس هو المَوْتَ، يعني: يُمكِن أَنَّ الإِنْسَان يفعَل سَبَب المَوْت، لكِن لا يمكِن أن يُوقِعَ المَوْتَ، وبينَ الأمرينِ فرقٌ، ولهذا أحيانًا يوجد سَبَب المَوْت ولا يموت الإِنْسَان، وأحيانًا يموت الإِنْسَان بدون سَبَبٍ، يعني

بدون سَبَبٍ معلوم، فإذَن هَؤُلَاءِ لا يملِكون موتًا لأحد ولا حياةً، فلا يملكون أنْ يُحْيُوا أحدًا مِنَ الأمواتِ؛ لِأَنَّ ذلك إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا إحياء عيسى للأموات فليس من هَذَا الباب، ليس مِنَ الأمر الَّذِي نَفاه الله؛ لِأَنَّ الَّذِي يُحْيي الأموات حقيقةً هو اللهُ، ولهذا قيَّد الله إحياءَه للموتَى بقوله: ﴿بإِذْنِي﴾ [المائدة:١١٠]، فعيسى لا يَسْتَقِلّ بهذا، وإنَّما يَكُون قوله سَبَبًا للحياة الَّتِي يخلُقها الله عَزَّوَجَلَّ.

قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلَا نُشُورًا﴾ النُّشُور هو بَعْث المَوْتى وتفريقهم، فمعنى نَشْرِهم أَنَّهُمْ يُفَرَّقون ويخرجون مِنَ الأجداثِ ويَنتشِرون في الأرض ويَتَفَرَّقون فيها، فهم لا يملِكون شيئًا من هَذَا كلِّه، فإذا تَبَيَّنَ عَجْزُهم الذَّاتيّ والعَرَضي تبَيَّنَ أَنَّهُمْ لا يصلُحون أنْ يَكُونوا آلهةً، ففيهم عَجْزٌ ذاتيٌّ وعَرَضِيٌّ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما الفرق بين الحياة والنشور؟

قُلْنَا: الفرق بينَهما أنَّ النُّشُورَ عامٌّ، ولهذا قُلْنا: إنَّهُ مِنَ النشر بمعنى التفريق والانتشار، وأمَّا الحياة فهي خاصَّة، فالحياة لوَاحِد معيَّن، مثل أن يقال لهم: أَحْيُوا هَذَا الميِّت، ولهذا قُلْنا: إنَّهُ مِنَ النشر بمعنى التفريق والانتشارِ، فَهُوَ أعمُّ.

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ عطفه على قوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ من باب عطف الخاصِّ على العامِّ، أو التفصيل بعد الإجمال، فنجد الآية الكريمة تَتَرَقَّى مِنَ الأَدنى إلى الأعلى (ضَرًّا ولا نفعًا)، (موتًا وحياةً ونشورًا) لِأَنَّ الحياة أشدّ مِنَ المَوْت؛ فوجود سَبَب الحياة أو القُدرة على الحياة أعظمُ مِنَ المَوْت، كذلك أَيْضًا النفع والضرر؛ النفع أعظم لِأَنَّ الإنْسَان يريد مِنَ الضرر دَفْعَ الشَّيْء، ودفع الشَّيْء أسهلُ من جَلْبِه؛ لِأَنَّ الجلب

إيجابيٌّ، والدفع سلبيٌّ، وغالبًا يَكُون السلبيُّ أهونَ مِنَ الإيجابيِّ، فانتقل الله عَزَّوَجَلَّ في بيان عَجْز هَذِهِ الآلهةِ وأنها لا تصلُح مِنَ الأدنى إلى الأعلى، هَذَا بالنسبة للتفصيلِ، أمَّا بالنسبة للإجمالِ فقال: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: أَنَّهُ يَنْبَغِي للإِنْسَان أن يسوق للخصم ما يقر به لزوما حتى تقوم الحجة عليه، هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جعلوها آلهةً لا يمكن أن يَدَّعوا أنها تخلق، ولا يمكن أن يدَّعوا أنها غير مخلوقة؛ لأَنَّهُمْ يعرِفون أنها موجودة وليستْ من قبل.

فهل يمكن أن يدَّعوا بأنها تنفع أو تضُر؟

نقول: يُمْكِنُ أنْ يَدَّعوا ذلك، وفعلًا يَدَّعون ذلك، يقولون: إن الأولياء يَنفعون، وإنهم يضرون، وإن مَن لم يذبحْ لهذا الوليِّ أو ينذِر له فَإِنَّهُ يضرُّه. وهَذِهِ دَعْوى، فإذا ادَّعوا هَذَا يُطَالَبُون بالدليلِ، والدليل أنْ يقالَ لهم مثلًا: ادعوا هَذَا الوليَّ بأمرٍ معيَّن وانظروا هل يجلِب لكم ذلك أو لا يجلِبه؟ وذلك مِثلما أَنَّهُمْ يُطَالِبُونَ الرسُل بأشياءَ معيَّنةٍ، يقولون مثلًا لمَّا قالتْ لهم الرُّسُل: إن الله يحيي المَوْتى: ﴿ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية:٢٥]، مع أن الرُّسُل ما قالت لهم: إن البعث في الدُّنْيا حتى يقولوا: ﴿ائْتُوا بِآبَائِنَا﴾، إنَّما قالت لهم: إن البَعْث بعد المَوْت، وهذا غير ما طالَبَ به هَؤُلَاءِ الخُصماء للرسل، فقولهم: ﴿ائْتُوا بِآبَائِنَا﴾ هو في الحقيقة مكابَرة وطَلَب دليلٍ لشَيْءٍ لم يَقُلْه الرسُلُ عليهم الصلاة والسلام، إذ لم يقولوا: إنهم يُبعَثون الآنَ.

فعلى كلِّ حالٍ هَذِهِ الدَّعْوَى -وهي أَنَّهُمْ يملكون نفعًا أو ضَرًّا- دعوى تحتاج إلى بيِّنة، أَمَّا دعوى المَوْت والإحياء فهي أيضًا أوضحُ في البُطلان، بل ربما تُدَّعَى؛

لِأَنَّ الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيم في ربِّه قَالَ له: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، فربما تُدَّعَى، وفي مناظرة إِبْراهِيم ﷺ -يمكن أنْ نَنْتَفِعَ بها هنا- دليلٌ على أَنَّهُ إذا ادَّعى المبطِل دعوى فإننا نَنْقُلُه إلى ما هو أوضحُ؛ لِأَنَّ المقصود ليس المجادَلة، إِنَّما المقصود إقامة الحجَّة على بُطلان هَذَا الأمر، وهو إذا بطل ولو من دليلٍ وَاحِدٍ كفَى، ولا حاجة أن نُبْطِله مِنَ الدليل الَّذِي يُعَيِّنه الخَصم، قد نبطِله من دليل آخرَ، فإِبْراهِيم ﷺ لو أراد أن يحاجَّ هَذَا الرجُلَ ويجادل هَذَا الرجل لقال له: لستَ تُحْيِي وتميت، وإنَّما تفعل سَبَب الإحياء والإماتة، لَكِنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذهب إلى دليل أوضحَ وأبينَ، ولا تُمكِن المحاجَّة فيه؛ قطعًا للنزاع والمجادَلة؛ فالإنْسَان الَّذِي يجادِل قَابِلْهُ بدليلٍ لا يمكنه دَفْعُه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وهذا إلزامٌ لا يتمكَّن معه أن يَدَّعِيَ شيئًا، ولهذا قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:٢٥٨].

المهم الآن قوله: ﴿لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا﴾ هو مُسَلَّم، ولا يمكِن دَعْوَى نفيِه حتى عند العابدين، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، وقال تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، فحتى عند العابدين لا يمكن أن يَدَّعُوا هَذِهِ الصِّفة المنفِيَّة.

قوله: ﴿وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ لا يمكن أيضًا أن يَدَّعوا أنها ليست مخلوقة وأَنَّهُمْ صَنَعُوها بأيديهم، يقول إِبْراهِيم لهم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

قوله: ﴿وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾.

قُلْنَا: إِنَّهُ يمكن أن يُدَّعَى خلافُ هَذَا النفيِ، وجوابنا عنه من أمرين: إما إبطال هَذِهِ الدعوَى بعينها ونقول: هَذَا أمرٌ لا يمكِن، وإذا شئتم فادْعُوا، وإمَّا أنْ يقالَ:

نتقِل عن هَذَا النفي، ولا ننتقل عن هَذَا النفي لعدم إيمان به، بل يَجِب علينا أن نؤمن بأَنَّهُمْ لا يملكون ذلك، لكِن عند المخاصَمة ننتقل إلى أمر أعظم وأَبْيَنَ وأوضحَ، مثلًا لو نزلتْ أمطارٌ كثيرةٌ مُغْرِقَة، أو حصلتْ زلازلُ يُمْكِن أن نقولَ لهمُ: ادْعُوا هَذِهِ الأصنامَ وانظروا هل تمسك السَّماء وهل تتوقف الأرض عن الزلازل، وما أشبهَ ذلك، لَكِنْ مهما كان لو ادَّعَوْا ما يدعون فإننا ننتقل عند المجادَلة إلى أمرٍ أوضحَ لا يَتَمَكَّنُونَ من نفيِهِ.

• • ❁ • •

الآيــة (٤)

• ● ● •

۞ قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ [الفرقان:٤].

• ● ● •

لَمَّا ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما يعود إلى التَّوحِيدِ انتقلَ إلى ما يعود إلى الرِّسَالة؛ وذلك لِأَنَّ الشهادة: أشهد أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأشهدُ أن مُحَمَّدًا رسول الله.

قَالَ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ ﴾ أي ما القُرْآن ﴿إِلَّآ إِفْكٌ﴾ كَذِب ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ مُحَمَّدٌ ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ وهم من أهل الكِتَاب]، هَذَا الأَصْل الثَّاني مِنَ الأُصُول: التَّوحِيد وإثبات الرِّسالة، وإثبات الرِّسَالة لا شكَّ أَنَّهُ أَحَدُ شَطْرَي التَّوحِيدِ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا رسول الله، ولا يُمكِن أن يُعْبَدَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلَّا بما جاءت به الرسُل؛ لِأَنَّ العِبَادَة طَريق للمرءِ إلى ربه، وهل يمكن أن نَتَوَصَّل إلى اللهِ بطَريقٍ لم يَجْعَلْه طَريقًا؟

فالجواب: لا، وهذا الطَّريق الَّذِي جَعَلَه الله طَرِيقًا إليه جاء بواسطة الرُّسُل، إذَن فالعِبَادَة لا بدَّ لها من رسالةٍ، ولا يمكِن أن يُعبَد الله بمجرَّد العقل؛ لِأَنَّ العِبَادَة طَريق يوصِّل إلى اللهِ، وهذا الطَّريق لا يمكن إلا بوضعٍ مِنَ اللهِ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جَعَلَه بواسطةِ الرسُلِ.

والمكذِّبون للرسُل أيضًا قَدَحُوا بالرُّسُل وبما جاءوا به ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ

﴿هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ هنا صرَّح بالاسْم الظاهر، قَالَ أوَّلًا: ﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ لِيَعُمَّ جميع المشركينَ مِنَ العرب وغيرهم، وهنا قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ يعني منَ العربِ الذينَ رَدُّوا رسالةَ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنۡ هَٰذَآ﴾ أيْ: ما القُرآن]، الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ دَقيقٌ في التفسيرِ، فسَّر لنا ﴿إِنۡ﴾ وفسَّر لنا اسْمَ الإشارةِ. ﴿إِنۡ﴾ بمعنى (ما) فهي نافيةٌ، (هذا) يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [القُرْآن]، فالمشارُ إليه إذَنِ القُرْآنُ. فقوله: ﴿إِنۡ هَٰذَآ﴾ أي: ما هَذَا القُرْآن ﴿إِلَّآ إِفۡكٌ﴾ انْظُر -والعياذُ باللهِ- أَتَوْا بالحصرِ، يعني لا يمكن أن يَكُونَ إلَّا إِفْكًا، لا يمكِن أنْ يَكُونَ فيه صِدْقٌ، فأَتَوْا بالحَصْرِ عن طَرِيقِ النفيِ والإثباتِ ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ﴾، ولا يُمْكِن أنْ يَكُونَ صِدْقًا.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِلَّآ إِفۡكٌ﴾ كَذِبٌ]. ﴿ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ يعني اخْتَلَقَه، أي النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ﴾ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِن أهلِ الكِتَابِ]، ومنه أيضًا الرجلُ الَّذِي قالوا: إِنَّهُ يُعَلِّمُه: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣]، يقولون: إن هَذَا ليسَ مِنَ اللهِ، بل هو من مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ افتراهُ معَ مُساعدةِ غَيْرِه، يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُبْطِلًا لِكَلامِهِم: ﴿فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمًا وَزُورًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [كُفْرًا وكَذِبًا]، الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَسَّرَ الظُّلْمَ بالكفرِ؛ لأنَّ الكفرَ ظُلْمٌ ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، ثُمَّ هو ظُلْمٌ بالنسبةِ للرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لِأَنَّهُ اعتداءٌ عليه، ووَصْفٌ له بالكَذِبِ، ولو أنَّ إنْسانًا وصفَ أحدًا مِنَ النَّاسِ بالكَذِبِ لَقُلْنَا: إنَّه ظالمٌ له ومُعْتَدٍ عليه.

قوله: ﴿وَزُورًا﴾ الزُّور في الأَصْل كل ما انحرفَ عن الصراط المستقيم، كل انحراف فَهُوَ زُور ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ﴾ [الكهف:١٧]، تميل،

فكل مَيل فَهُوَ زُور، وفي الحديث: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ»[1]، الزور المراد به كلّ قول منحرِف، فالزُّور إذَن الكذِب، فهُمْ مِن أكذبِ النَّاسِ، بل أكذب النَّاسِ فيما قالوا، فقولُهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ ليسَ فيه شَيْء مِنَ الصدق، بل هو كذِب وظُلم وعُدوان على الرَّسول ﷺ.

ثم نقـول لهم: إذا كان مُحَمَّد ﷺ هو الَّذِي افتراهُ، وأعانَه عليه قوم آخرونَ، فأْتُوا بسورةٍ من مِثْلِه، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور:٣٤]، وقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨]. ثُمَّ إن مُحَمَّـدًا ﷺ عاش فيهم قبل الوحيِ أربعينَ سنةً وما قَالَ يومًا مِنَ الأيَّام: إِنَّهُ يُوحَى إليه، والَّذِي يريد أن يكذِبَ فَإِنَّهُ يكذب في عُنفوان شَبابِه لِيَكْسِبَ الأتباعَ من أول الأمرِ، فلمَّا لم يكنْ هَذَا إِلَّا بعد مُضِيٍّ أربعين سنةً دلَّ ذلك عَلَى أَنَّ دعواهم يُكَذِّبها الواقع.

أيضًا فإن هَذَا الوحي جاء والرَّسول ﷺ في سنِّ الأربعينَ، ولا يمكِن أن يَكُون الكذِب يَتَجَـدَّدُ له في هَذَا السنّ، ثُمَّ إننا نقـول: ممَّا يبيِّن أَنَّهُ زور أن هَؤُلَاءِ الَّذِيـنَ يقولون: إِنَّهُ افتراه هم بأنفسـهم يشهدون للرسول ﷺ بالصدق، وكانوا يُسَـمُّونه الأمين، ولا يشكُّون في صِدقه، ولا يشكون في عدالته ﷺ فأين كانوا من قبلُ؟!

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من لم يدع قول الزور، والعمل به في الصوم، رقم (١٩٠٣).

الآية (٥)

• ● ∽ ● •

❁ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان:٥].

• ● ∽ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالُوٓاْ﴾ أيضًا هو ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾: أكاذيبهم، جمع أُسْطُورة بالضمِّ ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ انتسخها من ذلك القوم بغيرِه ﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ﴾ تُقرَأ عليه لِيَحْفَظَهَا ﴿بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ غُدوةً وعَشِيًّا].

قوله: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ أساطير جمع أُسطورةٍ، وهي الأحاديث الرائِجَة الَّتِي لا أصلَ لها، وعند العامَّة يُسمُّونها (السَّباحين)، قالوا: إن الرَّسول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أتى بأساطير الأوَّلين، يعني أقاصيصهم وأحاديثهم الَّتِي لا أصلَ لها. وهذا القول الَّذِي قالوه هل هو عن عقيدة كاذبة أو قالوه بحسَب الواقع، يعني هل ادعوا ذلك دعوى أو هَذَا الَّذِي يعتقدونه وهذا الَّذِي تبيَّنَ لهم؟

يُمْكِن هَذَا ويمكن هذا، والله عَزَّوَجَلَّ يقول في سورة المُطَفِّفِينَ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۝٧ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۝٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٩ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝١١ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٣ كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين:٧-١٤]، هَذَا يدل عَلَى أَنَّ قولهم: أساطير الأولين ليس دعوى، بل اعتقاد، وأن هَذَا هو الَّذِي يعتقدونه، فإن كانت

دعوى وهم يعتقدون أنها وحي وصدق فهَذِهِ دعوى باطلة مثل غيرها مِنَ الدعاوى، وإن كان هَذَا ما يعتقدونه، وهو ما ظهر لهم مِنَ القُرْآن، فليس بغريب أيضًا؛ لِأَنَّ الإِنْسَان -والعياذ بالله- إذا حُجِبَ قلبُه رأَى الحقَّ باطلًا، والباطل حقًّا، فيمكن أن هَؤُلَاءِ لِظُلْمِهِم وكفرهم وعُدوانهم لم يَتَبَيَّنْ لهم حقيقة القُرْآن، وظنُّوها أساطير، وهذا الأخير في الحقيقة معنًى جيِّدٌ، أَنَّهُمْ يقولونه لا مجرد دعوى لتكذيب الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَكِن بحسَب الواقع فيما يعتقدون؛ وذلك لأَنَّهم ليس عندهم اتجاه سليم صحيح لقول الحقِّ، فأُروا الحقَّ باطلًا، فالآن لو قرأنا القُرْآن على إنْسَانٍ مُعْرِضٍ هل يتذوق حلاوتَه، وهل يُحِسُّ بأنه كَلام الله، هل يحس بأنه أصدق الأخبار وأنه أعدل الأحكام؟ لا، أبدًا، تجده مُعْرِضًا عنه، وليس بشَيْءٍ عنده حقيقةً باعتبار الواقع؛ لِأَنَّهُ -والعياذ بالله- كما قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، فقولهم: أساطير الأولين قد يَكُون ذلك عن عقيدةٍ، وأن هَذَا بحسب الواقع؛ لِأَنَّ حالهم تَقْتَضِي ذلك، وكُلَّمَا أعرضَ الإِنْسَان عن القُرْآن يَكُون أشدَّ خفاءً عليه وأبعد عن معرفته، وكُلَّمَا أقبلَ عليه ازداد به يقينًا ومعرفةً.

ولهذا أنا أدعوكم ونفسي إلى أن يتأمَّل الإِنْسَان دائمًا في القُرْآن ويتدبَّر؛ لئلَّا يَكُونَ أُمِّيًّا، فالله عَزَّوَجَلَّ سمَّى الَّذِي لا يَعرِف المعنى، وإن كان يعرف اللفظ، سمَّاه الله أميًّا؛ كما قَالَ الله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة:٧٨]، فمعنى (أماني) قراءة، فسمى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لا يعلمون الكِتَاب إلا قراءةً سماهم أُمِّيِّينَ؛ لِأَنَّ مَن يقرأ ولا يَفهم فَهُوَ كمَن لا يقرأ، لا فرقَ بينَهما، إلَّا أن هَذَا عنده فَهمٌ للفظ، وذاك ليس عنده فهم، وماذا يستفيد المرء مِنَ اللفظ وهو لا يعرف معناه؟!

فاللَّفْظُ بمنزِلة الثوبِ للجِسْمِ، فإذا كان عند الإنْسَان ثِيَابٌ فهي ليستْ رِجالًا، فلو أنَّ وَاحِدًا عنده عشرونَ ثوبًا وقال: واللهِ أنا سأغزو هَؤُلَاءِ الجَماعَة وأريد أن أشُنَّ الحرب عليهم، فقيل: ماذا عندَكَ؟ قال: عندي عشرونَ ثوبًا. فهل تَنْفَعُه هَذِهِ الثياب؟

فالجواب: عشرون ثوبًا لا تكون عشرين رجلًا، فالمهمُّ أنَّنا نقولُ: إنَّ الواقعَ أن الرجلَ إذا لم يُقْبِل على القُرْآنِ وهو يتأمَّلُهُ ويحرِصُ على معرفةِ معناه فَإِنَّهُ لا يَستفيد منَ القُرْآنِ شيئًا، وكما هو معروفٌ مِن حالِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يتجاوزون عشر آياتٍ حتى يَتَعَلَّمُوها وما فيها منَ العِلمِ والعملِ، فتعلَّمُوا القُرْآنَ والعلمَ والعملَ جميعًا[1].

والَّذِي يَضُرُّنا نحن أننا نحرِص على تلاوة القُرْآن لفظًا، وهذا طيِّب، لكِن لا بدَّ أن نَعمَل أيضًا، ومِنَ الممكِن أن يقرأ الإنْسَان ما تَيَسَّرَ لفظًا، ثُمَّ إذا كان قد مَنَّ الله عليه بحفظِه يتأمَّله، فيتأمله وهو يمشي، وهو على فراشِه، وبتأمُّل القُرْآن يَفْتَح الله على الإنْسَان معانيَ ما كان يَعرِفها ولا تَخطُر له على البالِ، قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، وجَرِّبْ تَجِدْ؛ لِأَنَّ القُرْآن تِبيانٌ لكل شَيْءٍ، وهذا كَلام الله عنه. والَّذِي يَحُول بيننا وبينَ هَذَا التِّبيانِ لكلِّ شَيْءٍ هو عدمُ إقبالنا على هَذَا القُرْآنِ، والتأمُّل فيه، والتفكُّر فيه، وإلَّا لو أنَّنا تأمَّلناه لَوَجَدْنَاهُ تِبْيَانًا لكلِّ شَيْءٍ.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ يعني استنسخها من غيرِه، وأيضًا الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هم يعرِفون أَنَّهُ كانَ أُمِّيًّا، لا يقرأ ولا يكتب،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤١٠).

لَكِنَّه أَمَرَ غيرَه أن يكتبَها له، ولهذا المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: [انْتَسَخَهَا مِن ذلك القوم بغيرِه]، انتسخها بغيره لأَنَّهُمْ ما قالوا: كتبها، قالوا: اكتتبها، يعني أمرَ غيرَه أن يكتبها له؛ لأَنَّهُمْ يعرِفون الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَنَّهُ كان أُمِّيًّا، لا يَقرأُ ولا يكتُبُ، ولا شكَّ أنَّ كُبَراءَهُم يعرِفون الحقَّ، لَكِنَّ عوامَّهم قد لا يعرِفون، قد يَخْفَى عليهم هَذَا الأمر ويقولون: أساطير الأوَّلين.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ تُمْلَى عليه يعني تُقْرَأ عليه، ليس تملى عليه لِيَكْتُبَهَا؛ لِأَنَّهُ لا يكتب ولَكِن تُقْرَأُ عليه ﴿بُكْرَةً﴾ في أول النهار ﴿وَأَصِيلًا﴾ في آخِر النهارِ، ثُمَّ يأتي بها للناس ويقول: هَذَا كَلام الله، وهذا وحيٌ يُوحَى إليَّ، وهو في ذلك على زَعْمِهِم ليسَ بصادِقٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ هل يُؤْخَذ منه أن لهذينِ الوقتينِ ميزةً في حفظ القُرْآن وغيره؟

الجواب: يؤخَذ من هَذَا العموم: عموم كل وقتٍ، دائمًا إذا أُريد العموم يُذْكَرُ البُكرة والعَشِيّ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم:٦٢]، معَ أنَّ رِزْقَهم لا يَنقطِع في الجنَّة ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة:٣٣]، لكِن يُذكَر هذانِ الوقتانِ للدوام، أَمَّا بالنسبة للواقع والتجرِبة فإننا جرَّبنا أن الحفظ في أول النهار أسرع، والحفظ في آخِر النهار -حسَب ما جَرَّبْتُ أنا- ليس بسريعٍ، لَكِنك إذا قمتَ مِنَ النومِ وجدتَ أنك حافِظُه، فكل وَاحِدٍ منهما له مَزِيَّة بالنسبة للحِفظ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يجوز أن يكتب القُرْآن الكريم حسَب القواعد الإملائية الَّتِي في عصرنا؟

القول الأول: يقولون: لا يجوز مخالَفة الرسم العُثماني، ويَجِب على الإنْسَان

إذا كتب القُرْآن لنفسِه أو لغـيره تعليمًا أو تلاوةً أو أيَّ حال مِنَ الأحوال؛ يَجِـب أن يَكُون على الرسم العثمانيّ؛ بناءً عَلَى أَنَّ هَذَا من باب التوقيف، فكما أَنَّنا لا نغيِّر اللفظ فكذلك لا نُغَيِّر الكِتابة.

القول الثَّاني: يجوز أن يُكتَـبَ القُرْآنُ بحسَبِ القواعدِ الَّتِي يُكتَـب بها في أيِّ عصرٍ كان، ولا يَجِب التقيُّد بالرسْم العُثمانيّ. قالوا: لِأَنَّ الكِتَابة لها قواعد تَختلِفُ باختـلاف العصورِ والأُمم، والقُرْآن لم يَنْـزِلْ مكتوبًا، وإنَّما نزل مَقروءًا باللفـظ، لا بالكِتَابة، فالكِتَابةُ ليستْ تَوْقِيفِيَّة، ولأنه لو كانت قواعد الرَّسْم حينَ نُزُولِ القُرْآنِ على غير هَذَا الوجهِ لَكُتب بها، يعني لو فُرِض أَنَّ الرسمَ حينَ نُزولِ القُرْآنِ أو حينَ جَمْعه في عصرِ عُثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على غير هَذِهِ القواعد لكُتِبَ بها، ولم يُكْتَبْ بشَيْءٍ آخَرَ، فدَلَّ ذلك عَلَى أَنَّ الكِتَابةَ تابعةٌ للعصر الَّذِي تُكتَب فيه.

القول الثالث: التفصيل؛ إن كُتِبَ لعـالم فبالرسم العثمانيّ، وإن كتب لجاهلٍ فبالرسم العَصري الَّذِي هو فيه. قالوا: لِأَنَّهُ إذا كانَ جاهِلًا ثُمَّ كُتـب له على الرَّسم العُثمانيّ أخطأَ في اللفظِ، مثلًا الصلاة إذا أردنا أن نَكْتُبَهَا على الرسمِ العثمانيّ ففيها واو، فيقـرؤها الجاهل: الصلوات مثـلًا أو الصلوة، وكذلك الزكاة، وكذلك الرِّبا وما أشبهها، فهَؤُلَاءِ يُفَصِّلون بين أن يكتب لعالم وأن يُكتب لجاهل.

والصحيحُ القولُ الثَّاني؛ أَنَّهُ يجوز أن يُكتَب القُرْآن بحسَب القواعد العصرية الَّتِي كُتب بها؛ لِأَنَّ كتابته ليس بتوقيفيَّة؛ لِأَنَّهُ لم ينزِلْ مكتوبًا فنقولَ: يَجِب التوقُّف على ما نزل عليه، وإنما هو كُتب في عصرٍ كانت قواعد الرسم على هَذَا الوجه، فبقِيَ على هَذَا الوجه.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا قد يؤدي إلى التحريف؟

فالجواب: القُرْآن يُتلَى، فالتِّلاوة تضبِط عن التحريف.

بناءً على هَذَا الخلافِ فهل كتابةُ القُرْآن بطَريقةِ برايل تجوز أو لا؟

لا تجوز من باب أَولى؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّقط أبعدُ ما تكون عن الحروف، وعلى هَذَا فلا يجوز إطلاقًا أن يُكتَب، وعملُ النَّاس الآنَ على خلاف ذلك، فالآن يوجد مصاحف كاملة مكتوبة بِهَذِهِ الطَّريقة لفظًا لا ترجمةً.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما المانِع أن يُكتَب القُرْآن بطَريقة برايل بالرسم العثماني؟

فالجواب: الآن مثلًا قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة:١١٦]، ﴿قَالَ﴾ لا تكتب إلا حسب قواعد برايل، حسب رسمه بالنقاط. فَلَوْ قِيلَ: كتابة برايل أَكْثَرها اختصارات، فمثلًا كلمة (كيف) يرمزون لها رمزًا؟

نقول: حتى لو فرض أنها تبقى على ما هي عليه وإذا كانت كتابة برايل أَكْثَرها اختصارات بحيث يرمزون الكلمات رمزًا، فيُسقِطون بعض الحروف كتابةً، فهَذِهِ تكون أبعدَ عن الجواز، وحتى لو قُلْنا بالجواز فينظر في هذا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كتابة المصحف على الرسم العُثمانيّ قد تشكل بالنسبة للقراءات؛ لِأَنَّهَا تَحتمِل أَكْثَرَ من وجهٍ، فلو كتبت على الكِتَابة المعروفة لاحتملت وجهًا وَاحِدًا؟

نقول: القراءات على الرسم العثماني صحيح تأتي على وجوهٍ، لكِن قبل أن يوجد التشكيل والإعراب، فالإعجام الآن يَمنع، فقوله: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ مثلًا بعد أن أُعجمتْ ونُقطتْ لا يمكن أنك تقرؤها: (فتثبتوا)، وكلمة ﴿مَٰلِكِ﴾ لو أردنا أن نَقْرَأها على الرسم العُثمانيّ بدون تشكيل فورًا نَقْرَؤها (مَلِكِ)، ولا يمكن أن نقرأها (مالك)، وبالتشكيل نقرؤها (مالك)؛ لِأَنَّهُ يرمز للألف بالشرطة، فإذَن على كلِّ حالٍ

سَيَتَبَيَّن هَذَا وهذا، فبعد التشكيل -في الحقيقة- لا تتبين القراءة، يعني لا تكون الكلمة الوَاحِدة جامعة للقراءات.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أليس القُرْآن نزل ملفوظًا به، فالمقصود تَعَلُّم اللفظ، فما المانع على هَذَا أن تكونَ الكِتَابةُ على هَذِهِ الطَّرِيقةِ جائزةً؟

نحن نقول بناء على الخلاف، أَمَّا إذا قُلْنا بالجواز فطَريقة برايل جائزة، لكِن الَّذِي يوجِب علينا الإِشْكال قول مَن قال: إن فيها اختـصارًا. المهم أننا إذا قُلْنا بالجواز سواء تفصيلًا أو إطلاقًا فطَريقة برايل هَذِهِ جائزة للحاجة، فعلى القول بجواز كتابة القُرْآن بغير الرسم العثماني الأمر فيها واسع، وما زال النَّاس الآن بالنسبة لتعليم الصبيان يكتبونه بالرسم العصري، وأنا ليس عندي إشكال في جواز الرسم العصري حتى وإن لم يحتج الإِنْسَان إليه، كما أشرنا إليه، وذكرنا ثلاثة أوجه للجواز:

الوجه الأول: أن القُرْآن نزل مَلفوظًا به لا مَكتوبًا، وحِينَئذٍ يمنع التوقيف.

الوجه الثَّاني: أَنَّهُ إِنَّما كُتب على هَذَا الوجه لِأَنَّ القاعدة الرسميَّة في ذلك الوقت كانت على هَذَا الوصفِ، لا لأنَّ الرَّسول مثلًا قال: اكْتُبُوه على هَذِهِ الصِّفةِ، أو أن جِبريل نَزَلَ به على هَذِهِ الصِّفةِ، إلى آخِرِه.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: في حديثٍ ذَكَرَه الزُّرقاني ذَكَرَ فيه كيفيَّة أمرِ النَّبيِّ ﷺ لهم بكتابةِ القُرْآنِ على هَذِهِ الصِّفةِ، كأنْ يقولَ لَهُم: مُدُّوا الألفَ أَوْ حرِّكوا اللامَ، ذكر فيه قواعد الرسم الخمسة: الحذف والوصل... إلخ؟

فالجواب: إذا قال: مُدُّوا الألف فهذا عليهم؛ لِأَنَّ (مَلِكْ يَومِ الدِينِ) إذا مُدَّتِ الألفُ ثَبَتَتِ الألفُ، معَ أني لا أَعتقِد أن هَذَا يَصِحُّ عن الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أبدًا،

يعني أن يقول: اكْتُبُوا الصلاة بالواوِ، واكتبوا الزكاةَ بالواوِ، واكْتُبُوا الربا بالواو، فالَّذِي يُغيِّر اللفظَ هو أن يأمر به الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لفظًا أي أمرًا خاصًّا، فهَذَا معلومٌ، أَمَّا الأحرف السبعة فباللفظ لا بالكِتَابةِ.

الوجه الثالث: أَنَّنا نَجْزِمُ أَنَّهُ لو كانتِ القواعد الرسميَّة في ذلك الوقت على غير هَذَا الشكل؛ لَكُتِبَ بها بلا شكٍّ، فلا يُمْكِنُ أن يُكتَب بغير القواعد الرسميَّة في ذلك الوقت، لَكِنَّهُ في عهد عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كَتَبُوه حسَب القواعد الرسميَّة -فيما يبدو لي- في المدينة في ذلك الوقت.

فعلى هَذَا نقول: هَذَا القول هو الراجِح؛ أَنَّهُ يجوز أن يُكتَب القُرْآن بحسَب القواعد العصريَّة، والَّذِي نراه أيضًا: أَنَّهُ لا يجوز أن يُكتَب بالرسم العُثماني للجاهِلِ، فالإنْسَان الجاهل لا يجوز أن نكتُبَ له بالرسمِ العثمانيّ، والسَّبب أَنَّهُ لو قَرَأَهُ على حسَب الرسم العُثماني وهو لم يُعلَّم إيَّاه في التلاوة سوف يُحَرِّفُ القُرْآنَ.

• ● ۞ ● •

الآية (٦)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان:٦].

• • • •

ردَّ الله عليهم بقوله: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾، قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الغيبَ ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا﴾ للمؤمنينَ ﴿رَّحِيمًا﴾ بهم].

قوله: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ﴾ أي القُرْآن، أمر للنبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بأن يقول لهم في رد قولهم: ﴿أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ ونحن ذكرنا فيما سبق أن القُرْآن كله قد أُمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتبليغِه، ولَكِن إذا جاء حُكْم مِنَ الأحكام أو خبر مِنَ الأخبار وأُمِرَ النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقولَه فهذا يدل على الاهتمام به والعناية به، كأنه وصيَّة خاصَّة بهذا الأمر، وفي هَذَا المقام الَّذِي معنا فيه أيضًا زيادة على ذلك أَنَّهُ دَعْمٌ للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ إذا كان الله هو الَّذِي يُلَقِّنُه الحُجَّة كان ذلك أبلغَ في دعمِه وتقويتِه، يعني كأن الله يُلَقِّنه الحجَّة لِيُحَاجَّ عنه، لكِن على لسانِه.

قوله: ﴿ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ قد يَبدو للإنْسَان لأوَّل وَهلة أن هَذَا الجواب غيرُ مقنِعٍ، كيف ذلك؟ لِأَنَّ الرَّسولَ ما زال يقـول: إن الَّذِي أنزلَهُ الله، فكيـف يَكُون هَذَا الجواب مفحِمًا لهم ومبطِلًا لقولِهم؟

الوجه الأول: أن في القُرْآن أسرارًا وإخبارًا بالغيب لا يمكن أن يأتيَ بها بَشَرٌ. ولهذا قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾، ففي أخبار هَذَا القُرْآن ما هو مِنَ الأسرار الَّتِي لا يطَّلِع عليها مُحَمَّد ﷺ ولا غيره، ولهذا عدل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن قوله: قُلْ أنزله الله إلى قوله: ﴿ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾، يعني وَرَدَ في القُرْآن مِنَ الأخبار ما لم يكن معلومًا حينها، فيُخبِر بالخبر فيقع، فالرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يمكنه أن يعلم ذلك، وإنما الَّذِي يعلمه الله، وهو الَّذِي أنزله، فنأخذ من قوله: ﴿ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ البُرهانَ القاطِعَ عَلَى أَنَّ هَذَا القُرْآن ليس من كَلام الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وليس أساطيرَ الأوَّلين؛ لِأَنَّ فيه إخبارًا عن أمورٍ مستقبَلةٍ تقع كما أخبر، ولا أظنّ أنَّ بشرًا يتمكَّن من ذلك، هَذَا وجهٌ بيِّن جدًّا.

وجهٌ آخرُ يمكِن أن يؤخَذ، وهو أَنَّهُ إذا كان هَذَا القُرْآن من عند مُحَمَّد ﷺ وينسُبه إلى اللهِ، ويجاهد به وعليه أيضًا، فإن الله لا يمكِن أن يُقِرَّه على هَذَا الأمر؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يعلَم السرَّ، وهذا الَّذِي فعله مُحَمَّد ﷺ على فرضِ أَنَّهُ ليس بصحيحٍ هل هو سرٌّ أو جهرٌ؟ هو جهرٌ، فإذا كان الله يعلم السرَّ فَإِنَّهُ يعلم الجهرَ من باب أَولى، وإذا كان يعلم الجهرَ، ومُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: إن هَذَا كَلام الله؛ فإن الله تَعَالَى لا يمكن أن يُهْمِلَه، ولكان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يعاجله بالعقوبة؛ لِأَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ بعض الأقاويل ليس كلها ﴿لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾ [الحاقة:٤٥-٤٦]، وهذا هو السِّرُّ في العُدُول عن قولِه: (قُلْ: أنزله الله) إلى قوله: ﴿قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ تَصرَّفَ في إطلاق هَذِهِ الآية، فالآية ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ وهو يقول هنا: [﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا﴾ للمؤمنين

﴿رَّحِيمًا﴾ بهم]، وهذا التصرف مِنَ المُفَسِّر في الحقيقة تخصيص لا وجه له، فالله تَعَالَى موصوف بهذا الوصف ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا﴾ لكل مَن يَستحِقّ المغفِرة من مؤمنٍ معه أصل الإيمان لَكِنَّهُ يعمل المعاصي.

• ● ۞ ● •

الآيتان (٧، ٨)

• ● ● •

قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان:٧-٨].

• ● ● •

قوله: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾.

قُلْنَا: إن (ما) استفهاميَّة، و(لهذا) جار ومجرور خبر المبتدأ، و﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ الجملة ما محلها مِنَ الإعراب؟ نأتي بآيةٍ تُشْبِهُها حتى يَتَّضِحَ لنا: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر:٤٩]، كيف نعرب ﴿مُعْرِضِينَ﴾؟ حال. إذن قوله: ﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ الجملة حاليَّة، يعني ما باله آكِلًا للطعام، كأَنَّهُمْ يقولون: لو كان رسولًا لم يأكل الطعام. هَذِهِ وَاحِدةٌ.

ثانيًا: ﴿وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ يمشي في الأسواق مع النَّاس لا يَتَرَفَّع ولا يَختبئ في بيته، ولا يمشي ومعه جنوده يمينًا وشِمالًا وأمامًا وخلفًا.

ثالثًا: لماذا يمشي في الأسواق؟ ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾، يعني كأَنَّهُمْ يقولون: ولماذا لم يكن معه مَلَك؛ لِأَنَّ ﴿لَوْلَآ﴾ بمعنى (هلَّا)، وهي للتحضيضِ.

وقوله: ﴿مَلَكٌ﴾ أحد الملائكة، وهو مشتقٌّ مِنَ الأَلُوكَة، وهي لغة الرِّسَالة، وقد قَالَ الله تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١].

قوله: ﴿فَيَكُونَ مَعَهُۥ﴾ مع الرَّسول ﷺ ﴿نَذِيرًا﴾ يعني منذرًا؛ لِيُعْلَم بذلك أَنَّهُ صادق.

الوجه الرابع: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾ قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِنَ السَّمَاء ينفقه، ولا يحتاج إلى المشيِ في الأسواق لطلبِ المعاشِ].

قوله: ﴿يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾ يعني يُنزل كَنْزٌ مِنَ السماءِ، وإنما قُلْنا: مِنَ السَّمَاء لِأَنَّ قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ يدل على الانتهاء والغاية، وإلا مِنَ الجائز أن يَكُونَ معنى قوله: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾ يعني يجد كَنزًا في الأرض، ولَكِنَّ (إلى) تفيد الانتهاء والغاية، فيَكُون معنى هذا: يُلْقى إليه مِنَ السماء، أي يُنْزَلُ إليه مِنَ السَّمَاء كَنز ليَكُونَ ذا مالٍ كثيرٍ؛ فلا يَحتاج إلى المشيِ في الأسواق، ولا يُصيبه الفقر كما هي حال النَّبي ﷺ الآن يأكل الطعـام ويمشي في الأسواق، قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾.

﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بستان ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ أي من ثمارها فيَكتفي بها، وفي قراءةٍ: «نأكل» بالنون، أيْ نحنُ، فيَكُون له مَزِيَّة عَلَيْنَا بها]، قوله [وفي قراءة]، أي سَبْعِيَّة؛ لِأَنَّ قاعدة المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّـهُ إذا قال: «وفي قراءة» فهي سبعـيَّة، وإذا قال: (وقُرِئ) فهي شاذَّة. إذَن فيـها قراءتان ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ و«نأكُل مِنهَا»[1]. فهَذِهِ خمسةُ أشياءَ اعْتَرَضُوا بها.

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص٢٦٤).

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ﴾ أي الكافرون للمؤمنين ﴿إِن﴾ ما ﴿تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ مخدوعًا مغلوبًا على عقله].

قوله: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أولًا في هَذَا إظهار في مَقام الإضمارِ؛ لأنه قَالَ قبلُ: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾، وهنا ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ والإظهارُ في مَقامِ الإضمارِ له فوائدُ:

الْفَائِدَة الأُولى: أَنَّهُ يُسجِّل على هَؤُلَاءِ وصفهم بهذا الظاهر، إن كان كفرًا فَهُوَ كفر، أو كان ظلمًا فَهُوَ ظلم، أو فسقًا فَهُوَ فِسق، أو إيمانًا فَهُوَ إيمان، إلى آخرِه.

الْفَائِدَة الثَّانية: أن هَذَا الحكم أو هَذَا القول أو هَذَا الفعل ظلمٌ من أيِّ إنْسَانٍ وقع؛ لِأَنَّهُ للتعليل، فهذا القول يُعتبر مِنَ الظلم، فيَكُون الأمر شاملًا، يعني أن كلَّ مَن قالَ فَهُوَ ظالمٌ.

الْفَائِدَة الثالثةُ: التنبيه: تنبيه المخاطَب؛ لِأَنَّ اختلاف الكَلام أو اختلاف النسق في الكَلام يُوجِب الانتباه، فالكَلام إذا كان على نَسَق وَاحِدٍ فإن الإنْسَان يَنسجم، وربما يسرح، فإذا جاءه شَيْءٌ على خلافِ النمطِ الأولِ حَصَلَ بذلك الانتباه، وهَذِهِ الْفَائِدَة لفظيَّة، والفائدتانِ الأُوليانِ معنويَّتان.

قوله: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِن﴾ ما]، (ما) هَذِهِ تفسير لـ﴿إِن﴾، يعني أن ﴿إِن﴾ نافية، وإذا كانت نافيةً فالمسألة فيها حَصرٌ، يعني ما تتبعون إلا رجلًا، وهذا أبلغُ من قولهم: إنكم تتبعون رجلًا مسحورًا، يعني كأَنَّهُمْ قالوا: إن الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ليس له حال مِنَ الأحوال إلا أَنَّهُ مسحورٌ، أي: مخدوع مغلوب على عقله ومختل العقل بالسحر. ومِنَ العجائب أَنَّهُمْ أحيانًا يقولون: إِنَّهُ ساحرٌ، وأحيانًا يقولون: إِنَّهُ مسحورٌ، وبينهما فرقٌ، لكِن مع هَذَا المبطِلُ كلُّ ما يمكِنه

مِنَ الدعاوي الباطلة يأتي بها، ولو تناقضتْ.

فننظر الآنَ إلى هَذِهِ الأشياءِ الستِّ الَّتِي قَدَحُوا في النَّبيِّ ﷺ بها:

أوَّلًا: قولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ نجيبهم بأنه بشر، فَهُوَ محتاج إلى الطعام، وهذا ليسَ بقادحٍ ما دامت القرائنُ أو البيِّنات شهِدتْ بصدقِه، فإن كونه يأكل الطعام لا يَمنعُ من صدقِه؛ لِأَنَّهُ بَشَرٌ.

ثانيًا: قولهم: ﴿وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ نَرُدّ عليهم بأن هَذَا مما يؤيِّد كونه رسولًا، لا مما يناقِض كونه رسولًا؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ على تواضُعِهِ وعلى محَبَّتِه لأنْ يَكُونَ بين أُمَّته يفيدهم ويَسْتَفِيدون منه، إذَن فهَذِهِ كونها دليلًا على الرِّسَالةِ أوضحُ من كَوْنِهَا مانعًا منَ الرِّسَالةِ.

ثالثًا: قولهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ﴾ كأنَّهم يقولون: ولماذا لم يُنْزَلْ عليه مَلَكٌ؟ فيُقال: أولًا: إِنَّهُ أُنْزِلَ إليه مَلَك لَكِنَّه ليس كما طَلَبُوا يَمْشِي معَه ويُنذِر، فإنَّ جِبريلَ قد أُنزل إلى النَّبيِّ ﷺ ومعه الوحيُ، وهذا هو ما يقوله النَّبيّ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأمَّا كونه معه مصاحِبًا له فهذا لا يَقدَح في الرِّسَالةِ إذا لم يَكُنْ مصاحبًا؛ لِأَنَّهُ لو كانَ مصاحِبًا وجاء على غير صفةِ الملائكةِ عاد الأمرُ كما كان، وصارت الحُجَّة الَّتِي يَحتجُّون بها أو الشُّبهة الَّتِي يحتجون بها موجودةً، ولو جُعِلَ في صورة الملَك لكان يُقضَى عليهم إذا لم يُؤمِنوا؛ لِأَنَّ الآياتِ المعيَّنة إذا طُلِبَت ولم يُؤمِن مَن طَلَبها فَإِنَّهُ يُهْلَكُ، وأمَّا آية انشقاق القمرِ فليستْ معيَّنة، ولهذا قيَّدناها بالآياتِ المعيَّنة إذا طُلِبَتْ، أمَّا إذا قالوا: أَرِنا آيةً ولم يُعيِّنوها فهذا قد لا يَهْلِكون به.

رابعًا: قولهم: ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ يقولون: لماذا لم يكنْ هَذَا غنيًّا، فكونه قليلَ ذاتِ اليدِ يدُلُّ على أَنَّهُ غير رسولٍ، يقولون: أنت رسول فلماذا لم يَنزِلْ عليك

كَنز تَستغني به عن طلب الرزق؟ بماذا نُجيبهم؟ دَفع قولهم أنَّ النَّبيَّ ﷺ خُيِّر بينَ أن تُسيَّر معه الجبال ذَهَبًا أو خُيِّر بين أن يَكُونَ ملِكًا نبيًّا أو عبدًا نبيًّا، فاختار هذا.

لَكِنْ هَذِهِ ليستْ مقنِعةً لهم، فنقول: الرِّسَالة لا تَتَوَقَّف على المال، وليس المال دليلًا للرسالة؛ لِأَنَّ هناك أُناسًا كثيرينَ أغنياء ولَيْسُوا برسلٍ. ثُمَّ نقول: إن عدم المال معه قد يَكُون أكْثَر لتأييد كونه رسولًا؛ لِأَنَّهُ لو نزل إليه مال وكان عندَه كَنزٌ واتبعه النَّاس مِنْ أجْلِهِ لصارت المسألة أَنَّهُمْ ما اتَّبعوه مِنْ أجْل رسالته، ولقيل: اتبعه النَّاس مِنْ أجْل كَنزه وغِناه. إذَن نقول: كونه لم يُنزَل عليه كَنز ليس مانعًا مِنَ الرِّسَالة؛ لِأَنَّ ثبوت الرِّسَالة لا يتوقف على الكنز، بل تَثْبُتُ بدونه، فهذا إبطال لقولِهم.

خامسًا: قولهم: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ نقول فيها مثل ما قُلنا في مسألة الكَنْز؛ أن هَذَا ليس بلازمٍ للرسالةِ، وأنه لو كان له جَنَّة يأكل منها أو (نأكل) على القراءة الثَّانية، وهي أَولى، لقيل: إنهم اتَّبعوه لأجل الأكل من هَذِهِ الجنَّة.

سادسًا: قولهم: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ بماذا نَرُدُّ عليهم؟ نرد عليهم بأن المسحور لا يُمكِن أن يأتيَ بمثل هَذَا الكَلام الَّذِي يعجِز عنه العقلاء، فيقال: فهل يمكن لإنْسَان مسحور مخبول العقل بالسِّحر أن يأتي بكَلام يعجِز عنه العقلاء ويُتَحَدَّى العقلاء أن يأتوا بمثله ولا يستطيعون؟ لا يمكن، هَذَا واضح جدًّا، ولهذا قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾، فالمسحورُ لا يُمْكِن أنْ يأتيَ بمثلِ هَذَا الكَلام، فنحنُ لا نقولُ: إنَّهُ يأتي بكَلامٍ يُمْكِن نَقْضُه أو لا يُمْكِن، بل لا يُمْكِن إلَّا أن يأتيَ بكَلامٍ غيرِ متوازنٍ، فكيف بكَلامٍ مُعْجِزٍ؟!

الآيــة (٩)

• ● ∽ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان:٩].

• ● ∽ ● •

الاستفهام في قولِهِ: ﴿كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ﴾ للتعجُّب والإنكارِ.

وقوله: ﴿ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ يعني الأشباهَ أوِ الأوصاف، فالمَثَل يأتي بمعنى الشَّبه ويأتي بمعنى الصِّفة، قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد:١٥]، معنى ﴿مَّثَلُ﴾ صفة الجنة، قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة:١٧]، شَبَهُهُمْ كشَبَهِ، فالأمثال إما بمعنى الأشباه أو بمعنى الأوصاف. يعني كيف جَعَلوا هَذِهِ الأوصاف الَّتِي يقدَحون برسالتِك بها، انظُر إليها متعجِّبًا، والتعجُّب يَقتضي في الغالب الإنكارَ.

قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ بالمسحورِ والمحتاج إلى ما يُنفِقُه، وإلى مَلَكٍ يقوم معه بالأمْر ﴿فَضَلُّواْ﴾ بذلكَ عن الهُدَى ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ طَريقًا إليه].

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ﴾ الخطاب للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وكونه يخاطِب الرَّسول ﷺ بهذا الإنكارِ عليهم لا يَخْفَى ما فيه من التأييدِ والتقويةِ للرسول ﷺ، وعناية الله تَعَالَى به ﷺ، وهذا أمرٌ معلومٌ.

وقوله: ﴿فَضَلُّواْ﴾ الفاء هَذِهِ عاطِفـةٌ، لَكِنَّها تفيد السَّببيَّة، أي فبسَبَب ما ضَرَبُوه لكَ منَ الأمثال ضَلُّوا. وفي هَذَا دليلٌ على أنَّ الإنْسَان إذا أوردَ الشُّبُهاتِ على نفسه أو على مَن أتى بالحقِّ فإِنَّهُ يَكُون سَبَبًا لضلالِهِ إذا لم يَقْبَلِ الإنْسَانُ الحَقَّ ويَدَع ما يَرِدُ على خاطرِه من الشُّبُهات حول ذلك الحق، فَإِنَّهُ يَكُون سَبَبًا لضلالِه، ولهذا قال: ﴿فَضَلُّواْ﴾ الفاء عاطفة وتفيد السَّببيةَ.

وقد ذكر ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مِفتاح دار السَّعادة) أَنَّهُ تكلم مع شيخِه ابن تيميَّة في مسائل فجعل يُورِد عليه بالنقض، فقال له: «لا تَجْعَلْ قَلْبَكَ للإيرادات والشُّبُهاتِ مثلَ السفنـجة فيَتَشَرَّبها فلا ينضح إلَّا بِهَا، ولَكِن اجْعَلْهُ كالزُّجاجة المُصْمَتَة، تَمُرُّ الشُّبُهَات بظاهرها ولا تَسْتَقِرّ فيها، فيراها بصفائه ويَدْفَعها بصَلابتِه»[1] وهذا صحيحٌ؛ لِأَنَّ الإنْسَان إذا فتح على نفسِه بابَ الشُّبُهات والتساؤلات فإِنَّهُ يَضِلّ، وانظُرْ إلى إرشاد النَّبي ﷺ الرجل حينما يتساءل النَّاس: مَن خَلَقَ كذا؟ من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقولوا: من خلق الله؟ فأمر النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ الإنْسَـان إذا وصل إلى هَذَا الحدِّ أَنْ يَستعـيذَ بالله ولْيَنْتَهِ، وأَرشدَه إلى أن يقرأ «اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَـدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُـوًا أَحَدٌ»[2] وفي حديـثٍ آخرَ: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ»[3] فهَذِهِ الأشياء الَّتِي تَرِدُ على القلب إذا استرسَلَ الإنْسَان معها فسوف تكونُ سَبَبًا لضلالِهِ كما تفيده هَذِهِ الآية وآيات أخرى كثيرة، مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن قيم الجوزية (١/ ١٤٠) ط. دار الكتب العلمية.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، رقم (٥١١٠).

فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، فالإنْسَان يَجِب عليه أن يَكُون قابلًا للحقِّ متشوِّفًا له، ولا يُورِدُ على نفسِه شُبُهاتٍ؛ لِأَنَّ الشبهات ما لَهَا حدٌّ، والشيطان يحبُّ من ابن آدم أن يَرِدَ على قلبه هَذِهِ الشبهات لِيَضِلَّ.

قول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالمسحور والمحتاج إلى ما ينفقه]، المسحور واضح، وقوله: ﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾، ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ كلها مندرِجة في قوله: [والمحتاج إلى ما ينفقه وإلى مَلَكٍ يقوم معه].

الخلاصة: أن هَؤُلَاءِ الكفار جعلوا مع الله آلهةً، وهذا قَدْحٌ في التَّوحِيدِ، ثُمَّ زَعَمُوا أنَّ القُرْآنَ أساطيرُ الأوَّلينَ، وهذا قَدْحٌ في القُرْآنِ مباشرةً، ويَتَضَمَّن القَدْحَ في الله أيضًا، والقدح في الرَّسول ﷺ، ثُمَّ بعد ذلك ذكر الله قَدْحَهم في الرَّسول ﷺ؛ القدح المباشر بهَذِهِ الأوجه الستةِ، وتَبَيَّنَ -ولله الحمد- أن هَذِهِ الأوجه الَّتِي أوردوها قدحًا في النَّبي ﷺ كلها ليستْ بقدحٍ، بل منها ما يؤيِّد أَنَّهُ رسولٌ.

وقدِ استدلَّ بعضُ العلماءِ بهَذِهِ الآية عَلَى أَنَّ النَّبي ﷺ لم يُسْحَرْ، وكذَّبوا بذلك الأحاديثَ المشهورةَ -بل المتواترة- أن النَّبيَّ ﷺ سُحر، وأن الله أنزل عليه المعوِّذتينِ لنقضِ هَذَا السحرِ، وهذا أمر لا شكَّ فيه؛ لِأَنَّ الأحاديث في ذلك متواترة، لكِن هم يقولون: هَذِهِ الأحاديث كلها كذِب ليستْ صحيحةً؛ لِأَنَّ القول بأنه مسحور هو قول الكفَّار، فهل لاستدلالهم بهَذِهِ الآية وجهٌ أو لا؟

الردُّ عليهم بأنْ نقولَ: إنَّ هَؤُلَاءِ الظالمينَ الَّذِينَ قالوا: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ أرادوا بذلك أن السحرَ وَصْفٌ لازِمٌ له، وأن كل هَذَا الكَلام الَّذِي يقوله كَلامٌ مسحور مخبول، أَمَّا السحر الَّذِي طرأ على النَّبي ﷺ فهُوَ سحر طارئٌ، ثُمَّ مع ذلك ما أَثَّر في الرِّسَالة أبدًا، عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا تقول: الَّذِي حصل أَنَّهُ كان يخيَّل إليه

أَنَّهُ فعل الشَيْء ولم يفعلْه، هَذَا الَّذِي حصل، وهي مدة وجيزة أيضًا، ولم يؤثر هَذَا في الرِّسَالة، فما قَالَ شيئًا في الرِّسَالة مما يمكِن أن تتغير به الرِّسَالة في هَذِهِ المدَّة.

فالحاصِلُ: أنَّ الاستدلالَ بِهَذِهِ الآيةِ على إبطال أحاديثَ صحيحةٍ متواترةٍ لا شكَّ أَنَّهُ جُرأةٌ عظيمة، فلو كانت الأحاديث ضعيفةً أو كانت الأحاديث مثلًا من الأحاديث الَّتِي في أَدنَى مراتب الصحة لَكِنَّا نقول: إن هَذَا له وجهٌ، وَأَمَّا أحاديث صحيحة مشهورة متواتِرة ونُبطِلها بمثل هَذَا الأمر فلا يمكن، ولذلك الصواب، بل اليقين المتيقَّن المتعيَّن أن ذلك وقع للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَكِنَّ الله تَعَالَى أنزل عليه سورتينِ ثُمَّ هُدِيَ إلى مَحَلِّ السِّحر، وسِحره كان في بِئْرِ أَرِيسٍ، وكان في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ وجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ[1] يعني كافورًا، كافور الفَحل يَكُون كبيرًا ويَسَع، هَذَا السحر وُضِعَ للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في مُشط: الَّذِي يكَد به الرأسُ، والمُشاطة: الشَّعر الَّذِي يتناثر مع الكد، وجُعل هَذَا الكافورُ في البئر الَّذِي كان الرَّسول ﷺ يأتي إليه، وذهب النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأمر بأن يُخرَج هَذَا السحر فأُخرِجَ السحرُ فنُقِضَ، فعافاه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قوله: ﴿فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾: ﴿سَبِيلًا﴾ بمعنى طَرِيقًا، وهو طَريق إلى الهدى، والعياذ بالله، وفي هَذَا تحذير -كما أشرنا إليه أولًا- من أن يتابع الإنْسَان الشُّبه الَّتِي تَرِد عليه، وأنه يَجِب على الإنْسَان أن يَبْتَعِدَ عن هَذَا كلِّه.

• ● ۞ ● •

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب السحر، رقم (٥٧٦٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب السحر، رقم (٢١٨٩).

الآية (١٠)

* قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿تَبَارَكَ﴾ تكاثَر خَيْر ﴿ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾]، المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول السورة فسَّر تبارك بـ(تَعَالَى)، وهنا فسَّرها بـ(تكاثر خَيْرُه)، فهل معنى ذلك أن هَذِهِ الكلِمة خاضعة للسياق، وأنها تفسَّر في سياقٍ بمعنى (تَعَالَى) وفي سياق بمعنى (تكاثر خيرُه)؟ ظاهر صَنيع المُفَسِّر أنها كذلك وأن هَذِهِ الكلمة (تبارك) إن جاءت في سياق فُسِّرَت بمقتضاهُ وإنْ جاءت في سياق آخَر فسرت بمقتضاه، ولَكِنَّا أشرنا فيما سبق إلى أنها وإنْ دلَّتْ على التعالي فهي دالَّة أيضًا على كَثْرةِ الخير؛ لِأَنَّهَا مِنَ البَرَكة، والبركة هي كثرة الخير مع دوامِهِ، مأخوذةٌ من البِرْكة الَّتِي هي مَجْمَعُ الماءِ، ففيها ماء ثابتٌ وكثيرٌ.

قوله: ﴿تَبَارَكَ﴾ أي تَعالَى معَ كثرةِ الخيراتِ ﴿ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ إلى آخره، جُملة صلة الموصول هنا شرطيَّة، أي الجملة الَّتِي وُصل بها الموصول شرطية؛ وهي ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ﴾، فنستفيد من ذلك أن صلة الموصول تأتي شرطيةً، وإذا أتتْ شرطيةً فلا بدَّ من وجود فعل الشرطِ وجواب الشرط، ثُمَّ نقول: الجملة من فعل الشرط وجوابه صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعرابِ.

قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ﴾ والمراد به الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الَّذِي قالوه من الكَنز والبُستان]، ما هو الخير؟ أبدل منه قوله: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي في الدُّنْيا؛ لِأَنَّهُ شاءَ أن يُعْطِيَهُ إيَّاها في الآخرة ﴿وَيَجْعَل﴾ بالجزم ﴿لَّكَ قُصُورًا﴾ أيضًا، وفي قراءة بالرفع استئنافًا[1]].

قول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي في الدُّنْيا؛ لِأَنَّهُ شاء أن يعطيَه إياها في الآخِرة]، ليس له داعٍ؛ لِأَنَّ السياق يُغني عن هَذَا القيد؛ إذ إن هَؤُلَاءِ يَقترحون أنْ تكونَ هَذِهِ الأمور السابقة لهم في الدُّنْيا، فيقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا﴾، فالقيد الَّذِي ذكره المُفَسِّر كأنه يقول جوابًا عن الإيراد الَّذِي يرِد علينا؛ وهو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد شاء أن يعطيَ رسوله جنة الآخرة، فقيَّد الآية بالدُّنْيا.

نقول: لا حاجة لهذا القيد؛ لأَنَّهُمْ هم لا يريدون أن الله يجعل له كنزًا وجنةً في الآخرة، يريدون أن تكون له في الدُّنْيا، فيقول الله: لو شاء أن يجعل لك ذلك لجعل لك خيرًا منه؛ وهي هَذِهِ البساتين، وهم يقولون: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ والَّتِي يجعل الله بدلًا عنها لو شاء جناتٍ ليست جنَّةً وَاحِدةً.

قوله: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ الجَنَّة ربما يُؤكَل منها، وهي ليس فيها أنهارٌ، يعني يمكن أن يشربَ النخيلُ والأشجار بعروقِه، لكِن قوله: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ أبلغ وأَتَمُّ؛ لأنَّ لِجريانِ الماءِ في أنهارِهِ شَهوة بَصَرِيَّة يَتَلَذَّذُ بها الإنْسَان عند رؤيته إيَّاها زيادةً على كثرة الماء على البُستان الَّذِي يَكُون سَبَبًا لكثرة نَمائِهِ وقوَّتِه.

وقوله: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ فيها قراءتان (يَجْعَلْ) بالسكون و«يجعلُ» بالرفع،

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٤).

فعلى قراءةِ السكونِ تكون معطوفةً على جوابِ الشرطِ ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ﴾ ﴿وَيَجْعَل﴾، وعلى قراءة الرفع يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [استئنافًا]، ولَكِنَّه ليس متعينًا على قراءة الرفع، يعني كأَنَّه يقول: وهو يجعل لك قُصورًا، وليس كذلك، يعني لا يُفهَم منه هَذَا الأمرُ، فَهُوَ استئناف من حيثُ الإعرابُ، لا من حيثُ المعنى؛ لَكِنَّه من حيثُ الإعراب يجوزُ فيه الجَزْم اتِّبَاعا للفظِ، ويجوز الرفعُ استئنافًا، ويَكُون عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ، يقول ابن مالكٍ في أَلْفِيَّتِه(١):

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَـن ....

يعني إذا كان فعل الشرط ماضيًا فرفع الجزاء إذا كان مضارعًا حسنٌ.

.... وَرَفْعُـهُ بَعْـدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ

يعني: ضَعْفٌ، فَهُوَ جائزٌ لَكِنَّه ضعيفٌ.

فائدة: عِناية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالرَّسولِ ﷺ في الدفاعِ عنه، وعنايةُ الله بالرَّسولِ في الدفاعِ عنه ليستْ عنايةً به وحدَهُ، بل حتى بالأُمة؛ لِأَنَّ ذلك يُزِيلُ الشُّبَهَ الَّتِي يَحْتَجُّ بها المبطِلون، وإزالةُ الشُّبَه عن الأُمَّة هَذَا من رَحمة اللهِ تَعَالَى بهم.

• • ۞ • •

(١) ألفية ابن مالك (ص٥٨)، ط. دار التعاون.

الآيــة (١١)

• • ❁ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان:١١].

• • ❁ • •

لَمَّا ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ما جَنَى به هَؤُلَاءِ عليه وعلى وحيه وعلى رسولِه والجواب عنْ ذلك؛ ذَكَرَ أمرًا آخَرَ، وهو تكذيبهم بالساعةِ، وأتى بـ(بل) الدالَّة على الانتقالِ، وهذا الانتقال ليس إبطالًا لِمَا سبقَ، بل إضافة شَيْء آخَرَ إليه، وهو قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾، والمرادُ بالساعةِ يومُ القيامةِ، وكلمةُ الساعةِ تُطْلَق في اللُّغة على كل أمرٍ هامٍّ، كأنه لا يوجَد إلا هَذِهِ الساعة الَّتِي يُشار إليها بهذا الزمنِ، وإلا فهي في الأَصْل لكلِّ مُدَّةٍ من الزمان؛ قليلة كانت أم كثيرة، لَكِنها تُطلَق كثيرًا على ما يَحْدُثُ فيه أمر هامٌّ، وذلك كما في هَذِهِ الآية.

والتكذيبُ بالساعةِ يَشمَلُ التكذيبَ بوقوعِها رأسًا، بأن يقولَ: لا بعثَ، أو التكذيب بما يَقَع فيها من الأمور؛ كالحساب والكُتُب والصِّراط والحوض والشفاعة وما أشبهَ ذلك؛ لِأَنَّ الإيمان باليوم الآخِر يَتَضَمَّن الإيمان بوقوعِه وبما يقع فيه، فإذا كَذَّبَ به الإِنْسَان رأسًا فقد كذَّب به، وإذا صدَّق به ولَكِن كذَّب بما يقع فيه فَهُوَ أيضًا مكذِّب له.

قَالَ المُفَسِّر: [﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ نارًا مُسعرةً، أي مُشْتَدَّة]،

﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ بمعنى هَيَّئْنَا ﴿لِمَن كَذَّبَ﴾ بالساعةِ منهم ومن غيرهم، ولهذا أتى بـ(مَنْ) الدالَّة على العمومِ، ولم يَقُلْ: وأَعْتَدْنَا لهم، وهذا إظهارٌ في موضِعِ الإضمارِ، وقد سبقَ أنَّ من فوائدِ الإظهارِ في مَوْضِعِ الإضمارِ العمومُ والتصريحُ بالعِلَّة؛ عِلة الحُكم، فقوله: ﴿لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ كأن هَذَا تعليلٌ للحُكْمِ الَّذِي هو قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾؛ لأَنَّهُمْ كذَّبوا بالساعة.

وقوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ﴾ يستفاد منه أن النار مخلوقةٌ الآن، وهو كذلك، وقد دلَّت على ذلك نصوصُ الكِتَابِ والسنَّة؛ قَالَ الله تَعَالَى عن آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر:٤٦]، وهذا نصٌّ صريحٌ في أنها مخلوقةٌ. وفي الأحاديث الصحيحة ما يَدُلُّ على ذلك؛ مثل: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ؛ نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ»(١).

وقوله: ﴿سَعِيرًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [نارًا مُسَعَّرَة]، فجعل فَعيلا بمعنى مفعول، أي مسعَّرة، ويَحتمِل أنْ تكونَ بمعنى فاعلٍ؛ أي حارقة تُحْرِق مَن دخل فيها، والمعنى لا يَتنافَى؛ لِأَنَّهَا إذا كانت مُسَعَّرة يعني مشتَدَّة الحرارة، أو كانت هي بنفسها تَسْعَرُ بالنَّاس وتأكلهم، فهذا وهذا متلازمانِ.

• • ۞ • •

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة، ويناله الحر في طريقه، رقم (٦١٧).

الآيــة (١٢)

• ● ~ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان:١٢].

• ● ~ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا﴾ غَلَيانًا كالغضبانِ إذا غَلَى صَدرُه منَ الغَضَب ﴿وَزَفِيرًا﴾ صوتًا شديدًا أو سماعَ التغيُّظ رُؤْيته وعِلمه].

قوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾، الفاعل هي السَّعير، وفيه دليلٌ على أنها تَرَى، وهَذِهِ الرؤيةُ يجِب أن نَحْمِلَها على المعنى الحقيقيِّ، ولا يمكِن أن نقولَ: إن هَذَا من باب الاستعارة، وإنه معنًى مجازيٌّ؛ لِأَنَّهُ من الجائز أن يخلُق الله تَعَالَى فيها إدراكَ الرؤيَة، وإن كانتْ هي ليستْ من ذواتِ الرؤيةِ في العادةِ، ولَكِن الله عَزَّوَجَلَّ على كـلِّ شَيْءٍ قدير، كما أن الأرضَ تَسمَـع وتحدِّث: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، والمؤذِّن لا يسمع صوته شَجَرٌ ولا مَدَرٌ إلا شَهِدَ له يومَ القيامةِ[1]، فنحن نقولُ: ليسَ في هَذِهِ الآية استعارة، بل هي على المعنى الحقيقيِّ، وأن النار ترَى؛ لِأَنَّ الله أخـبرَ أنها ترى ﴿إِذَا رَأَتْهُم﴾ [الفرقان:١٢]، وما المانِع مِن أن الله يخلُـق بها هَذِهِ الحاسَّة، بدليل قوله أيضًا: ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا﴾ [الفرقان:١٢]، التغيُّظ من المعروف أَنَّهُ لا يَكُون إلا من ذواتِ الشُّعور، ولَكِنْ مع هَذَا يجِبُ أن نقولَ: إِنَّهُ في هَذِهِ الآية على ظاهره، وإنها تَتغيَّظ ويُسمَع لِتغيُّظِها صوتٌ مثل تغيُّظ الإنْسَان الغضبانِ، إذا امتلأَ

---

(١) أخرجه ابن خزيمة (١/ ٢٠٣، رقم ٣٨٩).

صدرُه غَضَبًا فإنك تَسمَع له صوتًا من الغَضَبِ، وهذا دليل على شِدَّة حَنَقها - والعِيَاذُ بالله- على أهلها، وأنها كما قال الله عَزَّوَجَلَّ في سورة تبارك: ﴿إِذَآ أُلۡقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾ [الملك:٨]، فما ظنُّك بشَيْءٍ يُلقَى الإنْسَانُ في جوفِه وهو ممتلِئٌ عليه غيظًا وحَنَقًا، ماذا يَصنع به؟ هَذَا دليل على شِدَّة عَذابها والعياذُ باللهِ، وأنها لا تَرْحَمُهم ولا تألو فيهم أيّ شَيْء إلًّا ولا ذِمَّةً.

قوله: ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا﴾ [غَلَيانًا كالغضبان إذا غلَى صدره غليانًا من الغضبِ]، ﴿وَزَفِيرًا﴾، وهو من مكان بعيدٍ، مِمَّا يدلُّ على أنَّ هَذَا التغيُّظ والزفير شديد، ما دام يُسمَع من مَحَلٍّ بعيدٍ فَإِنَّهُ شديد.

المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: [أو سماع التغيُّظ: رُؤْيَتُه وعِلْمُه]، هَذَا ليس بصحيحٍ، وإن كانَ محتمَلًا، لكِن المعنى الأوَّل أن تُحمَل الرؤية على الحقيقةِ، هَذَا هو الواجب، وقد مرَّ من قواعد التفسير، بل من قواعد كل كَلام، أَنَّهُ يَجِب أن يُحمَل على ظاهِرِهِ وعلى حقيقتِه ما لم يوجدْ دليل يَصرِف عن الحقيقةِ أو الظاهِرِ، وليس أَيَّ دليلٍ، بل لا بدَّ أنْ يوجدَ دليلٌ صحيحٌ، وَأَمَّا ما يظنُّه الإنْسَان دليلًا وليس بدليلٍ فهذا غير مقبول.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعضهم يقول إن المراد بقوله: ﴿إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ أي: إذا رآهم زَبَانِيَتُها؟

هذا من التحريفِ في الواقعِ؛ لأَنَّنا قُلْنا: جائِزٌ أَنَّ الله تَعَالَى يَخلُق فيها حاسَّة الرؤية.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وردت أحاديثُ ضعيفةٌ في أن النار لها عينانِ، وهَذِهِ الأحاديث تؤيدنا؟

فالجواب: هَذِهِ الأحاديث الضعيفة نحن لا نحتاج إلى تأييدها ما دام عندنا اللفظ صريح ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤]، فالَّذِي خَلَقَ العينَ في الإنْسَانِ لا يَمتنِع عليه أن يَخْلُقَها في النار، لكِن بعض النَّاس إذا لم يُدْرِكْ عقلُه الشَّيْءَ ذَهَبَ يحرِّفه إلى ما يدركه، ثُمَّ إِنَّهُ يَجِب أيضًا أن نعرِف أن أحوال الآخِرة لا يُمكِنُ أن تُقاس بأحوال الدُّنْيا، نحن نعلم أن النَّاس يُحشَرون منهم من يَسعَى نورُه بين يديه، ومنهم من هو في ظُلْمَةٍ، وهم في مكانٍ وَاحِدٍ مستوٍ يُسْمِعُهم الداعي ويَنْفُذُهُمُ البصرُ، ونعلم أن من النَّاسِ من يَعْرَق فيصل العرقُ إلى كَعْبَيْه وركبتيه وحِقْوَيْه، ومنهم من يُلْجِمُه إلجامًا، ومع ذلك فهم في مكانٍ وَاحِدٍ، ولا يمكن أنْ تُقاسَ أحوالُ الآخِرةِ بأحوالِ الدُّنْيا أبدًا.

• ● ۞ ● •

الآيتان (١٣، ١٤)

• ● ● •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا مُّقَرَّنِينَ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴿١٣﴾ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا﴾ [الفرقان:١٣-١٤].

• ● ● •

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا﴾ بالتشديد والتخفيف]، يعني قراءتينِ سَبْعِيَّتَيْنِ[1]، ثم قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بأن يضيَّق عليهم و﴿مِنۡهَا﴾ حال من ﴿مَكَانٗا﴾؛ لِأَنَّهُ في الأَصْل صفة له ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾]، إلى آخره.

قوله: ﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ﴾ في هَذَا دليل على أَنَّهُمْ -والعِياذُ بالله- لا يُعامَلون معاملةَ رحمةٍ، بل يُلـقَوْنَ إلقاءً ويُطرَحـون طرحًا. وقوله: ﴿مَكَانٗا﴾ ظرفٌ عاملُـه قوله: ﴿أُلۡقُواْ﴾، وقوله: ﴿مِنۡهَا﴾ في الأَصْل صفة، ولَكِن القاعدة عند أهل النحو أن الجارَّ والمجرور إذا تقدمَ على مَوْصُوفِهِ صار حالًا منه؛ لِأَنَّ الصِّفةَ لا تَتَقَدَّمُ على الموصوفِ، تقول مثلًا: (جاء رجل على بعيرٍ راكبًا)، فتعرب (راكبًا) حالًا، لكِن لو قدمتها على رجل (جاء راكب) لوجبَ أن تكون صفة بالمعنى، كذلك الجارّ والمجرور إذا قلت (جاء رجل على بعير) (على بعير) صفة لِرَجل، فإذا قدمتَ (على بعير): (جاء على بعير رجل) وجب أن تكون الصِّفة هَذِهِ حالا؛ لِأَنَّ الصِّفة لا تَتَقَدَّمُ على الموصوفِ، ولهذا قال الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [و﴿مِنۡهَا﴾ حال من ﴿مَكَانٗا﴾ لِأَنَّهُ في الأَصْل صفة له].

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٥).

وفي قوله: ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ أيضًا دليل عَلَى أَنَّ هَذَا المكان الَّذِي يُلقَوْن منه لا يَكُون واسعًا، بل يُضَيَّقُ عليهم، وهذا قبل دخولها، فكيف إذا دخلوها، ويَحتمِل أنَّ نفس الأمكِنة الَّتِي هم فيها في نفس النار تكون ضيِّقةً إذا أُلقوا مكانًا منها ضيقًا، فتكون (مِنْ) هَذِهِ قريبةً من معنى (فيها)، فالمكان نفسه في النار يَكُون ضيِّقًا، يعني تضيَّق عليهم؛ لِأَنَّ كل وَاحِد منهم -والعياذ بالله- يَكُون في تابوتٍ كما جاء في الحديثِ؛ في تابوتٍ مغلَق عليه[1].

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ألا يُشكِل على هَذَا أنَّ بعضَ أجسادهم تُفَخَّم في النار؟

نقول: هو نفسه يُفخَّم، ولَكِن لا يَمنَع أن يُفخَّمَ وهو في مكانٍ ضيِّقٍ، ويمكن أن يَكُونَ تفخيمُه هَذَا من أسباب التضييق.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ مصفَّدين قد قُرِنَتْ أي جُمِعَتْ أيديهم إلى أعناقِهم في الأغلالِ، والتشديدُ للتكثيرِ]، التشديد في قوله: ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾ لِأَنَّ (مُقَرَّن) مأخوذٌ من (قَرَّنَ) أو من (قُرِّنَ)، قُرِّن فَهُوَ مقرَّن، وأصلها من (قَرَنَ) بالتخفيف: قَرَنْتُ هَذَا الرجل أَقْرِنَهُ فَهُوَ مقرون، لَكِنها أتتْ بالتشديد للتكثيرِ، أو للمبالَغة في هَذَا القَرْن، وأَنَّهُمْ يُقَرَّنون بشدة، فهم إذا ﴿أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾، قال الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [هلاكًا فيقالُ لهم ﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾]، هَذَا في الحقيقة تصويرٌ بَيِّن لحالِ النارِ وأهلِها يوم القيامةِ، أَنَّهُمْ قبل أن يدخُلوها يَسمعون لها تغيُّظًا وزَفيرًا، وهذا بلا شكٍّ يَخلَع قلوبهم ويُرعِبهم، ثم إذا أُلقوا فيها لا يُلقَون على سبيل الكرامةِ، بل يُلقَون إلقاءً، ثم إنهم لا يلقون هكذا مطلَقين، ولكن مقرَّنين، يعني مجموعة أَيديهم إلى أعناقِهم،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢١٠، رقم ٣٥٤١٤).

ثم إذا أُلقُوا على هَذَا الوصف يُدْعَوْنَ بالثُّبور والعياذ بالله ﴿دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ يعني: يقولون واهَلَاكَنا واثُبُورَنا، وما أشبهَ ذَلِكَ، فيقال لهم: ﴿لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدۡعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾، هَذَا على سبيل التوبيخِ؛ لِأَنَّ العادةَ أن الرجلَ إذا دَعَا بالثبورِ في الدُّنْيا رُحِم، ولكنَّهم هناك لا يُرحَمون، يقال لهم: إِنَّ دَعْوَاكُم بالثبورِ لا تفيدكم شيئًا ﴿وَٱدۡعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ فالعذاب سَيَسْتَمِرّ، وكل هَذَا يُوجِب لأهلِ النارِ -نسأل الله السلامة منها- أَنَّهُمْ يُعذَّبون عذابًا قلبيًّا وعذابًا جسميًّا، والعذاب القلبيّ قد يَكُون في بعض الأحيان أشدَّ من العذاب الجسميِّ، والعياذ بالله، فهم لا يُكَرَّمون لا بالفعلِ ولا بالاستقبالِ ولا بالقولِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما ذُكِرَ عن هَـؤُلَاءِ الكفارِ فيما سبـقَ من الآياتِ يَدُلّ على أَنَّهُمْ لا يؤمنون بالبَعث، فلماذا نصَّ على تكذيبهم بالبَعث؟

صحيحٌ أن ما ذكر عنهم مما سَبَقَ يدل على أَنَّهُمْ لا يؤمنون بالبعثِ؛ لِأَنَّ مَن آمَنَ بالبَعث لَزِمَ أنْ يَعْمَلَ له، ولكن هَذَا في الحقيقة من جملةِ ما قالوه؛ أَنَّهُمْ كذبوا بالبعـث، فَهُوَ إضافة إلى ما سبـقَ، لكِن يَنبغي أن نقـولَ: لماذا ذُكِرَ بـ(بل) دون (الواو)، مع أن المعائب أو المساوئ الَّتِي سبـقت كلها ذُكرت بالواو، وهَذِهِ ذكرت بـ(بل)؟ قد يوحي هَذَا بأن من أسباب أقوالهم السابقة أَنَّهُمْ كذبوا بالساعةِ، يعني أَنَّهُمْ ليس عندهم إيمان بالساعة، ولو آمنوا بها ما قَالُوا ما سبق.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل كل كفَّار العرب يُنكِرون الساعة؟

الجوابُ: الظاهرُ لَيْسُوا كلهم ينكرون هذا، فبعضهم يُقِرّ بهذا، لَكِنَّهُ يُشرِك بالله، ولكن يذكر الله عَزَّوَجَلَّ الأفعالَ منسوبةً إلى الأُمَّة جميعًا، حتى إِنَّهُ أحيانًا يخاطِب آخِرَ الأُمة بما فعـل أوَّلُها؛ لِأَنَّهَا تَرضَى به وتُقِرّه، انظر مثلًا يخاطب الله بني إسرائيل

في عهدِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بما فَعَلَ أوَّلُهم: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة:٧٢]، وقوله: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٥٤]، معَ أن هَذَا الخطاب لا يتأتَّى لهؤلاء؛ لأَنَّهُمْ لَيْسُوا هم الَّذِينَ فعلوا، لكِن الأُمَّة الوَاحِدة يَكُون فِعل بعضِها فِعلًا للجميعِ؛ لِأَنَّهَا تَرضَى به.

• ● ● •

الآيتان (١٥، ١٦)

• • • • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾ [الفرقان:١٥-١٦].

• • • • •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُلْ أَذَٰلِكَ﴾ المذكور من الوعيد وصفة النار ﴿خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ﴾ ها ﴿ٱلْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ﴾ في علمه تَعَالَى ﴿جَزَآءً﴾ ثوابًا ﴿وَمَصِيرًا﴾ مَرْجِعًا].

الخِطَاب في ﴿قُلْ﴾ للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وكذلك لغيرِهِ، ولهذا يمكِن أن نقول: إنَّ الخِطابَ لكل من يَتَأَتَّى خِطابه، يعني الرَّسول ﷺ وغيره، ولكن الأقرب أَنَّهُ للنبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ومع ذلك الخطاب للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولأُمته ما لم يَدُلَّ الدليلُ على تخصيصِه، فنحن كل وَاحِد يمكن أن يقولَ مثل هذا، فيقول للمكذِّبين الَّذِينَ وُعِدوا بالنار: أذلك المذكورُ من الوعيد الَّذِي لا بدَّ أنْ يقعَ ﴿خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾؟ فالجوابُ: بل جنة الخلد بلا شك.

وهنا إشكال، وهو أَنَّهُ قال: ﴿خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾، معَ أَنَّ ذلك لا خيرَ فيه إطلاقًا، فكيف يُمكِن أن يُقارَنَ بما فيه الخيرُ المطلَقُ؟

الجواب: أنَّ هَذَا من باب التنزُّلِ مع الخَصْم، ولا بأسَ أن تأتِيَ مثل هَذِهِ المقارنة،

وقد قارن الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بينَ شيئينِ بينهما من التباينِ أعظم من التباين في وَعيد أهل النار ووعد أهل الجنة؛ فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، ومعلوم أن الله خيرٌ وأنه لا يمكِن لأيِّ عاقلٍ أن يقارِن بين هَذَا وهذا، لكِن لَمَّا كان المخاطَبون يُساوون غير الله بالله صارَ من بابِ التنزُّل معهم أن نخاطِبَهم بهذا ونقول: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وقوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ أضافها إلى الخُلد من باب إضافةِ الموصوفِ إلى صِفتِه، يعني الجنة الَّتِي هي مكان الخُلد، والخلد معناه الْمُكث، وقد صَرَّح الله تَعَالَى كثيرًا بالتأبيدِ في خلودِ أهلِ الجنَّةِ، وأمَّا أهل النار فالتأبيدُ وَرَدَ في ثلاثِ آياتٍ من القُرْآنِ؛ في سورة النساءِ وفي سورة الأحزابِ وفي سورة الجنِّ؛ ففي سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء:١٦٨-١٦٩]، وفي سورة الأحزاب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥]، وفي سورة الجِنّ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣].

وفي هَذَا ردٌّ واضِحٌ على من قالَ: إن عذابَ النار غير مؤبَّد، وممن مال إلى هَذَا القول -وهو من أغرب ما يَكُونُ- ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث كان يميل إلى أن عذاب النار لا يؤبَّد، وأنه لا بد أنْ يَنتهيَ، ولكن لا يقول: إِنَّهُ يَنتهي ثم يَنتقل أهل النار إلى الجنة، لا، لكِن ينتهي بمعنى أنها تَفنَى ومَن فيها، وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ذكره في شفاء العَليل، وجَزَمَ به في أولِ الكَلامِ، ثم ساق الآثارَ في هذا[1].

(١) (ص٢٥٥ وما بعدها)، ط. دار المعرفة.

والصواب الَّذِي لا شكَّ فيه ما عليه جمهورُ أهلِ السنَّة، وحُكي إجماعًا أن النارَ مؤبَّدة هي وأهلها، وهذا لا ينافي رحمة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قد أَعذرَ إلى هؤلاءِ وأقامَ عليهم الحُجَّة، فهم الَّذِينَ جَنَوْا على أنفسِهم.

وأما الاستثناء في هُود فقد استثنى من قولِه: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٧]، فَإِنَّهُ لو قيدت بدوامِ السَّمواتِ والأرضِ لكانَ لها أَمَدٌ، فلَمَّا قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ فهذا ما خرج عن دوام السَّموات والأرض، فهذا معنى الاستثناء.

وأما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٢٨]، نقولُ: هَذَا الاستثناء: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ دلت النصوصُ على أَنَّهُ لا يشاء أن لا يُخلَّدوا، فكأن هَـذَا الاستثناءَ يُشِيرُ إلى أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لو شـاء لَمَنَعَ العذابَ عنـهم، وأنه ليس أمرًا محتَّمًا عليه، بل هو في مشيئته، فالاستثناء إذَنْ مُفَسَّرٌ بالآيات الصريحةِ الواضحةِ أَنَّهُ تَعَالَى لا يشاء أنْ يرفعَ العذابَ عنهم؛ لِأَنَّهُ أخبرَ، ولا يخلِف الله الخبرَ بأن عذابهم مؤبَّد.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما مناسبة قوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، بعد قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٧]؟

الجواب: كأنه يُشْعِر أن أحدًا لو قال: كيف يفعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هَذَا مع أَنَّهُ عذاب دائم، ورحمته وسعتْ كل شَيْء؟ فقال: إِنَّهُ فعَّال لما يريد، مثلما قال: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]، وفي الحقيقة هَذِهِ الاحْتِمالات، وإنْ كانتْ قد يَكُونُ لها وجهٌ، لكِن ما دام عنـدنا نصوصٌ صريحةٌ محكَمَة، فالواجـب على المؤمنِ أنْ يَحمِلَ المتـشابِهَ على المحكَمِ، ما دام أن المسائلَ في الآياتِ الثـلاثِ هَذِهِ احْتِمال فإن عندنا

شيئًا لا يَحتمِل وهو التصريح بالتأبيدِ، وكما هو معروف أن هَذَا خبرٌ، والخبرُ لا يَدْخُلُه النَّسْخُ ولا التعيينُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: العربُ تَتَمَدَّحُ بإخلافِ الوعيدِ دونَ إخلافِ الوعدِ؟

الجواب: الله جَلَّوَعَلَا يُتَمَدَّح بأنه لا يُخلِف، وأن خبره صِدْق، والوعيد الَّذِي يتمدح الله به هو ما يدخل تحت المشيئةِ، ما سوى الشرك، مثلًا يوجد وَعيد على المعاصي الَّتِي دون الشرك، فإذا عفَا الله عنها فهذا طيِّب ويُمدَح عليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما تقولون في قول عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لو لَبِثَ أهلُ النارِ كقَدْرِ رَمْلِ عَالِجٍ لكانَ لهم على ذلك يومَ يخرجون فيه»[1]؟

الجواب: لكِن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وغير عمر، يخاطَب بقولِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾.

لَوْ قِيلَ: كَلام عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ليس صريحًا.

نقول: حتى لو كانَ كَلامه صريحًا وقال: سيخرجون، نقول: لا يخرجونَ، ما دام توجد آياتٌ صريحةٌ، وأيضًا قوله تَعَالَى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبأ:٢٣]، هَذِهِ لا تدل على التقييد؛ لِأَنَّ أحقابًا يعني طويلة لا مُنْتَهى لها، هَذَا هو المعنى، والإنْسَان إذا تَصوَّرَ أَنَّهُ يَبْقَى في النار ليس أحقابًا بل ثانية من الزمن، وهو عاقلٌ، فسوف يَتَجَنَّبُ عَمَلَ أهل النارِ، فكيف بمن يَلْبَثُون فيها أحقابًا؟! فهي لا تدل على التَّقييد، ومَن زَعَمَ أنها تدُلّ على التقييدِ وقال: إن الأحقابَ هَذِهِ مقيَّدة بما بعدَها، يعني أحقابًا لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا وأحقابًا أخرى يذوقون،

(١) الدر المنثور (٤/ ٤٧٨) وعزاه لابن المنذر.

فهذا ليس بصحيحٍ، بل إن المعنى المبالَغة في ذلك، وأَنَّهُمْ لَابِثون فيها دُهُورًا عظيمةً طويلةً لا مُنْتَهى لها.

قوله: [﴿جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ﴾ ها ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾]، أتى المُفَسِّر بـ(ها) وهي مفعولٌ ثانٍ لـ﴿وُعِدَ﴾ لأن (وَعَدَ) مما ينصب مفعولينِ ليسَ أصلهما المبتدأ والخبر، فالمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، والمفعولُ الثَّاني نائبُ الفاعل ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وقد سَبَقَ كثيرًا أن المتَّقِيَ هو مَنِ اتَّخَذَ وِقايةً من عذابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بفعلِ أوامرِهِ واجتنابِ نواهِيهِ، وأن هَذَا أجمع ما قيل في التقوَى وأنسَب ما يَكُون لِلَفْظِها؛ لِأَنَّهَا من (اتقى) من الوقاية.

وقوله: ﴿وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ الَّذِي وَعَدَهُمُ الله عَزَّوَجَلَّ، وحذف الفاعل هنا للعلمِ به؛ كقولِه تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، والخالِق هو الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَانَتْ لَهُمْ﴾ في عِلمه]، تقييدُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكَينونة في عِلمه لِأَنَّ (كان) فعلٌ ماضٍ، والجنة ستكون مصيرًا، فلهذا قيَّد الكَينونةَ الَّتِي عُبِّر عنها بالفعلِ الماضي، قيَّدها في علمِ اللهِ، يعني لا بِحَسَبِ الواقعِ؛ لِأَنَّ الواقعَ لم تَكُنْ، وإنَّما سَتَكُون، ولكن هَذَا بناءً عَلَى أَنَّ (كان) يُراد بها الزمنُ، مع أنَّ (كان) إذا تأمَّل الإنْسَان مَوَاضِعَها في القُرْآنِ وفي السنَّة وَجدَها أنها أحيانًا تَدُلُّ على مجرَّدِ الحَدَثِ، لا على الزمنِ؛ لِأَنَّ الفعلَ كما هو معروفٌ يَدُلّ على زمنٍ ومعنًى، فـ(كان) دائمًا تأتي للدَّلالة على مجرَّد المعنى فقط، يعني الَّتِي وُعد المتقون وهي لهم جزاء ومصيرٌ، وعلى هَذَا فلا حاجةَ إلى التقديرِ الَّذِي ذَكَرَهُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا هو الأوضحُ، ولا حاجةَ إلى أن نقدِّر أنها كانت في عِلم اللهِ، بل هي كانت، أي: هي جزاء، فنُجَرِّد (كان) من الدَّلالةِ على الزمنِ، وإذا جَرَّدناها كما تَرِد كثيرًا في اللغةِ العربيَّة سلِمنا من هَذَا التقديرِ

الَّذِي جاء به المُفَسِّر. ومثلـها قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٢٣]، مجردة عن الزمنِ؛ لِأَنَّ الله ما زالَ ولا يزال غفورًا رحيمًا، عندما نأتي بـ(كان) ونقول: المراد بها الزمَنُ والحَدَث تكون معـفرة الله ورحمته فيما سبق، أمَّا الآنَ فليسَ غفورًا رَحيمًا! لكِن هَذِهِ يُرادُ بها مجرَّدُ الحَدَثِ، يعني أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بالمَغْفِرَةِ والرَّحمةِ، ومثلها هَذِهِ الآية. و(كان) دائمًا تَدُلُّ على مجرَّد الحَدَث، لا على الزَّمَن.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ قولَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ يؤتَى بها لكي تتناسب مع رُؤوس الآيِ؟

فالجواب: ليس بلازمٍ، أحيانًا تأتي متناسبةً وأحيانًا تأتي غيرَ متناسبةٍ. المهم أنَّ (كان) تأتي دائمًا في اللغة العربيةِ لا يُرادُ بها الزمَنُ، وإنما يُرادُ بها مطلَق الحَدَث، يعني أن هَذَا الأمرَ هو الواقع، فهنا قوله: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا﴾ من المعلومِ أنَّ المتقينَ الآنَ ما دَخَلُوا الجنةَ ولا صاروا إليها، ولكنَّهم سَيَصِيرُونَ لذلك، فاحتـاج المُفَسِّر أن يُقَدِّر (في عِلمه) إذ كانت في علمِ اللهِ، ولكنَّا نقول: لا حاجة لهذا التقديرِ؛ لِأَنَّ (كان) مسلوبة الدلالة على الزمنِ.

وقولـه: ﴿جَزَآءً وَمَصِيرًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ثوابًا]، والَّذِي جعـلَ هَذَا الثوابَ لهم هو الله عَزَّوَجَلَّ. ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَصِيرًا﴾ مَرْجِعًا]، متى تكون مصيرًا؟ تكون مصيرًا مِن حين يموتون، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [النحل:٣٢]، وليسَ المراد أنهم يدخلون الجنَّة الَّتِي في السماء فور موتهم، ولهذا يُفتَح له بابٌ إلى الجنَّةِ ويُفرَش له فِراش من الجنَّة، ويُلبس بلِباسٍ من الجنة، فالمتقونَ من حينِ يموتونَ يدخلون الجنةَ، كما أنَّ أهلَ الجحِيم من حين يموتون يذوقون عذابَ الجحيمِ.

وأنا قد سمِعت البارحةَ وَاحِدًا يَقْرَأُ في كُتُبِ المواعظ، وفي كتب المواعظ يأتون بالمَوْتِ والدُّود مثل أكله الدود والصَّديد وهَذِهِ الأشياء، في الحقيقة إِنَّما تكون على الجسم فقط، والنَّاس إذا شعروا بهذا الشَّيْء لا يفرحون بالمَوْت، بل ينفرون منه كثيرًا، فالَّذِي يَنْبَغِي أن يُوعَظ الإنْسَان بما يَكُون على رُوحه، فيقال مثلًا: إِنَّهُ إذا مات وهو ليس من أهل التقوى يَكُون له من العذاب كذا وكذا إلى آخِره، وإذا كان من أهل التقوى يَكُون في نعيمٍ، ومن أهل الجَنَّةِ، لأجلِ أنَّ المؤمنَ يَفرَح، أمَّا أننا نَذهَب ونُوَجِّه النَّاسَ إلى التخويفِ مِنَ الأَمْرِ الحِسِّي الماديّ فقطْ فهذا في الحقيقةِ مما يُسِيءُ إلى النَّاسِ، فعندما يسمع الإنْسَان هَذَا الشَّيْءَ هل يَكُون مطمئنًّا للموت؟ لا، أبدًا، يَنْفِرُ منه، لكنْ عندما يَسمَع أَنَّهُ إذا كان مؤمنًا دخلَ الجَنَّةَ من حين ما يموت، تجده لا أقول: يفرح بالمَوْت، لَكِنَّهُ يَستبشِر بهذا الوعدِ الَّذِي يَكُونُ له، فهذا هو الَّذِي يَنبغي أن يُنَشَّأُ النَّاسُ عليه، ما يَنبغي أَنَّهُمْ يُذْكَرُ لهم من الأمور المادية فقطْ، ولذلك لو تأملـتَ القُرْآنَ كلَّه لَوَجَدْتَ أنَّ هَذِهِ الأمور الماديَّة ليـس لها ذِكْرٌ في القُرْآنِ، إنَّما يُذْكَر في القُـرْآنِ ما يَكُون على الرُّوحِ مِنَ النَّعيمِ أو العذاب، حتى يَسْتَبْشِرَ الإنْسَانُ ويَفْرَح ويعمل لهذا النعيم ويخاف ويَرْهَب ويَهْرَب مِن هَذَا الجَحيم.

هَذِهِ المسألة أَحْبَبْنَا أنْ نُنَبِّه عليها لِأَنَّهَا توجد كثيرًا في كتب الوَعظ، فمثلما يوجد في كتب الوعظ أشياء كثيرة تُرَغِّب فيما نهى عنه الشرع، فإنها ترغِّب في الأمور الَّتِي نهى عنها الشرعُ، مثلما يذكرون عن بعض العُبَّادِ الَّذِينَ يُعذَرون بجهلهم أَنَّهُمْ كانوا يقومون الليل كله في جميع أعمارهم، وقالوا: إن فلانًا بقِي أربعين سنةً يصلي الفجر بوضوء العشاء، قصدهم بهذا الترغيب، هَذَا ضد ما أمر به الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فيَكُون هَذَا من المحادَّة لله ورسوله، فهم يأتون بأمورٍ منكَرة لا يعرفونها، وأنا أبيِّن ذلك لِأَنَّ طلَّاب العلمِ يَسمعون مثل ما أسمع، فإذا حصل أنَّ قارئًا مثلًا من الأئمَّة

يقرأ في مثل هَذِهِ الكتب فَإِنَّهُ يَجِب علينا أن نتكلم معه، ليس أمام النَّاس، لا؛ لِأَنَّ العوامَّ كما هو معروف يَكُونون مع إمامهم، فيمكن أن تقوم بحقٍّ وهم يقومون عليك، لكِن من الممكن إذا انتهى تقول: يا أخي، فتأتي به بطمأنينة وتقول: أنت إمام يُقتدَى بك والعوامّ يقولون: (ما قيل في المِحْراب فَهُوَ صواب)، فيَجِبُ أن تعرفَ أن هَذَا خِلافُ الشرع. وتُبَيِّن له ما استطعتَ مِنَ البيان حتى يَكُون الأئمَّة الَّذِينَ يُقتدَى بهم الآن على صوابٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل حديثُ ضَغطةِ القبرِ صحيحٌ؟

الجواب: ضَغطة القبرِ لا أَعْرِف في صِحَّتها دليلًا، وَرَدَ في قِصَّة سَعْدِ بنِ مُعاذ[1]، ولكن لا يَحْضُرني الآن هل هو صحيح أم لا؟ هو قَطعًا ليس في الصحيحينِ، لكِن لا أدري هل يصل إلى درجة الصحة أم لا، لكِن مهما كان ضغطة القبر ليست بشَيْءٍ بالنسبة لما يقولون وما يصفونَ من حال الميتِ، وهم يركِّزون على مسألةِ الجسمِ، حتى إن النَّاسَ مهما كانت أعمالُهم الصالحةُ يَقعُون في القُنوط.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل فَناء الجسم أو بقاؤه دليل على الصلاح؟

فالظاهر: أن بقاءَه يدل على الصلاح؛ لِأَنَّهُ ما يَبْقَى إلا كَرامة؛ لِأَنَّ الأَصْل أن الأجسام تأكلها الأرض إلا الأنبياء؛ فإنهم لا تأكلهم الأرض[2]، وفناؤه لا يدل عَلَى أَنَّ الإِنْسَان ليس من أهلِ الخيرِ، لكِن بقاء الجسم قد يَقَعُ كرامةً لبعضِ أهلِ الخيرِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: وهل الأرض لا تأكل أجساد الشهداء؟

---

(١) أخرجه النسائي: كتاب الجنائز، باب ضمة القبر وضغطته، رقم (٢٠٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود: تفريع أبواب الجمعة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، رقم (١٠٤٧)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة، رقم (١٣٧٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في فضل الجمعة، رقم (١٠٨٥).

قُلْنَا: الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء فقط، وهو من باب الكرامة، وكذلك قصة عمر لما حفروا القبور، لكِن في شهداء أُحد مَن وُجد أن الأرض قد أكلتْ بعضَ جِسْمِه، ليس كل جِسْمه.

وقوله: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾ هَذِهِ الآية تدل عَلَى أَنَّ كل ما يشاءون فَهُوَ لهم، وفي سورة (ق) أن الله قال: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]، يعني عند الله مَزيد على ما يشاؤه الإنْسَانُ؛ لِأَنَّ الإنْسَان مهما بلغَ فإن تصوُّره وإرادته قاصرة، فقد يشاء أشياءَ ويَخفَى عليه من النعيم أشياء فيكملها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له، ولهذا قال: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ﴾ حال لازمة]، الحال اللازمة (خالدين)، ما معنى حال لازمة؟ هل هناك حال لازمة وحال عارضة؟

فالجواب: نعمْ، إذا كانت الحال ليستْ لازمةً لصاحبها فهي حال عارضةٌ، تقول: أقبل الرجلُ راكبًا، هَذِهِ حالٌ عارضةٌ؛ لِأَنَّهُ قد يُقبِل غيرَ راكبٍ، ماشيًا.

• • • • •

الآيات (١٧- ٢٤)

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ
أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن
مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ
فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾ وَمَآ
أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ
وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿٢٠﴾ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا
يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا
كَبِيرًا ﴿٢١﴾ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا
عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ
مَقِيلًا ﴾ [الفرقان:١٧-٢٤].

الآية (٢٥)

• • • •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥].

• • • •

قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ أمر الله عَزَّوَجَلَّ أن يذكرَ هَذَا اليومَ العظيمَ، وهو يوم تَشَقُّقِ السماءِ بالغَمام لِنُزُول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ من كل سماء ﴿تَنزِيلًا﴾ هو يوم القيامة، ونصبه بـ(اذْكُر) مقدَّر، وفي قراءة بتشديد شينِ تَشَّقَقُ بإدغام التاء الثَّانية في الأَصْل فيها، وفي أخرى: (نُنْزِلُ) بنونين، الثَّانية ساكنة وضم اللام ونصب (الملائكة)].

القراءات:

في ﴿تَشَقَّقُ﴾ قراءتان: أولًا: القراءة المشهورة ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾، القراءة الثَّانية: «تَشَّقَقُ»، وأصلها تَتَشَقَّق، فأُدغمت التاء في الشين فصارت تَشَّقَقُ، وأيها أبلغ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ أم «تَشَّقَقُ»؟ «تَشَّقَقُ» أبلغُ[1].

وأما ﴿وَنُزِّلَ﴾ ففيها قراءتانِ سَبعيَّتان: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على أنها فعل ماضٍ، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ نائب فاعل، والثَّانية «نُنْزِلُ المَلائِكَةَ» على أنها فعل مضارع والملائكة مفعول به، والفاعل هو الله[2].

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٥).
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

ومن بلاغة القُرْآن أن القراءات يُستفاد منها إما التفسير وإما زيادة المعنى، فقراءة «تَشَّقَقُ» فيها زيادة المعنى، وعلى قراءة: «نُنْزِلُ المَلائكَةَ» فيها تفسير؛ لِأَنَّ قوله: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ مبني للمجهول، فالفاعل غير معلوم، وَأَمَّا قوله: «نُنْزِلُ المَلائكَةَ» فمبنيَّة للفاعل، فالفاعل فيها معلوم، وعلى هَذَا إذا سُئلت: مَنِ الَّذِي ينزل الملائكة؟ تقول: هو الله، والدليل أمر مفهوم بالأذهانِ، ودليل آخر من لفظ الآية؛ القراءة الثَّانية: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾.

قوله: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ كل سماء أكْثَر ملائكة من السَّماء الَّتِي تحتها، كذلك أيضًا هَؤُلَاءِ الملائكة الَّذِينَ يُحيطون بالعالم، كل دائرة أكْثَر عددًا من الدائرة الَّتِي قبلَها، وإنما يُنَزَّلُونَ بَيانًا لعظمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإحاطة بالخَلْق، وحينئذٍ يَصدُق قول الله تَعَالَى: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ﴾ [الرَّحمن:٣٣]؛ لأَنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ معَ إحاطةِ الملائكة بهم أن يهربوا من أهوالِ هَذَا اليومِ.

وقوله: ﴿تَنزِيلًا﴾ مصدر نُزِّل، وهو كما أسلفنا يدل على أَنَّهُمْ ينزلون شيئًا فشيئًا، لا ينزلون جملةً، فتنزل ملائكة السَّماء الدُّنْيا أولًا، ثم الثَّانية، ثم الثالثة، إلى السابعة، وأشرنا إلى الآية الَّتِي في سورة الرَّحمن دفعًا لقولِ بعضِ النَّاسِ الَّذِينَ يفسِّرونها بهَذِهِ الأقمار الصناعيَّة أو المراكب الفضائيَّة الَّتِي صعِد النَّاس بها إلى الفضاء، ويزعمون أن قولَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ﴾ إلا بعِلمٍ، وأن هَذَا العلم أَوصَلَهم إلى النفوذِ، وهذا لا شكَّ تحريفٌ للقرآنِ، ولا حاجةَ إلى أن نَتكَلَّف فنقول: كل ما يحدث فإن في القُرْآن له شاهد، لا حاجة إلى هَذَا التكلُّف؛ لِأَنَّ هَذِهِ الحوادث شواهدها حصولها، متى حَصَلَت فإننا نؤمنُ بها، سواء دلَّ عليها القُرْآنُ

أو سكت عنها القُرْآن، إلَّا إذا دل القُرْآن على نفيها؛ فَإِنَّهُ لا يجوز لنا أن نُصَدِّقَها، وكل ما يحدث من هَذِهِ الاختراعات وهَذِهِ الصناعات فَإِنَّهُ داخلٌ في قوله تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بعد أن قال: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ قال: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨]، هَذِهِ الآية يدخل فيها كل ما حَدَثَ وكل ما يحدُث من مثل هَذِهِ الأمور، وَأَمَّا أن نحرِّف القُرْآن إلى ما يوافق هَذَا الواقع فهذا حرامٌ علينا، ولا يجوزُ، وأمَّا قوله: ﴿إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ فليس المراد به العلم، المراد به السُّلطة الَّتِي تتمكَّنون بها من النفوذ؛ لِأَنَّ السلطان في كل موضع بحسَبه، وأصله السلطة الَّتِي يتمكَّن بها الإنْسَان من الوصول إلى ما يريد، فمثلًا إذا كانت في دعوى مدَّعٍ نقول: لا سلطان لك بهذا، يعني لا حُجَّة لك، كما قال الله تَعَالَى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس:٦٨]، يعني ما عندكم من حُجة؛ لِأَنَّ الحُجَّة السلطة يتمكن بها المدَّعي من إثباتِ دَعْوَاهُ، ثم إن الآية ﴿إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وهَؤُلَاءِ لم ينفُذوا من أقطار السَّموات، حتى لو قُلْنا: إنهم نَفَذُوا من أقطار الأرض وخرجوا عن محيط الأرضِ، فإنهم لا يستطيعونَ أن ينفُذوا من أقطارِ السَّموات، ثم إن الآيةَ ظاهرةٌ في التحدِّي ﴿إِنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾، والتحدي بما يُمكِن غير صحيحٍ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِل التحديَ، ثم إن قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾ [الرَّحمن:٣٥]، يكذِّبه الواقع، يعني يكذب دَعْوَى هَؤُلَاءِ الواقع؛ لأَنَّهُمْ صعِدوا إلى الفضاءِ ووَصَلُوا إلى ما وصلوا إليه ولم يرسَل عليهم شُوَاظٌ من نار ولا نُحاس.

فالمهمُّ أنا قصدي بذلك أن بعض النَّاس من أهل العلم بالطبيعة يحاولون أن يُوجِدوا لكل حادثٍ دليلًا خاصًّا من القُرْآن، وهذا لا يجوز؛ لِأَنَّهُ يَصرِف القُرْآنَ

عمَّا أراد الله به، ويَقتضي أنْ يَتلاعَب النَّاس بالقُرْآن، ثم إنهم قد يَستدِلُّون بالآيات الكريمة على ما رأوْا من النظرياتِ، وتأتي بعد ذلك نظريات أخرى تُبطِلها، فيَكُون القُرْآن حينئذٍ باطلًا حسَب ما استدلَّ به الأوَّلون، ونحن -ولله الحمد- في غِنًى عن هَذَا الأمر، فهَذِهِ الأمور والحوادث الَّتِي تحدث من صنائع الإنْسَان أمرٌ لا حاجة إلى إقامةِ الدليلِ عليه من القُرْآنِ؛ لِأَنَّ واقعها يُثْبِتُها.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هم يريدون إثباتَ إعجازِ القُرْآنِ؟

فالجواب: إعجاز القُرْآنِ يَكفي أن نقولَ فيه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨]، وَأَمَّا الحقائق إذا دل عليها القُرْآن فلا بأسَ، لكنْ كوننا نُحرِّف القُرْآن مِنْ أجْل أن نُخضِعَه للدلالة على هَذَا الأمر فلا، فمثلًا لو استدلَّ أحد على تطوُّر الجنين وخِلقته بالآية الكريمة وبالحديث الصحيح فهذا لا بأسَ، فالشَيْء الَّذِي يدلُّ عليه القُرْآنُ لا بأس به، لكِن شَيْء يحرَّف القُرْآنُ مِنْ أجْلِه فلا.

المهمُّ أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يخلُق الشَيْء ولا نعلمه في وقتنا نحنُ، وهذا يَجري على كل هَذِهِ الحوادث، فقبل أن تقعَ لا يعلمها الإنْسَانُ، وبعد وُقُوعها يعلمها؛ لِأَنَّهُ قال: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ وهذا شَيْء معلوم ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٨]، يعني أشياء لا تعلمونها، وفعلًا خلق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أشياء ما كانوا يعلمونها في عهد الرَّسول عَلَيْهِ‌ٱلصَّلَاةُ‌وَٱلسَّلَامُ وسيخلق أشياءَ لا نعلمها نحن في وقتنا، ويخلق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ إلى آخِر الدَّهر شيئًا لا يعلمه مَن سبق، لكِن يعلمه مَن أَدْرَكَهُ؛ لِأَنَّ كونه يخلق معناه يُوجِد، والموجود لا بد أن يُعلم؛ فالله يتحدث عن أمرٍ سيَكُونُ لنا ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ فإذا كان يتحدث عن أمرٍ سيَكُون لنا فمعنى ذلك سنَعْلَمُه إذا خَلَقَه الله جَلَّوَعَلَا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: استدلَّ بعضهم بأن الأعصاب الخاصَّة بالإحساس موجودة في القشرة الرقيقة الَّتِي على العظم، يقول تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:٥٦]، هل يقالُ: هَذَا من بيان إعجازِ القُرْآنِ؟

هَذَا أيضًا غير صحيحٍ؛ لِأَنَّ أحوال الآخِرة لا تُقاس بأحوال الدُّنْيا، والإنْسَان مثلًا لو احترقَ الآنَ جلدُه وانكشطَ وأحرقنا اللحمَ يتعذب الإنْسَان بلا شكٍّ، ولا يقال: نجربه، بل يتعذب الإنْسَان به يقينًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا دخلت إبرة في جسم الإنْسَان فَإِنَّهُ عند دخولها يُحِسّ، ثم بعد ذلك لا يُحِسّ؟

نقول: صحيح، هَذَا معقول، وكل الداخليّ في الغالب ليس فيه إشكال، ولهذا لا يحس الإنْسَان بنزول الطعام في بطنِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، فهَذِهِ الأحداث لا بد أن تكون في القُرْآن؟

فالجواب: لا إشكال، لكِن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ ما المراد بالكِتَابِ؟ المقصود اللوح المحفوظ، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾، لكِن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، أوضح إن أرادوا أن يستدلوا، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ لكننا نعلم أن التبيان إما مجمَل وإما مفصَّل، والقضية المشهورة عن الشيخ مُحَمَّد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع الرجل النصراني حينما سأله عن كيفية صنع الطعام الَّذِي قُدم لهم في المطعم، قال النصراني:

القُرْآن تبيان لكل شَيْء، أين يوجد في القُرْآن كيف يُصنع هَذَا الطعام؟ فقال: هَذَا موجود في القُرْآن. فدعا الطباخ وقال: كيف تصنع هَذَا الطعام؟ قال: أصنعه بكذا وكذا، فقال: هكذا الطَّريق في القُرْآن، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وكل قوم ذِكْرُهم خاصٌّ بهم، فأنا سألتُ هَذَا الرجلَ لأني لا أعلم، فالقُرْآنُ قد يَدُلُّنا على الشَّيْءِ مباشرةً أو بالوسيلةِ والطَّريقةِ، فكل شَيْءٍ لا تَعلمه فالطَّريق إلى الوصول إليه أن تسألَ أهلَ ذِكْره، فالمرادُ أهلُ العلمِ، لكِن هل المراد أهل العلم الشرعيّ أو كل علم بِحَسَبه؟ لنفرِضْ أننا خصصناه بالعلم الشرعيِّ أفلا يُقاس غيرُه عليه؟ فهي إما أن تدل على العمومِ وتكون شاملةً لمثل هَذِهِ القضية بدلالة التضمُّن، وإما بدلالة الشمول المعنويّ، لا اللفظيِّ، وهو القياس، يقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل:٤٣-٤٤]، فهذا يدل عَلَى أَنَّ المرادَ العلمُ الشرعيُّ، والآية الثَّانية: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧]، وهو عامٌّ، لم يَقُلْ: بالبيِّنات والزُّبُر. ومثلما قلت: إن كانتْ شاملةً لكلِّ شَيْءٍ وأن أهل كل ذِكر بِحَسَبه فهي شاملةٌ، وإلا فهي شاملةٌ شمـولًا معنويًّا، وهو القياس، فنقول: إذا كان الله أحالَنـا على أهل الذكر الشرعيّ لمعرفة الحُكْم الشرعيِّ، فكذلك نحن نتحوَّل إلى أهلِ العلمِ غيرِ الشرعيِّ لمعرفةِ هَذَا العلمِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، هَذِهِ الآية ذُكرت على العمومِ، وأوَّلها يبيِّن أن المراد العلمُ الشرعيُّ؟

لكِن مثلما ذكرنا الآن أن العموم قدْ يَكُون شمولًا لفظيًّا وقد يَكُون شمولًا معنويًّا، فهم لا يَستوون، لكِن الَّذِي يُثنى عليه أهل العلم الشرعيّ، والشمول اللفظيُّ

معناه أن هَذَا اللفظَ يدُلّ على هَذَا بخصوصِه، يعني من جملة الأفراد الدالَّة، والعموم المعنـويّ معناه أن هَذَا اللفظ لا يدخل فيه ما ذكر، لَكِنَّهُ يقاس على ما ذكر فيـه، فيَكُون هَذَا عمومًا معنويًّا؛ لِأَنَّ العِلَّةَ في الجميعِ وَاحِدةٌ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: إثبات نُزولِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لِأَنَّ هَذَا التشقُّق إِنَّما يَكُون لِنُزُولِه، والغرض من ذِكره التحذيرُ منه، والاستعدادُ له؛ لِأَنَّهُ كلَّما ذُكر الشَّيْءُ حَذِرَهُ الإِنْسَان واستعدَّ له.

الْفَائِدَة الثَّانية: استدلَّ شيخ الإسلامِ ابن تيميَّة وغيره من أهل العلم بِهَذِهِ الآيةِ على نزولِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للقضاءِ بينَ عِبَادِهِ. ووجه الدلالةِ من الآيةِ في الحقيقةِ ليس في لفظِ الآيةِ ما يدل عليه، لكِن الآية مفسَّرة بالحديث أنها تَشَقَّق بالغَمام لنزولِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهي لا يَتِمُّ الاستدلال بها بمجرَّد لفظها، إلا بالإضافة إلى ما صحَّ عن النَّبي ﷺ في ذلك في تفسيرِ الآيةِ؛ أنها تَشَقَّق بالغمامِ لنُزول اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ للفصلِ بين عبادِهِ[1].

الْفَائِدَة الثالثة: أن الملائكة في السماءِ؛ لقولِه: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾.

الْفَائِدَة الرابعة: عَظَمَة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وكثرة مخلوقاتِه؛ لِأَنَّ الملائكةَ تنزِل وتُحيط بالخَلْقِ؛ مما يَدُلّ على كثرتهم.

الْفَائِدَة الخامسة والسادسة: الاستعداد لهذا اليوم الَّذِي لا يجد الإِنْسَان فيه مفرًّا؛ فمثلا -ولله المثل الأعلى- لو أحاطتْ بك جنود الملك من كلِّ جانبٍ وبأعدادٍ

---

(١) أخرجه مجاهد في تفسيره (ص٤٩٨).

كثيرةٍ وبصفوفٍ متعدِّدة، هل يمكِن أنْ تَفِرَّ من قَبْضَتِه؟

فافرِض مثلًا -ولله المثل الأعلى- أن النَّاس حشروا في مكان وجاءت الجنود -الشُّرَط- وأحاطت بهم صفوفا صفا من وراء صف، هل يمكن للناس أن يفروا من هذا؟

لا يمكن، فيوم القيامة كذلك لا يمكن أن يفر النَّاس من هَذَا اليوم وأهواله وأحكامه وفيه التحذير من هَذَا اليوم.

الآية (٢٦)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان:٢٦].

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ لا يَشْرَكُه فيه أَحَدٌ].

قوله: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ الحق صفة للمُلْك، يعني الملك الثابت المؤكَّد المحقَّق في ذلك اليوم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قوله: ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ والملك للرحمن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذلك اليوم وفي غيره، لكِن ملكيته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في ذلك اليومِ أظهرُ وأبينُ؛ لِأَنَّ الدُّنْيا فيها مُلُوكٌ، وفيها مَن يَمْلِكُ التصرُّفَ، وفيها مَن يقال له: مَلِك، لكِن في الآخِرة لا يوجد مَلِك، النَّاس على حدٍّ سواء، يقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦]، فالملك في ذلك اليومِ لا يَكُونُ لأحدٍ سِوَى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وفي قوله: ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ ولم يقلْ: (لله) إشارة إلى كثرة رحمةِ اللهِ في ذلكَ اليومِ، كما جاء في الحديثِ الصحيحِ: «إِنَّ للهِ مئة رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا، وَأَخَّرَ اللهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١)، فيظهر من رحمة الله

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مئة جزء، رقم (٦٠٠٠)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، رقم (٢٧٥٢).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذلك اليوم ما لا يَظْهَر في غيرِه؛ ولهذا عبَّر بقوله: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾، وقد سبق أنَّ الرَّحمنَ صِفة متضمِّنة للرحمةِ، ولكنَّها تدلُّ على عظمة هَذِهِ الرَّحمةِ، وعلى سَعَتِها؛ لِأَنَّ كلمةَ فَعْلَان تدلُّ على الوصفِ المالِئِ الَّذِي يَمْلَأُ موصوفَه، كما يقال: غَضبانُ؛ لِأَنَّهُ ممتلِئ غَضَبًا، ومِن ثَمَّ فسَّر بعضُ العلماءِ الرَّحمنَ بأنه ذو الرَّحمةِ الواسعة، والرَّحيم بأنه ذو الرَّحمة الخاصَّة بالمؤمنين، ولكن الصواب أن الرَّحمنَ باعتبارِ وصفِه، فلهذا جاءت فَعْلَان صفة مشبَّهة، والرَّحيم باعتبار فِعله، يعني إيصال الرَّحمة إلى مَن شاء.

قَالَ الْمُفَسِّر: [﴿وَكَانَ﴾ اليوم ﴿يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ بخلاف المؤمنين]، هنا قيَّد الله عَزَّوَجَلَّ العُسْر على الكافرينَ، فقال: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ يعني دون المؤمنينَ، وفي آية أخرى: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر:٩]، ولم يقيِّده، يقال: إن اليومَ نفسه عسيرٌ جِدًّا بالنظر إلى ذاتِ اليومِ، لكنْ هَذَا العُسر لا يتناول المؤمن، بدليل قوله: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر:١٠]، فمفهومه أَنَّهُ على المؤمنينَ يَسيرٌ، فبالنظرِ إلى ذاتِ اليومِ وأهوالِه نَصِفُهُ بالعُسر في حدِّ ذاته على الكافرين، ثم إن هَذَا العُسر لا يَسري إلى المؤمنينَ، بل ييسِّره الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عليهم، بدليل قوله: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾، وبدليل قوله: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾.

فالحاصِل: أَنَّهُ بالنظرِ إلى ذاتِ اليومِ فاليومُ عَسيرٌ وشديدٌ، ويجعل الوِلدانَ شِيبًا، وبالنظرِ إلى مَن يتأثَّر به أو بعُسره يَكُون هَذَا للكافرين فقطْ؛ لقولِهِ: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾، أمَّا على المؤمنِ فَإِنَّهُ يَسيرٌ.

وفي هَذَا دليل، أي: في كونِه عَسيرًا، ولكن عُسره يَكُون على الكافرينَ فقطْ، ففيه دليل على اختلافِ النَّاسِ في ذلك الموقفِ، وأن يُسْرَ ذلك اليومِ وعُسْره بحسَب

حالِ الإنْسَانِ، فكلَّما كان الإنْسَانُ أشدَّ إيمانًا وأشدَّ تقوى لله عَزَّوَجَلَّ كان ذلك اليومُ أيسرَ له، ولهذا ثَبَتَ في الحديث الصحيحِ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»(١)، وأن «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ»(٢) في يوم القيامة.

وعلى هَذَا نقول: كُلَّما كان الإنْسَانُ أَقوَى إيمانًا باللهِ، وأشدَّ تقوى لله، كان يُسْرُ ذلك اليومِ عليه بحسَبه، وكلَّما كان الإنْسَانُ أَعتَى وأكفرَ يَكُون أشدَّ وأعظمَ. وقد أخبر النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ رأى في النار عَمْرو بنَ لُحَيٍّ يَجُر قُصْبَه وأمعاءَه(٣) مما يدلُّ على أَنَّهُ كلَّما زاد عُتُوُّ الإنْسَان وكُفْره زاد عُسْر ذلك اليومِ عليه.

ثم إن هناك أيضًا قاعِدَة في الأُصُولِ أَنَّهُ إذا عُلق الحُكم على وصفٍ كان أثر ذلك الحُكم بحسَب ذلك الوصفِ، يعني أن تأثير الوصفِ في الحكمِ بحسَب الوصفِ، فإذا كان العُسر معلَّقًا بالكفرِ فكُلَّما كان الكفرُ أشدَّ كان العُسْر أشدَّ، وإذا عُلق اليُسر بالإيمانِ صارَ كلَّما كان الإيمان أقوى كان اليُسرُ أقوى.

فالحاصلُ: أن كلَّ حُكمٍ عُلِّق على وصفٍ فَإِنَّهُ يَختلف أثرُ ذلك الحُكْم بحسَب ذلك الوصفِ، يعني أن تأثير الوصفِ في الحُكم بحسَب الوصفِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: في حديثِ الشفاعةِ الأنبياءُ كلُّ وَاحِدٍ منهم يقولُ: نفسي نفسي(٤)،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٤٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [المائدة:١٠٣]، رقم (٤٦٢٣)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٥٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾، رقم (٣٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤).

فهذا دليلٌ على أنَّ في هَذَا اليومِ عندهم شِدَّة وخوف؟

والجواب: لا شكَّ أن في هَذَا اليومِ يوجَد شِدَّة وخوف: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل:١٧]، لكِن هَذِهِ الشدة والخوف يتحملها الإِنْسَانُ بحسَب ما معه من الإيمانِ، يعني أَنَّهُ لا يَكُون شديدًا عليه بحسَب ما معه من الإيمان، فهم يخافون لكنَّه ليس شديدًا عليهم، يعني أَنَّهُمْ يتوقَّعون أَنَّهُمْ يقعون في شَيْءٍ ولَكِنَّهُم لا يقعون.

الحاصِل: أن وَصْفَ اللهِ تَعَالَى يومَ القيامة بأنه عَسيرٌ وصفٌ مقيَّد بالكافرين، وفي آية أخرى وصفه وصفًا مطلقًا بأنه عَسيرٌ، وذكرنا فيما سَبَقَ أَنَّهُ وإنْ كانَ عَسيرًا لَكِنَّهُ بالنسبة للمؤمنين يَكُون يسيرًا، فالوصف المطلَق لذلك اليوم أَنَّهُ عسير، ولكن الَّذِي يتأثَّر به ويَكُون عَسيرًا عليه هم الكافرون، أَمَّا المؤمنون فلا.

وتأمَّلْ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾، قد يقول قائل: أين الرَّحمة مع عُسْرِه على الكافرينَ، فيقالُ: إن عذاب الكافرين وشدته عليهم هو رحمة بالمؤمنينَ؛ لِأَنَّ المؤمن يرى عدوَّه الَّذِي كان يسخَر منه في الدُّنْيا وعَدْلُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يَمضِي فيه، فلا شكَّ أن ذلك سرورٌ له ورحمةٌ؛ كما قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين:٣٤-٣٥]، فهم على أرائكهم ينظرون إلى هَؤُلَاءِ يعذَّبون، فيُسَرُّون بهم ويضحكون بهم، مثلما أن أعداءهم في الدُّنْيا كانوا يضحكون منهم ويسخرون بهم.

ثم إننا نقول أيضًا: تنفيذ العدل يُعتبَر رحمةً، أَمَّا في الدُّنْيا فظاهرٌ، فإننا إذا أقمنا الحدَّ على السارقِ أو أقمناه على الزاني، أو ما أشبهَ ذلك، فَهُوَ رحمةٌ بالنَّاس عمومًا، وبه خصوصًا، حتى بهذا الَّذِي جُلِدَ أو قُطِعَتْ يده هو رحمة به، كيف ذلك؟ لأننا نَمْنَعُه من ممارسة العمل مرَّةً ثانيةً، كلَّما تذكر هَذَا الألمَ، ولأن الحدَّ يَكُون كفَّارة له،

فلا يعذَّب عليه في الآخِرة؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لا يَجمَع له بين عقوبتينِ.

فائدتان:

الْفَائِدَة الأولى: تخويف وتحذير من تسلُّط الملوك؛ فإنهم يَجِبُ أنْ يَذْكُرُوا هَذَا اليومَ الَّذِي تَزولُ فيه مِلْكِيَّتُهم، ولا يَبْقَى إلا مُلْكُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

الْفَائِدَة الثَّانية: تَبشير للناس عمومًا في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، حيث يشيرُ إلى أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ يُظهِر من رحمته في ذلك اليوم ومن مُلكه ما لا يَظْهَر في غيره.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٢٧)

• ● ◌ ● •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٢٧].

• ● ◌ ● •

قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ﴾ يعني واذكُر ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾، ﴿يَعَضُّ﴾ من أيِّ بابٍ من أبوابِ الصرفِ؟ عندنا في الصرف الأبواب ستة، فهنا ﴿يَعَضُّ﴾ هل من باب (نَصَرَ، يَنْصُرُ)، أو (سَمِعَ، يَسْمَعُ) أو (فتَحَ، يَفْتَحُ)، فَهُوَ من باب (فتَحَ)، وعند العامَّة يجعلونه من باب (نَصَرَ) يقولون: يَعُضُّ (فلانٌ يَعُضُّ فلانًا)، والصواب: (فلانٌ يَعَضُّ فلانًا)، فهي من باب فَتَحَ، يعني يُفتح فيها المضارِع، كما أن الماضيَ كذلك مفتوح لكِن الماضي مشدَّد.

قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: [المشرِك]، والآية قد نقول: إنها أعمُّ من المشرِكِ؛ لِأَنَّ الظُّلم يَشمَل الشِّركَ فما دونَه، ولكن ننظر السياق الآن: هل يعيِّن أن يَكُونَ الظُّلمُ بمعنى الشركِ أو لا؟ ثم إن المُفَسِّر خَصَّصها تخصيصًا آخرَ فقَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عُقْبَة بن أبي مُعَيْط؛ كانَ نَطَقَ بالشهادتينِ ثم رَجَعَ إرضاءً لِأُبَيِّ بنِ خلَفٍ]، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عقبة] هَذَا تخصيصٌ لعمومٍ، فإنْ كان المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد أن يجعلَه مثالًا مما تنطبِق عليه الآية فالأمر سهلٌ، وإنْ كان يريد المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن

يجعلَ الآيةَ من باب العامِّ الَّذِي أُريد به الخاصُّ، فهذا غير مسلَّم؛ لِأَنَّهُ لا دليل على ذلك؛ فلا دليل عَلَى أَنَّ المراد به الخاصّ، بل الآيةُ عامَّة، لكِن تشمل عُقبةَ وغيرَه، فالصواب أنها عامَّة لكلِّ ظالمٍ؛ وذلك لأنَّ الأَصْل بقاء العموم على ما هو عليه حتى يقومَ دليلٌ عَلَى أَنَّ المراد به الخاصُّ، وهنا قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ عامٌّ لِعُقْبَة وغيره.

قَالَ المُفَسِّر: [﴿عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ نَدمًا وتَحَسُّرًا في يوم القيامةِ، ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى﴾] إلى آخره، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ العَضُّ على اليد يدلّ على الندمِ والتحسُّر، ولهذا بعض النَّاس إذا فاته الأمرُ تراه يَعَضّ يده ثم يُصَفِّق بيدِه، يعني أَنَّهُ فاته، فَهُوَ دليلٌ على التحسُّر والندَم، وما أعظمَ الحسرةَ والندمَ حينَ يرى المؤمنين في حال والظالمين في حال، وهذا أعظمُ ما يَكُون.

ففي هَذِهِ الآية أمَر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأن تذكر حال المجرمين يومئذٍ من الندم والتحسُّر العظيم والعَضّ على الأيدي.

وقوله: ﴿عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ زَعَمَ علماءُ البيانِ أنَّ في الآيةِ مجازًا؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ لا يَعَضّ على يده كلِّها، ولو أراد أن يَعَضَّ على يدِه كلِّها ما استطاعَ، يقولون: المراد باليدينِ الأصابع؛ لِأَنَّهُ لا يمكِن أنْ يَعَضَّ على اليد كلِّها، ولكننا نقول: في الحقيقة لا مجاز في الآية؛ لِأَنَّهُ إذا دلَّ السياقُ على معنىً فَهُوَ المرادُ، كلٌّ يعرِف أن المرادَ: يَعَضّ الظالم على يديه يعني على أصابعِه، فهي لم تدلَّ على اليدِ كلِّها من الأَصْل بحسَب السياقِ حتى نقول: إنها نُزِّلت عن معناها إلى المعنى الثَّاني، وهذا الَّذِي قرَّرناه هو الَّذِي أوجبَ لشيخِ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ينكِر وجودَ المجازِ في اللغةِ العربيَّة؛ لِأَنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرى وجود المجاز في اللغة العربية إطلاقًا؛ لا في القُرْآنِ

ولا في غيرِه؛ لِأَنَّهُ يقول: إن دلالة اللفظ على المعنى ليستْ ذاتيَّة، يعني ليس اللفظ نفسه يدل بذاته على المعنى، وإنما يدل بالسياق، وأبرز مثال يبيِّن لك ذلك الألفاظ المشتركة الَّتِي تصلح لمعنيينِ فأكْثَر، يعيِّن المعنى السياقُ، وهكذا غيرها أيضًا، فبناءً على ذلك يقول: لا يوجد مجازٌ في اللغةِ العربيةِ؛ لا في القُرْآن ولا في غيره، ولكن أكْثَر النَّاس يَرَوْنَ أَنَّهُ يوجد المجاز في القُرْآن وفي غيره من كَلام العرب، وبعضُ العلماءِ يرى أَنَّهُ لا مجازَ في القُرْآن، وفي اللغة العربية يوجد المجازُ.

والَّذِي أوجبَ لهؤلاءِ التوسُّطَ أَنَّهُمْ قالوا: إن ميزان المجاز الَّذِي لا أحدَ يمانِع فيه صِحَّة نفيه، أي صحة نفيِ المجازِ، وليس في القُرْآن ما يَصِحّ نفيُه، يعني عندما تقول: رأيت أسدًا يقرأ، المراد بالأسدِ الرجلُ الشجاعُ، كأنما قلتَ: رأيت شجاعًا يقرأ، لكنْ عبَّرتَ بالأسد لِأَنَّ الشجاعة فيه أظهرُ، هم يَقُولُونَ: إنك إذا قلتَ: رأيتُ أسدًا يقرأ فَإِنَّهُ يجوز للمخاطَب أن يقولَ: هَذَا ليس بأسدٍ، فينفيه، وهذا صحيحٌ، ليس بأسدٍ، فهم يَقُولُونَ: إذا كان المجاز علامته الكبرى أَنَّهُ يَصِحُّ نفيُه فليسَ في القُرْآنِ ما يَصِحُّ نفيُه، أمَّا غيرُه من كَلامِ العربِ فيُمْكِنُك أنْ تَنْفِيَه، ولا تُبالي.

وأمَّا الحديثُ النبويُّ فالظاهرُ أَنَّهُ لا يقالُ فيه هذا؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا فقط في القُرْآنِ؛ لِأَنَّ الحديث النبويَّ تجوز روايتُه بالمعنى، فيجوز أن الراويَ غَيَّر الكَلِمَة، ونفى هَذِهِ الكلمة، لا أصل المعنى.

ولكن إذا رَجَعنا إلى ما قالَه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أن الألفاظ ليست دلالتها على المعنى ذاتيَّة حتى نقول: إنها إذا دلتْ على معنًى آخرَ في مكانٍ آخرَ فهي مجازيَّة، بل دلالتها على الألفاظ بحسَب السياقِ، فعلى هَذَا نقول في الآية الَّتِي معنا: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ لا مجاز فيها؛ لِأَنَّهُ لا يمكِن أن يفهمَ أحدٌ أن المرادَ بذلك

في الأَصْل أن يَعَضَّ على اليد كلّها، كلٌّ يعرف أن المراد بقولنا: يعض على يديه أي: ما يعض عليه عادةً، وهي الأصابع.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إن قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾؛ ﴿يَدَيْهِ﴾ يعني على بعض يديه واستفدنا البعضية من كلمة ﴿عَلَىٰ﴾، ولم يقل: يعض يديه؟

فننظر: هل (عض) تتعدى بـ(على) أو بنفسها، ومثلها «**وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ**»(١)، عضَّ تتعدى بنفسها وبـ(على)، قال ﷺ: «**يَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الفَحْلُ؟!**»(٢) في الرجل الَّذِي عَضَّ يدَ إِنْسَانٍ فانتزعها فسقطتْ أسنانُه. ويوجد احْتِمَالٌ أن نقولَ: إنها لا تدلُّ على الكلِّيَّة، حتى لفظ اليد لا يُرادُ بها الكلُّ هنا، حتى ولو كانت تدل على الجزئيَّة فلا يراد بها الكلُّ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل العض على اليدين أو على يد وَاحِدة؟

فالجواب: الظاهر كُلَّما قوِيَ الندم عضَّ على اليدين كلتيهما.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]، ما معنى: لا نقيم لهم وزنًا؟

فالجواب: لا نقيم لهم وزنًا يعني لا يُعتبَر لهم وزنٌ، لكِن لا توزن سيئاتهم مثلما توزن سيئات المؤمنين؛ لِأَنَّ سيئات المؤمنينَ توزَن لأجلِ الموازنة بينها وبين الحسناتِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، رقم (١٨٤٧). واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب إذا عض رجلا فوقعت ثناياه، رقم (٦٨٩٢)، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصول عليه، فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه، رقم (١٦٧٣)، واللفظ للبخاري.

فما رَجَحَ اعتُبر، وَأَمَّا أولئك فلإقامةِ الحجَّة عليهم فقط، والله جَلَّوَعَلَا لو ناقشك في حسابِه هلَكتَ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لو ناقشك على نعمةٍ وَاحِدةٍ من نِعَمِه لكانتْ جميعُ أعمالِكَ الصالحة لا تُقابِلها.

قَالَ الْمُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ﴾ مُحَمَّد ﴿سَبِيلٗا﴾ طَرِيقًا إلى الهدى]، يقول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الجملة حالٌ من ﴿ٱلظَّالِمُ﴾ يعني أَنَّهُ يَعَض، وهذا دليل على الندم بالفعل.

قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي﴾ من علامات الاسْمِ النداء، فـ(يا) لا تدخل إلَّا على اسْمٍ، وإذا دخلتْ على حرفٍ كما في هَذِهِ الآية أو على فعلٍ فإنها تفيد التنبيهَ فقطْ، هَذَا أحد القولينِ في إعرابها.

القول الثَّاني: أنها للنداء، وأن المنادى محذوف، والتقدير في مثل هَذِهِ الآية: يقول: يا رب ليتني أو يا قوم ليتني، ولكن نقول: إن الأَصْل عدم التقدير، وإذا كان الأَصْل عدم التقدير فالأَولى أن لا نقدِّر شيئًا هنا وأن نجعل (يا) لمجرَّد التنبيه، وإنما كانت لمجرد التنبيه لِأَنَّ أصل النداء للتنبيه، عندما تقول: يا فلان تنبِّهه لِيَنْتَبِهَ لك ويُقبِل إليك بوجهه، فهي للتنبيه، ولا حاجة إلى أن نقدِّر المنادى.

وقولـه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ﴾: (ليتَ) للتمنِّي، والتمني هو: طلب ما لا يمكِن حصوله أو ما يَعْسُر حصولُه، فالشَّيْء الَّذِي يَتَعَذَّر أو يَتَعَسَّر حصوله يُسمَّى طلبه تمنيًا.

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَـا فَعَـلَ الْمَشِـيبُ[1]

(١) ديوان أبي العتاهية (ص٤٦).

هذا متعذِّر.

ويقول الفقير: ليت لي مالًا فأتصدقَ به. هَذَا عَسيرٌ وليس متعذِّرًا.

قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾ من أيِّ القسمين؟ هَذَا من المستحيل؛ لِأَنَّ الأمرَ فات.

قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾ أي سلكتُ سبيلًا، وهو الطَّريق الموصِل إلى اللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَعَ ٱلرَّسُولِ﴾ مُحَمَّد]، بناء عَلَى أَنَّ الآيةَ يُقْصَدُ بها عُقبة بن أبي مُعَيْط، فعلى هَذَا تكون (أل) للعهد الذِّهنيِّ، وإذا قُلْنا بالعموم -وهو الأرجحُ- فإن المرادَ بالرَّسول هنا من أُرسِلَ إلى قومِه، فتكون (أل) للجِنسِ، للعموم؛ لِأَنَّ المرادَ بها جِنْس الرَّسول الشامل لُمحَمَّد ﷺ وغيره.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: أَنَّهُ يَجِب على المرءِ أنْ يختارَ لنفسِه الأصحابَ: أهل العلم والدِّين، ويؤخَذ من قوله: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ﴾ إلى قوله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: بيان حال الظالِمِ يوم القيامةِ، وأنه يندَم ندمًا عظيمًا، ويظهر ندمُه بالقول وبالفعل. والدلالة على أَنَّهُ بالقول في قوله تَعَالَى: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾، وبالفعل في قوله تَعَالَى: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ﴾.

الْفَائِدَة الثالثة: التحذير من الظُّلْم الَّذِي يَصُدُّ به الإنْسَانُ عن دِينِ اللهِ، أو التحذير من الظُّلْم الَّذِي يُوجِب أو يُوقِع الإنْسَان في مخالفةِ الرسُلِ؛ لِقَوْلِه عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾؛ لِأَنَّ الغرضَ من ذلكَ التحذيرُ، ليس مُجَرَّد القصة، بل الغرض أن يحذر الإنْسَان من هَذَا الأمرِ الَّذِي يَكُون مآلُ صاحبِه إلى هَذَا الحالِ.

• ● ۞ ● •

الآية (٢٨)

• ● ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ [الفرقان:٢٨].

• ● ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ ألفه عِوَضٌ عن ياء الإضافةِ، أي: ويلتي، ومعناه: هَلَكَتي ﴿لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا﴾ أي أُبيًّا ﴿خَلِيلٗا﴾]، إلى آخِرِه.

قوله: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ (يا) حرف نداء، و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ منادى، وأصله: ويلتي فقُلِبَتِ الياءُ ألفًا فصارتْ: يا ويلتى، وهذا جائزٌ لغةً، يعني يجوز لغةً أن تقولَ: يا ويلتي ويجوز أن تقول: يا ويلتى. والويلُ: الهلاك، وكأنه يقول: يا هلاكي احْضُرْ، يا هلاكي احضُر، ليتني لم أتَّخِذْ، إلى آخره. في التمـني الأول لم يَقُلْ: يا ويلتى، لكِن في التمني الثَّاني قال: يا ويلتى؛ لِأَنَّهُ زاد تحسُّره، في الأول يُعَبِّر لأول مرَّةٍ عن تحسُّره، والثَّاني للمرة الثَّانية، فيكُون ذلك أبلغَ في التحسُّر، فلهذا قال: يا ويلتى.

وقوله: ﴿لَمۡ أَتَّخِذۡ﴾ لم أُصَيِّر ﴿فُلَانًا﴾ هَذِهِ اسْم جنس يُكْنَى به عن الوَاحِد من بني آدمَ، وفلانة يكنى بها عن الوَاحِدةِ من بني آدم، ولم يذكر هنا فلانًا باسْمه؛ لِأَنَّهُ كما أشرنا إليه للعمومِ، ففي عُقْبَة بن أَبي مُعَيْط يَكُون المراد بفلانٍ: أُبَيّ بن خَلَف، وفي غيره يَكُون المراد به مَن أضلَّه عن ذِكر الله.

قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ الخَلِيل هو الحَبيب الَّذِي بلغتْ محبَّتُه الغايَةَ؛ لِأَنَّ الخِلَّة أعلى أنواعِ المحبَّة، وسُمِّيَتْ بذلك لِأَنَّ المحبَّة تَخَلَّلَتْ مسالِكَ البَدَنِ؛

كما قال الشاعر[1]:

قَدْ تَخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلَا

وعلى هَذَا فالخُلة أعلى من المحبَّة، وبه نعرِف خطأ من قال: مُحَمَّد حبيب الله، وإِبْراهِيم خليل الله، وموسى كَليم الله؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ نَزَّلُوا مرتبة النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيث وصفوه بأنه حبيب الله وإِبْراهِيم خليل الله؛ فإن الخُلة أعلى، والنَّبي ﷺ خليل الله كما أن إِبْراهِيم خليل الله، قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»[2]. وأمَّا كونُ موسَى كَليمَ اللهِ فنقولُ أيضًا: مُحَمَّدٌ كَليم الله، وإذا كان موسى كليم الله في الأرض فإن مُحَمَّدًا ﷺ كَليم الله في السَّماءِ.

• • ۞ • •

(١) ديوان بشار بن برد (٢/ ٤٧٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣٢).

الآية (٢٩)

• • • •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان:٢٩].

• • • •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾ أي القُرْآن ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾].

قوله: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي﴾ اللام مُوَطِّئَة للقَسَم، و(قد) للتحقيقِ، فالجملة إذَن مؤكَّدة بثلاثةِ مؤكِّدات: القسم و(اللام) و(قد)، وهو يؤكد في هَذَا اليوم أن ذلك الخليل أضلَّه تأكيدًا يُراد به لومُ نفسه، ولكن ذلك لا ينفعه الآن، لو كان هَذَا التأكيد في الدُّنْيا لَنفَعَه، أمَّا الآن فلا ينفعه، ولكنَّه يزيد في تحسُّره.

قوله: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي القُرْآن]، وهو بناءً منه عَلَى أَنَّ المرادَ بالظالمِ كما سَبَقَ هو عُقْبَة بن أبي مُعَيْط، فيكُون المراد بالذكر القُرْآن، وإذا قُلْنا بالعموم -وهو الراجح- يَكُون المراد بالذكر الكِتَاب المنزَّل على ذلك الرَّسولِ، ففي عهد موسى التوراة، وفي عهد عِيسى الإنجيل، وكذلك في العُهُود الأُخْرى الكُتُب المنزَّلة على الرُّسُل.

قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ هَذَا الظرف له فائدته العظيمة، يعني بعد أن حصل لي الذكر وعَلِمته وفهِمته؛ حَصَلَ الإضلالُ، وهذا أبلغ ممَّا لو أضلَّه عن أمرٍ متوقَّع

غير واقع، هَذَا أمر واقع أقرَّ بأن الذِّكر جاءه وقامتْ عليه الحجَّة وأضلَّه هَذَا الخليل بعد إذ جاءه.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بأنْ رَدَّني عنِ الإيمان به، قال الله تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ﴾ الكافِر ﴿خَذُولًا﴾ بأنْ يَتْرُكَه ويَتَبَرَّأ منه عند البلاءِ].

قوله: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ كأنَّ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشَى عَلَى أَنَّ هَذِهِ الجملة ليستْ من قول الظالمِ، وأن قول الظالمِ انتهى عند قولِه تَعَالَى: ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾، وعلى هَذَا فيَنْبَغِي الوقفُ على قوله: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ فتقف ثم تستأنِف وتقول: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾.

وقوله: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ يُرادُ به الجِنْسُ؛ لِأَنَّ الشياطينَ كثيرونَ، قال الله تَعَالَى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء:٢١٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات:٦٥]، فالمراد به هنا الجِنس، وهم أنواع.

والظاهرُ -والله أعلم- أنَّ لكلِّ نوعٍ من المعاصي شيطانًا؛ كشيطان الشركِ، وشيطانِ الجحودِ، وشيطان البخلِ، وغيرِ ذلك، فلكلِّ نوعٍ شيطانٌ هَذَا ما يَظْهَر، والله أعلَمُ.

وقوله: ﴿لِلْإِنسَٰنِ﴾ المراد به على كَلام المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكافِرُ، وهو عُقْبَةُ بنُ أبي مُعَيْطٍ، أو عامٌّ؛ لِأَنَّ هَذَا الكَلام من كَلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس من كَلام الظالم، فيَحتمِل أنْ يَكُونَ عامًّا للكافرِ والمؤمنِ؛ فإن الشيطان أيضًا يُغوِي المؤمنَ، ثم بعد ذلك يَتخَلَّى عنه، فالظاهرُ أنَّ المرادَ بالإنْسَانِ هنا الجنس، يعني المؤمن أو الكافر، وإنَّما قُلْنا: إن ذلك هو الظاهِر لِأَنَّهُ كما يُغوِي الكافرينَ بالكفرِ كذلك يُغْوِي المؤمنينَ بالفِسْقِ.

وقوله: ﴿خَذُولًا﴾ هَذِهِ إمَّا أن تكون صفةً مشبَّهةً، وإما أن تكون صيغةَ مبالغةٍ، وعلى الأمرينِ يَكُون وصفُ الشيطانِ بالنسبةِ للإنْسَانِ الخِذلان، أو يَكُون خذلان الشيطان للإنْسَانِ دائمًا؛ لِأَنَّ المبالَغةَ تَقتضي الكثرةَ، والخِذلان معناه إذلال الإنْسَانِ في مَوْطِنٍ يَحتاج معَه إلى النصرِ، فهذا الخذلان أنك تتخلَّى عن إنْسَانٍ في موطِنٍ يحتاج فيه إلى النصرِ، والشيطانُ عندما نتأمَّل ما ذكر اللهُ عنه في القُرْآنِ نجِد أَنَّهُ يخذُل الإنْسَانَ في مواطن النصرِ، فزَيَّنَ لِقُرَيْشٍ أنْ يَخرجوا لقتالِ النَّبيِّ ﷺ فخرجوا ﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال:٤٨]، زيَّن للإنْسَان الكفر، ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكَ﴾ [الحشر:١٦]، هَذَا في الدُّنيا، وفي الآخرة: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ﴾ بمُغيثِكم ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [إبراهيم:٢٢]، هَذَا أيضًا خِذلان عظيمٌ، فالشيطان في مواطِنِ النصرِ يخذُل الإنْسَانَ ويتبرَّأ منه.

وهذا الوصف ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ نقول: هل كان في عِلم الله، أو كان فيما مَضَى وانتهى؟ تقدَّم قريبًا نظيرها (كان) مجرَّدة عن الزمن، يعني أن (كان) تارَةً يُراد بها الدلالة على الزمنِ، وتارةً يُراد بها مجرَّد الحَدَث، يعني مجردة عن الزمنِ، فتقول مثلًا: (كان زيدٌ قائمًا) يعني فيما مضَى، ثم جلس، وأيضًا مثل قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، وقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب:٢٧]، ليس المعنى (كان) فيما مضَى، بل المعنى أنَّ هَذَا وصفٌ لله مستمِرٌّ

وهو صفة المغفرة والرَّحمة والقُدرة، وكذلك هنا ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ ليس المعنى أن الشيطان كان خذولًا للإنْسَانِ فيما مضَى وأصبحَ غيرَ خَذولٍ، بل المعنى أن هَذَا وصف ملازِمٌ للشيطانِ بالنسبة للإنْسَانِ، فالشيطان وَصْفُه الخِذلان لبني آدمَ دائمًا، ليس معناه فيما مضَى فقطْ، وإنما أخبرنا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بأنَّ الشيطانَ خَذُولٌ للإنْسَانِ لأجلِ أنْ نتَّخِذَه عدوًّا، وألَّا نَغْتَرَّ به، فَإِنَّهُ سوف يخذُلنا في موطنٍ نحتاجُ فيه إلى نَصرِه فنَحْذَر منه.

فإذا قال إنْسَان: ما علامة كونِ هَذَا الفعلِ من أوامرِ الشيطانِ، وما الَّذِي يدرينا أن الشيطان أَمَرَنا بهذا، وأن هَذَا من عملِ الشيطانِ؟

الضابط قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [البقرة:٢٦٨]، فإذا رأَيْنا أن النفسَ تُريد منَّا أنْ نقعَ في هَذَا العملِ إذا كان مخالفًا للشرعِ؛ علِمنا أنَّ هَذَا من أمر الشيطانِ، فوجبَ علينا الحَذَر منه؛ لأننا نَعْلَم أن هَذَا الشيطان سَيَخْذُلنا في موطنٍ نحتاجٍ فيه إلى النصرِ، هَذِهِ هي العلامة الفارِقة بينَ ما يَكُون من أمر الشيطانِ وما يَكُون من أمر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وأيضًا النفسُ الأمَّارة بالسُّوء تَأْتَمِر بأمرِ الشيطانِ؛ لأنك لا تُحِسّ بأن الشيطانَ نزل بك وجاء بك، لكِن نفسك تأمرك بهذا، فهي تأتمِر بأمرِ الشيطانِ، فيجعلها كالوسيط بينَه وبين قلبِ المرءِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: التحذير من قُرَنَاء السّوء؛ لقولِه: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِى﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: أن الكافرَ، بل عموم الظالمينَ، في يوم القيامة يُؤمِنون بالحقِّ؛

لِقَوْلِهِ: ﴿عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾، فأقرَّ بأن الذكر قد جاءه، وأقرَّ بأن ما جاءه ذِكر يتذكَّر به المرءُ.

الْفَائِدَة الثالثة: أن الشيطان يأمر الإنْسَان ثم يَخْذُله أحوجَ ما يَكُون إليه؛ لقولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾. ومن الأمثلة لِخذلان الشيطان لأصحابِه في الدُّنْيا من القُرْآنِ ما تقدَّم في قوله تعَالَى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال:٤٨]، ومن أمثلة خِذلانه لهم في الآخرة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [إبراهيم:٢٢]، وأمَّا قوله تعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ﴾ [الحشر:١٦]، فربما يَكُون في الدُّنْيا والآخرة، فالآية ليست بصريحةٍ أنها في الآخرة.

الْفَائِدَة الرابعة: أن الغَرَض من إخبار الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن الشيطانِ بأنه خَذُول لبني آدمَ أو للإِنْسَانِ التحذيرُ، والعلامة عَلَى أَنَّ هَذَا من أوامرِ الشيطانِ قولُه تعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٦٨-١٦٩]، ومثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [البقرة:٢٦٨]، فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ هَذَا مثال للتفريط في الأوامر، ومتى يَعِدُ الفقر؟

يعـد الفقر عندما يريد الإِنْسَانُ أن يَبْذُلَ المالَ يقـول: لا تبذل المال؛ لأنك سَتَفْتَقِر، ﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ أي المنكر.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٣٠)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان:٣٠].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ﴾ محمَّدٌ ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي﴾ قُريشًا ﴿ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾]، هنا المُفَسِّر أيضًا خَصَّها بالنَّبي ﷺ، وهنا قد نوافق المُفَسِّر على أنها خاصَّة بالنَّبي ﷺ؛ بدليل قولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٣١]؛ لِأَنَّ المراد بهَذِهِ الجملة التسلية، وهذا هو الَّذِي يؤيِّد ما قاله المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أمَّا مسألة القُرْآن فإن القُرْآنَ يُطلَق على المصدر فيشمل كل ما يُقرأ من التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب، لكِن الَّذِي يجعله خاصًّا بهذا الَّذِي نزل على مُحَمَّد ﷺ ما بعدَه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يقول الله تَعَالَى: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ والوحي ما زال ينزل؟

الجواب: لِأَنَّ الرَّسول يقوله والقُرْآن بين يديه، فمثلًا موسى إذا قال والتوراة بين يديه صحَّ أن يُشير إليها.

قوله: [﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي﴾ قريشًا]، وأضافهم إلى نفسِه لِأَنَّهُ أبلغُ في توبيخهم؛ لِأَنَّ الأمر الواقع يَقتضي أن قومَه أسبقُ النَّاس إلى تصديقِه، وإلى قَبُول ما جاء به، ولكن الأمر كان بالعكسِ، وهذا نظير قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ

وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم:١-٢]، حيث أضافهم إليه، كأنه يقول: يَنْبَغِي أن تكونوا أنتم أوَّلَ من يصدِّق؛ لِأَنَّهُ صاحبُكم، كذلك قوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير:٢٢]، فالمهمُّ أن الإضافة هنا الغرضُ منها زيادة التوبيخ، يعني بدل أن يقول: إن قريشًا قال: إن قومي؛ للمبالغة في توبيخِهم، حيثُ إنَّ مُقْتَضَى كونِهم قومَه أن يصدِّقوا به ويَقبَلوا ما جاء به.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ متروكًا]، مأخوذ من الهَجْر، والهجر تَرْكُ الشَّيْءِ رغبةً عنه، فهم اتَّخذوه مهجورًا، يعني جعلوه شيئًا مهجورًا، يعني لا يلتفتون إليه، وهذا أبلغ من قولِه: إن قومي هَجَروا القُرْآنَ، ووجهُ ذلك أن (هجروا) فعل، والجملة الفعلية لا تدلُّ على الثُّبُوتِ والاستمرار، ولكن قوله: ﴿اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ جملة اسْميَّة؛ لِأَنَّ (الهاء) و(مهجورًا) أصلهما المبتدأ والخبر، فكأَنَّهُمْ جعلوا هَذَا القُرْآن الَّذِي تجب العناية به والإقبال إليه جعلوه أمرًا مهجورًا مرغوبًا عنه، كأنه ليس مستحقًّا للإقبال عليه إطلاقًا، فصيَّروه من الأمور المهجورة المتروكة الَّتِي ليس من شأنها أن يُقْبَلَ إليها، وهو أبلغ من كونهم هجروه؛ لأَنَّهُمْ قد يهجرونه وهو مستحِقّ لأن يُقبَلَ، أَمَّا إذا اتَّخذوه مهجورًا فإن اتِّخاذهم إيَّاه مهجورًا يَكُون معناه أَنَّهُمْ هَجَروه مع استحقاق أَنْ يُهجَر.

وهَجْرُ القُرْآنِ ينقسِم إلى قسمينِ: هَجر لَفْظِيّ، وذلك بترك تلاوتِه رغبةً عنه، وهذا ما حذَّر منه النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قوله: «بِئْسَمَا لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ سُورَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، أَوْ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ هُوَ نُسِّيَ»[1]؛ لِأَنَّ نَسِيت تدل

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا، رقم (٥٠٣٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها، رقم (٧٩٠).

على الرغبة والهَجر، ونُسِّيت تدلُّ على أَنَّهُ ليس باختيارِه، لكنَّـه قد قُدِّر عليه هَذَا الهَجْر.

الهجر الثَّاني: هجر العمل به، يعني أن الإِنْسَان يتلوه ولم يقصِّر في تلاوتِه، لكنَّه لا يعمل به.

ويمكن أن يتولَّد قسم ثالث: القسم الثالث: هَجْرٌ لفظيٌّ وعمليٌّ، يعني أَنَّهُ لا يَقْرَؤه ولا يعمل به.

فإِذَنِ الأقسامُ ثلاثةٌ: هجر لفظيّ، وهو هجر تلاوتِه، وهجرٌ عمليّ، وهو هجر العمـل به، وهجر لفظيّ عمليّ، وأَيُّهم أشـدُّ؟ اللفظيّ العمليّ، يليه الهجر العمليّ، والثالث اللفظيّ، وكل منها محرَّم، حتى الهجر اللفظيّ، فإذا ترك الإِنْسَان تلاوتَه رغبةً عنه وزُهدًا به فَإِنَّهُ لا يجوز، نعم لو ترك تلاوتَه تشاغلًا بأمورٍ لا بد منها فهذا لا بأسَ به، فالهجر اللفظيّ موجودٌ في المؤمنينَ، ولكن لا يوجد الهجر المطلَق بالنسبة للمؤمنِ، يعني لا يمكن للإِنْسَانِ أن يتركَ تلاوتَه تركًا مطلَقًا؛ لِأَنَّ عنده الصلاة، وقد فُرض عليه أن يقرأَ فيها سورة الفاتحة، فالهجر المطلَق لا يمكِن للمؤمنِ أبدًا؛ لِأَنَّ أهمَّ شَيْءٍ قِراءة الفاتحةِ في الصلاةِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما حُكْم هَجْر المصحَفِ، وذلك بأن يَكُونَ عنده عِدَّة نُسخ من القُرْآنِ في البيتِ، ويقرأ في وَاحِدةٍ فقطْ؟

ليس بحرامٍ، ولا يوجد مانعٌ، لكنَّه مع الحاجة لا يجوز للإِنْسَانِ أَنْ يَحتكِرَها والنَّاس محتـاجون إليها، أمَّا الآن فلا توجد حاجة، والتحذير الَّذِي كان يوجد في كَلام بعضِ أهلِ العلمِ لَمَّا كانت المصاحف قليلةً، حيث يَكُون الإِنْسَان ليس عنده إلا نسخة ويحجزها لنفسِه ولا يَنتفِع بها ولا ينتفع بها غيرُه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل عدم تدبُّر القُرْآن يَكُون هجرًا له؟

هجر التدبُّر قد يَكُون هجرًا؛ لِأَنَّ التلاوةَ بدون تدبُّر لا شكَّ أنها تلاوة ناقصة؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى أمَر بتدبُّره، وأخبر أَنَّهُ ما أُنزلَ إلا للتدبُّر والتذكُّر ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، والتدبُّر معناه أن الإِنْسَانَ يتأمَّل معناه ويفكِّر فيه، ويَسعَى في الوصول إليه، وإذا كان قاصرًا عن فَهم المعنى يسأل، وإذا كان يمكِن أن يُراجِعَ هو بنفسِه كُتُبَ التفاسيرِ فلْيُرَاجِعْ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل استماع القُرْآن يُغني عن القراءةِ؟

فالجواب: ما أظنُّ أن الاستماع يُغنِي عن القراءة، لكِن على كلِّ حالٍ الاستماع فيه خيرٌ، ولكن القراءة أفضل، وبالنسبة للاستماعِ إذا كان مشغولًا فلا يَنبغي أنْ يستخدمه.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: ما وصلتْ إليه حال قريشٍ مِنَ العِناد والمكابَرة؛ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾، فهم اتخذوه مهجورًا. وكونهم اتخذوه مهجورًا أبلغ من كونهم هَجَروه.

الْفَائِدَة الثَّانية: عِظَم هَذَا القُرْآن؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾؛ لِأَنَّ الإشارة تفيد التعظيم، يعني هَذَا القُرْآن العظيم الَّذِي لا يَنبغي أنْ يُهْجَر هَؤُلَاءِ اتخذوه مهجورًا، فقولُه: اتخذوه مهجورًا أبلغُ من: هَجَروه، كيف ذلك؟ اتخذوه مهجورًا يعني جعلوه من الأمورِ الَّتِي تَستحِقّ أن تُهجَر، فاتخذوه أمرًا مهجورًا يعني مرغوبًا عنه ومتروكًا هو في حدِّ ذاته، على زعمهم، هَذَا وجهٌ، والوجه الثَّاني: يعني هم

صيَّروه مهجورًا، والهاء المفعول أول محل المبتدأ، ومهجورًا محل الخبر.

الْفَائِدَة الثالثة: بشاعة هَذَا العمل من قريش، وجه ذلك الإضافة في قوله: ﴿قَوۡمِی﴾؛ فإن هَذَا يدلّ على بشاعة هَذَا العمل منهم؛ لِأَنَّ المفروض أن قومه يَكُونون أَولى النَّاس بالعنايةِ به وقَبُول ما جاء به، ولكن الأمر مع الأسف صار بالعكسِ.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٣١)

• ● ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١].

• ● ● •

لَمَّا قال الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ وهذا من الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شِكاية لقومِه؛ لِأَنَّهُ تضايَقَ بهم، فأنزل الله عليه تسليةً له وجوابًا لِشِكايتِه ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ (الكاف) اسْم بمعنى (مثل)، وهي تأتي في القُرْآنِ كثيرًا، فكُلَّما جاءت فإننا نُعرِبها هَذَا الإعراب، على أنها اسْم بمعنى مثل، وَأَمَّا إعرابها فهي مفعول مطلَق، وعاملها الفعل الَّذِي بعدَها، أي: ومِثْل ذلك الَّذِي جعلناه جعلناه لكل نبي، فهَؤُلَاءِ المشركون الَّذِينَ جعلوا القُرْآن مهجورًا ونَبَذُوه وراءَ ظُهُورهم ودَعَوْا إلى هجره وسخِروا به لَيْسُوا بِدَعًا من غيرهم، فقد سبقَ لكلِّ نبيٍّ كذلك.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ كما جَعَلْنَا لكَ عدوًّا من مُشْرِكِي قومِك ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ﴾ قبلَك ﴿عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ المشركين، فاصبِرْ كما صَبَرُوا]، وفي هَذَا من تسليةِ النَّبي ﷺ ما هو ظاهرٌ؛ لِأَنَّ الإنْسَانَ يَتَسَلَّى إذا كان غيرُه قد أُصِيبَ بمثلِ مُصِيبَتِه، تقول الخَنْسَاءُ وهي تَرْثِي أخاها صَخْرًا[1]:

---

(١) نهاية الأرب للنويري (٥/ ١٧٩)، والبيتان في الديوان.

وَلَـوْلَا كَثْرَةُ الْبَـاكِينَ حَـوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِـي
وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِـي وَلَكِـنْ أُسَـلِّي النَّفْسَ عَـنْهُ بِالتَّـأَسِّي

فإذا عَلِمَ النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن هَذَا دَأْبُ قومِ الأنبياءِ من قِبَلِه فَإِنَّهُ يَتَسَلَّى ويُهَوَّنُ عليه الأمرُ.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ لك ﴿وَنَصِيرًا﴾ ناصرا لك على أعدائك].

قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾ (الباء) يَقُولُونَ: إنها زائدة إعرابًا فقطْ، ولها معنى، و(ربك) فاعل (كفى)، يعني: وكفى رَبُّكَ، و(هاديا) تمييز محوَّل عن الفاعلِ، يعني كفت هدايته ونصره، والتمييز قد يحول عن الفاعل، وقد يحول عن المفعول، فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ محوَّل عن المفعولِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ: وَفَجَّرْنَا عيونَ الأرضِ، هنا ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ الأَصْل: وكفتْ هدايةُ ربِّك ونصرُه.

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ أي: ناصرًا لك على أعدائِك. ووجه المناسبةِ بين قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ أقول: المشركون الَّذِينَ يُنابِذون الرُّسُلَ يَقصدون بذلك أمرينِ؛ إضلالَ النَّاسِ للحيلولةِ دونَ وصولِ الهِدايَةِ إليهم، والعُدوان على الرُّسُلِ حتى بالحرب والقتال، فبيَّن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن هَذِهِ المحاولة ليستْ بشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كَفَى به هاديًا، فلا يستطيع هَؤُلَاءِ الأعداءُ أن يُضِلُّوا أحدًا، وكفى به نصيرًا، فلا يستطيع هَؤُلَاءِ الأعداءُ أن يَقضُوا على دعوةِ الرسُلِ.

• • • • •

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى والثَّانية: عناية الله تَعَالَى بالرَّسول ﷺ، ووجهُ ذلك أن كونَ اللهِ يَعتني بالرَّسولِ ويُسَلِّيه بما وَقَعَ لغيرِه، هَذَا دليلٌ على العنايةِ به، وكون الرَّسول ﷺ يحتاج إلى أن الله يسلِّيه بِمَنْ سَبقَه يدلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرٌ يَنتابُه ما ينتابُ البشرَ مِنَ الحزن والأسى، فيحتاج إلى التسليةِ، وأن مَن دون الرَّسول من باب أَولى، فعندما يأتي إلينا مثلًا أحد دُعاة الخير ويشكو إلينا ما أصابه من النَّاس نقول له: انظر مثلًا إلى فلان وانظر إلى فلان وانظر إلى فلان، ولا يقال: إن هَذَا قُصُور في حقّه، هَذَا لا بدَّ منه، فالطبيعة البشريَّة تَقتضي أن الأمر يهوَّن على النفس إذا أصاب الغيرَ مثلُ ما أصابَه.

ومناسبة قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ لِذِكر أن الله جعلَ لكل نبيٍّ عدوًّا من المجرمين، يعني: هَؤُلَاءِ المجرمون يحاولون القضاء على الرِّسَالة أو النبوَّة بوَاحِد من أمرينِ؛ إما بإضلال النَّاس وصدِّهم عمَّا جاءت به الرُّسُل، وإمَّا بقتالهم وإهلاكهم، فيَعتدون على النَّاس بالقتالِ، فقال الله تَعَالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ في مقابلة محاولة الإضلال، ﴿وَنَصِيرًا﴾ في مقابلة محاولة القضاء على الأنبياء وأُممهم.

وهَذِهِ العداوة الَّتِي تكون للأنبياء تكون لورثتهم؛ لأَنَّهُمْ يدعون لِمَا يدعو له النَّبي، ونحن نعلمُ أن هَذِهِ العداوة ليستْ شخصيةً، وإنما هي معنويَّة بسَبَب النبوَّة، ودليلنا عَلَى أَنَّ العداوة ليستْ شخصيَّة، يعني أن عداوة الأمم المكذبين للرسل ليست لأشخاص الرُّسُل، بل لِمَا جاءوا به من الحقِّ؛ دليلنا أن قريشًا ليستْ تعادي الرَّسول ﷺ قبلَ أن يُبعَث، بل هي ترى أَنَّهُ من أشدّ الرِّجال أمانةً وصدقًا.

الْفَائِدَة الثالثة: أَنَّهُمْ لا يستطيعون أن يُضِلّوا النَّاس إذا أراد اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هدايتَهم،

ولا أن يقضوا عليك إذا أراد الله نَصْرَك؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾، هَذِهِ العداوة حسَب ما يقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وما عرض من القُرْآنِ، هل تكون لأتباعِ الرُّسُلِ أو لا؟

الجواب: تكون لأتباعِ الرُّسُلِ؛ لأَنَّهُمْ عادَوُا الرُّسُلَ لدعائهم للحق، يعني ما عادَوا الرُّسُل لأشخاصهم، ولهذا كان الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قبل البعثة عند قُريشٍ ليس عدوًّا، بل هم يسمُّونه الأمينَ، فما دامتِ العداوةُ مِنْ أجْلِ الدعوةِ إلى الدينِ فسوفَ تكونُ لكلِّ مَن دعا إلى الدينِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يدعو مثلًا إلى شريعةِ النَّبي ﷺ هو يدعو إلى ما دعا إليه النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فلا بدَّ أن يَكُونَ له أعداءٌ كما كان للأنبياء أعداء، وعليه فالواجبُ على مَن دعا إلى الهدى وأُوذي أنْ يَصبِر، وأن يَتَأَسَّى بما جَرَى للرسلِ من قبله، والرُّسُلُ أعظمُ منزِلةً عند الله منه، ومع ذلك مَكَّنَ أعداءهم مما فعلوه.

فَلَوْ قِيلَ فِي الجَوَاب: إنهم عادوا الرُّسُلَ، وهم أفضلُ الخَلق، كيف لا يعادون من سواهم؟

فالجواب: قد يقال: إنهم عادوا الرُّسُل واشتدت عداوتهم لهم لِأَنَّ تأثيرهم أشد، فَعَادَوهم أشد.

الْفَائِدَة الرابعة: أن الحقَّ يَتبيَّن بضدِّه؛ لِأَنَّ الله جعل عدوًّا من المجرمينَ يُنابِذ الدعوةَ، فمِنَ الحِكْمَةِ في ذلك أن تتبيَّن الدعوة؛ لِأَنَّهُ إذا لم يكنْ لها معارِضٌ ما تَبَيَّنَتْ، لكِن إذا كان لها معارِض، وكلَّما أُتي بشُبهةٍ رُدَّ عليها، صار ذلك أَبْيَنَ وأوضحَ.

الْفَائِدَة الخامسة: ابتلاء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ للمؤمنِ؛ فَإِنَّهُ إذا كان الإيمانُ قويًّا فَإِنَّهُ يصمد أمام هَذِهِ الشُّبُهات، وأمام هَذِهِ العداوة، وإذا كان ضعيفًا فَإِنَّهُ يتأثَّر، فهذا من

حكمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أن الله يقيِّض للإنْسَانِ ما يكُون سَببًا للحيلولةِ بينه وبين دعوتِه لِيَبْلُوَه، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ يعني اطمئنَّ بحالِه الَّتِي هو عليها، ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج:١١]، وإن أصابته فتنة وأمر يشغله انقلبَ على وجهِه.

• ● ۞ ● •

الآية (٣٢)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢].

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ هَذِهِ السورة فيها طابع التحدث عن القُرْآنِ والردّ على المكذِّبين له، فأوّل ما ابتدأتْ هَذِهِ السورة ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾، فهذا الفرقان الَّذِي تمدَّح الله نفسه بإنزاله إلى رسوله لا بدَّ أن يُعْنَى به ويُجاب عن المعارِضين له بالأساليب المختلفة الَّتِي مرتْ علينا.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا﴾ هلَّا ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ كالتوراة والإنجيل والزَّبور]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ هَذَا من جملة الشُّبَه الَّتِي أَوْرَدَهَا المكذِّبون للرسول ﷺ، قالوا: الكتب السابقة تنزِل على الأنبياء جملةً وَاحِدةً، مثل التوراة والإنجيل والزَّبور، لا مفرَّقةً، فقال هؤلاء: لو كان مُحَمَّد ﷺ صادقًا وأنه نبي من الأنبياء لكان شأنه شأنَ الأنبياءِ السابقينَ؛ ينزل عليه القُرْآن جملةً وَاحِدةً، وأَتَوْا بـ(لولا) الدالة على التحضيض، يعني أَنَّهُ كان يَنْبَغِي أو يَجِب أن ينزل عليه القُرْآن جملةً وَاحِدةً على زعمهم كما نزل على الأنبياءِ السابقينَ، وهنا قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لا شك أَنَّهُمْ من قريشٍ؛ لِأَنَّهُ يتحدث عن أمرٍ وقعٍ، ولا يمكن أن تكونَ عامَّةً لجميعِ الكفارِ، يعني لا يمكن أن تكون عامَّة لكفار الأمم السابقينَ،

لكِن ربما يَكُون هَذَا القول موروثًا عن قريشٍ، ويقوله من يقوله بعدهم تمويهًا وتضليلًا للناس.

قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، كلمة ﴿نُزِّلَ﴾ وكلمة ﴿جُمْلَةً﴾ قد يُفهَم منهما التعارضُ؛ لِأَنَّ المعروف أَنَّهُ إذا كانت بالتشديد (نُزِّلَ) فهي لِما ينزل شيئًا فشيئًا، وإذا كانت (أُنْزِلَ) فهي لما نزل جملةً وَاحِدةً، وهنا قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً﴾ وكان مُقتَضى ما أَشرنا إليه أن يقولوا: لولا أُنزل عليه القُرْآنُ؛ فقيل: إن (أُنْزِل) و(نُزِّل) يتناوبانِ؛ فالمضعَّف يَكُون بمعنى المهموز، ونظيره من الأفعال (أَخْبرَ) و(خَبَّرَ)، فتقول: خَبَّرَني وأَخْبَرني، ومعناهما وَاحِد، وإن كون (نُزِّل) لِما ينزل شيئًا فشيئًا و(أُنْزِل) لِمَا ينزل جملةً وَاحِدةً هَذَا ليس من مدلولِ اللفظِ بذاتِه، ولَكِنَّهُ مما يُعيِّنه السياقُ والقرائن والحالُ، وعلى هَذَا فلا فرقَ بينهما، ويَكُون المراد بـ(نُزِّلَ) هنا (أُنزل)، ولكن نابتْ عنها.

ويَحتمِل أن يَكُون قوله: ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ أَنَّهُمْ قالوه على حكاية ما ينزل، ثم اقترحوا أن يَكُون جملةً، بمعنى أَنَّهُ نُزِّل حسب الواقع؛ فالواقع أن القُرْآن ينزل على الرَّسول ﷺ متفرِّقًا، فكأَنَّهُمْ قالوا: هلَّا كان تنزيله الَّذِي ينزل الآن شيئًا فشيئًا جملةً وَاحِدةً، فيَكُون التنزيل هنا باقيًا على القاعِدَة، وهو أَنَّهُ ينزل شيئًا فشيئًا، كأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا التنزيل الَّذِي كان صفةً للوحي الَّذِي ينزل على مُحَمَّد ﷺ لولا كان هَذَا التنزيل جملةً وَاحِدةً.

فأمامنا الآن جوابان:

الجواب الأول: أن (نُزِّل) و(أُنزِل) يتناوبان، ويُعَيِّن المعنى السياقُ والقرائنُ.

ثانيًا: أنهما لا يتناوبان، ولكل وَاحِدة منهما معنًى، لَكِنَّهُم قالوا: نُزِّل باعتبار

واقع الأمر؛ فإن الوحي كان يَنزِل على النَّبي ﷺ شيئًا فشيئًا، فكأنَّهُمْ قالوا: لولا كان هَذَا التنزيل جملة وَاحِدةً.

هَذِهِ الشُّبهة قد تكون شبهة في باديءِ الأمرِ، يعني لماذا لم يكن الوحي النازل عليه كالوحي النازلِ على مَن قبله؟ هَذَا قد يَكُون شبهة في بادئ الأمر، ولَكِنَّهُ في الواقع ليس بشبهةٍ، بل هو حُجَّة، ولهذا أجاب الله عنه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾. قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نزَّلناه ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي متفرِّقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ نقوِّي قلبك ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ أي أتينا به شيئًا بعد شَيْء بتمهُّل وتُؤَدَةٍ لتيسير فَهمه وحِفظه].

قوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ينْبَغِي أن تقفَ عند التلاوة على قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾؛ لِأَنَّهُ إلى هنا انتهى كَلام الكفارِ، ثم تبتدئ فتقول: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ﴾؛ لِأَنَّ هَذَا الأخير من كَلام الله جَلَّ وَعَلَا، فيَجِب الفصل بينه وبين كَلام الكفار؛ لِأَنَّهُ جواب عن الشبهة.

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مفعول لفعلٍ محذوفٍ، مَفْعُول مطلق، يعني أنزلناه مثل ذلك التنزيل، و(اللام) في قوله: ﴿لِنُثَبِّتَ﴾ للتعليل، وهي متعلقة بالفعل المحذوف، يعني أنزلناه لأجل التثبيتِ، والتثبيتُ معناه التقويةُ والإقرارُ، يعني ليست مجرد تقوية؛ لأنك تقول: ثَبَّتُّ الشَيْء بمعنى أقررته لا يَتَزَعْزَع ولا يتحرَّك، ومنه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ تميل ﴿إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٤]، فالتثبيت بمعنى التقوية والإقرار؛ لِأَنَّهُ يقرره ويجعله مستقرًّا، فَقَلْبُ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بهذا التنزيل يَتَقَوَّى ويثبت ويستقرّ ولا يتزعزع.

وقوله: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ كيفية التثبيت هنا من وجهين:

أولًا: أَنَّهُ إذا نزل عليه فترة بعد فترة استقرَّ فؤادُه، وعرف استمرار رسالته، وانظُرْ إلى حال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عند فترة الوحي ماذا كان يصنع؟ كان يخرج إلى الجبالِ حتى يوشك أنْ يَتَرَدَّى من الجبالِ؛ لِأَنَّهُ فقد ما كان أحسَّ به أوَّلًا، فهذا تثبيتٌ يثبِّت قلب الرَّسول؛ لِأَنَّهُ رسول ولأن رسالته لم تنقطِع، هَذَا وجهٌ.

وجهٌ آخرُ: أَنَّهُ يُثبِّتُ قلبَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كلَّما أُورِدَ عليه شُبهة، فينزل القُرْآنُ مُجيبًا عنها، وهذا بلا شكٍّ تَثبيتٌ، إذَن يَكُونُ التثبيتُ هنا من ناحيتينِ؛ تثبيته على أَنَّهُ رسولٌ، وتثبيتٌ آخرُ لدفعِ الشُّبُهات الَّتِي تُورَدُ عليه، وهذا الأمرُ الأولُ ضَرَبْنَا له مثلًا بفترةِ الوحيِ، والأمر الثَّاني نَضْرِب له مثلًا بِهَذِهِ الآيةِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، جاء الجواب: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، وأيضًا قوله: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء:٩٠-٩١]، إلى آخره، وقوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت:٥٠-٥١]، فهذا وغيره كثير يَكُون من جملة تثبيت قلبِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ إذا كان الإنْسَان يُمَدُّ بما يدافع به خصمه، فإن ذلك من أقوى ما يَكُون من التثبيتِ.

وهنا بَيَّن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحِكمة بأنه تثبيت فؤاد الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وفي آيةٍ أُخرى قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦]، فبَيَّن حِكمة أخرى وهي أن يقرأه النَّبي ﷺ على النَّاس على مُكث؛ ليَكُون أسهلَ لحفظه وأَوعى لفهمِه، فما هي الحِكْمَة في أن الله عَزَّ وَجَلَّ اختارَ في هَذَا الموضعِ أن يقول: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، وهناك قال: ﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾؟

الحِكْمَة في هَذَا ظاهرة؛ لِأَنَّهُ هنا جواب لشبهة أوردت عليه، فناسب أن يُبَيِّن الحِكْمَة فيما يختص بالنَّبي ﷺ؛ لِأَنَّهُ كما هو معروف أن البشرَ بشر، يمكن أن يتأثَّر بما يورَد عليه من الشبهات؛ كما قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء:٧٤].

وقوله: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أتينا به شيئًا بعد شَيْءٍ]، وعلى هَذَا يَكُون الترتيل بمعنى التنزيل، وعندي أن الترتيل أخصُّ، يعني أن المعنى جعلناه مرتَّلًا، يعني بعضه يعقب بعضًا، وكل آية منه منفصِلة عن الأخرى، فكأن هَذِهِ الآيات مراحل للمسافر، والمسافر إذا كان له مراحل في سفرِه يهوَّن عليه السفرُ، وتَنْقُضُ هَذِهِ المراحل تعبَ سفرِه، لكِن إذا كان دائمًا في مَسيرٍ وَاحِدٍ يَشُقُّ عليه، وكون النفس ترتاح للقرآن بسَبَب هَذِهِ الآيات والترتيل أمرٌ معلومٌ، وتجزئة القُرْآن أيضًا لهذا السَّبب؛ أي لأجل أن يقطع الإنْسَان القُرْآن مرحلةً مرحلةً، فيهون عليه ويقوى في قراءته، وكذلك أيضًا جَعْلُهُ سوَرًا، كل سورة مستقلَّة عن الأخرى، هَذَا أيضًا من أسباب تنشيط القارئ واستمراره في قراءته، إذَن ترتيل القُرْآن بالآيات والسور هَذَا مما يفيد القارئ ويُكْسِبه نشاطًا وقوةً على القُرْآنِ حفظًا وفهمًا.

وكذلك أيضًا من فوائد الترتيل أيضًا أن العمل يأتي للناس شيئًا فشيئًا، ما ظنك لو أنَّ القُرْآن الكريم نزل جملةً وَاحِدةً على النَّاس بجميع أحكامه، هل يستوعب النَّاس هَذِهِ الأحكام ويقومون بها أو لا؟ لا يمكن، هَذَا صعب جدًّا، وليس من طَريق التربية أو التنشئة، ولكن بحكمة الله عَزَّوَجَلَّ كما هو شأن الله جَلَّوَعَلَا في كل شَيْء من الأمور القدرية والأمور الشرعية أَنَّهُ يُنَشِّئُها تَنْشِئَةً، حتى الأمور الكونية تُنَشَّأ تَنْشِئَةً، فالجنين في بطن أمه يبقى مدة، في بني آدم تسعة شهور، وفي غيره من الدواب بحسبها، المهم لا بد من تنشئة، الليل والنهار لا يأتي دفعة وَاحِدة،

بل شيئًا فشيئًا، وهكذا الشرائع أيضًا تأتي إلى النَّاس شيئًا فشيئًا، لاسيما هَذِهِ الأُمـة، وإن كانت الأمم السابقة شرائعهم نزلتْ جملةً وَاحِدةً، وهذا من الآصار والأغلال الَّتِي كانت عليهم أن شَرْعَهم ينزل جملةً وَاحِدةً، ويلزمون به دفعةً وَاحِدةً، لكِن هَذِهِ الأُمـة من رحمة الله بها أَنَّهُ رتَّل القُرْآن ترتيلًا، حتى يُنَشِّئَهم على الإسلام وعلى شريعة الله تنشئةً شيئًا فشيئًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما العيب في كون القُرْآن لم يَنْزِلْ جملةً وَاحِدةً؟

العيب أَنَّهُ ليس برسولٍ لِأَنَّهُ لو كان رسولًا لكان مثل غيره ينزل عليه القُرْآنُ جملةً مثلما نزل على من سبقه جملةً. وهي شُبهة في الحقيقة وليست بحجَّة، هي شبهة يريدون التمويهَ بها، وإلا فليس هَذَا -أنه يأتي بالوحي شيئًا فشيئًا- إطلاقًا بشَيْءٍ يَمنع من صدق رسولِ الله ﷺ، لكِن هم يَقُولُونَ هَذَا بالإضافة إلى ما سبق في سورة النحل حيث قالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل:١٠٣]، إذا أضفتَ هَذَا إلى ما سبق كأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هو يُلقَّن القُرْآن تلقينًا، وإلا لنَزَل عليه جملةً وَاحِدةً كغيره من الأنبياء.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ألَا يَكُون قول المشركين: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ اعترافًا منهم بأن القُرْآن منزل من عند الله؟

الجواب: لا، هم لم يعترِفوا، يعني على حسَب دعواه، حيث إنهم يَقُولُونَ: إذا كان نازلًا من عند الله، إذَن لماذا لم ينزل عليك من الله جملةً وَاحِدةً إنْ كنتَ صادقًا، فهذا ليس إقرارًا منهم بالإنزالِ، لكِن يَقُولُونَ: هَذَا الَّذِي يقول: إِنَّهُ نَزَلَ عليه القُرْآن من الله لماذا لم ينزل عليه جملة وَاحِدة؟ وأيضًا لا يوجد تناقض بين هَذِهِ الآية وبين قولهم: إن هَذَا كَلام ساحر يسحر النَّاس.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: حِرص الكفار على إبطالِ ما جاء به الرَّسول ﷺ وإيراد الشُّبه عليه؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ فإنَّ هَذِهِ ليستْ حجَّة وإنما هي شُبهة.

الْفَائِدَة الثَّانية: عناية الله برسوله ﷺ بردِّه على هؤلاء.

الْفَائِدَة الثالثة والرابعة: إثبات الحِكْمَة في أفعال الله؛ لقولِه: ﴿لِنُثَبِّتَ﴾؛ لِأَنَّ اللام للتعليل، والتعليل معناه الحِكْمَة، ففيه ردٌّ على طائفةٍ من طوائف البِدع، والأَصْل أن هَذَا القول عند المجبرة، يرون أن أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غير معلَّلة، وأنه عَزَّوَجَلَّ يخلق الخلائق أو الخَلْق، ويشرع الشرائع لمجرد المشيئة، لا لحكمة، ويَستدلّون بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، ولكن أنَّى لهم ذلك من هَذِهِ الآية. إذَن هَذِهِ الآيات تفيد بيان الحِكْمَة من إنزالِ القُرْآن مفرَّقًا وأن أفعال الله تَعَالَى معلَّلة مقرونة بالحِكْمَة، لكِن هَذِهِ الحِكْمَة الَّتِي تكون لأفعال الله عَزَّوَجَلَّ سواء كانت شرعية أو غير شرعية منها ما هو معلوم ومنها ما هو مجهول لنا، ولَكِنَّهَا معلومة عند الله.

الْفَائِدَة الخامسة: أن من الحِكْمَة في إنزال القُرْآن تثبيت قلبِ الرَّسولِ ﷺ، سواء كان ذلك تثبيتًا في تقرير الرِّسَالةِ أو تثبيتًا في ردِّ الشُّبه الَّتِي تُعرَض عليه.

• • ❁ • •

الآيــة (٣٣)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ في إبطالِ أمرِكَ ﴿إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ الدافع له ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ بيانًا]، هَذَا من تثبيت قلب الرَّسول ﷺ، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ المراد بالمثل هنا الصِّفة؛ كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد:١٥]، والمَثَل كما هو معروف يُطلَق على الشبه ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧]، ويُطلَق على الصِّفة، أو الوصف العظيم العجيب ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ﴾ [محمد:١٥]، ويُطلَق على المثل المعروف بين الأدباء وهو القول السائر الَّذِي يراد به تشبيه الحال الواقع بما سبق، أو ما أشبه ذلك، فالمراد بالمثل هنا الصِّفة، يعني لا يأتونك بصفةٍ من القولِ يريدون بها إبطال دعوتك إلا جئناك بالحق.

إِذَن فهم يأتون بباطلٍ لِأَنَّهُ قابل قولهم بالحقِّ، فهذا دليلٌ أيضًا عَلَى أَنَّ كلَّ شُبهةٍ يحتجّ بها المكذِّبون للرسول ﷺ، فهي باطلٌ، ولكن هَذَا الباطل باطل في ذاته، قد يظهر لبعضِ النَّاسِ بطلانُه، وقد يَخفَى على بعض النَّاس بطلانه، وهذا من الفِتَن، أي فتنة الشبهة، يعني ليس كل ما كان باطلًا معلومًا لكل أحدٍ، ولهذا أنت أحيانًا

وأنت شخص وَاحِد يَنجلي لك الأمرُ واضحًا في بعض الحالاتِ، ويَلتبِس عليك في بعضِ الحالاتِ، حَسَب ما يَكُونُ قلبُك صافيًا مطمئنًّا، أو غير ذلك، ومن ثَمَّ نُهي عن القضاء في حالِ الغضبِ، وعن الإفتاء في حال الغضبِ، وفي حالِ الحَرِّ المزعِج، والبرد المؤلِم، وَمَا أَشْبَهَ ذلك؛ لِأَنَّ الإنْسَان تَحُولُ هَذِهِ الأمور بينَه وبين العلمِ بالحقِّ، أو إرادة الحق؛ لِأَنَّهُ عند الغضبِ يَشْتَبِه عليكَ الحقُّ، أو ربما لا تُرِيد الحقَّ بل تُرِيد أن تنفذ غضبك فيمن غضِبت عليه مثلًا.

فالحاصل الآن نقول: كل شُبهة يُورِدُها الكفَّار في عهد الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وفيما بعده فهي باطلٌ، وما جاء أحدٌ بباطلٍ في عهدِ الرَّسولِ ﷺ إلَّا جاء الله بالحقِّ.

وقوله: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أيْ بيانًا].

وهنا (أحسن) هل هي على بابها أو من باب مقابلة الخصم؟ على بابها؛ لأَنَّهُمْ عندهم بيانٌ وإيضاحٌ للأمورِ، وإيراد للشُّبه، وهم في غايةِ ما يَكُون من الفصاحةِ، ولهذا ما تحدَّى الله أحدًا في عهد الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بمثلِ ما تحدَّاهم بالقُرْآن، إذَن فـ(أحسن) هنا على بابِها، يعني أَنَّهُمْ يأتون بكَلام حسنٍ جدًّا وبَيِّن وواضِح، ولكننا نأتيك بما هو أحسن وأبين وأوضح، وفي هَذَا من مدافعة الله تَعَالَى عن رسوله ﷺ ما فيه.

قوله: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَلامهم ما دام باطلًا هل فيه بيانٌ؟

فالجواب: نعم؛ لأَنَّهُمْ يأتون بكَلامٍ جيدٍ في فصاحتِه، وقد قال رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إن من البيان لسحرا»[1]، لكِن بيانهم هَذَا وفصاحتهم وسحرهم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب إن من البيان سحرا، رقم (٥٧٦٧).

اللفظي يأتي الله تَعَالَى بما هو أحسنُ منه.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأولى: أن كلَّ ذي باطلٍ نجد جواب باطلِه من القُرْآنِ، أو نقول ما هو أعمّ: نجد بيان باطله من الوحيِ المنزَّل على مُحَمَّد ﷺ، نأخذه من قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، فما من شُبهة إلى يومنا هَذَا تَرِد إلا وفي كتاب الله وسنَّة رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ما يَدْحَضُها، ولكن كما هو معروف ليس كلُّ أحدٍ يُدرِك ذلك، فالسيف في يدِ إنْسَانٍ لا يغني شيئًا ولا ينفعه، كالعصا أو أقلَّ، وفي يد إنْسَانٍ هو سيفٌ بتَّار يضرِب به ويقتل به، هكذا أيضًا الوحيُ المنزل على الرَّسولِ ﷺ ليس كلّ أحدٍ يعلمه، ولا كلّ أحدٍ يستطيع إقامة الحجَّة منه، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء، ولهذا سئل عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل عندكم شَيْءٌ من الوحيِ إلَّا ما في كتابِ اللهِ؟ قال: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ما أَعْلَمُه إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيه اللهُ رَجُلًا في القُرْآنِ، وما في هَذِه الصَّحِيفَةِ». قيل: وما في الصَّحِيفَةِ؟ قال: «الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»(١).

فالحاصلُ: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُؤتي فضلَه من يشاء بالنسبة لفهم القُرْآنِ، وكم من آيةٍ تمرّ بشخصٍ يَستنبِط منها عدة مسائل، وآخر لا يستطيع أن يأتيَ منها بمسألةٍ. ويُذكَر أن الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ استضافَ الإمامَ الشافعيَّ ذات ليلةٍ، فقدَّم إليه العشاءَ، فأكل العشاء كلَّه، ثم نامَ واضطجعَ على فراشه، ولم يَقُمْ لصلاة الليلِ، ثم قام إلى الفجرِ ولم يطلبْ وَضُوءًا، فقالت إحدى بنات الإمام أحمد لأبيها: هَذَا الشافعي الَّذِي كنت تقولُ عنه كيت وكيت، ما رأيناه عمِل ولا رأيناه أيضًا اقتصرَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، رقم (٣٠٤٧).

على ثُلُث لطعامِه. فقال: آتيكم بالخبرِ. فسأل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أولًا: لماذا أكل كل الطعام؟ فأجاب قال: إني لا أرى أحدًا في هَذَا البلد أحلَّ طعامًا من الإمام أحمدَ، فأحببتُ أن يمتلئَ بطني من هَذَا الطعامِ الحلالِ، هَذِهِ وَاحِدةٌ، إذَن له غرضٌ، والشبع أحيانًا جائزٌ -فأبو هريرة شَرِبَ اللبنَ وقال له النَّبي ﷺ: «اشْرَبْ». فقال: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا(١)، ولكن نحن نحدِّث أنفسَنا بالحديث عند كل أكلةٍ، كل أكلة نقول مثل ما قال أبو هريرة! وهذا عارض، والعوارض كثيرة- وسأله: لماذا لم يَقُمِ الليلَ؟ فقال: إني كنتُ أتدبَّر قول النَّبي ﷺ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟»(٢)، وإني استنبطتُ من الحديثِ ألفَ فائدةٍ. وَأَمَّا كوني أصلي الفجر بدونِ وضوءٍ فأنا لم أنمْ، أتدبَّر هَذَا الحديثَ. لكِن ما أظنُّه أخذها من لفظِ الحديثِ فقط، فالله أعلم أَنَّهُ كُلَّمَا رأى فائدةً جرَّ حديثًا آخرَ يدلّ عليها، ثم استنبط منه.

فالحاصِلُ: أن النَّاس يختلفون في فَهْم الكِتَابِ والسنَّة، واستنباط الأحكام من الكِتَاب والسنَّة، ولهذا تجد بعض النَّاس يأتي لك بالآيةِ ويسوقُ فوائدَها ويمكن أن يُحصِّل خمس أو عشر فوائد حسَب ما في الآيةِ، وآخرُ يأتي بدلًا من الخمس بخمسين، وذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يشاء.

• ● ۞ ● •

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتخليهم من الدنيا، رقم (٦٤٥٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، رقم (٦٢٠٣)، ومسلم: كتاب الأدب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته ... رقم (٢١٥٠).

الآيـة (٣٤)

• ● ❦ ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٣٤].

• ● ❦ ● •

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ يقول المفسِّر: [هم ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾]، فجعل (الذين) خبر مبتدأ محذوف، والتقديرُ: هم ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾، يعني هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَّبوك وعارَضوا ما جئتَ به هم الَّذِينَ يُحشَرون على وجوههم، قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: يُساقُون ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾]، ولو قال المُفَسِّر: يُحشَرون بمعنى يُجمَعون؛ لِأَنَّ الحشر بمعنى الجمعِ، يعني يُبعَثون -والعياذُ بالله- يومَ القيامةِ على وُجُوهِهم، لكنْ كأنَّه لَمَّا عُدِّيَ بقوله: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ صار مُضمَّنًا لمعنى السَّوق؛ لمعنى يُساقُون، ولكنَّه لا مانعَ أن نقولَ: يُحشَرون ويساقون؛ لِأَنَّ الفعل إذا ضُمِّن معنى فعل آخرَ ليس معناه أَنَّهُ يَسْلُب دلالتَه الَّتِي يدلُّ عليها لفظُه، بل يُضاف إليه معنًى آخرُ، فمثلًا ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦].

قُلْنَا: إن يشرب مضمَّـن معنى يَرْوَى، وليـس معنى ذلك أَنَّهُ سلـب معنى الشرب؛ لِأَنَّهُ لا رِيَّ إِلَّا بعدَ الشُّرب، وهذا واضحٌ، كذلك أيضًا لا سَوْقَ إلى جهنَّم إلا بعد الحشر الَّذِي هو الجَمْعُ.

وقوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ﴾ على رأيِ المُفَسِّر تكون: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف،

ويَكُون قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ حالًا؛ جملةً حاليَّةً، أو أنها مبتدأ وخبر مستأنَف، ويَحتمل أن تكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ خبر المبتدأ، فتكون من باب المبتدأِ المخبَر عنه بجُملةٍ.

وقوله: ﴿يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ﴾ كيف يمشون على وجوههم؟ نقول: كما قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»[1]، ليس ببعيدٍ، وإذا كان المتكبِّرون يُحشَرون يوم القيامة أمثالَ الذَّرِّ يَطَؤُهُمُ النَّاسُ بِأَقْدَامِهِم[2] فاللهُ على كلِّ شَيْءٍ قديرٌ، فإِنْسَانٌ بَشَرٌ قد يَكُون من أكبرِ النَّاسِ جُثَّةً في الدُّنْيا، وهو متكبِّر، إذا كان يوم القيامة يُحشَر أمثالَ الذَّرِّ، والله تَعَالَى على كلِّ شَيْء قدير، وهذا مثالٌ مِمَّا سبق الإشارةُ إليه بأن أحوال الآخِرة لا تُقاس بأحوال الدُّنيا.

إذا قيل: ما وَجْهُ العقوبة بحَشْرهم على وُجوههم؟

فالجواب: إهانةً لهم؛ لِأَنَّ الوجه أشرفُ الأعضاءِ، فإذا جُعل هو مَحَلّ الوَطْء فهـذا إهانةٌ، لكِنْ ما هي الحِكمة من ذلك؟ لا شكَّ أَنَّهُ فيـه إهانة وعذاب؛ لأَنَّهُمْ قَلَبُوا الحقـائقَ فَقُلبوا، وأيضًا لَمَّا كانوا ينطِقون بِأَلْسِنَتِهِمْ، وهي في وُجُوههـم، صار العذابُ عليها، كلُّ هَذِهِ وُجُوه محتمَلة، وعندي زيادة احْتِمَال أن الإنْسَان يُقبِل على الشَّيْءِ بوجهه ويُعرِض عنه بوجهه، فلَمَّا كان الوجه محلَّ الإعراضِ والإقبالِ، وهم قد أَعرضوا، صار العذابُ عليها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، رقم (٦٥٢٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب يحشر الكافر على وجهه، رقم (٢٨٠٦).

(٢) أخرجه الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٤٩٢).

كل هَـذِهِ المعاني مناسِبة، والله أعلـمُ بما أرادَ، وقد تكون كل هَذِهِ المعـاني مقصودةً، ولا يقال: إن الوجـهَ أشدُّ مواطنَ الجسدِ إحساسًا، نقول: ليس على كلِّ حالٍ؛ لِأَنَّهُ توجد مواطنُ أشدُّ إحساسًا من الوجهِ. على كلِّ حال هَذِهِ المعاني الَّتِي ذكرتُ يمكِن أن تكونَ كلُّها من أسباب أَنَّهُمْ يحشَرون على وجوههم.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ هو جهنم ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ أَخْطَأُ طَرِيقًا من غيرهم، وهو كُفْرهم].

قوله: ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾ يعني منزِلَةً، وهي جهنَّم، فهي شرٌّ مكانًا من كلِّ أحد؛ لِأَنَّهُ لم يذكر المفضَّل عليه، وعدم ذِكر المفضَّل عليه يفيد العموم، يعني ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾ من جميع الأمكنة ومن كل أحد.

قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ يعني طَريقًا عن الصواب، فهم أضلُّ طَريقًا من كل أحدٍ، فهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُحشَرون على وُجُوهِهم إلى جَهنَّم -والعياذُ بالله- هم شرُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً، وهم أضلُّ النَّاسِ طَريقًا.

وقوله: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ جَهَنَّم هَذِهِ اسْم من أَسْماء النار، وأصلها من الجُهْمَة، والنون فيها زائدة، وعلى هَذَا فوزنها فَعَنَّل؛ لِأَنَّ النون زائدة، وسُميت بهذا الاسْم لِأَنَّهَا سوداء اللون، بعيدة القَعْر، وهَذِهِ هي الجُهمة والظُّلمة، نعوذ بِاللهِ منها.

ويستفاد من الآية إثباتُ البَعْث؛ لِقَوْلِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٣٥)

• ● ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴾ [الفرقان:٣٥].

• ● ● •

هَذِهِ الجملة ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا ﴾ فيها مؤكِّدات عددها ثلاثة: (اللام)، و(قد)، والقَسَم؛ لِأَنَّ اللام مُوَطِّئَةٌ للقَسَم، والتقدير: واللهِ لقد، والتأكيد في القُرْآنِ سَبَبُه أحدُ أمرينِ: إمَّا أن يَكُون في مقابلةِ إنكارِ المنكِرِ، وإما أن يَكُون لأهميةِ الموضوعِ، وإما للأمرينِ جميعًا، فيَكُون أمرًا مُهِمًّا، ويَكُون هناك مُنْكِرٌ له، فيؤكِّد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ذلك الأمرَ، فهنا إيتاء موسى الكِتَابَ هَذَا أمرٌ واقِعٌ ولا يُنْكَر، لكنْ لأهميَّة الموضوعِ أكَّده الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لِيَعْرِضَ للرسولِ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ صُوَرًا من تكذيبِ السابقينَ حتى يَكُون ذلك أبلغَ في تسليتِه، ففيما سَبَقَ يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١]، وهذا قولٌ مجمَل، ثم شَرَعَ هنا في تفصيلِ ذلك وبيانِ ما وَقَعَ على سبيل التَّعْيِين.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ التَّوْرَاةَ]، وآتَيْنَاهُ بمعنى أَعطيناه إيَّاها، أنزلها الله تَعَالَى عليه مكتوبةً بألواحٍ، فهي ألواحٌ مكتوبٌ فيها التوراة، جاءَ بها مُوسَى منَ الله، وليس المراد أنها تنزل من السماء، أنزلها الله على موسى فجاء بها إلى قومِه، وقِصَّتُها في الأعرافِ مبسوطةٌ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا﴾ مُعِينًا]، ﴿أَخَاهُ﴾ من أبيه وأمِّه، وأمَّا قوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه:٩٤]، فهذا من باب التلطُّف والتعطُّف؛ لِأَنَّ الأمَّ أشدُّ حنانًا من الأبِ، وإلَّا فَهُوَ أخوه من أبيه وأُمِّه، ومسألة القرابة وأنه شقيقه ثابتةٌ.

قوله: ﴿هَـٰرُونَ وَزِيرًا﴾ قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مُعِينًا].

وقوله: ﴿وَزِيرًا﴾ من الأَزْرِ؛ وهو العَوْن، يعني أَنَّهُ كان وزيرًا، أي مُعِينًا له، وذلك بِطَلَبٍ من موسى؛ كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هَـٰرُونَ أَخِى ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى﴾ [طه:٣١]، ويقال: إِنَّهُ لا يُوجَد أحد من الإخوة أشدّ مِنَّةً وفضلًا من موسى على هارون؛ لِأَنَّهُ طلب أن يَكُونَ رسولًا، والرِّسَالة أعلى المقامات الَّتِي يتوصَّل إليها البَشَر.

• • ۞ • •

الآية (٣٦)

• ● ∞ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان:٣٦].

• ● ∞ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ أي القِبْط فِرْعَون وقَوْمه، فذَهَبَا إليهم بالرِّسَالةِ فكَذَّبُوهما ﴿فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ أهلكناهم إهلاكًا].

قوله: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ في كلمة ﴿كَذَّبُوا۟﴾ إشكالٌ؛ وهو أَنَّهُ يَقْتَضِي أن التكذيبَ سابقٌ للرسالةِ، ﴿ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ فكيف يَكُونون مكذِّبين مع أَنَّهُمْ لم يأتِ إليهم رسولٌ؟

والجواب: أن الفعلَ الماضيَ هنا بمعنى المستقبَل، بمعنى: الَّذِينَ يكذبون بآياتنا؛ لِأَنَّ الآياتِ لم تَصِلْ إليهم بعدُ، فمعنى ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ أي يكذبون بها في المستقبَل.

أو يقال: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ بحسَب عِلْمِ الله عَزَّوَجَلَّ، يعني: قَدَّرنا أَنَّهُمْ يكذِّبون.

ويَحتمِل وجهًا ثالثًا، لَكِنَّهُ احْتِمال لا يوجد ما يؤيِّده، أَنَّهُمْ قد أُرْسِل إليهم رسولٌ فكَذَّبُوه، وهذا يؤيِّده قول المؤمن من آلِ فِرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ

مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾ [غافر:٣٤].

فَإِذَا قِيلَ: إن يُوسُفَ سابقٌ جِدًّا على موسى، ولا ندري هل أدركه فرعون أم لم يُدْرِكْه؟

فيقال: لعلَّ آثار رِسالته قد بَقِيَتْ، ولهذا خاطَبَهُم المؤمن: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ﴾، ولم ينكروا، ما قالوا: ما جاءنا، ﴿فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ يعني إلى الآن.

فصار عندنا الوجوه ثلاثةً؛ إما أن الماضيَ هنا بمعنى المضارِع، واستعمالُه بمعنى المضارع كثيرٌ في اللغة العربيةِ، ولا يَحْضُرني الآن أمثلة، وربما يأتي، وإمَّا أن يَكُونَ كَذَّبُوا في علمِ اللهِ أي حَسَب علم الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وتقديره، وإما أن يَكُون بِحَسَب الرِّسَالةِ السابقةِ الَّتِي هي رسالة يُوسُف.

وقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ المراد بالآياتِ هنا الكونيَّة أو الشرعيَّة؟ الظاهر أنها تَشْمَل الآيات الكونية والشرعية؛ لِأَنَّ آيات الله عَزَّوَجَلَّ كما هو معروفٌ آياتٌ شرعيَّة وآيات كونيَّة، فما تَعلَّقَ بالخَلْق والتقدير فَهُوَ آيات كونيَّة؛ لِأَنَّ في انتظامِه ودِقَّته وصُنعه ما يدلّ على حِكمة صانعِه وقُدرته، وما يتعلَّق بالوحي فَهُوَ آيات شرعيَّة؛ لِأَنَّ إصلاح هَذَا الوحي لِمَن نزل إليه على حَسَب ما شُرِعَ هَذَا من الآيات العظيمة الدالَّة على أَنَّهُ من عند الله، قال تَعَالَى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:٨٢].

قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱذۡهَبَآ إِلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرۡنَٰهُمۡ تَدۡمِيرٗا﴾ اذهبَا إليهم فدمَّرناهم؛ من المعروف أن في الآية تقديرًا، والتقدير: فذَهَبَا إليهما فكذَّبوهما فدمَّرناهم تدميرًا، وإنما يَتَعَيَّن هَذَا التقدير لِأَنَّهُ لا يمكِن التدمير بمجرَّد ذَهاب

الرَّسولِ إليهم، لا بدَّ من تكذيبٍ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى لن يُهْلِكَ أحدًا إلا بذنبٍ.

وقوله: ﴿تَدۡمِيرٗا﴾ مصدر يُراد به التعظيم، يعني تدميرًا عظيمًا، ولا شك أنَّ التدميرَ الَّذِي وقع لفرعونَ وقومِه من أعظم التدميرِ؛ لِأَنَّ الله يقول: ﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ٢٥ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ٢٦ وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ [الدخان:٢٥-٢٧]، هَذَا النَّعيم العظيمُ الَّذِي كان فيه قومُ فِرعونَ إذا جاء الهلاك من بعده يَكُون وَقْع الهلاك فيهم شديدًا؛ لِأَنَّ الهَلَاكَ إذا وقع للبائسِ فَهُوَ أهونُ مِمَّا إذا وقع للناعِم، هو أَهْوَن بكثيرٍ، ولهذا وَصَفَ الله هَذَا التدمير بقوله: ﴿تَدۡمِيرٗا﴾؛ يعني عظيمًا بالغًا، وهذا التدميرُ لا يُنافي ما أَشَرْنا إليه من أنَّ الله تَعَالَى أنجى فرعونَ بِبَدَنِه، يعني لا بِرُوحِه، فإن رُوحَه هلكتْ مع مَن هلكَ، لَكِنَّهُ أنجاهُ ببدنِه لِيَكُونَ آيةً لبني إسرائيلَ وعلامةً على أَنَّهُ هلك؛ لِأَنَّ الرجلَ قد أَرْعَبَهُم وأَرْهَبَهُم، فلا يَطْمَئِنُّون تمامَ الطُّمأنينة حتى يشاهدوا جُثَّتَه ميِّتة، وبذلك يَكُون آية وعلامة على أَنَّهُ ما بَقِيَ له بقيَّة.

هل في هَذَا تعيين لِمَا يَتَسَلَّى به الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

الجواب: نعم فيه؛ لِأَنَّ فرعونَ من أعظم النَّاس عُتُوًّا وتكبُّرًا، ومعَ ذلك أهلكه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إهلاكًا بالغًا هو وقومه، فهكذا أيضًا تكون العاقبةُ للرسول ﷺ مثلما كانت العاقبةُ لموسى وقومِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل قوم الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعرِفون حكاية فرعونَ؟

فنقول: نعم يَعرِفونها؛ إمَّا من قَبل نزول القُرْآنِ أو من بعدِه؛ لأَنَّهُمْ يعرفون في أنفسِهم أن القُرْآنَ حقٌّ.

• • ۞ • •

الآيــة (٣٧)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَـٰهُمْ وَجَعَلْنَـٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّـٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفرقان:٣٧].

بدأ بذكر موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، معَ أَنَّهُ متأخِّر بالنسبةِ إلى قومِ نوحٍ، فما هي الحِكمة من ذلك؟ فالجواب: لِأَنَّ فرعونَ أقربُ عَهْدًا، وأشدُّ عُتُوًّا من قوم نوحٍ.

قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾ الناصب لها موجودٌ، ليس مقدَّرًا، وهو قوله: ﴿أَغْرَقْنَـٰهُمْ﴾، فَهُوَ من باب الاشتغالِ، ولكن لماذا نَصَبَ مع أن الراجحَ في ظاهر القول الرفعُ؟ نقول: لِأَنَّهُ عُطِف على جملةٍ فعليَّة، وإذا كان معطوفًا على جملة فعلية فتقديرُ الفعلِ أَولى من المبتدأ؛ لأجل أن تتناسب الجملتانِ، يُعْطَف فعل على فعلٍ، يعني: فدمَّرناهم تدميرًا، وأغرقنا قوم نوح لَمَّا كذَّبوا الرُّسُل، فدمَّرنا وأغرقنا قوم نوح.

وعلى رأيِ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإن ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾ منصوب بتقدير: اذْكُرْ قوم نوحٍ لَمَّا كذَّبوا الرُّسُلَ أغرقناهم، ولكننا نقول: لا نحتاج إلى تقدير، والمسألةُ من بابِ الاشتغالِ، والاشتغالُ معروف، والاشتغال مثل النِّكاح، فالنكاح تَجري فيه الأحكامُ الخمسةُ، والاشتغال أيضًا تَجري فيه الأحكامُ الخمسةُ، أحيانًا يَجِب الرفع، وأحيانًا يَجِب النصب، وأحيانًا يَتَرَجَّح النصب، وأحيانًا يَتَرَجَّح الرفع، وأحيانًا يَتساوَى الأمرانِ، فتجري فيه الأحكام الخمسة، أحكام النحو، لا أحكام التكليف في الشرع،

وفي مثل هَذَا التركيب يَتَرَجَّح النصبُ؛ لِأَنَّهُ معطوف على جملةٍ فعليَّة، وإذا عطف على جملة فعلية فالأرجح النصبُ؛ لأجل أن نقدِّر فعلًا يكُون مناسبًا لِمَا عُطِفَ عليه.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ بتكذيبهم نوحًا لِطُول لُبْثِه فيهم، فكأنَّه رُسُل، أو لِأَنَّ تَكْذِيبَه تكذيبٌ لِباقي الرسُلِ؛ لاشتراكِهِم في المجيءِ بالتَّوحِيدِ]، المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حلَّ الآية الكريمة على وجه جوابٍ لإشكال في قوله: ﴿لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾، فمعلـوم أن نوحًا عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو أول الرُّسُـل ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، وكذلك أيضًا في حديث الشفاعة: «وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ»(١)، فإذا كان أول الرُّسُل فكيف الجواب عن قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ معَ أَنَّهُ ما سَبقَه رسول ولا جاء معه رسول؟

أجاب المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواحِد من أمرينِ: إما أَنَّهُ لِطُول مُكْثِه في قومِه صار كأنه رُسُل كثيرون؛ لِأَنَّهُ لَبِثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عامًا، وهَذِهِ مدَّة تَستوعب رسلًا كثيرينَ، فكأنه لِطُول المُكْث صارَ متعدِّدًا، هَذَا وَاحِد.

الجواب الثَّاني: أو لِأَنَّ تكذيبَه تكذيبٌ لباقي الرُّسُلِ؛ لاشتراكِهِم في المجيءِ بالتَّوحِيدِ، فيكُون هَذَا من بابِ الجنس؛ لِأَنَّ مَن كَذَّب رسولًا فكأنَّما كذَّب جميعَ الرُّسُلِ؛ لِأَنَّهُ كما أَسلَفنا أعداء الرسُل لا يُعادونهم لِشَخْصِهِم، وإنما يُعادونهم لِمَا يَدْعُونَ إليه، وما جاءوا به، وهذا جِنسٌ، فيكُون تكذيبهم لرسولٍ تكذيبًا لجميع الرُّسُل، وهذا أقرب، ولذلك مَن كذَّب رسولًا وَاحِدًا فَهُوَ مكذِّب لجميعِ الرسُلِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ [البقرة:٣١]، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣).

وبهذا نعرِف أن اليهودَ الآن مكذِّبون لِمُوسى، وأن النصارى الَّذِينَ يزعُمون أَنَّهُمْ متبِّعون لعيسى مكذِّبون لعيسى؛ لأَنَّهُمْ مكذِّبون للرسول ﷺ، فهم مكذِّبون حتى لأنبيائِهم.

وبهذا نعرِف أيضًا أن ما اشتهر بين النَّاسِ الآنَ من تسمية النصارى بالمسيحِّين أَنَّهُ خطأ، وأنه لا يَنبغي أنْ نُسمِّيَهم بالمسيحيين؛ لِأَنَّ المسيحَ منهم بريءٌ، ولا يجوز أن يُنسَبوا إليه، ولا إلى دينِه، وإنما يقالُ لهم ما قال الله فيهم؛ وهو النصارى، وما زال المسلمونَ في كُتُبهم يُسَمُّونهم بهذا الاسْم بالنصارى إلى أن استعمروا البلاد الإسلاميَّة وأدخلوا على المسلمينَ هَذَا التعديلَ تلطيفًا وتمويهًا؛ لِتَصْطَبِغَ مِلَّتُهم بالوصف الشرعيّ وهو المسيحيَّة، ونحن نقول: نُشهِد الله عَلَى أَنَّ المسيح ﷺ منهم بريءٌ، وأَنَّهُمْ كافرون به كما هم كافرون بمحمَّدٍ ﷺ، بل إنَّهم في الحقيقة كافرونَ به، لا من حيثُ العمومُ والجنسُ، بل من حيثُ التعيينُ؛ لِأَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول عن عيسى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُم مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَمُبَشِّرَۢا بِرَسُولٖ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ [الصف:٦]، يخاطب بني إسرائيل فيبشِّرهم بهذا الرَّسول، وهل يمكن أن يُبَشَّرَ أحدٌ بما لا يتَّصل به؟ لا يمكن، فإذا كان يبشِّرهم برسول يأتي إلى العرب ويحاربهم ويقاتلهم هل هَذِهِ بشارة؟ أبدًا، البشارة برسول يأتي إليهم لِيُنْقِذَهم من الضلالِ، ومُحَمَّد ﷺ لَمَّا جاء إلى هَذِهِ الأُمَّة صار يحارب النصارَى، وأوجبَ اللهُ عليه محاربَتَهم ومحاربة اليهود، ومحاربة جميع الكفارِ، هل يمكن أن يَكُونَ عيسى مبشِّرًا للنصارى برسول يأتي من بعده اسْمه أحمد ليقاتِلَهم؟!

لا يمكن، وبهذا نعرِف أَنَّهُمْ كَذَّبُوا عيسى على التعيينِ، لا على جنسِ الرِّسَالةِ، كما أسلفنا أولًا.

وَإِذَا قِيلَ: إنهم لا يعلمون بهَذِهِ البشارةِ.

نقول: هَذِهِ البشارة موجودةٌ في أصلِ الكِتَابِ، ولا أظنها تحرّفتْ، لا بدَّ أن تكون باقيةً؛ لِأَنَّهُ مُبَشِّرٌ لهم، ولا يبشَّر إلا من تصل إليه البشارة، فالظاهر أَنَّهُ ما جَرَى عليها التحريف وأنها باقية، فقد يحرِّفون المعنى أو بعض الأمور كتموها، أو ما أشبه ذلك، ولهذا اليهود لما أرادوا ألا يطبِّقوا الحدَّ في التوراة لم يُزيلوها من التوراة، هي باقية، لكِن يحاولون أن يكتموها عن النَّاس كما هو معروف(١)، وأنا عندي أن ذلك لا بد أن يَكُون هَذَا موجودًا لم يَجْرِ عليه تحريفٌ؛ لِأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ﴾ [الصف:٦]، ولأنه إِنَّما يُبَشَّرُ بالرَّسول مَن كان في وقت الرَّسول، وهذا معناه أَنَّهُ سيبقَى، وَأَمَّـا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾ [الأنعام:٢٠]، فإن هَذَا مما يؤيِّد ما قُلْنا، لكِن نفس البشارة تدلّ عليه؛ لِأَنَّ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ يؤيِّـد، وليس نصًّا في الموضوع، فقد يَكُون المراد أوائلهم قبل التحريف، لكِن الظاهر أن المراد الأوائل والأواخِر، كذلك وفد نَجْرَان لَمَّا أَتَوُا النَّبي ﷺ.

والخلاصة في الكَلام على قوله: ﴿لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ أَنَّهُ جمع، مع أَنَّهُمْ ما كذَّبوا إلا نوحًا، والجواب عن ذلك من أحد وجهين كما تقدم: إما أَنَّهُ لطول مُكْثِه كأنـه رُسُل، وإما أَنَّهُمْ لَمَّا كذبوا هَذَا الرَّسول مِنْ أَجْلِ الرِّسَـالة صاروا مكذِّبينَ لِجميع الرسُلِ.

والَّذِي حصل ﴿أَغْرَقْنَـٰهُمْ﴾ فَهُوَ جواب ﴿لَّمَّا﴾، قال: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَـٰهُمْ﴾ وقصَّتهم معروفة، حتَّى إنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أغرقَ من قومِ نوحٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم، إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، رقم (٦٨٤١)، ومسلم: كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزّنى، رقم (١٦٩٩).

ابنَه ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود:٤٥]، فقال الله له: إِنَّهُ ليس مِن أهلِك؛ لِأَنَّهُ كافر وأنتَ مؤمِنٌ.

وَقَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ﴾ بعدَهم ﴿ءَايَةً﴾ عِبرةً ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ في الآخِرة ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ الكافرينَ ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾].

يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ﴾ بعدهم ﴿ءَايَةً﴾ عِبرة]، كيف كانوا عبرةً؛ لِأَنَّ الآية لا بدَّ أن تكون معلومةً، فكيف كان ذلك؟ عن طَريق الخبرِ، سواء كان عن طَريق الوحي أو عن طَريقِ النقلِ بين النَّاسِ، وأيضًا الفُلْك أوَّل مَن صَنَعها نوح، فبَقِيَتْ آيةً إلى يومِنا هذا، ولكنَّها تطوَّرت بحسَب الزمن، كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٣-١٥].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ في الآخِرة ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ الكافرين ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾]، قوله: ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ هَذَا إظهارٌ في موضِع الإضمارِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى السياق أن يقول: وأَعْتَدْنَا لهم، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح:٢٥]، ولكن الإظهارُ هنا له فائدةٌ، بل فوائدُ، نَعُدُّها:

الأُولى: إرادة الشمول والعموم؛ لِيَشْمَلهم هم وغيرهم، حتى الظالمون من قريشٍ يدخلون في هذا؛ لِأَنَّهُ إذا قال: (وأَعتدنا لهم عذابًا أليمًا) صار العذابُ الأليمُ لهم فقطْ، لكِن لَمَّا قال: ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ صار لهم ولغيرِهم.

والثَّانية: تسجيل هَذَا الوَصْف عليهم، وهو الظُّلم؛ لِأَنَّهُ وصفهم بأَنَّهُمْ ظالمون.

والثالثة: إظهار الحِكمة من هَذِهِ العقوبة وهي أَنَّهُمْ كانوا ظالمين، يعني أعدَّ لهم عذابًا أليمًا؛ لأَنَّهُمْ ظالمون.

والرابعة: التنبيه: تنبيه المخاطَب؛ لِأَنَّ تَغَيُّر السياق يُوجِب انتباهَ المخاطَب، مثل الالتفاتِ، قال تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ﴾ [المائدة:١٢]، ولم يَقُل: وبَعَثَ. وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٢-٥]، لم يقلْ: نعبد، بل قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، لكِن المراد بالمخاطَب هنا الَّذِي يَكُون في قلبه حياة، أَمَّا الَّذِي يقرأ القُرْآن بدون تدبُّر فَإِنَّهُ لا يَنْتَبِهُ للإظهار في موضِع الإضمار، والالْتِفات، والتنبيه، فكله عنده وَاحِدٌ، لكِن الكَلام للذي يقرَأ بتدبُّر؛ فَإِنَّهُ لا بد أن يَنْتَبِهَ كيف تغيَّر السياقُ، وكيف عُدل عن الضمير إلى الظاهرِ.

قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ فَعِيل بمعنى مُفْعِل، يعني مُؤْلِمًا، وعذاب جهنم -والعياذ بالله- أو عذاب الآخرة يَشمَل الألمَ البَدَنِيَّ والألم القلبيَّ، فالألم البدني يحصُل بنوع العذاب، والألم القلبيُّ يحصُل بما يقارن عذابهم من التوبيخ؛ لأَنَّهُمْ يوبَّخون ويُقرعون ويُقرَّرون بإتيان الرُّسُلِ، وهذا من أشدِّ ما يَكُون من العذاب القلبيّ.

• • ۞ • •

الآيــة (٣٨)

• ● ● •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان:٣٨].

• ● ● •

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَ﴾ اذْكُرْ ﴿عَادًا﴾ قومَ هُـودٍ ﴿وَثَمُودَا﴾ قومَ صالحٍ، ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ اسْم بِئْرٍ، ونبيُّهم قيل: شُعَيْب، وقيل: غيرُه، كانوا قعودًا حولَها فانهـارتْ بهم وبمنـازلهم، ﴿وَقُرُونًۢا﴾ أقوامًا ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾، أي بين عـاد وأصحاب الرَّسِّ].

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا﴾ يقول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنها على تقدير (اذْكُر)؛ لِأَنَّهُ لم يذكر فعلًا بحيثُ يُحالُ العملُ عليه، وعادٌ قومُ هودٍ، وكانوا في الأحقافِ في جنوب الجزيرة العربية، وكانوا ذوي قوَّة وشِدَّة، حتى إنهم قالوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ فقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مجيبًا لهم: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ﴾، انْظُر ﴿ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ﴾ لها فائدة؛ لأَنَّهُمْ مخلوقون ضعفاء ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، وبماذا أُهْلِكُوا؟ أهلكوا بألطفِ الأشياءِ، وهي الريحُ؛ رِيحٌ دَمَّرَتْهُم، قال تَعَالَى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥].

قوله: ﴿وَثَمُودَا﴾ فيها قراءتانِ: (وَثَمُودًا) ﴿وَثَمُودَا﴾ بدون تنوينٍ، فعلى قراءة التنـوينِ يَكُون غير ملاحَظ فيها اسْم القبيـلة، يعني ليس فيها تأنيث، وعلى قراءة

عدم التنوين ﴿ثَمُودَ﴾ منعت من الصرف للعلميَّة والتأنيثِ، فأَسْماء القبائل كلها يُحْذَى بها هَذَا الحَذو، يعني يجوز أن تمنعها من الصرف باعتبارِ اسْم القبيلة، ويجوز أَلَّا تَمْنَعَها إذا لم يكنْ فيها مسوِّغ غير التأنيث المعنويّ؛ لِأَنَّهَا ليستْ فيها سَبَبٌ.

وثمود هم قوم صالحٍ، كذَّبوا صالحًا وعَقَرُوا الناقةَ الَّتِي جعلها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى آية، وأخيرًا أُهلِكوا بصيحةٍ ورَجفةٍ، صِيحَ بهم مع الرَّجْفَة، فماتوا والعياذُ باللهِ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر:٣١]، وفي آية أخرى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف:٧٨].

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل نبيّ الله صالح عربيّ؟

فالجواب: الظاهرُ أَنَّهُ عربيّ، وهُود أيضًا، لكنهما ليسا من العرب المستَعْرِبَة الَّذِينَ هم بنو إسماعيل من العربِ العاربةِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لكِن ذكر ابنُ كثيرٍ[1] حديثًا عن أبي ذرٍّ قال: يا رسول الله، كم الأنبياء؟ فذكر فيـه: «**وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ: هُودٌ، وَصَالِحٌ، وَشُعَيْبٌ، وَنَبِيُّكَ يَا أَبَا ذَرٍّ**»[2]؟

فالجواب: الأَسْماء تدل على أنها عربيَّة، لكِن لا أدري عن هَذَا الحديث، لكنِ المعروف أَنَّهُ لا يوجَد إلا هَؤُلَاءِ الأربعة، حتى شُعَيب لا أدري عنه إلا مِن هَذَا

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٧٠)، ط. دار طيبة.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢/ ٧٦، رقم ٣٦١-الإحسان). وقال ابن كثير عقبه في التفسير: «قد روى هَذَا الحديث بطوله الحافظ أبو حاتم ابن حِبَّان البُسْتي في كتابه الأنواع والتقاسيم، وقد وسمه بالصحة، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي، فذكر هَذَا الحديث في كتابه الموضوعات، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل مِنْ أجل هَذَا الحديث، فالله أعلم».

الحديثِ، أمَّا هود فمعروف عند المؤرِّخين أَنَّهُمْ عَرَب عاربةٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل أحدٌ تَعَرَّض لتعريبِ أَسْماءِ الأنبياءِ، أي معرفة معناها؟

فالجواب: من المعروف أنَّ الأعلامَ قد تكونُ أَسْماء جامدةً، ليس لها اشتقاقٌ، لكنْ فيما يبدو لي -والله أعلم- أن أَسْماء الأنبياء في الغالبِ لها معانٍ، لكِن لا أعرِفُ عنها شيئًا.

قوله: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ الرَّسُّ اسْم للبئر؛ إمَّا للبئر مطلقًا، أو لبئر غير مَطْوِيَّة، ولم يبيِّنِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَنْ أصحابُ الرسِّ، ولذلك اختلفَ المفسِّرون فيهم اختلافا كثيرًا، فقيل: إنهم -كما يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قومُ شُعَيْب، ولكنَّ هَذَا ليسَ بصحيحٍ، وقيل: إنهم من قومِ ثَمود، ولَيْسُوا قومَ ثمود، وعلى هَذَا فيَكُونُ عَطْفُهم على ثمودَ من بابِ عَطْف البعضِ على الكلِّ، ولَيْسُوا هم ثمود أصحاب البئر، يعني بئر الناقة؛ لِأَنَّهُ معروفٌ أَنَّهُمْ ثمود مستقِلُّون، وهلاكهم معروف، وجوابهم لرسولهم معروف، فالأَصْل في العطف التغايُر.

وقيل: إنَّ أصحابَ الرَّسِّ -ورجَّحه ابنُ جَرِير[1]- هم أصحابُ الأُخدود الَّذِينَ ذَكَرَ الله تَعَالَى في سورة البُرُوج، ولكن الأَولى التوقُّف في تَعْيِينهم؛ لِأَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يُعَيِّنْهُم، ولكننا نَعْلَم أن هَؤُلَاءِ القوم كانوا معلومينَ للعربِ حين نُزُولِ القُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللهَ تعالى لم يَكُنْ لِيَضْرِبَ لهم المَثَلَ بقومٍ لا يَعرِفون ما جَرَى عليهم، الآن نحنُ نَتَكَلَّم عن تعيينهم بأشخاصهم، أو بقبائلهم، نقول: الأَولى التوقُّف.

لكنْ لماذا سُمُّوا أصحابَ الرَّسِّ؟

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٢٧٠)، ط. الرِّسَالة.

قيل: إنهم رَسُّوا نبيَّهم، يعني دفنوه في هَذِهِ الرسِّ، يعني في البئر، فسُمُّوا بأصحاب الرسِّ من باب إضافة الشَّيْءِ إلى العملِ الشَّنيع المنكَر.

وقيل: إنهم كانوا حولَ هَذِهِ البئرِ، وإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَسَفَ بهم وببئرهم، فانهارت البئرُ بمَن حولها، فذهبوا عن آخِرِهِم. وكيفيَّة العقوبة الَّتِي جرتْ عليهم أو كيفية العمل الَّذِي عمِلوه فأُهلِكوا به على الأوَّل تكونُ الإضافة إشارة إلى الفعلة القبيحة الَّتِي فعلوها، فكانت سَبَبًا في إهلاكهم، وعلى الثَّاني تكون إشارة إلى نوع العقوبة الَّتِي عُوقِبوا بها، فتكون من باب الإضافة إلى العقوبةِ.

نقرأ كَلام المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ اسْم بئرٍ، ونبيُّهم قيل: شُعيب، وقيل: غيرُه، كانوا قعودًا حولَها فانهارتْ بهم وبمنازلهم]، المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ اقتصرَ على ذكر كيفيَّة إهلاكهم، فهم أُضيفوا إلى البئرِ؛ لِأَنَّ إهلاكَهم كان بها حولها، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَقُرُونًا﴾ أقوامًا ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ أي بينَ عادٍ وأصحابِ الرَّسِّ]، هَذَا ما ذهب إليه المُفَسِّر، ويَحتمِل أنَّ الإشارةَ تعودُ إلى ما سبقَ من قومِ نوحٍ، يعني من قوم نوح إلى أصحاب الرسِّ قرون كثيرة أَهلكهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَقُرُونًا﴾ أقوامًا] كأنه يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: إن المرادَ بالقرنِ الجِيل، والقوم والأُمَّة الَّتِي كانت في عصرٍ وَاحِدٍ، وهذا أحد الأقوالِ في القرن؛ أن المراد به الأُمة والطائفة الَّذِينَ كانوا في عصر وَاحِدٍ، وعلى طَريقٍ وَاحِدةٍ، واستدلوا بقول النَّبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

ويُطلَق القرنُ على الزمنِ، واختلفوا في مِقدارِه؛ فمنهم مَن قال: إِنَّهُ مئة، وهذا هو المشهور، ومنهــم من قال: مئة وعشرونَ، ومنهم من قال: ثمانونَ سنةً، وهَذِهِ الأقوال الَّتِي تُقَدِّرُ بالزمنِ هي مقارِبةٌ للأقوالِ الَّتِي تقدِّر بالأُمَّة؛ لِأَنَّ الغالبَ أن مثل هَذَا الزمن يَفنى به الأوَّلون ويأتي بعدَهم قومٌ آخرونَ، ولهذا قال النَّبي ﷺ في آخِرِ حياتِه: «أَرَأَيْتُم لَيْلَتكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مئة سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»[١]، فهذا مما يُشِيرُ إلى أن القرنَ مئة سنةٍ، ولكنَّ السياقَ هنا يدل عَلَى أَنَّ المرادَ بالقرون الأُمم؛ لِأَنَّ الإهلاكَ للقرونِ يَكُون لأهل الأزمان، فالآيةُ هنا سياقها يدلّ عَلَى أَنَّ المراد بالقرونِ الكثيرةِ الأممُ، وما أَكْثَرَ القرونَ الَّتِي أَهْلَكَهَا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين نوحٍ وأصحابِ الرَّسِّ، وقد جاء في الحديث الَّذِي رواه أبو ذَرٍّ وهو حَسَنٌ، وصحَّحه الحاكِم[٢] أن عدد الرُّسُلِ ثلاثُ مئة وبِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وأمَّا الأنبياء فكثيرون؛ مئة وأربعة وعشرون ألفًا، هَذَا عددٌ كبيرٌ، فإذا كان غالب الرُّسُل مُكَذَّبًا، فمعنى ذلك أن القرونَ الَّتِي أُهْلِكت كانتْ كثيرةً، والنَّبي ﷺ رأى رؤيا: رأى الأنبياء، فرأى النَّبيَّ ومعَه الرَّهْطَ، والنَّبيَّ ومعه الرجلُ والرجلانِ، والنَّبي وليس معَه أحدٌ[٣]، ممَّا يدلّ عَلَى أَنَّ غالبَ الأنبياءِ كُذِّبَ فيما سَبَقَ ولم يَتْبَعْه إلَّا القليل، وهذا نوحٌ كما هو معروف لبِث في قومِه ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عامًا، قال الله تَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود:٤٠]، هَذِهِ المدَّة العظيمة وهو يكابدهم ويناظرهم

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعا، رقم (٥٦٤)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب قوله ﷺ: «لا تَأْتِي مئة سَنَةٍ، وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ»، رقم (٢٥٣٧).

(٢) مستدرك الحاكم (٢/ ٦٥٢، رقم ٤١٦٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من لم يرق، رقم (٥٧٥٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠).

ويجادلهم ويقولون: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [هود:٣٢]، أي: لن نُطِيلَ، الَّذِي عندك ائتِ به -والعياذ بالله- ونحن الآنَ إذا كابَدْنَا وَاحِدًا في الدعوةِ إلى اللهِ لِمُدَّة دقيقةٍ وَاحِدةٍ تَطَاوَلْنَاها، نقول: لماذا لم يَسْتَجِبْ من أوَّل مرَّة دعوناه فيها؟! والرُّسُلُ -عليهم الصلاة والسلام- الَّذِينَ وَعَدَهُمُ اللهُ بالنصرِ ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١]، يكابِدون أقوامَهم ثم لا يؤمن إلا القليلُ منهم.

فالحاصِل أننا نقول: هَؤُلَاءِ القرون العظيمةُ الكثيرةُ كلُّها أهلكها الله عَزَّوَجَلَّ بتكذيبها لِرُسُلهم، أفلا يَكُون قادرًا على أن يُهلِك المكذِّبين للرسول؟ بلى، هو قادرٌ عليه، وهذا هو الَّذِي حَصَلَ، لكِن الله تَعَالَى جعل إهلاكَ أعداءِ الرَّسولِ ﷺ على يد الرَّسولِ ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:١٤]. فهَذِهِ المصالح العظيمة لو أُهلكت قريشٌ بعذابٍ من عند الله لم تَحصُل، ولهذا إذا هلك عدوُّك على يدِك كان أشفَى لك وأشدَّ سرورًا وفرحًا أن الله يُهلِكه على يدك، أمَّا إذا هَلَكَ بعذابٍ من الله فهذا لا شكَّ أن الله كَفَاكَ شَرَّهُ ولكنْ كونه على يدِك أبلغ وأشدّ فَرَحًا وسرورًا.

الآيــة (٣٩)

• ● ◦ ● •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان:٣٩].

• ● ◦ ● •

تقدَّم أنَّ اللهَ جَلَّوَعَلَا جعل لكل نبيٍّ عدوًّا مِنَ المجرمينَ؛ تسليةً للنبي ﷺ وإنذارًا لقومِه، وأنه بَيَّنَ أقوامًا على التعيينِ ليكُونَ ذلك أبلغَ؛ لِأَنَّ التعيينَ كضربِ المثلِ، ومِمَّن عَيَّنَ وأوَّلُ مَن بدأ اللهُ بهم قومُ موسَى، ثم بعد ذلك نوح، وبعد ذلكَ عادٌ وثمود، كل هَذَا ذَكَرْنَاهُ وذَكَرنا أن الله عَزَّوَجَلَّ أهلكَ فِرعونَ المكذِّبَ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالغَرَقِ في البحرِ الأحمرِ، وأنَّ الحِكمةَ من إغراقِه بالماءِ أَنَّهُ افتخرَ بالماء، حيثُ قال لقومِه: ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ﴾ [الزخرف:٥١]، فافتخرَ بالماء فأهلكه الله تَعَالَى بما افتخرَ به. وقومُ نوحٍ أُهلِكوا بالغرقِ العامِّ الَّذِي هو من آياتِ اللهِ، حيثُ فجَّر الله الأرض عيونًا وفتح أبواب السماءِ بماءٍ مُنْهَمِرٍ.

وأمَّا عاد فأُهلكوا بالريحِ، والحِكمة من ذلك هو أَنَّهُمْ كانوا يَفتخِرون بالقوَّة، يَقُولُونَ: مَن أشدُّ مِنَّا قوَّةً، فأهلكهم الله تَعَالَى بالأشياءِ اللطيفةِ الَّتِي ليستْ بشَيْءٍ لِيَتَبَيَّنَ للناسِ أن الإنْسَانَ مَهْمَا كان من القوَّةِ فَإِنَّهُ ضعيفٌ أمامَ قُدْرَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وثمود أُهلِكوا بالرَّجفة مع الصيحةِ، فإن الله عَزَّوَجَلَّ رجف بهم وصاح بهم جِبريلُ حتى تَقَطَّعَتْ قلوبُهم في أجوافِهم، وكانوا كهَشِيم المُحْتَظِرِ، ثم الصيحة أيضًا

ليستْ كصفَّارات الإنذار تتكرر، ولعلَّ أحدًا يدخلُ في الملاجئ، بل هي صيحةٌ وَاحِدةٌ فقطْ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر:٣١]، يعني مثل هَشيم الحِظَار، وهَشيم الحظار معروفٌ، يَكُون متفتِّتًا باليًا، والحِكْمَة من ذِكر هَؤُلَاءِ الرسُلِ وما جَرَى لِقَوْمِهم أمرانِ: التسليَةُ للرسول ﷺ، والإنذار لهَؤُلَاءِ المكذِّبين له أن يُصيبَهم ما أصاب مَن قبلهم، ولهذا قال شُعَيْب لقومِه: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٩].

قوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ لماذا نُصبت ﴿وَكُلًّا﴾، والاسْم إذا ابتُدِئَ به يَكُون مبتدأً؟ هَذَا يسمونه باب الاشتغالِ، وفي باب الاشتغال يَكُونُ الفعل منصوبًا بالعامل بعدَه، أو بعاملٍ مقدَّر مناسِب، وهنا لا يصلُح بالعامل بعده؛ لِأَنَّ العامل بعده متعدٍّ بحرف الجرِّ، فالضمير (له) يعود على ﴿وَكُلًّا﴾ فالعامل اشتغل بضمير، لكِن بواسطة حرف الجرِّ، إذَن لا بد أن نقدِّر فعلًا مناسبًا، والتقدير: وأنذرنا كلًّا ضربنا له الأمثال، فَهُوَ مَفْعُول لفعلٍ محذوفٍ، وهو من باب الاشتغالِ، وإنما تَرَجَّحَ النصبُ هنا لِأَنَّهُ معطوفٌ على جملةٍ فعليةٍ، وباب الاشتغال من مرجِّحات النصبِ فيه أن يعطف على جملةٍ فعليَّة.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ في إقامة الحجَّة]، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ يعني بَيَّنَّا له الأمثالَ، يعني الوقائع الَّتِي أوقعها الله تَعَالَى بمن قبلَهم، كل أُمَّة تُنْذَرُ بمَن قبلها، ويُضرب لها المَثل، يقال: هَذَا مَثَلُ المكذِّبين حَصَل عليهم كَيْت وكيت، فكل أُمَّة أَنْذَرَها الله تمامَ الإنذارِ، بحيثُ لا يَبقَى لها حُجَّة: أُمَّة مُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وغيرها.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ في إقامة الحجَّة عليهم، فلم نهلكْهم إلا بعد الإنذارِ]، وهذا من عَدْل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لِأَنَّ الله قادِر على أن يُهلِكَ عبادَه بمجرَّد مَعْصِيَتِهم؛ إذ إِنَّهُ قد أخذَ عليهم العهدَ والميثاقَ الفِطريَّ أو الحسيّ، على الخلاف في ذلك، بأنه ربُّهم وأَنَّهُمْ عابدون له، ولكن مع ذلك ما يُهْلِكُ أحدًا إلا بعدَ إرسالِ الرسُل ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فلم يَكِلِ اللهُ العبادَ إلى فِطَرِهم، ولا إلى العهدِ الَّذِي أخذه عليهم، وإنما بعث إليهم رُسُلًا مبشِّرين ومنذرين، بعد هَذَا البعث هل يبقَى لأحدٍ حُجَّة؟ لا يبقى، حتى المحتجُّون بالقَدَر لا يستطيعون أن يحتجُّوا به مع إقامة الحجَّة عليهم بالرُّسُلِ، ولهذا لو كان القَدَر حُجَّةً لم تنتفِ بإرسالِ الرُّسُلِ؛ إذ القدرُ قائمٌ مع وجودِ الرُّسُلِ، فلو كان القَدَر حُجَّةً للعاصينَ ما كان إرسالُ الرُّسُلِ حجَّةً على الخَلْقِ؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يا ربَّنا القدر موجود حتى مع إرسالِ الرُّسُلِ، فَهُوَ لنا حُجَّة. ولكنَّ النَّاسَ قد أُنذروا وأُتوا بالآيات «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ»[(١)]، فكلُّ رسولٍ أيضًا ما أَتَى فقطْ ليقولَ للناسِ: أنا رسولٌ، افْعَلْ كذا، حتى لو جاء الإِنْسَانُ وقال: أنا رسول، افْعَلْ كذا، ولم يأتِ بآياتٍ فللناس الحُجَّة في أن يردوا قولَه، يَقُولُونَ: هاتِ بيِّنةً أنك رسول، وإلَّا لا نقبلَ، لكِن مع ذلك ما من رسولٍ إلَّا أتى بآيةٍ يؤمِنُ على مثلِها البَشَر، ثم مع ذلك أُنْذِروا؛ فشعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما أشرنا سابقًا قال لقومه: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ﴾ [هود:٨٩]، وهود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال لقومه:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل، رقم (٤٩٨١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته، رقم (١٥٢).

﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف:٦٩]، وصالح قال لقومِه: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ﴾ [الأعراف:٧٤]، وكلُّ رسولٍ يضرب المثل لقومِه بمَن سَبقَهم، إذَن فالحجَّة قائمةٌ.

قَالَ المُفَسِّر: [﴿وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا﴾ أهلكنا إهلاكًا بتكذيبهم أنبياءَهم]، ﴿وَكُلّٗا﴾ مَفْعُول مقدَّم لـ(تبَّرنا)، وليس من بابِ الاشتغالِ؛ لأنَّ باب الاشتغال يَكُون فيه العامل مشتغِلًا بضمير ما سَبقَه، هَذَا باب الاشتغال، يعني إذا قلت: (زيدا ضربتُ) لا يَكُون من باب الاشتغال؛ لِأَنَّ العامل ما اشتغل بضميرِه، يَكُون هَذَا من باب المَفْعُول المقدَّم، لكِن إذا قلت: (زيد ضربته) صار الآن من باب الاشتغال، إن شئتَ فارفعْه على أَنَّهُ مبتدأ، والجملة بعده خبر، وإن شئتَ فانصِبْه، لكِن كما تقدَّم أن الاشتغال تجري فيه الأحكام الخمس؛ تارةً يَجِب النصب، وتارة يَجِب الرفع، وتارة يَترجَّح الرفع، وتارة يترجَّح النصب، وتارة يَتساوَى الأمرانِ، والأَصْل فيه الرفع، لكِن إذا كان الفعل لم يَشْتَغِلْ بالضميرِ صار السابق مَفْعُولًا، لا يَكُون من باب الاشتغالِ، فهنا ﴿وَكُلّٗا﴾ لو قال الله عَزَّوَجَلَّ: وكلًّا تبَّرناه تتبيرًا لصارتْ من باب الاشتغالِ؛ لِأَنَّ العامل اشتغَل بضميرِه، لكِن قال: ﴿وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا﴾ فيكُون من باب تَقَدُّم المَفْعُولِ، لا من بابِ الاشتغالِ.

قوله: [﴿وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا﴾ أهلكنا إهلاكًا]، الإتيان بالمصدر هنا للتوكيدِ؛ كقولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ فَضْلَة في هَذَا السياقِ، لو قال: وكلَّم الله فهِمنا الموضوع، لكِن ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ من باب التوكيدِ، وَأَمَّا التنكير فَهُوَ للتعظيم، يعني تتبيرًا لا بقاء معه، أي هلاكًا كاملًا لا بقاء معه، وهو كذلكَ.

الآيــة (٤٠)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان:٤٠].

•••

قوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ﴾ هَذِهِ الجملة مؤكَّدة بثلاثةِ مؤكِّدات؛ بـ(اللام) و(قد) والقَسَم المقدَّر، والمقصود بالتوكيدِ تقريرُ الأمرِ الواقعِ، فليس الخبر كالمعايَنة، فهم الآن يعاينون ما حلَّ بهَذِهِ القريةِ من عذابِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأَنَّهُمْ يمرون عليها، قال تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات:١٣٧].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَقَدْ أَتَوْا﴾ أي مَرَّ كفَّار مكَّة ﴿عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ﴾ مصدر ساء، أي: بالحجارة، وهي عُظمَى قُرى قومِ لُوطٍ، فأهلكَ اللهُ أهلَها لِفِعْلِهِمُ الفاحشةَ]، يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مر كفار مكة] (مر) تفسير لـ(أتى)، (كفار مكة) تفسير (للضمير: للواو) يعني أن كفار مكة مرُّوا على القرية الَّتِي أُمطرت مَطَرَ السَّوء، وهي قرية قوم لوطٍ، وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [وهي عُظمَى قُرَى قوم لوط] عُظمَى قرى يُستفاد منه أن القرى أكْثَر من وَاحِدةٍ.

وقد قيل: إنها سَبْعُ قُرى، ولكن ظاهر القُرْآن أنها قريةٌ وَاحِدةٌ؛ كما قال الله تَعَالَى في الرُّسُل: ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت:٣١-٣٢]، إلى آخِره، فكون القُرْآن يأتي باسْم

قريـةٍ وَاحِدة لا يَنْبَغِي لنا أن نقـول: إنها أكْثَر من وَاحِدة إلا بدليـلٍ ثابتٍ عن الرَّسـول ﷺ وما جاء عن بني إسرائيـل في ذلك، أي في أنها سبـع قرى، هَذَا مرفوض؛ لِأَنَّ دلالة كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تدلّ عَلَى أَنَّ ظاهرها أنها قرية وَاحِدة، فعلينا أن نَتَمَسَّكَ بهذا الظاهرِ ما لم يوجدْ دليل ينفي هَذَا الظاهرَ، إنْ وُجِدَ دليل فنعم، أمَّا مجرَّد أخبار بني إسرائيلَ فليستْ مقبولةً في هَذَا الموضعِ. أقول: إن المُفَسِّر وكثيرًا من المفسِّرين يَقُولُونَ: إن قرى قوم لوط ليست قريةً وَاحِدةً، بل قرى متعددة، فنحن نقول: لا، هي قريـة وَاحِدة ما لم يوجدْ دليلٌ على تَعَدُّدِها؛ لِأَنَّ ظـاهر القُرْآن أنها قرية وَاحِدة، فإذا قال قائل: إنها سبع قرى نقول له: هاتِ الدليلَ، ولو فُرِضَ أن المسألةَ فيها دليلٌ صريحٌ صحيحٌ فَإِنَّهُ يمكِن أن يقالَ كما قال المُفَسِّر، يعني يُذْهَبُ إلى ما ذَهَبَ إليه المُفَسِّر، فيقال: المراد بالقرية هنا عُظمى القرى، ولكن نحن نقول: لا حاجةَ أن نقولَ: عظمى القرى، بل نقول: هي قرية وَاحِدة، ولا مانعَ مِن أن الله يُرسِل رسـولًا إلى قريةٍ وَاحِدةٍ، بل كان فيما سبـقَ يوجد رسولانِ في أُمَّة وَاحِدة، فموسى وهارون كانا في أمَّة وَاحِدةٍ، وداود وسليمان، وزكريَّا ويحيى، وهكذا كثيرٌ.

هَذِهِ القرية موجودة الآن، يَقُولُونَ: إن البحر الميِّت هو مكان قُرَى قوم لُوط، وصار بحيرةً مالحةً، وهذا مشهور.

قوله: ﴿عَلَى ٱلْقَرْيَةِ﴾ القرية اسْم للبلد، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، بل لو كان أُمًّا للقرى فَهُوَ قريةٌ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ [محمد:١٣]، نحن نغضب إذا قيل: عنيزة مثلًا قرية، وبريدة قرية، والرياض قرية، لكِن هَذَا الغضب في الحقيقة بناء على اللغة العُرفيَّة في أن القرية اسْم للبلد الصغير، والمدينة اسْم للبلد الكبير، ولذلك بعضهم يحترِز يقول: بلدية مدينة عنيزة،

بلدية مدينة بريدة، بلدية مدينة الرس، ولا حاجة أن تأتي بإضافات زائدة: بلدية الرس، بلدية عنيزة، بلدية بريدة، بلدية الرياض، لكِن كل هَذَا خوف من أن يَكُون عيبًا عليهم أن تُسمَّى قرية، ولكن نحن نقول: أُمّ القرى سماها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قرية، وكفى بذلك أُسوةً، وإنما سُمِّيَ البلد قرية لِأَنَّهُ من القَرْي، يعني الجمع؛ إذ إِنَّهُ يجمَع أُناسًا، فالنَّاس يجتمِعون فيه، فلذلك سُمِّيَ قريةً.

قولـه: ﴿ٱلَّتِىٓ أُمۡطِرَتۡ مَطَـرَ ٱلسَّوۡءِ﴾ المَطَر نوعانِ؛ مطر سَوْء، يعـني: عذابٍ، يَسُوءُ المُمْطَرِينَ، ومطر رحمة يَسُرُّهم، فالغَيْثُ الَّذِي يَنزِل من السَّماء بالماء هَذَا مطر رحمةٍ، وإذا كان يَضُرُّ صارَ مطرَ سَوْءٍ، وقرية قومِ لوطٍ أُمطِرت بمطر سَوء، والمطر الَّذِي أُمطِرت به حِجَارة من سِجِّيل -والعياذ بالله- مُسَوَّمة عند الله مُعْلَمَة للمسرفين الَّذِينَ جاوزوا حدَّهم، وهذا المطر -والعياذ بالله- جعل عالِيَهَا سافِلَها، فكيف هَذَا المطر جعل عاليَها سافِلَها؟

لَوْ قِيلَ: إنها قُلِبَتْ.

نقول: ليس في القُرْآنِ آية وَاحِدة تدلُّ على أنها قُلِبَتْ.

وَإِنْ قِيلَ: ورد حديث أن جِبريلَ رَفَعَها إلى السماءِ ثم قَلَبَها[١].

نقول: هَذَا أَنَّى له الصحَّة، لو صحَّ لكان الأمرُ واضحًا، لكِن جَعْلُ عاليها سافلَها لأنَّ الحجارةَ هَذِهِ لَمَّا ضَرَبَتْها صارتِ المباني تتهدَّم، فصار أعلاها أسفلَها، فهَذِهِ الحجارة -والعياذ بالله- الَّتِي دمَّرتها بهذا التدمير يقول الله فيها: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ

(١) أخرجه الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن (١٥/ ٤٤٠، رقم ١٨٤٥٨) عن مجاهد قال: «أخذ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ قوم لوط من سَرْحهم ودورهم، حملهم بمواشيهم وأمتعتهم حتى سمع أهل السماء نباح كلابهم ثم أكفأهم».

﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٣]، يعني من الَّذِينَ يَفعَلون هَذَا الفعلَ ليستْ ببعيدٍ منهم.

ولهذا ذهب بعضُ الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ أن فاعل الفاحشة هَذِهِ يُفعَل به هكذا، يُلقَى من شاهقٍ ويُرمَى بالحجارة بناءً على أنها رُفِعت ثم قُلبت ثم أُتبعت بالحجارة، وقال بعض العلماء: بل إنهم يُرجَمون رجمًا بالحجارةِ بدون أنْ يُلْقَوْا من الشاهقِ، بناء على أَنَّهُ لم يَثْبُتْ أنها رُفِعَتْ وقُلِبَتْ.

وعلى كلِّ حالٍ فهَذِهِ الفاحشة المنكَرة الَّتِي عبَّر الله عنها بالفاحشة، قال تَعَالَى في الزنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً﴾ [الإسراء:٣٢]، انظُرْ: كان فاحشةً من الفواحشِ، وَأَمَّا هَذَا فقال لهم نبيهم: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ [الأعراف:٨٠]، فدخول (أل) عليها يدل على أنها قد بلغتْ في الفُحْش غايتَه، وهو كذلك، وهذا لِأَنَّ الفِطَر تنفُر منه ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ [الشعراء:١٦٥-١٦٦]، انظُرْ التقريع والتوبيخ -والعياذ بالله- تترك ما خلق لك إلى ما لم يُخْلَقْ لك، فتأتي -والعياذ بالله- الذكر، وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُٱللَّهُ[1]: وقد أجمعَ الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَى أَنَّ فاعل هَذِهِ الفاحشةِ يُقتل فاعلًا كان أو مَفْعُولًا إذا كان قد بلغَ. والحقيقةُ الإجماعُ ليسَ إجماعًا قطعيًّا، بل إجماعٌ سكوتيٌّ، والإجماع السكوتيّ ليس إجماعًا قطعيًّا، لَكِنَّهُم اختلفوا في قتلِه؛ فمنهم من قال: يُحَرَّق، ومنهم من قال: يُرجَم بالحجارة. ومنهم مَن قال: يُلقَى من أعلى شاهقٍ؛ وذلك لقول النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ، وَالمَفْعُولَ بِهِ»[2].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الحدود، باب فيمن عمِل عملَ قوم لوط، رقم (٤٤٦٢)، والترمذي: أبواب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطيّ، رقم (١٤٥٦)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من عمِل عملَ قوم لوط، رقم (٢٥٦١).

ولا يُشترَط الإحصان، فلا يشترط أن يَكُونَ محصَنًا، في الزِّنا لا يُرجَم ولا يُعدَم إلَّا المحصَن، أمَّا هَذَا فَإنَّـهُ لا يُشترَط فيه الإحصانُ، متى كان بالغًـا عاقلًا وجبَ إعدامُه؛ وذلك لِأَنَّ هَذَا الفعلَ المنكَر لا يمكن التحرُّز منه في الحقيقةِ، فالزنا يمكن التحرُّز منه ويمكن مراقبة مَن حاول الزنا، فإنك لو رأيتَ رجلًا مع امرأةٍ تقولُ: من هَذِهِ المرأة؟ لكِن لو رأيتَ رجلًا مع ولدٍ ليسَ بمستغرَبٍ، ولذلك مِنْ أجْلِ أنَّ فسادَه خفيٌّ لا يمكن التحرُّز منه؛ صار لا يمكِن إصلاح الخَلْق إلَّا بإعدامِه، وهو مصلحة له ومصلحة لغيرِه، أمَّا كونُه مصلحةً له فإن الحدَّ كفَّارة، ولأنه إذا بقِيَ في الدُّنيا متماديًا في هَذِهِ الفاحشةِ صار يزدادُ إثمًا، فنحن في الحقيقةِ قد قطعنا الطَّريقَ على الشيطانِ بالنسبةِ لهذا الرجلِ، ثم هو أيضًا إصلاح لغيرِه.

وهذا القول الَّذِي ذكره شيخُ الإسلامِ وأجمعتْ عليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هو القول المتعيّن، لاسيَّما إذا كثُر هَذَا الأمرُ؛ لِأَنَّهُ كلَّما كثُرتِ الفاحشةُ وجبَ أن تُقابَلَ بعقوبةٍ أشدَّ، إلَّا ما حدَّده الشرعُ فيَجِب الوقوفُ عليه، وتجد أن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أكْثَرَ النَّاسُ من شُربِ الخمرِ ماذا صنعَ؟ زاد الضعف إلى ثمانينَ[١]، ولما كثُر الطلاقُ الثلاثُ في عهدِه عاقبَ المطلِّقين بتنفيذِ قولِهم، أمضاهُ عليهم[٢].

فعلى هَذَا نقول: إِنَّهُ إذا كثُرتْ هَذِهِ الفاحشةُ وجبَ على وُلاةِ الأمورِ أنْ يَكُونوا أشدَّاءَ على فاعليها، وأن يقتلوهم إعدامًا بدون أيّ توقُّف؛ لِأَنَّ ذلك هو الَّذِي يُصلِح الخَلْقَ، وإلَّا فانتـشارها مثلما قُلْنا: إِنَّهُ لا يمكن التحرُّز منه، وانتشارها عظيم، كل وَاحِد مثلًا -والعياذُ باللهِ- مبتلًى بهذا الأمر، يُمسِك أيّ صبيّ ويعاشره ثم يفعل به

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢).

الفاحشةَ، ليس مثل النساء، هَذَا هو القول الصحيح المتعيّن.

يوجد قول آخر وهو أن حكم اللُّواط حُكْم الزنا، وهذا هو المشهور من مذهب الإمامِ أحمدَ، وهو ضعيفٌ، فعلى هَذَا إن كان الفاعل محصَنًا، والمَفْعُول به محصَنًا، وجبَ الرجمُ، وإلَّا فالجلدُ والتغريبُ.

وذهب بعض العلماء إلى أَنَّهُ يُعَزَّر تعزيرًا بدون حدٍّ؛ لِأَنَّهُ لم يَثْبُتْ عنده حديثُ: «فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ بِهِ»[1]، وليس فيه حدٌّ ثابت، فيُرجَع فيه إلى التعزيرِ، والتعزيرُ إذا قُلْنا بأن وليّ الأمر له أن يعزِّر بالقتل فما دونه صارَ قتلُ اللائط والملُوط به عائدًا إلى اجتهاد الإمام.

وذهب بعض العلماء إلى أَنَّهُ ليس فيه حدٌّ ولا تعزيرٌ، لكنَّه حرام، حُجَّته يقول: إِنَّهُ يُكتفَى بالنفور الفِطريّ عن العقوبة الرادعةِ، يعني أن هَذَا النفور منه أمر فطريّ، فلا يحتاج إلى عقوبةٍ رادعةٍ، ولهذا جعل الشرعُ في شُرب الخمرِ عقوبةً؛ لِأَنَّ النفوسَ تميل إليها، ولم يجعل في شربِ البولِ عقوبةً؛ لِأَنَّ النفوسَ تنفِر منه بالطبيعةِ، فهذا مثله.

فيقال: هَذَا رجل سليم الفطرة ولا يعرف الواقع، فإذا كانت فِطرته سليمةً تنفِر من هَذَا الأمر، فإن هناك فِطَرًا مقلوبة تَهْوَى هَذَا الأمرَ وتميل إليه، فماذا نَصنع بهَذِهِ الفِطَر؟ ثم إن قوله: إن شُرْبَ البولِ لا تعزيرَ فيه لِأَنَّ النفوسَ تنفِر منه؛ غير مُسَلَّم، فلو أن رجلًا ابتُلِيَ بشربِ البولِ هل نتركه يشرب بولَ النَّاسِ أو نعزِّره؟ نعزِّره ونمنعه من ذلك، وإن كانت الفطرة تأبى هَذَا الأمرَ.

---

(١) سبق تخريجه.

فالحاصل: أن هَذِهِ الأقوالَ الأربعةَ أصحُّها القولُ الأوَّل، لكِن مَن أُكرِه على فعل الفاحشةِ فلا شَيْءَ عليه في هذا، ولا في غيرِه؛ لأن من شروط إقامةِ الحدِّ أن يَكُونَ غير مكرَه، حتى المرأة لو أُكرِهت على الزنا لا يُقام الحدُّ عليها، وهذا هو الَّذِي أوجبَ لبعضِ أهلِ العلمِ أن المرأةَ إذا حَمَلَتْ لا تُحَدّ، قال: لِأَنَّهُ يَحتمِل أن تكون مكرَهةً، وهذا الاحْتِمَال يَدْرَأُ الحدَّ، ولكن الصحيح أن المرأةَ إذا حملتْ وليس لها زوجٌ ولا سيِّد يقام عليها الحدُّ؛ لخطبة أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله: «إِذَا قَامَتِ البيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ أَوْ الِاعْتِرَافُ»[1] أمام النَّاس، ولا أحد أنكر عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهي يقام عليها الحد، يعني تؤخذ ويقال: هيا أقيموا الحدَّ عليها، لكنْ إن ادَّعت شُبهةً ممكِنة ارتفع عنها الحدُّ؛ لِأَنَّ الأمرَ محتمِل، وكثير من النساءِ يغلب على نفسه ويُفعل به الفاحشةُ.

واعْلَمْ أنَّ الزنا كما قَسَّمه الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وكذلك اللواط أنواع: زِنا الفَرْج، ولواط الفَرْج، وفيه أيضًا زِنا العين ولواط العين، وفيه أَيْضًا زِنا الأُذن ولواط الأذن، وزنا اليد ولواط اليد، وزنا الرِّجْل ولواط الرجل، يعني لا تظنَّ أنَّ اللواطَ خاصٌّ بفعل الفرج، بل حتى العين لو أن أحدًا تلذَّذ بالنظر إلى أمردَ قُلْنا: هَذَا الرجل تلوط به، لكِن تلوط به فعلا أو نظرًا؟ نظرًا، ولذلك يَجِب الحذرُ من هَذَا الأمرِ، حتى إن النَّوَوِيَّ[2] وجَماعَةً من أهل العلمِ قالوا: إِنَّهُ لا يجوز النظرُ مُطلَقًا إلى الأمردِ الحَسَنِ إلحاقًا له بالمرأةِ، ولكن الصواب أَنَّهُ يجوز إلَّا مع التلذُّذ بذلك، فهذا حرامٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، رقم (٦٨٢٩)، ومسلم: كتاب الحدود، باب رجب الثيب في الزنى، رقم (١٦٩١).

(٢) المنهاج (٤/ ٣١).

قوله: [قوم لوط] عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (قوم لوط) ألا يوجد إشكال في أن النسبةَ صارتْ إلى المضافِ إليه وهو نبيُّهم؟ فيقال والله أعلم: إن السَّببَ في ذلك أن هَذِهِ الفاحشة اختصَّتْ بها هَذِهِ الأمَّة، ولهذا قال لهم نبيهم: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٨٠]، ما أحد سَبقَهم، يعني أول مَن سنَّ هَذِهِ الفاحشة والعياذُ باللهِ هم قومُ لوطٍ، وعلى هَذَا فعليهم وِزْرُها ووِزر مَن عمِل بها إلى يوم القيامةِ، نسأل الله السلامةَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لا يَنبغي أن ننسُب اللُّواط لاسْم النَّبيِّ ﷺ ونقول ما ورد في الحديثِ: «عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ»(١).

نقول: هَذَا طيِّب في الحقيقةِ، لكنْ أنا أرى العلماء الكبار يَقُولُونَ هذا، مثل ابن القيِّمِ وشيخ الإسلام، رَحِمهما اللهُ ومَن قَبْلَهُما ومَن بعدَهما.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَن أوَّل مَن أنشأ اللغة العربية إذا قُلْنَا: إن لغة آدم ليستْ عربيَّةً؟

فنقول: أوَّل ما نشأتْ مِنَ العربِ العاربةِ حينما جاءوا إلى مكَّة -القحطانيون- واتصلوا بإسماعيلَ، ونشأ بينهم، فصار عربيًّا، ولهذا بنو إسماعيل هم العربُ المستعرِبة، وطبعا اللغة العربية مثلُ غيرها يحصُل عليها تطوُّرات وتحسيناتٌ، فبعد الفتوحِ دخلَ عليها تغييرات، كذلك فيما سبقَ دخل عليها تطوُّرات وتحسيناتٌ، حتى وصلتْ إلى الكمالِ في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قول سليمانَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل:١٦]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ

(١) سبق تخريجه.

وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل:١٨]، ذكر بعض المفسِّرين أن الحيوانات تنطِق؟

نقول: إلى الآنَ هي تنطِق، ولهذا قال: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾.

قَالَ الْمُفَسِّر: [﴿أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا﴾ في سَفَرِهم إلى الشامِ فيَعتبِرون، والاستفهامُ للتقريرِ].

قوله: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا﴾ هَذِهِ تأتي في القُرْآن كثيرًا: (أفلم) (أولم) يعني يأتي حرف الاستفهام الهمزة وبعده حرف عطف، فاختلف النحْويُّون في ذلك؛ فمنهم من يقول: إن حرف الاستفهام داخلٌ على جملةٍ مقدَّرة مفهومة من السياق تقدَّر حسَب ما يليها.

ومنهم مَن قالَ: إنَّ حرفَ الاستفهامِ داخلٌ على الجملةِ المذكورةِ، لكِن محَلّه بعدَ حرفِ العَطْفِ، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا﴾، يَقُولُونَ: أصله (فألم يَكُونوا يرونها)، فقدمت أداة الاستفهام؛ لِأَنَّ لها الصَّدَارَة.

فالآنَ أمامنا رأيانِ فيما إذا وجد حرفُ استفهامٍ بعدَه حرفُ عطفٍ، هل يَكُون داخلًا على الجملةِ المذكورةِ مقدَّمًا على حرف العطفِ، أو يَكُون داخِلًا على جملةٍ مقدَّرة تُستفاد من السياقِ، كيف نقدر: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا﴾ على رأي الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ داخل على جملة مقدَّرة مفهومة من السياق؟ يَكُون التقدير: أَعَمُوا فلم يَكُونوا يرونها؛ لِأَنَّ انتفاء الرؤية معناه العمَى، وعلى الرأي الثَّاني لا نحتاج إلى تقدير؛ نقول: التقدير (فألم يَكُونوا يرونها)، والأول رأيُ سِيبَوَيْهِ، والثَّاني رأي الكِسَائِيّ، والثَّاني أهونُ وأسلمُ؛ لِأَنَّهُ في الحقيقة في بعضِ الأحيانِ تأتيك أمثلةٌ لا تستطيع أن تقدِّر هَذَا المحذوفَ ولا كيف تقدِّره، ثم إن الأَصْل عدم التقدير والحذف،

ونحن إذا ذهبنا إلى الرأي الثَّاني لم نرتكِبْ إلا شيئًا وَاحِدًا فقطْ وهو تقديمُ الهمزةِ عن مكانها، وهذا شَيْءٌ بسيط، فالَّذِي يَنبغي سُلُوكُه أن نقول: إن همزة الاستفهام هنا داخلةٌ على الجملةِ الموجودةِ بدونِ تقديرٍ، لكنَّها مقدَّرة بعد حرفِ العطفِ، إلا أنها قُدِّمت لأجلِ الصدارةِ، وهنا ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا﴾ إذا دخلت همزة الاستفهام على (لم) فالمراد به التقرير، ومعنى التقرير حَمْل المخاطَب على الإقرارِ، مثلًا قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]، نقول: الهمزة للاستفهام، المراد به التقرير، المهم أن هَذِهِ ليست للاستفهام والاستخبار، فالله جَلَّوَعَلَا لا يَسأَلُ ولكنَّه يُقَرِّر أَنَّهُ شرح له صدره، ومعنى التقرير حَمْلُ المخاطَبِ على الإقرارِ، وكأنَّ ذلك متقرِّر ولا يمكِن إنكارُه؛ لِأَنَّهُ معلوم، فيَجِب عليكَ أنْ تُقِرَّ به.

في الآيةِ الكريمةِ: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا﴾ نقول: الاستفهام للتقريرِ، يعني أَنَّهُمْ قد رَأَوْهَا، وإذا كان بمعنى التقريرِ فَإِنَّهُ يقدَّر بفعلٍ ماضٍ مَقْرُونٍ بـ(قد)، يعني مثلًا قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [الشرح:١]، معناها قد شَرَحنا لكَ، لكنْ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ أبلغُ، فقوله: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا﴾ معناه أَنَّهُمْ قد رَأَوْها، وهم يُقِرّون بذلك، ولا يمكن إنكارُه، لكِنِ الإتيان بالاستفهام أبلغُ لِأَنَّهُ يحمل المخاطَبَ على أن يقرَّ، وهذا أبلغُ من أن أُصدِّره بأمرٍ على سبيلِ التحقيقِ بـ(قد).

يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف الرؤيا: [﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا﴾ في سَفَرِهم إلى الشامِ فيعتبرون]، وهذا صحيح أن الإنْسَان إذا عاينَ آثارَ العذابِ يَكُون أشدَّ في يقينِه وتصديقِه؛ لِأَنَّهُ (ليس الخبر كالمُعاينة)، وإبْراهِيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يشكُّ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادرٌ على إحياءِ المَوْتَى، ومعَ ذلكَ قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠]، وقال النَّبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ

مِنْ إِبْرَاهِيمَ»(١)، وجئتُ بهذا الحديثِ لأجلِ أن نَفْهَمَ معناه حقيقةً، ما معنى «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»؟ لو أخذنا بظاهرِه لقُلْنا: إن إِبْراهِيم قد شك ونحن أَولى بالشك منه، ولكن ليس المراد ذلك، المراد كما أننا نحن نَتيَقَّن أنَّ اللهَ يُحيي المَوْتى وقادر عليه، فإِبْراهِيم أَوْلَى باليقينِ، ولو كان ثمة شَكٌّ لكنَّا أَولَى به.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ﴾ لا يخافون نُشُورًا]، ﴿بَلْ﴾ للإضرابِ، وكأنه إضراب عن توبيخٍ إلى أشدَّ منه ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾.

قُلْنَا: الاستفهام للتقريرِ، والإِنْسَان الَّذِي يَرَى الشَّيْءَ ثم لا يَعتبِر به مستحِقٌّ للتوبيخِ، انتقل إلى ما هو أعظم إلى حالٍ أشدَّ يستحقون التوبيخ عليها، فالإضراب هنا للانتقالِ من سيئٍ إلى أسوأ، ومن خفيفٍ إلى أغلظَ منه، معناه أن هَؤُلَاءِ لَيْسُوا تاركينَ للاعتبارِ بما شاهدوا، بل إنهم أبلغ من ذلك، لا يرجون نُشُورًا، وفسَّرَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ الرجاءَ بالخوفِ؛ لِأَنَّ الرجاءَ يأتي بمعنى الخوف، مثل قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن نوحٍ: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح:١٣]، ولكن إتيان الرجاء في موضِع الخوفِ لا يَكُونُ إلا حيثُ تَعَذَّرَ أن يُفَسَّر بمعناه الحقيقيّ، وهنا لا يَتعذَّر؛ لِأَنَّ معنى ﴿لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان:٤٠]، يعني لا يؤمِّلونه ولا يُقِرُّون به؛ لِأَنَّ مَن لا يؤمِّل شيئًا لا يقرّ به، وكأنَّ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ حَمَلَه على معنى الخوفِ؛ لِأَنَّ حالَهم تَقتضِي ذلك، تقتضي أَنَّهُمْ لا يخافون؛ إذ لو خافوا لأقَرُّوا وآمنوا، ولكن يقال أيضًا: الرجاء، لو كانوا يرجون هَذَا النشور ويؤمِّلونه لعمِلوا له؛ لِأَنَّهُ قيل لهم: إن صدقتم الرُّسُل فلكم كذا، وإن كذَّبتم الرُّسُل فعليكم كذا، فهم موعَدون ومتوعَّدون، فلا يَتعَيَّن

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾، رقم (٣٣٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم (١٥١).

أن نَحمِل الرجاءَ على الخوفِ، بل لا يَنبغِي ما دام أن معنى الرجاء الحقيقيّ له محَل، فَإِنَّهُ يَجِب أن يُحمَل على معناه الأَصْليّ، فنقول: ﴿لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ أي لا يؤمِّلون النشور الَّذِي فيه ما وعدَتْهم به الرُّسُل من كرامةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإدخال الجنة، وهذا أشدُّ من عدم اعتبارهم بما رأوْا من إهلاك المكذِّبين، حيثُ ينكرون البعثَ الَّذِي دلَّ عليه العقل، فالعقلُ يدلُّ عَلَى أَنَّ للناسِ بعثًا، ولهذا يقرِّر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى هَذَا المعنى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة:٣٦]، يعني لا يأمر ولا ينهى ولا يجازَى، هَذَا سَفَهٌ، لو كانت هَذِهِ الخَليقة الَّتِي خَلقَها اللهُ وأرسلَ إليها الرُّسُلَ وأباحَ دماءَ بعضِها لبعضٍ وأموالَهم ونساءَهم لأجلِ الدين الَّذِي بُعِثَ به الرُّسُلُ، وهذا القتال العظيم بينهم والعداوة والبغضاء، لو كانت لا لشَيْءٍ إلَّا أن الإنْسَان يحيا ويموت، ماذا يَكُون هَذَا الفعل؟ يَكُون سَفهًا يُنزَّه الله عنه، ولهذا قالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥]، ما أنزل الله هَذَا القُرْآنَ إلا لمعادٍ يَكُون النَّاس يوم القيامة يرجعون إليه، ثم يُجازَون بأعمالِهم، فالعقلُ دلَّ على أَنَّهُ لا بدَّ من بعثٍ، ولا بدَّ من جزاءٍ، ومعَ ذلك هَؤُلَاءِ ينكرونه ولا يَرْجُون نُشورًا بحُجَجٍ واهيةٍ باطلةٍ، مثل قولهم: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٨]، فهَذِهِ ليست بحُجَّة، هِي شُبهةٌ في الواقع، هي شُبهة باطلةٌ، فهذا الإنكارُ مبنيٌّ على استبعادِ عقلِه، لذلك أبطله الله تَعَالَى كما يظهر من القصةِ من نحوِ عشَرة أوجهٍ؛ أولها: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس:٧٩]، هَذَا يكفي العاقلَ، أليست هَذِهِ العظامُ كانت ماءً مَهينًا، بل قبل ذلك لم تكنْ شيئًا مذكورًا، ثم خلقها الله إلى عظامٍ، فالَّذِي أحياها أوَّلَ مرَّةٍ قادرٌ على إعادتها، وهو عقلًا أهونُ منْ الابتداءِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧].

على كلِّ حالٍ لسنـا بصددِ إثباتِ هَذَا الشَّيْءِ، لكِن نقـولُ: إن هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لا يَرجُون نُشـورًا معَ قيامِ الأدلَّة على وجودِه، لا شكَّ في سَفَهِهم وأَنَّهُمْ لَيْسُوا على صوابٍ.

• ● ۞ ● •

الآيتان (٤١، ٤٢)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤١-٤٢].

قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾ انتقل إلى حالاتٍ أخرى يقابل بها هَؤُلَاءِ المشركون رسول الله ﷺ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ مهزوءًا به].

قوله: ﴿يَتَّخِذُونَكَ﴾ يصيِّرونك ويجعلونك مهزوءًا به، وتجد أن الآية فيها حَصْرٌ طَرِيقُه النفيُ والإثباتُ، يعني لا يجعلون لكَ أيّ حالٍ من الأحوالِ إلا الهُزْء، وهُزُؤًا مصدر، لكِن المُفَسِّر يقول: [مهزوءًا به] يعني أَنَّهُ بمعنى اسْمِ المَفْعُولِ، والمصدرُ بمعنى اسْمِ المَفْعُولِ كثيرٌ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤].

ووجه الاستدلال بهذه الآية أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (حَمْل) مصدر بمعنى محمولٍ، فَهُوَ مصدر بمعنى اسْمِ المَفْعُولِ، وفي الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»(١)، يعني مردودًا. هنا هُزُؤًا أو هُزُوًا مصدر،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

لَكِنَّهُ بمعنى اسْمِ المَفْعُولِ على رأيِ المُفَسِّر، ويمكن أن يقال: إِنَّهُ مصدر على بابِه، ويَكُون من باب المبالغةِ، كأَنَّهُمْ ما جَعَلُوا الرَّسولَ محَلًّا للهُزو، يعني مهزوءًا به، بل جعلوه نفسه هو نفس الهزو، وهذا من باب المبالغةِ، كما تقول: فلان عدلٌ، وفلان رِضًا، يعني من باب المبالغةِ، كأنه هو العدل، لا أَنَّهُ محَلّ العدل، وكأنه الرضا، لا محلّ الرضا، وكذلك فلان ثِقَةٌ، فثقة مصدر بمعنى موثوقٍ به، لكنَّه من باب المبالغةِ، المعنى أن هَؤُلَاءِ لا يرونَ الرَّسول ﷺ إلا محلَّ استهزاءٍ، والعياذُ باللهِ، كأنه لُعبة عندهم.

يَقُولُونَ: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في دعواه مُحْتَقِرِينَ له عن الرِّسَالةِ]، والعياذ باللهِ، ﴿أَهَـٰذَا﴾ تفيد التحقيرَ، فمحلُّ الاستفهامِ للتحقيرِ، وهو متضمِّن للنفيِ، يعني لا يمكن أنْ يُبعثَ مثل هَذَا الرَّسول، وهذا كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣١]. ولا شكَّ أن هَذَا من جملةِ الشُّبَه الَّتِي يَحتجُّون بها، وهي لا تَنطَلِي على أحدٍ؛ لأننا نعلمُ أن مُحَمَّدًا ﷺ أعظمُ الخَلْقِ، وأحقُّهم بالرِّسَالةِ؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، فللرسالة محلٌّ، فهذا النَّبي ﷺ نؤمِن بأنه أعظمُ الخَلق وأحقُّهم بالرِّسَالة، ولهذا جعلها الله فيه، جعل الله فيه أعظمَ الرسالاتِ، فَهُوَ أعظم من كلِّ ما يَختلِقونه، لكِن من المعلوم أن المكابِرَ والمكذِّب يأتي بكل شُبهةٍ، سواء كانت حقيقةً أم غير حقيقةٍ.

وقوله: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى﴾ (هذا) اسْم إشارة للقريبِ احتقارًا أيضًا؛ لِأَنَّ اسْم الإشارة يأتي للقريبِ أحيانًا للاحتقار، وأحيانًا للتعظيم والمودَّة، وكذلك اسْم الإشارة للبعيد يأتي لما هو قريب من باب التعظيمِ، مثل قوله تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ

لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، ذلك الكِتَـاب يعني القُرْآن، لَكِنَّهُ أتى بـ(ذلك) اسْم الإشارة للبعيدِ تنبيهًا لعلوِّ مَرتبتِه، فهـم أَتَوْا بهذا للتحقيرِ، يعني: أهذا القريب الَّذِي لدينا ونتصوَّره ونشاهده أهذا يُبعَث رسولًا، هكذا يَقُولُونَ، وأَرْدَفُوا ذلك بقولِهِم: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان:٤٢].

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِن﴾ مخفَّـفة من الثقيلة، واسْمها محـذوف، أي إِنَّـهُ ﴿كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ يصرِفنا ﴿عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾]، بئس الصبرُ هذا.

قوله: ﴿إِن كَادَ﴾ بمعنى قَرُب، و﴿إِن﴾ يقول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: إنها مخفَّفة من الثقيلة؛ لِأَنَّ ﴿إِن﴾ كما هو معروف لها معانٍ كثيرة، والَّذِي يعيِّنها السياقُ، تأتي نافيةً، وتأتي شرطيَّة، وتأتي زائدةً، ولا تأتي ناصبةً، الَّتِي تأتي ناصبة (أن)، لكنها هنا مخفَّفة من الثقيلة؛ لِأَنَّ أصلها (إنَّ) فخُففتْ، وإذا خُففت من الثقيلة لزِم أن يَكُون اسْمها محذوفًا، ولا نقـول: مستتِر؛ لِأَنَّ الاستتارَ يَكُون بالفعلِ، أو بما هو بمعنـاهُ، لكِن نقولُ: محذوف، والتقدير: إِنَّهُ كاد لَيُضِلّنا، و(كاد) بمعنى قرُب، والصواب أن كاد تأتي بمعنى قرب، سواء كانت منفيَّة أو مثبَتة، وَأَمَّا قول بعض النحْويين: إن نفيَها إثبات، وإثباتها نفيٌ، فليس بصحيحٍ، كما حقَّقه ابن هشام في الْمُغْنِي(١)، بل هي دائمًا بمعنى القُرب، يعني: لقد قرب أن يُضِلَّنا عن آلهتنا، لكِن منع من هَذَا مانعٌ، وهو الصبرُ عليها، فهم في الحقيقة يُقرّون أن رسالة الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خطيرة بالنسبة إليهم، لَكِنَّهُم يَتَمَـدَّحون بأَنَّهُمْ ذوو صبرٍ بالغٍ عظيـم ﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ -يعني على عِبادتها- لكان الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُضِلُّنا، والصواب

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٨٦٨ وما بعدها)، ط. دار الفكر.

أَنَّهُمْ لو تركوها لكان الرَّسول قد هداهم الله به، لَيْتَهُمْ لم يَصبِروا هَذَا الصبرَ؛ فإن هَذَا الصبرَ صَبْرٌ على معصيةِ اللهِ، لا عن معصيةِ اللهِ، وهو مذمومٌ، لا شكَّ أَنَّهُ مذمومٌ، فأقول: هَذِهِ الجملة تدلّ على أَنَّهُمْ مُقِرّون بخطرِ رسالةِ النَّبي ﷺ عليهم، ولكنَّهم يَتَمَدَّحون بالصبر عليها، وأنه مع قوَّة تأثير الرِّسَالة هم صبروا على آلهتهم، فلم يُضِلَّهم النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فهم مقرّون بخطر الرِّسَالة، ولإقرارهم بخطر الرِّسَالة بَذَلوا مُهَجَهم ورِقابهم لقتالِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأَنَّهُمْ لو كانوا يعرِفون أنها ليستْ مؤثِّرةً ما احتاجوا إلى أَنَّهُمْ يخرجون لقتال الرَّسولِ، ولقالوا: الأمر هيِّن، هَذَا مثل المجنون الَّذِي لا يؤثّر ولا يتبعه أحدٌ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾ أي معبوداتنا، والآلهة تطلَق على المعبودِ، لكِن تطلق إطلاقًا مجازيًّا على المعبود بغير حقٍّ، وإطلاقًا حقيقيًّا على المعبود بحقٍّ، ولهذا الرُّسُل -صَلَّى الله عليهم وسلم- يَقُولُونَ لأقوامهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩]، ما معنى ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾؟ أي من معبود حقيقة غير الله، أَمَّا معبوداتكم الَّتِي تعبدونها فهَذِهِ معبودات لكنها ليستْ حقًّا، وقولنا: لكِن تطلق إطلاقا مجازيًّا هَذَا التعبير خطأ، ما دام أَنَّا قُلْنا: إِنَّهُ لا مجاز في القُرْآن، لكِن تنزُّلًا على حَسَب كَلامهم هم يدَّعون أنها آلهة، ولكنها حقًّا ليست آلهةً، فالتعبير الصحيح أن نقولَ: إن آلهتهم سَمَّوْها آلهةً باعتقادِهم، وإلَّا فليستْ آلهةً.

قوله: ﴿لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ يعني حَبَسْنا أنفسَنا عليها، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [لَصَرَفَنا عنها]، استفدنا من قول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [لصرفنا] أن ﴿لَوْلَا﴾ شرطية، وأن جوابها محذوف، و﴿أَن صَبَرْنَا﴾ محَلّها من الإعراب مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا.

وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لصرفنا عنها]، الأصحُّ أن نقول: لأَضَلَّنا عنها؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾، والتقدير: لولا صبر موجود على هَذِهِ الآلهة لأَضَلَّنا عنها، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ.....................

(لولا) هَذِهِ شرطيَّة، وتأتي غير شرطيـة للتحضيض، ومرَّتْ قريبًا في هَـذِهِ السـورة، وكون (لولا) وهي لفظ وَاحِدٌ يأتي أحيـانًا بمعنى التحضيضِ، وأحيانًا بمعـنى الشرطِ، وكذلك (إن) وغيرها من الحروفِ؛ فهذا مما يؤيِّـد ما ذهبَ إليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة أَنَّهُ لا مجازَ في اللغةِ، وأن الَّذِي يُعَيِّن المعنى ويجعله حقيقةً أو غير حقيقةٍ السياقُ، فالكلمة في سِيَاقها، أو الجملة في سياقها حقيقة، لا تحتمل غير ما يُرادُ، وإنْ كانتْ قد تطلَق إطلاقًا آخرَ في معانٍ أُخرى، فـ(لولا) وجودها بجانـب الفعل جعلـها للتحضيضِ، ووجـودها بجانب الجملةِ الاسْميَّة جعلـها للشرطيَّة، فليست المعـاني في الكلمات صفات ذاتيَّة، وإنما هي صفات إضافيَّـة، ومعنى إضافية أي بحسَب ما تُضاف إليه، يعني حسب السياقِ، وبذلك نتخلَّص من الإِشْكالِ الَّذِي يَرِد علينا كثيرًا في بعض كلماتٍ في القُرْآنِ، حيث ننفي المجازَ ثم تأتينا كلمات أو جُمَل تُشكِل علينا، فإذا قُلْنا بهذا القول وقُلْنا: إن المعاني للألفاظ ليستْ من الصِّفات الذَّاتيَّة، وإنما هي من الصِّفات الإضافيَّة الَّتِي يعيِّنها السياق؛ نتخلص بهذا، ونقول مثلًا: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:٢٤]، الجَناح إذا أُضِيف إلى الطائرِ صارَ له معنًى، وإذا أضيف إلى الذلِّ صار له معنًى، وكذلك قوله: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧]، معنـاه: مائل للانقضاض، فالإرادة إذا أُضيـفت

(١) ألفية ابن مالك (ص١٨)، ط. دار التعاون.

للإِنْسَانِ صار لها معنًى، وإذا أُضيقت للحيوانِ صار لها معنًى، وإذا أُضيفت للجماد صار لها معنًى، بحسَب الإضافاتِ، وحينَئذٍ نتخلَّص، لا نقول: الإرادة الأَصْل أن تكون حقيقة لذوي الشعور، فإذا أُضيفت إلى غيرهم صارت مجازًا.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ عِيانًا في الآخِرة ﴿مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ أَخْطَأ طَرِيقًا، أهم أم المؤمنونَ]، لو قال: أَمِ الرَّسول لكان أَولى؛ لِأَنَّ الكَلام بالرَّسول ﷺ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ يقول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عِيَانا في الآخِرة]، وهذا ليس بلازمٍ أن يقيّد بالآخرةِ، نقول: إنهم يَرَوْنَ العذابَ في الآخرة وعند المَوْتِ، فعند المَوْتِ يشاهدون، وإذا قالوا: إنهم تابوا عند المَوْت فالتوبة لا تنفعُهم: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء:١٨]، ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٢]، هم أم الرَّسول ﷺ، وجملة ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ فيها من التهديد ما هو ظاهرٌ، يعني سوف يعلمون في تلك الحالِ هل هم الأضلُّ أم الرَّسول ﷺ، والواقع أَنَّهُمْ سيعلمون أَنَّهُمْ هم الأضلُّ إذا رأَوُا العذاب.

الآية (٤٣)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان:٤٣].

بعد أنْ بَيَّن أمثلةً لكفَّارِ قريشٍ من الأممِ الَّذِينَ أهلكهم الله تَبَارَكَوَتَعَالَى بسبب تكذيبهم للرسل، وبَيَّنَ أن من هَذِهِ الأُمَم من كانوا أتوْا عليها، وهي قرية قوم لوطٍ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوء؛ انتقل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بعد ذلك إلى ما هو أقبحُ وأشدُّ في التوبيخِ، وهو كونهم لا يَرجُون نشورًا، يعني لا يرجون بَعثًا، لا يؤمِّلونه ولا يخافونه، ثم انتقل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بعد هَذَا إلى حالِ هَؤُلَاءِ مع الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الَّذِي كان يَجِب علينا أن نُجِلَّه ونُعظِّمه ونوقِّره، وذكر أن هَؤُلَاءِ المكذِّبين اتَّخذوه هُزُوًا، وقوله: (اتَّخَذُوهُ هُزُوًا) أشدُّ وأبلغُ من قوله: هزِئوا به، يعني جعلوه كأنه صورة يُهْزَأُ بها، لكِن لو قال استهزءُوا به صار فعلًا، والفعل المطلَق يدلّ على المرَّة الوَاحِدة، بخلاف الأوَّل الَّذِي جعلوه كالصورة الَّتِي يُهْزَأُ بها.

ثم بَيَّن أَنَّهُ مع اتخاذهم إياه هُزُوًا أَنَّهُمْ يَسخَرون به في القول، يَقُولُونَ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١]، احتقارًا له، ثم يَفتخِرون مع احتقارِهم له بأَنَّهُمْ صبروا على آلهتهم، وأن دعوة النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان لها تأثير قوي، ولولا أَنَّهُمْ صبروا على آلهتهم لكانوا متأثِّرين بها: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ

أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان:٤٢]، ثم توعَّدهم الله عَزَّوَجَلَّ بأَنَّهُمْ حين يرون العـذابَ سيعلمون من هو أضلُّ، هم أم النَّبي ﷺ؟

ثم ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استفهامًا مشربًا بالتعجُّب فيمن اتَّخذ إلهه هواه، فقال: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾.

قوله: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الخطاب للرسولِ ﷺ؛ لِأَنَّ السياق يدل عليه، ولا أظنّه هنا يصحّ أن نجعلَه لكلّ مَن يتأتّى خطابه؛ لِأَنَّ قوله: ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ إِنَّمَا يناسب الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢].

يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَرَءَيْتَ﴾ بمعنى أَخْبِرني]، كيف تكون بمعنى أخبِرني، هل الرؤية هي الخبر؟ لا، لكِن أُريد لازِمُها، يعني هل رأيتَ فأخبرني، يعني هَذَا ليس هو المعنى الحقيقيّ له، لَكِنَّهُ معنًى لازِم للرؤية الَّتِي بمعنى العِلم، فإن المستفهِم لا يريد من المخاطَب إذا قال: (أرأيت) لا يريد أن يَستفهِم عن كونه رأى، إِنَّمَا يريد أن يستفهِمَ عن لازمِ هَذِهِ الرؤية، وهو الإخبار، ولهذا يَقُولُونَ: إنها بمعنى أخبِرني، من بابِ إطلاق الملزومِ من لازمِه.

أمَّا بالنسبة لإعرابها، فهذا التركيـب ﴿أَرَءَيْتَ﴾ يأتي كثيرًا في القُرْآن، ويَكُون ناصبًا لمَفْعُولينِ؛ الأول منـهما اسْم، والثَّاني منهما جملة استفهاميَّة أو قَسَميَّة، ولْيُنْتَبَهْ لإعرابها؛ لِأَنَّهَا مشكِلة، المَفْعُول الأول قُلْنا: إِنَّهُ يَكُون اسْمًا؛ إمّا مذكورًا وإما محذوفًا، هَذَا وَاحِد، المَفْعُول الثَّاني جملةٌ إمَّا استفهاميَّة أو قَسميَّة. (التاء) في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ فاعل، وتكون مفردةً دائمًا، أو مجموعةً، مثل قوله تَعَالَى: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:٤٦]، أو مثناةً، مثل قولنا: أرأيتُما إن كان كذا وكذا، وقد يَلْحَقُها ضميرٌ، أي تلحقها الكاف لمجرَّد الدلالة على المخاطَب، ولا محلَّ له من الإعراب، يَكُون حرف خطابٍ لا محل

له من الإعراب، وتبقى (التاء) مفردةً، ولنضرب لهذا أمثلة: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٦٢].

فقوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ﴾ هَذَا المَفْعُول الأول، والمَفْعُول الثَّاني الجملة القسمية: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾، والكاف في قوله: ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ حرف خطابٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ، إذَن المَفْعُول الأول موجود، والمَفْعُول الثَّاني جملة قسمية موجودة.

ومن الأمثلة قوله تَعالَى: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام:٤٦]، المَفْعُول الأول محذوف؛ لِأَنَّ المَفْعُولَ الأَوَّل لا يمكِن أن يَكُونَ جملةً، فهُوَ إذَن محذوفٌ، تقديرُه: أرأيتُم حالَكم، يعني أَخْبِروني عن حالِكم إن أخذَ اللهُ سمعَكم وأبصارَكم إلى آخره، وجملة ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ هي المَفْعُول الثَّاني.

وأيضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:٤٧]: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ الكاف للخطابِ، والتاء للمفرد، والمخاطَب جَماعَة، والدلالة على أَنَّهُ جَماعَة الكاف والميم، ومَفْعُولها الأول محذوف، ومَفْعُولها الثَّاني ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

ومن الأمثلة -أيضًا- قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف:٦٣]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٩-٢٠]، والآيات كثيرة، لكِن أحيانًا -كما تقدَّم- يُذكَر المَفْعُول الثَّاني، وكثيرًا يحذف المَفْعُول الثَّاني لدلالة السياق عليه؛ فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ لا يمكن أن يكُون الجواب ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ﴾،

لكِن المعنى: هل تغنيكم شيئًا، هل تنفعكم، هل تستحقّ أن تُعبَد؟ وما أشبهَ ذلكَ، وللبحث بقيَّة تأتي إن شاء اللهُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: على رأيِ النُّحَاةِ بأنَّ الَّتِي تَنـصِب المَفْعُولينِ هي الرؤيةُ القلبيَّةُ، فهنا تصبح القضية ليست مجرد رؤية للإخبار، كأنها اعتقاد؟

نقول: نعم يقولُ: أَعَلِمْتَ هَذَا فأخبِرني به.

إذَن القُرْآن -سبحان الله العظيم- ليسَ مثل بقيَّة الكَلامِ، تجد فيه استفهاماتٍ، أمرًا، تحدياتٍ في السياق، وهذا من إعجازِه في الحقيقةِ؛ لِأَنَّ كل هَـذِهِ الاختلافات في الكَلام تُوجِب إثارةَ الإنْسَانِ وإقبالَه، ولكن -كما أَسْلَفنا- لِمَن يَقرَؤُه عن قلبٍ، أمَّا مَن يَقرؤه عن بَصَرٍ فقطْ بدونِ بَصيرةٍ فهذا لا يَستفيدُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: في قوله: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾ [الروم:٤٩]، لماذا كُررت (من قبل) مرتين؟

الجواب: قوله تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ﴾ التكرار هَذَا يَكُون لفائدةٍ وغرضٍ، ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ فيها خلاف هل هي الأُولى أو ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ غير الأولى، وعلى هَذَا فيَكُون معنى قوله: ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ من قبل أن يُنزَّل عليهم، أي من قبل هَذَا التنزيل، فيَكُون من باب التكرار توكيدًا، وإن كان معنى قوله: ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ يعني من قبل هَذَا الأمر الَّذِي حدث لهم، ليس من قبل أن يُنَزَّل، بل من قبل حالهم، فلا يَكُون فيها تكرار.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل الإنْسَانُ المؤمِنُ يُمكِن أنْ يَضِلَّ عند المَوْتِ؟

الجواب: لا يَضِلّ ويَفقِد الإيمان عند المَوْت إلا إنْسَان سَرِيرَتُه باطلةٌ، أَمَّا الإنْسَان

الَّذِي عَمَلُه صالحٌ ومبنيّ على عقيدةٍ صحيحةٍ، فلا يمكن، لَكِنَّهُ على خَطَرٍ؛ لِأَنَّهُ يَخشَى أن يَكُونَ عَمَلُه مبنيًّا على سَريرةٍ باطلةٍ، نحن نقول: لا يمكن أن يضلَّ؛ لِأَنَّ الله ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ [إبْراهِيم:٢٧]، إِنَّمَا يَكُون الإضلال عند المَوْتِ، بناءً عَلَى أَنَّ الإِنْسَان في عِبادته غير مستقيم، كما جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ»(١).

فلا بدَّ أن تكون السَّريرة باطلةً؛ لأننا نعلمُ أن الإنْسَانَ لو بَنَى عملَه على عقيدةٍ سليمةٍ، سواء بإخلاصٍ، أو بغير إخلاصٍ، فلا يمكِن أن يَخْذُلَ الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنَ أبدًا، المؤمنَ حقيقةً، وهذا هو ما كنَّا ندعو إليه دائمًا؛ أن نحرِص على عملِ القلبِ، أمَّا الأعمال الظاهرة -عَمَل الجوارِح- فهي بمنزلةِ السُّور للبُستان تَحميه وتُحيطه، وَأَمَّا العملُ الأساسيُّ فَهُوَ عملُ القلبِ، فلا بدَّ أنْ نَحْرِصَ دائمًا على أن يَكُونَ الإنْسَانُ مطهِّرًا لقلبه، ومُصْلِحا لقلبِه، هَذَا أهمُّ شَيْءٍ، والأعمال الظاهرة هي في الحقيقةِ رسوم مصلحة، ومُنْمِية، مثل السَّقي للبستانِ، والرَّسول ﷺ شبَّه أعظمَ العباداتِ الظاهرةِ، وهي الصلاةُ، بالنهرِ الَّذِي يطهِّر الإنْسَان من أوساخِه(٢)، فهَذِهِ صقالات للقلب، ومادة يَنتفع بها القلب، إِنَّمَا الأَصْل هو القلبُ، ولهذا يَجِب علينا دائمًا أن ننظرَ إلى قلوبنا، أحيانًا يَكُون في القلب سَريرة الحسد مثلًا، وسَريرة الحسد

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢٠٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشَيْء عُذب به في النار، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، رقم (١١٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، رقم (٥٢٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا، وترفع به الدرجات، رقم (٦٦٧).

هَذِهِ ليستْ بهيِّنة؛ لِأَنَّهَا مَوْرُوثَة عن اليهودِ، فهل تَرْضَى أنْ تكونَ شَبيهًا باليهودِ؟ لا أحد يَرضَى، ومع ذلك تجدها في قلوب كثيرٍ من المؤمنينَ، والرياء في العِبَادَة أو في المظهَر موجودٌ أيضًا.

قوله: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي مَهْوِيَّه]، المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسَّر هَوى بمعنى مَهْوِيّ يعنى فسر المصدر بمعنى اسْم المَفْعُولِ، يعني اتخذ إلهه هَذَا الحجر مثلًا، أو هَذِهِ الشجرة، يعني جعل الإلهَ الشجرةَ، والشجرة أو الحجر هي المَهْوِيّ، ولهذا فسَّر الهوى بـ(المهويّ)؛ لِأَنَّهُ يريد أن يجعلَ الإلهَ هنا هو المعبودَ، ولكن الصواب أن الآيَةَ على ظاهِرِهَا، وأن الإله هو الهوى، ومعنى ذلك أَنَّهُ جعل المتبوع الهوى، وكون الإنْسَان يَتْبَع غيرَه، سواء هوى نفسه أو كونه يتبع غيره، هَذَا من اتِّخاذِهِ إلهًا، ولهذا قال الله تعَالَى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١]، فقال عَدِيُّ بنُ حَاتِمٍ: يا رسولَ اللهِ، إنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، ويُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟». قال: بَلَى، قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»(١).

فإذَن نقولُ: الآية على ظاهِرِها، يعني أنَّ الإلهَ هو الهَوَى نفسه، والهوى يَقُودُهُ إلى عِبَادةِ الشجَرِ والحَجَر، ويقوده إلى استحلالِ الزِّنا، وإلى استحلالِ الرِّبا، وإلى غير ذلك، فعليه الأَوْلَى جَعْل الآيةِ على ظَاهِرِهَا، وألَّا تُصْرَفَ إلى المعبـودِ، خِلافًا للمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قدَّم المَفْعُولَ الثَّانيَ لِأَنَّهُ أهمُّ]، أين المَفْعُول الثَّاني؟

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٩٥)، واللفظ للطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢، رقم ٢١٨).

أصلُه (من اتَّخذ هواه إلهًا) فالْمُتَّخَذُ إلهًا هو هوى، لا الإله متّخذًا هوى، الإلهُ ما اتّخذ هوًى، ولكن الهوى متَّخذ إلهًا، فلِهَذَا قالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قدَّم الْمَفْعُول الثَّانيَ لِأَنَّهُ أهمّ] يعني لِأَنَّهُ هو محلّ التعجُّب، فمحلّ التعجّب أن يَكُون هَذَا الشَيْءُ إلهًا، لا محلّ التعجُّب مجرَّد الهوى، فمجرد الهوى ليس محلَّ تعجُّب، إِنَّمَا مَحَطُّ التعجُّب أن يُتَّخذ إلهًا، فعلى هَذَا نقولُ: المَفْعُول الأول (إلهًا) والثَّاني (هواه).

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وجملة (مَنِ اتَّخذ) مَفْعُولٌ أوّل لـ(رأيت)]، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [جملة ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾] ننظرُ هل كَلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحيحٌ أو غيرُ صحيحٍ؟ يعني قوله: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ هو على كلِّ حالٍ مفردٌ، إلَّا على طَريقةِ ابنِ جِنِّي، لكنْ هل يُعَبَّر عن الموصول وصلته بالجملةِ؟ إذا قلت مثلًا: (قدِم الَّذِي سافر)، هل تقول: (الَّذِي سافر) جملة؟ لا؛ لِأَنَّ الاسْمَ الموصولَ مُفْرَدٌ، لكِن صِلَته جملةٌ، ويَدُلُّ على ذلك أَنَّ الاسْمَ الموصول يَقَعُ فاعلًا، والفاعل لا يَكُونُ جملةً، تقول: (جاء الَّذِي سافر) (الذي) فاعل، ولا يمكن أن يَكُون جملةً، وعلى هَذَا فيَكُون قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وجملة مَنِ اتَّخذ] فيه تسامُحٌ، والصواب أن يقال: و(مَنْ) في قوله: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ مَفْعُول أوّل لـ(رأيت).

والثَّاني: ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ الاستفهام هنا للنفيِ، يعني: فلنْ تكونَ عليه وَكِيلًا، قال الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيْ حافظًا تَحْفَظُه مِنِ اتِّباعِ هَوَاهُ؟ لا]، يعني لستَ وكيلًا عليه، وإذا لم تكنْ وكيلًا عليه فلستَ مسئولًا عنه، وإذا كان هَذَا الكَلام للنبي ﷺ فمَن دُونَهُ أَولَى، فنحنُ لَسْنَا وُكَلَاءَ على مَن عَصَوُا اللهَ، ولا على مَن فَسَقُوا عن أَمْرِه، إِنَّمَا علينا البلاغ والدعوة، وعلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحِساب، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾، وبهذا نعرِف أَنَّهُ لا يَنبغي للإِنْسَانِ

أن يَحْزَنَ على ضلالِ مَن ضلَّ إذا كان قد قامَ بما أوجبَ اللهُ عليه من البلاغِ والدعوةِ، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل:١٢٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:٣]، يعني مهلكًا نفسَك ألا يَكُونوا مؤمنينَ، وآيات كثيرة بهذا المعنى، وأن الإنْسَانَ لا يَحْزَن؛ لِأَنَّ ضلال مَن ضَلَّ بفعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفِعله تَعَالَى لِحِكْمَةٍ، ولهذا قال أهل العلمِ: إننا ننظُر إلى أهلِ المعاصي نظرينِ؛ نظرًا شرعيًّا، ونظرًا كونيًّا، فالنظر الشرعيُّ نحاول إلزامَهم بما أوجبَ الله ونعاقبهم على ذلك، ونُعَزِّرهم بما يليق بهم، ونُقيم الحدود عليهم، ولا نرحمهم في ذلك؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢]، هَذَا النظر الشرعيُّ، نظر قـوَّة وحَزْم، أمَّا النظر الثَّاني فَهُوَ النظر القَدَرِيّ الكونِيّ، فإنَّنا نَرِقّ لهم ونرحمهم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ابتلاهم بهذا الأمرِ، ومِنَ النَّاس مَن يتحمَّل هَذَا وهذا، ومِنَ النَّاس من لا يتحمَّل إلَّا وَاحِدًا منهما، وأيُّهما أكمل؟ الَّذِي يتحمَّل هَذَا وهذا أكمل، لكِن من النَّاس مَن لا يتحمَّل الأمر القدريَّ، وتجده يغضَب ويصير عنده غَيرة، ينفعِل فيها انفعالًا بالغًا، ويندفِع اندفاعًا كثيرًا، ومن النَّاس من ينظر إلى الأمر القدريّ فيقول: هَذَا بقـضاءِ اللهِ وقَدَره، ولا يَكُون عنده غَيرة أبـدًا إطلاقًا، وهذا أيضًا خطأ، فالواجب على المرءِ أنْ يَنْـظُرَ إلى الأمورِ مِنَ النافذتينِ: نافذة القَدَر ونافذة الشَّرْع؛ لِيَكُونَ مُستقيمًا، وهذا هو العدلُ.

إذَن مَن ضَلَّ منَ النَّاس فلَسـنا وُكَلاءَ عليه، ولكنْ له علينا الدعوة إلى اللهِ، ومحاولة إصلاحِه بما نستطيعُ.

قول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لا] إشارة إلى أن الاستفهامَ هنا بمعنى النفيِ، يعني فلنْ تكونَ عليه وكيلًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يُشكِل على هَذَا أنَّ الإنْسَان يجد في نفسِه حزنًا على القريبِ؟

نقول: هَذَا الحزن على القريبِ من باب الرقَّة والرَّحمة، ومع هَذَا يَجِب أن يَكُونَ عنده حَزْم في الدعوة إلى اللهِ، وتبليغ شَرْعِه، وإقامة ما يَجِب إقامتُه منَ الحدودِ على هَـذَا المخالِفِ؛ لِأَنَّ بعضَ النَّاسِ يَرِقُّ لِقَرِيبِهِ وصاحِبِـهِ وأخيه، وما أشبهَ ذلكَ، ولا يقوم بالواجبِ بالنسبةِ لتأديبِهِ ومحاولةِ إصلاحِهِ، وهذا خطأٌ.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٤٤)

• ● ◌ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٤٤].

• ● ◌ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ سَماعَ تَفَهُّمٍ ﴿أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ ما تقولُ لهم، ﴿إِنْ﴾ ما ﴿هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ أخطأُ طَرِيقًا مِنها؛ لِأَنَّهَا تنقادُ لِمَن يَتَعَهَّدُها، وهم لا يطيعون مولاهم المنعِمَ عليهم].

قوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ﴾ الخطاب إما للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وإما لكل مَن يتأتَّى خِطابُه مِمَّن يصِحُّ خطابُه، وقوله: ﴿أَمْ﴾ بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام، لكِن هل هي متَّصِلة أو منقطِعة؟ هي منقطعة؛ لِأَنَّهَا بمعنى (بل)، والمتصلة هي الَّتِي تكون بين أمرينِ متعادلينِ، مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]، هَذِهِ متَّصلة، فالَّتِي تأتي بين شيئينِ متعادلينِ يُسمُّونها متـصلةً؛ لِأَنَّهَا تصل الأوَّل بالثَّـاني، وإذا لم تكنْ كذلكَ فهيَ منقطِـعة، فقوله هنا: ﴿أَمْ﴾ ليس فيها معادِل، فتكون إذَن منقطِعةً بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام.

وقوله: ﴿تَحْسَبُ﴾ بمعنى تَظُنّ ﴿أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ يعني أَنَّهُمْ لا يسمعـون ولا يعقلون، وما المرادُ بالسمعِ؟ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: [سماع تفهُّم] وإنما قيَّده بسماع التفهُّم لأَنَّهُمْ يسمعون سَمْعَ إدراكٍ، لكنَّه لا ينفعهم؛ لأَنَّهم

لا يتفهَّمون، ولو أن المُفَسِّر أبقَى الآيَةَ على إطلاقها بدون تقييدٍ لكانَ أَولى، ويَكُون نَفَى السمع لانتفاءِ فائدتِه؛ لِأَنَّ ما لا يُستفاد منه كالمعدومِ، فهم لا يَسمعون وإنْ كانوا يدرِكون ما يقالُ إدراكًا حِسِّيًّا، لكنَّهم لعدمِ انتفاعِهِم بهذا السماعِ صاروا كالذينَ لا يَسمعونَ.

وقوله: ﴿أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ﴾ يقـول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ما تقـول لهم] وفي هَذَا نَظَرٌ ظاهرٌ، بل المراد: يعقـلون كل ما ينفعـهم، يعني أَنَّهُمْ ليس عنـدهم عقلٌ لِمَا تقول ولا لغيرِه، فالعقلُ هنا ليس العقـلَ الَّذِي هو الذكاء، وهو إدراك الأمورِ، فإنهم يعقِلون بهذا المعنى، لكِن المراد العقل الَّذِي يمنع صاحبَه ويعقِله مِنَ التصرُّف بما لا يليق، هَذَا العقل الحقيقيّ، وليس العقل أنْ يُدرِكَ الإنْسَانُ المعقول، فإنَّ العقلَ الَّذِي معناه أنْ يُدْرِكَ المعقولَ هو مَناط التكليفِ، وليس مَناط المدحِ أو الذمِّ. فالآنَ صار العقلُ عقلينِ:

أحدهما: مناط التكليف، الَّذِي به يدرِك الإنْسَان ويتميَّز عن الحيوانِ.

والثَّاني: العقـل الَّذِي هو مَناط المدح، وهو الَّذِي يَمنَـع صاحبَه ممَّا لا يَليق، والمنفيُّ عن الكفَّار هو الثَّاني، الَّذِي هو العقل بمعنى ما يَمنع صاحبَه عمَّا لا يليق، أمَّا الأوَّل الَّذِي هو إدراك المعقـولات فهذا ثابتٌ لهم، ولذلك كُلِّفـوا وخُوطِبوا بالشرعِ، ولولا ذَلِكَ لَمَا كُلِّفوا ولَمَا وَجَبَ عليهم التزامُ الشرعِ.

هل العقل الَّذِي نفاه الله عن الكفَّار يَقتضي نفيَ الذكاء عنهم؟

لا، هم أذكيـاء يَفهَمون الَّذِي يَنفَعهم، ويفهمـون الَّذِي يضرُّهم، لكنَّهم ما عقَلوا، يعني ما مَنَعَهم هَذَا العقل عمَّا لا يليقُ، فلذلك صحَّ أنْ نقولَ: إنهم لا يعقِلون، فأبو جهل مثلًا عاقل أو غير عاقل؟ نقولُ: بالنسبة إلى العقل الَّذِي هو مناط تكليف

فَهُوَ عاقل بلا شكٍّ، ومن أَذكى النَّاس، وبالنسبة للعقل الَّذِي هو مَحَطّ المدح الَّذِي يَمتـنِع الإنْسَـان به عمَّا لا يليـق فليس عاقلًا، ولذلك بقِي على كفـرِه، مع وضوح الأدلَّة والبيِّنات على صِدق ما جاء به الرَّسول ﷺ. وهنا المراد بالعقل الَّذِي نفاه الله العقلُ الَّذِي يَمنَع صاحبه عمَّا لا يليق.

قوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ هَذَا حَصْرٌ، يعني ما هم إلا كالأنعـامِ، أي مثل الأَنْعام، والأَنْعام هي البهائمُ، ومن المعلومِ أنك لو قلتَ لأيِّ إنْسَانٍ: أنت بهيمةٌ يَغضَب بلا شكٍّ، فالله يقول: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾، أيضًا لم يقل: إن هم إلا أَنْعام، قال: ﴿كَالْأَنْعَامِ﴾، والتشبيه يَقتضي أن المشبَّه أقلُّ من المشبَّه به، ولهذا قال: ﴿بَلْ هُمْ﴾ هَذَا انتقال للصريح ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ يعني: أخطأ طَرِيقًا مِنَ الأَنْعامِ؛ لِأَنَّ الأَنْعام تَهتدي لِما ينفعُها، وهَؤُلَاءِ لم يَهْتَدُوا لِمَا ينفعُهم، فالأَنْعام إذا دعاها الراعي إلى المرعَى تأتي، وإذا دعاها إلى المَحْلَب أتتْ، وإذا دعاها إلى المأوَى أتتْ، كذلك أيضًا تنفِر ممَّا يضرُّها، لكِن هَؤُلَاءِ بالعكسِ؛ تدعوهم الرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إلى ما ينفعُهم وتحذِّرهم مما يضرُّهم، ومعَ ذلك لا يَهتدون سبيلًا، ولا يَنقادون، فصاروا إذَنْ أَضَلَّ سبيلًا مِنَ الأَنْعامِ، ولهذا بَيَّنَ الله تَعَالَى في آياتٍ متعدِّدة أنَّ الكفَّارَ شرُّ البَرِيَّة؛ شَرّ ما بَرَأ الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال:٥٥]، يعني شَرًّا منَ الكلابِ والخنازير، وقلْ ما يُمكِن أن تقولَ مِنَ الخِسَّة في مخلوقات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّتِي خلقها، فهم شرٌّ من ذلك، ومع هَذَا نجد من المسلمين الآنَ مَن يُكْرِمهم، بل مَن يقدِّمهم على المؤمنين، وهَذِهِ مِحنة عظيمة، فبهذا السَّبب استطالَ أعداء الله على المسلمينَ، رأَوْا أنفسَهم عند كثيرٍ من المسلمينَ محَلّ التبجيل

والتعظيم، ففخروا بأنفسِهم، بل أَنكى من ذلك وأدهَى أَنَّهُمْ صاروا محلَّ التقليدِ عنـد بعضِ النَّاسِ، يعني يقلدونهم، ومعروف أن الإنْسَانَ إذا قُلِّدَ فسـوف يفخَر ويرى نفسه إمامًا، وهذا في الحقيقة من سُوء التصرُّف، ومن ضعف الشخصيَّة، وإلَّا فالواجب أن نُنَزِّلَ هَؤُلَاءِ الكفَّارَ مَنْزِلَتَهُمُ الَّتِي أَنزلَهم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وألَّا نجعلَ منهم قدوةً، وأَنَّهُمْ إذا فتحوا لنا أبوابًا مِنْ الِاختراعات والصناعات وغيرِها، نعم نستـفيد من عِلمهم، لكِن لا عَلَى أَنَّنا نُظهِرهم بمظهرِ البارزِ المتـقدِّمِ المعظَّم، إنَّما نقول: هَؤُلَاءِ مثلما تَهتدي الشاةُ إلى العَلَفِ الجيِّد وتأكله هم اهتدَوْا إلى هَذِهِ الصنائعِ وعَلَّمَهم الله مهنة لهم ولغيرهم، لكِن كوننا نُقَدِّمُهُمْ وَنَجْعَلُهُم محَلَّ إعجابٍ وإكرامٍ هَذَا خطأ. وبَيَّنَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: [لأنها تنقاد لِمَن يَتَعـهَّدها، وهم لا يطيعون مولاهم المنعِمَ عليهم].

وقد تقـدَّم قولُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴾ [التوبة:٢٩]، فإذا قال هـؤُلَاءِ الكِتَابيُّون: نحن نَدِين دِينَ الحقِّ لأننا نتَّبع رسولًا، والله عَزَّوَجَلَّ قيَّد ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ فهم يَقُولُونَ: نحن نؤمن بالله واليومِ الآخِرِ ونحرِّم ما حرَّم الله ورسوله، وندين دين الحقِّ لأننا على دين رُسُلٍ؟

نقول: الحمد لله، سياق هَذِهِ الآيات بيَّن ما هو دين الحق؟

ففي آخر الآيات ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ

قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾ [التوبة:٣٠-٣٣]. فنقول: دين الحقّ ما جاء به الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فإذَن اليهوديّ الكِتَابيّ إذا بقِيَ على دينه، وإن كان دينُه حقًّا حينما كان هو الثابت، لكنَّه الآن ليسَ بدين حقٍّ؛ لِأَنَّ دين الحقِّ ما جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ، فيَكُون في آخِرِ الآياتِ ما يدل على أن هَؤُلَاءِ وإنْ زَعَموا أَنَّهُمْ على شريعةٍ وعلى دينٍ، فإن دينَهم ليس دينَ حقٍّ بعد أنْ جاء دينُ الرَّسولِ ﷺ، قال تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾ [التوبة:٣٣].

وهذا نظير ما يحتجّ به هَؤُلَاءِ في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [البينة:٦]، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ وهم يَقُولُونَ: نحن ما كَفَرنا، بل نحن مؤمنونَ، فيَجعلونَ (من) للتبعيضِ، لا لبيـانِ الجنس، ونحن نقول: إن (من) لبيـانِ الجِنس، فقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من أيِّ طائفةٍ؟ ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾، هَذَا بيان للاسْمِ الموصول (الذين) في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾.

فالحاصِلُ: أَنَّهُ توجَد آياتٌ في القُرْآن كما أَسْلَفْنَا مشتَبِهات يتبعها الَّذِينَ في قُلُوبهم زَيْغ، ولكنَّ المؤمنين يَرُدُّونها إلى المحكَمِ، فتكون كلها محكَمةً.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعَـالَى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٣٠]، ألا يَكُون دليـلًا صريحًا على كُفْـرِهم، لكِن إذا قالوا: نحن لا نقـولُ: عُزيرٌ ابنُ الله،

نقول: نَرُدُّ عليهم بقوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٦٨]، نقول: هم سيقُولُونَ: نحن أَقَمْنَا التوراةَ والإنجيلَ، وأمَّا قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ سيقُولُونَ: وما أنزل إلينا من ربِّنا من غير التوراة والإنجيل؛ لِأَنَّ الرُّسُل جاءوا بأمرٍ غيرِ التوراةِ والإنجيل، وأمَّا قوله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم﴾ سيقُولُونَ: ﴿كَثِيرٗا مِّنۡهُم﴾ ونحن لَيْسُوا من هَذَا الكثيرِ، فالآية ليستْ صريحةً، لكنْ توجد آيات صريحة -الحمد لله- واضحة جدًّا، وهذا في الحقيقة ما يهوِّن على بعض النَّاس مسألة اليهود والنصارى.

وأنا قرأتُ مقالًا تقول: لماذا تصنعون هَذِهِ الضجَّة العظيمة لتوريد المربِّيَات، ما السَّبب؟! تقول: دين تُقِرّ به -هكذا تخاطب المسلم- كيف تنكِر على مَن قام به وكيف تنكر على المرأةِ النصرانيَّة الَّتِي تجيء عندك بيتك تقيم شعائر دينها؟! هَذَا ليس بمنكَرٍ؛ لأننا نحن عندهم هناك في بلادهم نقيم ديننا، حتى إنهم -هكذا تقول- يقدِّمون لنا وجبة الإفطار في الصوم، فهم يساعدوننا على ديننا، ونحن الآن ننكر دينَهم ونقول: لماذا نأتي بمربيات ونَفتعِل هَذِهِ الضجة. مع أَنَّهُ لم تحدُثْ ضجَّة مع الأسف، يا لَيْتها حدثَت ضجَّةٌ ضدها.

وفي الحقيقة مما يهوِّن عليهم مسألة النصارى واليهود أَنَّهُ يوجد في بعض الآيات أشياء متشابِهة، يتبعها مثل هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أزاغَ اللهُ قلوبَهم، والعياذُ باللهِ، وإلَّا لو عَقِلوا لَفَهِمُوا خَطَرَ النصارى في هَذِهِ البلاد بالذَّات؛ لِأَنَّ هَذِهِ البلاد بالذَّات مغزوَّة من أعداء المسلمينَ، حيث إِنَّهُ لم يبقَ فيما نعلَمُ أحدًا من بلادِ الإسلامِ يطبِّق من الإسلام ما تطبِّقه هَذِهِ البلاد، فهي مغزوَّة من ناحيتينِ؛ من ناحية التزامِها بالإسلام

التـزامًا فائقًا على غيرِها، هَذِهِ وَاحِـدة، ومن ناحية أخرى أنها هي مَهْبَط الوحيِ ومَنْبَع الرِّسَالةِ، وإذا قُضي على الرِّسَالة في مَهدِها ومَنْبَعِها فالأطراف من باب أَوْلَى، على أن الأطراف قد أُكِلت الآن، فما بقي إلَّا هَذَا الصُّلْب، فركَّزوا جُهُودَهم على هَذِهِ البلادِ، ولكن مع الأسفِ أن كثيرًا منَّا لا يَعُونَ خطرَ هَذَا الأمر، وهم في غفلةٍ، وما همّهم إلا الدُّنْيا، ولذلك يريدون أن يحصُلوا عليها بأيِّ وسيلةٍ. والواجبُ علينا الحَذَر من هَؤُلَاءِ الأعداء، وأن نعلمَ أَنَّهُ مهما حصلَ منهم مِن نُصح كما يقولونَ، وإخلاصٍ في العملِ، فما ذلك إلا شبكة يَصطادون بها مَن لا يفهمون.

على أَنَّهُمْ في الحقيقة مهما بَلَغوا من النـصحِ، إن صح ذلك، فإنَّ الله يقـول: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة:٢٢١]، ويقول: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة:٢٢١]، ولاحـظْ أن الآيةَ تقـول: ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ و﴿مُّؤْمِنَةٌ﴾، لا مسلم ومسلمة؛ لِأَنَّ من المسلمين مَن لا خيرَ فيه، لكِن الكَلام على المؤمنِ، ولهذا يَنبغي للإنْسَانِ أنْ يحرِص في مربِّيات أولادِه وفي خَدَمِه أن يَكُونوا مؤمنينَ، وأن يَحذَر من هَؤُلَاءِ الأعداءِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يَحْرُم استخدام الكافر؟

نقول: أمَّا في الأَصْلِ فيجوز استخدام الكافرِ، لكِن بالنظر إلى مفاسدِه، وأن هَذِهِ البلاد خالِيَة منهم، فإننا نَميل إلى أن منعَهم أَولى؛ لِأَنَّهُ من المعروفِ أن الثوبَ الوَسِخ لا يَهُمُّ أنْ يَتَوَسَّخ، لكِن الثوب النظيف أيُّ وَسَخٍ يُدَنِّسه، فبلادنا لَمَّا كانت خاليةً منهم فهي أطهرُ، كما هو معروف في حديثِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ استيقظَ ليلةً فَزِعًا مُحْمَرًّا وجُهه يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ». قالتْ:

أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ»(١) ومَنْ هم الخَبَث؟ الكفَّار؛ قال تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨].

فالكفَّار همُ الخَبَثُ، وإنْ كان مِنَ الخبيثِ ما قد يُرادُ به ما هو أعمُّ من ذلكَ، لكِن فُتِحَ اليومَ من رَدْمِ يَأجوجَ يدلّ على ما أَشَرْنا إليه، وهو كثرةُ غير المسلمينَ في المسلمينَ، وقد يراد بالخَبَث كلُّ المعاصي، فالمعاصي كلُّها خَبَثٌ، والطاعات طُهْرٌ، لكِن لعلَّ الحديثَ يَشمَل هَذَا وهذا، ويؤيِّد الأوّلَ فَتْحُ رَدْمِ يأجوجَ ومأجوجَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كلُّ الآياتِ يمكِن أن تقبل الإِشْكالَ، حتى هَذِهِ الآية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩].

نقول: الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ الَّذِينَ يكذبون بالرَّسول لَيْسُوا بمؤمنينَ؛ لِأَنَّهُ كلَّما جاء نبيٌّ وكذَّبوه صاروا كافرينَ بالجميعِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: في قولِه تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ نجد أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مرفوع بين منصوباتٍ، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء:١٦٢]، هَذِهِ عكس الآية السابقة؛ فهذا منصوب بين مرفوعات، وذاك مرفوع بين منصوبات، فما إعراب هاتين الكلمتينِ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شر قد اقترب»، رقم (٧٠٥٩)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، رقم (٢٨٨٠).

نقول: الإعراب: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ هَذِهِ على تقدير: وأخصّ أو أمدَح المقيمينَ للصلاة.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: ما الحِكْمَةُ في قَطْعِ العطف إلى هَذَا التقدير؟

نقول: العِنَاية بالصلاةِ، هَذِهِ فائدةٌ مَعنويَّة، وتُوجَدُ أيضًا فائدة لفظيَّة، وهي التَّنْبيه؛ لأنَّ تغيُّرَ الأسلوبِ يُوجِب الانتباهَ، لو قَرَأْنَا الآيَةَ كلَّها على نَسَقٍ وَاحِدٍ مَشَيْنا، لكِن حِينَما تَقِف يَكُونُ في هَذَا التنبيهُ.

وأمَّا إعرابُ قولِه تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ هنا لماذا رُفعت؟ نقول: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ يجوز أنَّ النصارَى مرفوعة أيضًا، ويمكِن أن تكونَ منصوبةً، فهي مُحْتَمِلة، لكِن لا يَتعيَّن أن تكونَ منصوبةً، فتكون (الواو) هنا للاستئنافِ، (والصابئون والنصارَى كذلكَ) هَذَا التقدير، وتكون هَذِهِ الجُملة مستأنَفةً بين الكَلِمَتينِ، أو نقول: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ هو الخبر، وحُذف الخبرُ مِنَ الجُملةِ الأُولى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما الفرق بين هَذِهِ الآية وقوله في سورة الحج: ﴿وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ [الحج:١٧]؟

الجواب: في هَذِهِ الآية قال: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾، واليهود مؤمنون بالله واليوم الآخِرِ، في سورة الحج ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج:١٧]، فلم يذكرْ أن جزاءهم الجنَّة مثلًا، ذكر أن الله يفصِل بينهم، والفصل شامِل للمؤمنينَ والمشركينَ والمجوسِ وغيرِهم، ففرق بين الآيتينِ.

الآيتان (٤٥، ٤٦)

• ● ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان:٤٥-٤٦].

• ● ● •

لَمَّا ذكر الله عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ كذَّبوا الرُّسُلَ السابقينَ، وما أحلَّ الله بهم من العذاب والعقوبة، أراد عَزَّوَجَلَّ أن يبيِّن شيئًا من آياتِه يدل على قُدرتِه ووَحدانِيَّته، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تنظر ﴿إِلَىٰ﴾ فِعل ربِّك ﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾]، إلى آخِرِه.

أولًا: كلمة ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الاستفهامُ للتَّقرير؛ كقولِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]، وقوله: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:١٦]، وما أشبهَ ذلك مِنَ الأمثلةِ، ويقدِّر بعض العلماء مثل هَذَا التركيب بقولِه: قد فعلْنا ذلك، قد رأيت ذلك، فمثلاً ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ يعني أنك رأيت ذلك، وقول المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تنظر] فسَّر الرُّؤية بالرؤية البصرية، مع أَنَّهُ يَحتمل أن تكون رؤيةً بصريةً ورؤيةَ بَصيرةٍ، يعني رؤية عِلمية، أي تعلم هَذَا الأمر الَّذِي سيُذكَر.

والخطاب في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ هل هو للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أو لكل ما مِن شأنِهِ أن يخاطَب؟

الجواب: أَنَّهُ لكل مَنْ مِنْ شأنِه أن يخاطَب؛ النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وغيره؛ لِأَنَّهُ كما أسلَفنا في القاعِدَة التفسيريَّة أَنَّهُ كلَّما كانتِ الآية أدلَّ على العموم كان القولُ به

أَولى، وأنه لا يَنبغي أن تُجعَل خطابات القُرْآن للخصوصِ إلا بدليلٍ يَمنع العمومَ، يعني ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أيُّها الإنْسَان ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾، المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدَّر مضافًا فقال: [﴿إِلَىٰ﴾ فعل ﴿رَبِّكَ﴾] لِأَنَّهُ ليس المراد أن ينظر الإنْسَان إلى الله عَزَّوَجَلَّ بذاته، إِنَّما المراد أن ينظُر إليه من هَذِهِ الحيثيَّة، فيَكُون مصبّ النظر هو الفِعل.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ من وقتِ الإسفارِ إلى وقتِ طلوعِ الشمسِ]، هَذَا تفسيرٌ للظلِّ، وليس تفسيرًا للمدِّ، فالظلُّ من وقتِ الإسفارِ إلى وقتِ طلوعِ الشمسِ، وسُمِّيَ ظِلًّا لِأَنَّهُ ذو نورٍ، ولَكِنَّهُ بدون شعاع شمس، فكان ظلًّا، وهذا هو الَّذِي فسَّره به ابن عبَّاس وغيره، وعليه جمهور المفسِّرين؛ أن الظلَّ ما بين طلوع الفجرِ إلى طلوعِ الشمسِ؛ لِأَنَّهُ كما قُلْنا: نور بدون شعاعٍ، ومدُّه يعني تطويله؛ لِأَنَّ الفرق بين هَذَا وهذا معروف، ولكن أيّ شَيْء يَكُون فيه من آيات الله؟ قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ يعني غير ممدودٍ، بحيث تطلُع الشمس مباغتةً بدون مدٍّ، والواقِع بخلافِ ذلكَ، بل هو ممتدٌّ، وكونه لا يزول بطلوع الشمس هَذَا غير ممكِن، ولذلك يقول في تفسير الجَمَل في تفسير قول المُفَسِّر: [مقيمًا لا يزول بطلوع الشمس]: (بألا تطلع الشمس)، ليس المعنى تطلع ولا يزول؛ وذلك لِأَنَّ زواله بطلوع الشمس، فإذا طلعت فلا بدَّ أن يزول، المعنى أن النفيَ مسلَّط على قوله: [بطلوع الشمس]، فمعنى قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ أي أن الشمس لا تطلُع، ويبقى باستمرار، يعني يبقى الأمرُ لا ليلٌ ولا نهارٌ، إسفارٌ بدون شمس.

فكَلام صاحب الجلالين يَصِحّ بأنْ نجعلَ النفيَ مسلَّطًا على قولِه بطلوعِ الشمس، يعني فلا تطلع الشمس. على كلِّ حالٍ المعنى مفهوم الآن؛ لو شاء لجعله ساكنًا فلا تطلع الشمس، أو إنْ صحَّ أن يقال: لو شاء لجعله ساكنًا فتطلع الشمس

غيرَ مضيئةٍ، وهذا خلاف المعهودِ أن تطلُعَ غير مضيئة، ولكن الله قادِر على أنْ يُخرِجَها غيرَ مضيئةٍ، كما يُعلم ذلك في الكسوفِ.

فالحاصلُ: أن السكونَ الآن يفسَّر بحسَب ما يفسَّر به الظلُّ. هَذَا أحد الأقوال في تفسير الظل.

والقول الثَّاني في الظل: أن المراد به الليلُ كلُّه، وأنَّ المراد بمدِّه تطويله، ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ بمعنى بعد أن كان طويلًا كان ينقُص شيئًا فشيئًا، فيكُون في هَذَا إشارة إلى تغيُّر الفصول؛ لِأَنَّ الفصول تتغيَّر بتغيُّر الليلِ والنهارِ.

والقول الثالث: أنَّ المرادَ بالظلِّ ظلُّ كلِّ شاخصٍ إذا طلعتِ الشمسُ، فإنَّ الله تَعَالَى يَمُدُّه ثم يَقْبِضُهُ شيئًا فشيئًا، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ فتكون الشمس مُسْتَقِرَّةً ثابتةً في مكان لا تَرتفِع ولا تَنخفِض.

فالآنَ صار المرادُ بالظلِّ على الخلاف ثلاثة آراءٍ؛ إمَّا أَنَّهُ ما بين طلوعِ الفجرِ إلى طلوعِ الشمسِ، والمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: [من وقت الإسفار] لأجل أن يتحقق الظل. أو أَنَّهُ الليل كله، ويكُون مَدُّهُ تطويلَه ثم يَنقُص، ففي هَذَا من قُدرة الله تَعَالَى: تغيُّر الفصول بسَبَب طول الليل وقِصره. أو أن المراد به ظِلّ كلِّ شاخصٍ، فَإِنَّهُ أوَّل ما تطلُع الشمس يكُون الظلُّ طويلًا ممدودًا، ثم يُقبَض شيئًا فشيئًا، ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾، والسكون هنا يَختلِف معناه بحسَب اختلاف معنى الظلِّ، فإذا قُلْنا: المراد بالظلِّ ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، كان المراد بالسكون أن الشمس تخرج دَفعةً وَاحِدةً بدون أن يَكُون ظِلُّها شيئًا فشيئًا، وإذا قُلْنا: إن المراد به الليل كان المراد بسكونِه أن يبقَى الليل دائمًا، لا يزيد ولا ينقُص، وإذا قُلْنا: إن المراد بالظلِّ ظِلُّ الشاخصِ، صار المراد بسكونِه أن الشمسَ لا تتحرَّك،

وتبقى في مكانٍ وَاحِدٍ، ويَكُون الظلُّ ساكنًا، لا يزيد ولا يَنقُص، ففي كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادرًا على هَذَا وهذا دليلٌ على كمال قُدرتِه ووحدانِيَّتِه في التفرُّد؛ لِأَنَّهُ لو كان معه إلهٌ آخرُ لم يكنْ له المشيئة المطلَقة في هَذَا وفي هذا.

ثمَّ فيه أيضًا من نعمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على العبادِ في اختلاف هَذَا الظلِّ ما هو معلوم؛ لأننا لو قُدِّر أن الشمسَ تخرج هكذا بَغتةً بعد ظلام دامسٍ فقد يؤثر النور الساطع في المواشي في إبصارها، وفي بني آدم، وفي الأشجار والنبات، بخلاف ما إذا كان الشَيْء يأتيها تدريجيًّا، وكذلك أيضًا لو كان الليل والنهار دائمًا لا يزيد أحدهما ولا ينقُص، لم يكنْ في ذلك اختلاف في الفصول، ولم يكن في ذلك اختلافٌ في الأشجارِ؛ لِأَنَّ كثيرًا من الأشجار تختلِف ثِمارُها وإيناعها بحسَب اختلاف الفصولِ.

كذلك أيضًا إذا قُلْنا بأنَّ الظلَّ ظلُّ كلِّ شاخصٍ؛ فإنَّ كونَ الشمسِ تَدُورُ وتختلف الأفياءُ والأَظِلّة بحسَب سَيْرِها هو أيضًا من نعمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومن تمام قُدرته.

فالحاصل: أن هَذَا الأمر الَّذِي قرَّر الله تَعَالَى بأننا ننظر إليه في كل وقت دالٌّ على أمرينِ: تمام القُدرة، وتمام الرَّحمة؛ لِأَنَّهُ متضمِّن لهما.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: ما الَّذِي تختارون من هَذِهِ الأقوال؟

نقول: ما دام أن هَذِهِ المعانيَ لا تَتنافَى، فالواجب أن تُحمَل الآية على الجميعِ، وهَذِهِ قاعِدَة قرَّرناها سابقًا، وهي قد قُرِّرت أيضًا من قبلنا، قررها شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بأنه إذا كانت الآية تَحتمِل المعانيَ المذكورةَ فيها، فالواجبُ أن تُحمَل على كل هَذِهِ المعاني؛ لِأَنَّ كَلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يحيط به شَيْءٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما الفرق بين الظلِّ والفيءِ؟

هَذِهِ الْفَائِدَة قد سبقتْ، والفرق بينهما: أن الفيءَ ما نَسَخَ الشمسَ، والظل ما نسختْه الشمسُ، مثل قولنا: الظل ما قبلَ الزوال، والفيء ما بعد الزوال؛ لِأَنَّ الظلَّ الَّذِي قبلَ الزوالِ الَّذِي يُزيلـه ويَنسَخه الشمسُ، والفيء الَّذِي بعـد الزوال ينسخ الشمسَ؛ لِأَنَّهُ يمتدّ، وكلَّما امتدَّ إلى شَيْءٍ أزال ضوءَ الشمسِ عنه.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ﴾ أي على الظلِّ ﴿دَلِيلًا﴾]، قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا﴾ الجملة الفعليَّة هَذِهِ هل هي معطوفة على قوله: ﴿لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾، أو على قوله ﴿مَدَّ﴾: ﴿كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ﴾؟

فالجواب: معطوفة على قوله: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾؛ لِأَنَّ قوله ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ لو جُعِل معطوفًا على ﴿لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ لكانت الشمس ليستْ دليلًا عليه، والأمر بخلاف ذلك، فالمعنى يفسُد، فهي إذَن معطوفة على قوله: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾، يعني: وكيف جعلنـا الشمس عليه دليلًا، ولكنَّ فيه الْتفاتًا من الغَيـبة إلى التكلُّم؛ لِأَنَّهُ قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا﴾، ولم يقـل (ثم جعل). وقوله: ﴿ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ يعني على الظلِّ، وكيف كانت دليلًا على الظلّ؟ يقول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [فلولا الشمس ما عُرف الظلُّ]، المراد بالظلِّ هنا الَّذِي يأتي من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ليس ظلّ الأنوار حيث يضع الإنْسَان له كشَّـافًا، ويَكُون له ظِلال؛ لِأَنَّ هَذَا الظلّ الَّذِي يَكُون من مصباحي أنا ومصباحك أنت هَذَا ظِلٌّ نسبيّ، حتى ظِلّ الشاخِصِ إذا جَعَلْناه هو الأنوار؛ لِأَنَّهُ ليس المقصود معرفة الظل الَّذِي يَكُون بمجرَّد تسلط ضوء على جسمٍ، المراد الظلُّ العامُّ الَّذِي يعمُّ كلَّ النَّاس، وهذا لا يمكِن إلا بِجعلِ الشمسِ وحدَها هي الدليلَ عليه، لكِن قد يقول قائل: القمرُ أيضًا دليل عليه؟ فنقول: إن نور القمر

مستفادٌ من نورِ الشمسِ، وليس مستقلًّا بالإضاءة، فالَّذِي يدل على الظلِّ أصلًا هي الشمس.

قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ جَعْلُ الشَّمْس دليلًا عَلَى الظلِّ فِيهِ دليلٌ ليسَ عَلَى مجرَّدِ وجودِ الظلِّ، بل دليل عَلَى ما فِيهِ من المصالحِ، وَهِيَ أَيْضًا مدلولٌ عَلَيْهَا به، فالشَّمْس الآنَ يُستدَلُّ بها عَلَى ما فِي الظِّلِّ مِنَ المصالحِ، ويُستدَلُّ بالظِّلِّ عَلَى ما فِيهَا من المصالحِ أَيْضًا؛ لأنَّ غُيُوبَ الشَّمْسِ عنِ الْأَرْض قد يؤثِّر، وبقاءَها دائمًا عَلَى وجهِ الْأَرْضِ قد يؤثِّر، مثل قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص:٧١-٧٢]، فكونُ هَذَا دليلًا عَلَى هَذَا، وهذا دليلًا عَلَى هَذَا؛ هو أَيْضًا من رحمةِ اللهِ؛ لِأَنَّهُ لَولَا الشَّمْس ما عَرَفْنَا فائدةَ الظِّلِّ، ولولا الظِّلّ ما عرفنا فائدة الشَّمْس، فكلٌّ منهما فِي الحقيقةِ دالٌّ ومدلولٌ.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ثُمَّ قَبَضْنَـٰهُ﴾ أي الظِّلّ الممدود إلينا ﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾ خفيًّا بطُلُوعِ الشَّمْسِ].

قوله: ﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾ هل المرادُ باليَسِير هنا صفة للفعل، يعني أَنَّ قَبْضَنَا إيَّاه يَسيرٌ علينا؛ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق:٤٤]، أو أن المراد بقولِه: ﴿يَسِيرًا﴾ يَعْنِي أن القبضَ كَانَ شَيْئًا فشيئًا؟

الأخير أظهرُ، وهو المتبادَرُ؛ أن اللهَ تَعَالَى قَبَضَ هَذَا الظِّلّ قبضًا يسيرًا، شَيْئًا فشيئًا، وهو مُنْطَبِقٌ عَلَى كلِّ التفسيراتِ السابقةِ.

إِذَا قُلْنَا: الظِّلّ ما بَيْنَ طلوعِ الفجرِ أو ما بَيْنَ وقتِ الإسفارِ إِلَى وقتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ يُقْبَضُ هَذَا الظِّلُّ شَيْئًا فشيئًا، لا يزال النورُ يَسْطَعُ تدريجيًّا حَتَّى تطلع الشَّمْس. هَذِهِ وَاحِدةٌ.

إِذَا قُلْنَا: المراد به الليلُ؛ فَهُوَ أَيْضًا يُقْبَضُ شَيْئًا فشيئًا، يَعْنِي لا يَكُون الليل فِي هَذَا اليومِ اثني عشْرة ساعةً، ويَكُون تسع ساعاتٍ فِي اليومِ الَّذِي يَلِيهِ، وإِنَّما يُقْبَضُ شَيْئًا فشيئًا.

كَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: إن المرادَ بِالظِّلِّ ظِلُّ الشاخِصِ، فَهُوَ نفسُ الشَّيْءِ، إِنَّما يَتَنَاقَص شَيْئًا فشيئًا، وليسَ فِي الآيةِ إشكالٌ سِوَى قولِهِ: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾، ﴿إِلَيْنَا﴾ هَذِهِ الغايةُ فِيهَا إشكالٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ من المُمْكِنِ أَنْ يُقْتصر عَلَى قولِهِ: ثم قبضناه قبضًا يسيرًا، فما الحِكْمَةُ من هَذِهِ الغايةِ فِي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾؟

بعضهم يَرَى أَنَّ الضميرَ فِي قوله: ﴿قَبَضْنَٰهُ﴾ أيِ الشَّمْس، باعتبارها دليلًا ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾، أي: قبضنا هَذَا الدليلَ ﴿إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾.

وعلى كلِّ حالٍ يوجد احْتِمالٌ أَنَّ المرادَ مِن جَعْلِ الغايةِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إشارة إِلَى أَنَّهُ هو المتصرِّف به، وأنه لا أحدَ يَستطيعُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بخلافِ ذلكَ.

ويوجد احْتِمالٌ أَنَّهُ يُجْعَل المراد بقولِه: ﴿قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا﴾ يَعْنِي الدليل، أي الشَّمْس، ويَكُون المراد بالقبضِ إليه ما أشارَ إليه النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي قولِه فِي حديث أبي ذَرٍّ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ العَرْشِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم (٣١٩٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٩).

ويوجد احْتِمالٌ ثالثٌ ذَهَبَ إليه الزَّمَخْشَرِيُّ [١]، وَقَالَ: إنَّ المرادَ بالقَبْضِ هنا ما ذَكَرَهُ اللهُ بقولِهِ: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير:١-٢]، وإنَّ المرادَ به قَبْضُ هَذِهِ النيِّرات؛ الشَّمْس وغيرها يوم القيامة، وجَعَلَ اليسيرَ لَيْسَ صفةً للقبضِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَكُون شَيْئًا فشيئًا، بل هو صفة للفِعل؛ لِفِعل الله، يَعْنِي أَنَّهُ يسير عليه كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق:٤٤]، لكِن الأخير بعيدٌ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى إِنَّمَا يَمْتَنّ بذلك عَلَى أمرٍ يُدرِكُ النَّاسُ فائدتَهُ فِي الدُّنْيا، وتمام قُدْرة الله تَعَالَى فِيهِ، فيكُون عَلَى هَذَا إمَّا أنْ يقالَ: إن الغايةَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إشارة إِلَى أن ذلك من تَصَرُّفِه وحدَه، وأن الأمرَ إليه وحدَه، لا إِلَى غيرِهِ، فيَكُون دليلًا عَلَى عَظَمَة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أو أنَّ المرادَ بالقَبْضِ إليه أنَّ الشَّمْسَ تُقْبَضُ إِلَى اللهِ، بمعنى أنها تَذْهَب وتسجُد تحتَ العرشِ؛ كما جاء به الحديثُ عن النَّبِيِّ ﷺ [٢].

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَقريرُ الْإِنْسَانِ بالنِّعَم الَّتِي يُشاهِدُها؛ لِقَوْلِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: إثباتُ رُبُوبِيَّةِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لِقولِه: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، والربُّ هو الخالِق المتصرِّفُ.

الْفَائِدَة الثالثة: بيـان كمالِ قُدْرة الله ورحمته بِمَدّ الظِّلِّ، وجعل الشَّمْس دليلًا عليه، وقبضه قبضًا يَسيرًا، بهَذِهِ الأمور الثَّلاثَة.

الْفَائِدَة الرابعة: إثبات الاستدلالِ بالشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ.

---

(١) الكشاف (٣/ ٢٨٣)، ط. دار الكتاب العربي.

(٢) سبق تخريجه.

الْفَائِدَة الخامسة: الاستدلال بالشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ، وبِضِدِّهِ يُعْرَفُ الضِّدُّ، ويقولُ بعضهم[1]:

وَبِضِـــدِّهَا تَتَبَـــيَّنُ الْأَشْـــيَاءُ

وذلك في قولِه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾. وقولنا: الاستدلال بالشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ مُرادنا النِّعَم، ففيه معرفة قَدْر النعم بمعرفة ضِدِّها، وأن الْإِنْسَان يستدلّ عَلَى مقدار هَذِهِ النعمة بِضِدِّها.

الْفَائِدَة السادسة: إثباتُ مَشيئة الله؛ لقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾.

الْفَائِدَة السابعةُ: أَنَّهُ يَنبغِي للإنْسَانِ أَلَّا يَجعلَ النِّعم أمورًا عاديَّةً لا بدَّ منها، بل يُقَدِّرها بِضِدِّها؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾، فإذا قَالَ الْإِنْسَان مثلًا: طلوع الشَّمْس عَلَى هَذِهِ الْأَرْض وغروبها عنها أمرٌ مُعتادٌ، نقول: نعم، هو أمرٌ معتادٌ، مِن أجلِ كونِه مُعتادًا لا يُحِسُّ الْإِنْسَان بأنه نِعمة، لكِن قَدِّر هَذَا الشَّيْء بضده ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾، إنَّ خروجَ النَّفَسِ من جسم الْإِنْسَـان أمرٌ معتادٌ، ولهـذا لا يُحِسُّ الْإِنْسَانُ بِقَدْرِ هَذِهِ النعمةِ، لكِن قَدِّر أن الله لو شاء الله لَحَبَسَهُ، وحينئذٍ يَتبيَّن قَدْرُ النعمةِ. وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ يَنْبَغِي أن يُجعَل هَذَا قاعِدَة لنا فِي كلِّ النِّعَم المعتادة الَّتِي نحنُ عِشنا عَلَيْهَا واعتدناها؛ فإننا لا نشكُّ بكونها نعمًا، لكِن علينا أن نقدِّر ضِدَّها حَتَّى نعرِفَ بذلك قدرَ نعمةِ الله عَزَّوَجَلَّ بهَذِهِ النعمِ المعتادَةِ.

الْفَائِدَتان الثامنة والتاسعة: إثبـات رحمة الله بوجود هَـذِهِ النِّعم، لكنْ تنبـيه الْإِنْسَان عَلَى الشكرِ إِنَّمَا يَكُونُ بذِكر ضدِّ هَذِهِ النعمِ.

---

(١) ديوان المتنبي، وصدر البيت: (نَذُمُّهُمْ وَبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُ)، في ديوانه (ص١٢٧).

الْفَائِدَة العاشرة: فائدة الالتِفَات، وَهِيَ تغيير الأسلوبِ لِتَنْبِيهِ المخاطَبِ؛ لقولِه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾.

الآيــة (٤٧)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ [الفرقان:٤٧].

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ ساترًا كاللِّباسِ ﴿وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا﴾ راحةً للأبدانِ بِقَطْعِ الأعمالِ، ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ منشورًا فِيهِ لِابتغاءِ الرزقِ وغيرِه]، هَذَا أَيْضًا مِنَ النِّعَمِ الَّتِي لا يستطيعُ أحدٌ أن يأتيَ بها إلَّا الله.

قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ (اللام) للتعليلِ، أي: مِنْ أجْلِكم، جعل مِنْ أجْلِكم الليلَ لِباسًا، ومعنى لِباسًا ساترًا كاللِّباس، وذلك لظلامِهِ، ولهذا الْإِنْسَان ربَّما يخرُج فِي الليلِ بثيابٍ لا يستطيعُ أنْ يخرجَ بها فِي النهارِ، فربما يخرج بثياب ليأتيَ بحوائجَ فِي الليلِ لا يستطيعُ أن يخرجَ بها فِي النهارِ؛ لِأَنَّ الليلَ يستُر، فَهُوَ لِباسٌ، وهل هو لِباسٌ للأرضِ أو لباسٌ لنا؟ للجميعِ؛ لِأَنَّهُ يكسو الْأَرْض ويكسو الْإِنْسَانَ فِي الواقعِ، فَهُوَ كاسٍ للأرضِ وكاسٍ أَيْضًا للإِنْسَانِ.

وقوله: ﴿وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا﴾ السَّبْتُ بمعنى القَطْع، والْمُفَسِّر فسَّره بالراحةِ، وهو من باب تفسيرِ الشَّيْءِ بلازمِهِ، وإلَّا فَهُوَ قطعٌ لِتَعَبِ البدنِ، ولذلك يُكسِب البدن راحة، ففيه هَذِهِ الْفَائِدَةُ العظيمةُ؛ أَنَّهُ يَقطَع التعبَ السابقَ، وليس كما قَالَ الْمُفَسِّر: [بقطع الأعمالِ]، وقصده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إذا نامَ لا يعمَل، هَذَا وجهٌ كونه سُباتًا،

ولكننا نقول: لَيْسَ كَذَلِكَ، لَيْسَ قطعًا للأعمالِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قد يَقطَع أعمالَه وهو يَقْظَان، أي مع وجودِ الصحوِ واليقظةِ، ولكنَّه يقطع التعبَ كما هو مشاهَد، فالْإِنْسَان يَكُون مُتْعَبًا ثم ينام، فإذا نام انتقضَ تعبُه، فَهُوَ فِي الحقيقةِ قطعٌ للتعبِ الماضي وتجديدٌ للنشاط المستقبَلِ.

قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ يَعْنِي محلًّا للنشورِ، ولهذا قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [منشورًا فيه] يَعْنِي أنَّ النهارَ محَلُّ النشورِ وابتغاء الرزقِ، وغيره من الأعمالِ، وهذا من نعمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يرد عَلَى هَذَا ما نحن فِيهِ اليومَ منْ كونِ الليلِ لَيْسَ لِباسًا؛ لِأَنَّ هَذَا أمرٌ طارئٌ بسَبَبِ الأنوارِ المُحْدَثة الَّتِي صَنَعَها الْإِنْسَانُ، هَذِهِ الأنوارُ لو فاتتْ لعادَ الظَّلَامُ عَلَى الْأَرْضِ، ثم إنَّ هَذَا النور والإضاءة الَّذِي يمنع كون الليل لباسًا لَيْسَ بعامٍّ فِي الواقعِ، بل هو أمرٌ نِسبيّ، ثمَّ هو أَيْضًا ضعيفٌ لا يَشمَل الظِّلّ، فالظِّلّ الَّذِي يحدث ضَوْء هَذِهِ الشَّمْعَة مَثَلًا يَكُونُ أسودَ لِباسًا.

وكَذَلِكَ أَيْضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ لا يرد عليه بعض الحالات الطارئة؛ كالحَرَّاس مَثَلًا، فالحراس ينامونَ بالنهارِ وبالليلِ، فهم يَعْمَلُون، لكِن هَذِهِ الأمور نادرةٌ، والنادرُ لا يقطَع القواعد، فالقواعد لا يمكن أن تَنخرِم بالأمور النادرة، إنَّما الكَلام عَلَى العامِّ.

هَذَا أَيْضًا مِن نِعمَة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهل أحد يستطيعُ لو لم يجعلِ اللهُ الليلَ أنْ يأتيَ بالليلِ؟ لا أحد يستطيع، يَعْنِي لو اجتمعَ الخَلْق كلُّهم من أوَّلهم إِلَى آخِرِهم بجميعِ صنائِعِهم ما استطاعوا أنْ يأتوا بنصفِ ليلٍ ولا بساعةٍ من ليلٍ، كَذَلِكَ أَيْضًا النومُ، هل يستطيع أحدٌ أنْ يُنوِّمَ أحدًا؟ أبدًا لا يستطيع، وحبوب النوم هَذِهِ لا ترد علينا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يُعطِي حُبوب النَّوم، ويقول: أنا استطيع أن أُنوِّم الْإِنْسَان

بإعطائِهِ جرعاتِ النوم، نقولُ: هَذَا مِثل الَّذِي قَالَ لإِبْراهِيمَ: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، فإِن هَذَا الَّذِي يُعطِي جُرعات النوم لَيْسَ هو الَّذِي ينوِّم، وإنما يفعل السَّبب الَّذِي يَكُون به النومُ، أرأيتَ لو أن الله تَعَالَى جعلَ هَذَا الجسمَ غيرَ قابلٍ للنومِ، هل تستطيع هَذِهِ الجرعات أن تنومه؟ لا، إذَن فالنوم لا يستطيع أحد أبدًا أنْ يأتيَ به إِلَى بدنِ الْإِنْسَانِ، وحتى لو أتى به مثلًا فقد يأتي به ولا يَكُون قاطعًا للتَّعَبِ، ولهذا امتنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى به عَلَى العبادِ، وهو أمرٌ لا يستطيع أحدٌ فِعْلَه. كَذَلِك جَعَلَ النهارَ نشورًا، مَن يَستطيعُ أنْ يَخْلَعَ هَذَا اللِّباس؛ لباس الليل، حَتَّى يَكُون الإسفار وينتشر النَّاس فِي مَصالِحِهم؟

الجواب: لا أحدَ يستطيعُ سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولهذا امتنَّ الله عَزَّوَجَلَّ عَلَى عِبادِهِ بهَذِهِ الأمورِ الثَّلاثَةِ؛ بالنومِ والليلِ والنهارِ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ الليلَ لِباسًا، وجعلَ النهارَ نُشُورًا، وجعلَ النومَ سُباتًا، مَحَلّ النوم هل هو فِي الليلِ أَوْ فِي النهارِ؟

الأَصْلُ أَنَّهُ فِي الليلِ، لكنْ قد يَكُونُ فِي النهارِ أيضًا، فقد يَتْعَب الْإِنْسَانُ فِي النهارِ وينام ثم يَستريح؛ كوقت القائلةِ مثلًا، ولذلك لا يقول قائلٌ: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ نعمتينِ فِي الليلِ ونعمةً وَاحِدةً فِي النهارِ، بل نقولُ: إن الله ذَكَرَ فِي الليلِ نعمةً، وهو كونه: ﴿لِبَاسٗا﴾، وَفِي النهارِ نعمةً، وهو كونه: ﴿نُشُورٗا﴾، وجعل فِي النومِ مطلقًا نعمة، وهو أَنَّهُ سُباتٌ، يَعْنِي قاطعًا للتعَبِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل النوم بكل أنواعِه قاطعٌ للتعَبِ؟

نقول: نعم النومُ الطبيعيُّ الَّذِي من خِلقةِ الْإِنْسَان، فأمَّا النومُ الَّذِي يحدُث بسَبَب المرضِ -لأنَّ الْإِنْسَانَ قدْ يمرضُ فيكثر معه النومُ- فالظاهرُ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ

فِي الآيَةِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعض النَّاس لا يَرتاح إذا نامَ بعد الفجرِ؟

الجواب: الظاهر أَنَّهُ أمرٌ نِسبيٌّ، وبعض النَّاس يرتاح له كثيرًا، وأنا إذا لم أَنَمْ قبل أنْ آتيَ ما استطعتُ أنْ أعملَ، ولكنت أنام دائمًا، مثلَما جَرَّبناه فيما سبقَ، والنوم يتعب أكْثَر ما يتعب إذا كَانَ الْإِنْسَان مُمْتَلِئَ البَطْنِ، فإذا نامَ ممتلئَ البطنِ فيمكِن أنْ يَتْعَبَ، لكِن الكَلام عَلَى العمومِ من حيثُ هو.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل النوم فِي بعض الأوقاتِ مكروهٌ؟

شرعًا لا أدري إِلَّا أنْ نقولَ: يُكرَه النوم قبلَ صلاةِ العشاءِ؛ لسَبَبٍ شرعيٍّ، لا سَبَب جِسميّ، وأمَّا نوم العصرِ فهم يَقُولُونَ قول الشاعرِ[1]:

أَلَا إِنَّ نَوْمَاتِ الضُّحَى تُورِثُ الْفَتَى ... خَبَالًا وَنَوْمَاتُ الْعُصَيْرِ جُنُونُ

وهذا لَيْسَ بصحيحٍ، كثيرٌ مِنَ النَّاسِ ينامون بعد العصرِ باستمرارٍ، ولم يصابوا بجنونٍ، ولا قِيلَ: إنهم مجانين، وإذا أشغلَ عن ذِكْرٍ يمكن أن يَقضيَه الْإِنْسَان؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أحيانًا لا يستطيع أن ينامَ فِي نصف النهارِ، وأيضًا لا يستطيع أنْ يبقى إِلَى الليلِ، فلا بدَّ أنْ ينامَ بعدَ العصرِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: حديث: «قِيلُوا فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَا تَقِيلُ»[2] هل هو صحيحٌ؟

ما أَظُنُّه حَديثًا، والظاهرُ أَنَّهُ حديث عامَّةٍ، والعوامُّ أَيْضًا يقولونَ: (أَقِلْ فإنَّ الشياطينَ لا تَقِل) فيحذفون الياء.

---

(١) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري (٥/ ٢٩١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (١/ ٢٦١، رقم ١٥١).

الآيــة (٤٨)

• • ๑ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا﴾ [الفرقان:٤٨].

• • ๑ • •

هَذِهِ الآيَةُ فِيهَا عِدَّة قراءاتٍ: أولًا (الرياح) فِيهَا قراءتانِ سَبْعِيَّتانِ، والدليل أن المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ إذا قَالَ: وَفِي قراءة، فهي سَبْعِيَّة، وإذا قَالَ: وقُرِئَ فهي شاذَّة، ففيها قراءتانِ: (الرياح) و(الريح)(١)، وبهذا نَعْرِف أن ما اشتهر من قولهم: إن الريح لا تكونُ إلَّا فِي العذابِ، والرياح تكون فِي الرَّحمةِ، لَيْسَ عَلَى إطلاقِهِ، وأنه قد يُؤتَى بالرِّيحِ مُفْرَدًا فِي ريحِ الرَّحمةِ، لَكِنَّهُ له قَرينة، فهنا لما قال: ﴿بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ عَرَفْنَا أنها ريح رحمةٍ، وكَذَلِك قولُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ﴾ ماذا بعدَها ﴿طَيِّبَةٖ﴾ [يونس:٢٢]، هَذِهِ ريح رَحْمة، لكنها وُصِفَتْ، فأمَّا عند الإطلاقِ فالغالبُ أن الريحَ للعذابِ.

وقوله: ﴿بُشۡرَۢا﴾ فِيهِ عدة قراءات: أوَّلًا (نُشُرا) بضم النون والشين، ومعنى نُشُرًا يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مُتَفَرِّقة]، يَعْنِي أنها تكون أحيانًا جنوبًا، وأحيانًا شمالًا، وأحيانًا غربًا، وأحيانًا شرقًا، وبهذا التفرُّقِ يَتَوَلَّد السَّحاب ثم المطر.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [وفي قراءةٍ بسكونِ الشينِ تخفيفًا: نُشْرًا]، وقوله (تخفيفًا)

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص٢٦٥).

يَعْنِي أنها لا يتغير بها المعنى، وإنما تُسَكَّنُ للتخفيفِ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي أُخْرَى بِسُكُونِها وفتحِ النونِ مَصْدرًا]، (نَشْرًا) حينئذٍ يَتَغَيَّر المعنى. (نُشُرا) و(نُشْرا) معناهما وَاحِدٌ لا يختلف؛ لِأَنَّ التسكينَ للتخفيفِ، لكِن (نَشْرا) يَعْنِي يَنْشُرها نَشْرًا، هَذِهِ مختلِفةٌ، تكون مصدرًا.

ثم قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي أُخرى: بسكونها وضمِّ الموحَّدة بدل النونِ]، سكون الشين وضمّ الموحدة بدل النون، وَهِيَ (بُشْرًا)، والموحَّدة هي (الباء)، وهَذِهِ هي القراءة المشهورة، ومعنى (بُشْرًا) عَلَى هَذَا أي مبشِّرات، يَعْنِي هي تبشِّر وليستْ مصدرًا وأن الله يبشِّر بها، وإنما هي نفسها بُشْرًا.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ومفرد الأُولى نَشُور؛ كرسول]، الأُولى «نُشُرًا» كرَسُول ورُسُل، ورسول ورُسْل، هَذَا مُفرد الأولى ما لم تكنْ مصدرًا، وَهِيَ «نَشْرًا»، فإن كَانَ مصدرًا فهي مفرد وليست جمعًا، والأخيرة «بُشْرًا» يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [والأخيرة مفردها بَشير]، صارت القراءات فِي هَذِهِ الكلمة أربعًا: «نُشُرًا» و«نُشْرا» و«نَشْرا» و«بُشْرا»[1] وهذا من إعجاز القُرْآن.

وفائدةُ اختلافِ القراءاتِ أنْ يُؤخَذَ من كلِّ قراءةٍ معنًى، وعلى هَذَا فتكونُ الرياحُ الآنَ جامعةً بَيْنَ كونِها بِشارةً وكونِها منشورةً متفرِّقة بَيْنَ يَدَيِ المَطَرِ.

وقوله: ﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ المراد بالرَّحمةِ هنا المطرُ، أو آثارُه، وهَذِهِ رحمةٌ مخلوقةٌ؛ لِأَنَّ الرَّحمةَ المضافةَ إِلَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تَنقسِم إِلَى قسمينِ؛ رحمة هي صِفَتُه، فهي غيرُ مخلوقةٍ، ورحمةٌ هي من آثارِ الصِّفةِ، فهي مخلوقةٌ، فقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للجنَّة:

(١) المصدر السابق (ص:٢٦٦).

«أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ»(١) هَذِهِ مخلوقة، وقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]، هَذِهِ الصِّفة الَّتِي ليست مخلوقة.

فإذَن الرَّحمةُ المضافةُ إِلَى اللهِ تَنقسِم إِلَى قِسمينِ؛ مخلوقة، وسُمِّيَتْ رحمةً لِأَنَّهَا من آثارِ الرَّحمةِ، وغير مخلوقةٍ، وَهِيَ صِفتُه، والَّتِي معنا فِي قوله: ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ هل هي المخلوقة أو غير المخلوقة؟ يحتمِل أنَّ قولَه: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ معناه إذا أرادَ أنْ يَرْحَمَ، فتكون من غير المخلوقةِ، ويَحْتَمِلُ ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ بَيْنَ يَدَيِ المَطَرِ نفسِه، فتكون الرَّحمة هنا مخلوقةً؛ لأنَّ إطلاقَها عَلَى المَطَرِ يقتَضِي ذلكَ، والمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ فَسَّرَها عَلَى أنها الرَّحمة المخلوقةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: [قُدَّامَ المَطَرِ].

وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ من المعروفِ أنَّ الَّذِي يَكُونُ به المطرُ بإذنِ اللهِ هي الرِّياحُ الجَنُوبِيَّة، ولذلك يَقُولُونَ لنا: إنَّ الأوَّلينَ مِن آبائنا وأَجدادِنا إذَا هَبَّتِ الرِّيحُ الجنوبيَّة أَوْضَعُوا السواني وقالوا: الآن يأتي المطرُ، ولا حاجةَ لِأَنْ نَسْقِيَ الزرعَ، وكأنه شَيْءٌ مُعتادٌ عندَهم.

قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي مِنَ السحابِ؛ لِأَنَّ كلَّ ما عَلاكَ فَهُوَ سماءٌ، ولا شكَّ أن المطرَ إِنَّمَا يَنزِلُ مِنَ السحابِ، فيَكُون المراد بالسماءِ هنا العُلُوّ.

وقوله: ﴿مَاءً طَهُورًا﴾ يَعْنِي به المطر، و(الطَّهور) بفتح الطاء هو ما يُتَطَهَّرُ به، أو ما تَحْصُلُ به الطهارةُ، وأمَّا (الطُّهور) بِضَمِّها فَهُوَ التطهُّر.

هنا يقولُ: ﴿وَأَنزَلْنَا﴾، وقبلَها: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾، ففيه من علمِ البَديع

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ﴾ [ق:٣٠]، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٤٦).

ما يُسَمَّى بالالتفاتِ، وفائدتُه -كما مرَّ كثيرًا- تنبيهُ المخاطَبِ؛ لأنَّ تَغَيُّرَ الأسلوبِ يُوجِب التنبُّهَ، وفيه أَيْضًا العنايةُ بما حَصَلَ الالتفات إليه؛ لِأَنَّهُ احتاجَ إِلَى أنْ يُنَبَّهَ بهذا الالتفاتِ إليه، ولَا شَكَّ أنَّ إنزالَ المطرِ هو المقصودُ من إرسالِ الرِّياح ولذلك جاء الالتفاتُ إليه بصورةِ المتكلِّم ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾. وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ كلمة (نا) للوَاحِد أو للجَماعَة؟ تصلح للوَاحِدِ المعظَّم نفسه، وَهِيَ هُنَا كَذلكَ.

• • ۞ • •

الآيــة (٤٩)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا﴾ [الفرقان:٤٩].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ بالتخفيفِ، يَسْتَوِي فِيهِ المذكَّر والمؤنَّث، ذَكَّرَهُ باعتبارِ المكانِ، ﴿وَنُسۡقِيَهُۥ﴾ أي الماء ﴿مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ إبِلًا وبَقَرًا وغنَمًا، ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا﴾ جمع إنْسَانٍ، وأصلُه أَنَاسِين، فأُبْدِلَتِ النونُ ياءً وأُدغِمَتْ فِيهَا الياءُ، أو جمع إِنْسِيٍّ].

ذكر الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ من فوائد هَذَا المطر فائدتينِ: أَوَّلًا: إحياء البَلْدَةِ المَيْتَة؛ لِأَنَّهُ قال: ﴿بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾، ولم يقل: ميتة، والمُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ يقول: [بالتخفيف، يَستوي فِيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ باعتبار المكانِ] كذا عندي، لكِن الصواب أن يقال: (أو ذَكَّرَه باعتبارِ المكان)؛ لِأَنَّهُ إذا استوى فِيهِ المذكَّر والمؤنَّث لا يَحتاج إلى أن نُعَلِّلَ أَنَّهُ ذُكر باعتبارِ المكانِ.

فنقول: الصواب أن يقالَ: «أو ذكَّره باعتبار المكان»، فكلمة (ميتًا) إذا كَانَ يستوي فِيها المذكَّر والمؤنَّث صار قولك ميتًا أو ميتةً عَلَى حدٍّ سواء، وَأَمَّا إذا قُلْنَا: إِنَّهُ للمذكَّر فحينئذٍ نحتاجُ إِلَى الجوابِ عن كونِه وُصِف بِهِ مؤنَّث (بلدة) فيقول رَحِمَهُٱللَّهُ: [إِنَّهُ ذكَّره باعتبار المكان].

قوله: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ﴾ (الباء) هنا للسَبَبيَّة، والمحيي هو اللهُ، ولكنَّ المطرَ سَببٌ.

وقوله: ﴿مَّيۡتٗا﴾ وَصْفُ البلدةِ هنا بالمَيْت هل المراد نفسُ الْأَرْضِ تكونُ ميتةً أو ما عليها؟

الجواب: ما عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ مِنَ الْأَرْضِ هي ما عَلَيْهَا والَّذِي ترعاه الإبل والبقرُ والغنمُ هو ما عَلَى الْأَرْض، فإنها لا تأكل الترابَ والحَصَى، فإحياؤها باعتبارِ ما فِيهَا أَنَّهُ يَحْيَا وينمو ويكبر، فنفس الْأَرْض لا يدخلها الحياة والمَوْت، نفس الْأَرْض يَعْنِي الأحجار والطِّين لا يدخلها الحياة والمَوْت، إِنَّمَا تدخل الحياة والمَوْت ما فِيهَا، ولهذا قَالَ فِي آية أخرى: ﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ﴾ [الحج:٥]، والاهتزاز والرُّبُوُّ إِنَّمَا يَكُون فيما عَلَيْهَا، أمَّا هِيَ فلا تهْتَزُّ.

قوله: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ ذَكَرَ اللهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أَنَّهُ أنزلَهُ لِيُحْيِيَ بِهِ البلدةَ، فيَقتَضِي هَذَا التعليلُ أَنَّهُ ما منْ قطرةٍ تَنزِلُ مِنَ السماءِ إِلَّا ويَحْصُلُ بِهَا حياة الْأَرْض، وإِلَّا لَفَسَدَتِ العِلَّة، ولكن يقالُ: هَذَا سَبَبٌ، والأَسْباب قد تَتَخَلَّف لوجودِ الموانِعِ، وقد لا تؤثر لوجودِ الموانعِ، فذنوب بني آدمَ من موانعِ إحياءِ الْأَرْضِ لو نزلَ المطرُ، ويَكُون هَذَا أشدَّ وأَنكَى وأَبلَغَ فِي التذكُّرِ؛ إذا نزل المطرُ ولم تُنْبِتِ الْأَرْضُ، ولهذا جاء فِي الحديث: «لَيْسَتِ السَّنَةُ بِأَنْ لَا تُمْطَرُوا، وَلَكِنِ السَّنَةُ أَنْ تُمْطَرُوا وَتُمْطَرُوا، وَلَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ شَيْئًا»(١). وهذا هو الصحيحُ، أحيانًا تأتي أمطارٌ كثيرةٌ ولا تجد حياةً فِي الْأَرْض، وأحيانًا تأتي أمطار قليلة وتَحْيَا بِهَا الْأَرْض حياةً طيِّبةً، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أن هَذَا المطرَ سَبَبٌ لحياةِ الْأَرْضِ، ولكن الأَسْباب قد تَتَخَلَّف مُسَبَّبَاتُها لوجودِ الموانِعِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في سكنى المدينة وعمارتها قبل الساعة، رقم (٢٩٠٤).

قوله: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا﴾ هَذِهِ فائدةٌ أُخْرَى لِلْمَطَرِ؛ أَنَّهُ يُسقَى بِهِ الأَنْعامُ والنَّاسُ، لكِن كيف ذلكَ؟ هل هو بالغُدرانِ الَّتِي تَبْقَى عَلَى وجهِ الْأَرْضِ، أو أن هَذَا الماءَ يُخْزَنُ فِي الْأَرْض، أو بهما؟ بهما جميعًا؛ لأنَّ سَقْيَ المطرِ يكُونُ عَلَى هذينِ الوجهينِ؛ إما غدران تكون فِي قِيعانٍ لا تشرب فيَنْتَفِع النَّاس بِهَا، وإمَّا أنَّ الْأَرْضَ تشربه ويُخْزَن فِيهَا؛ كما قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَـٰزِنِينَ﴾ [الحجر:٢٢]، بل الَّذِي يَخْزُنُهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قوله: ﴿أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ﴾ هنا قَالَ: ﴿أَنْعَـٰمًا﴾، وما قَالَ: أَنْعامًا كثيرةً، والأناسِيُّ قال: ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ وَفِي هَذَا التعبيرِ إشكالانِ:

الإِشْكال الأوَّلُ: لِماذا وصفَ الأناسيَّ بالكثيرِ ولم يَصِفِ الأَنْعامَ بالكثيرِ؟

الإِشْكال الثَّاني: أننا نعلمُ أن اللهَ تَعَالَى يَسقِي بهذا الماءِ كلَّ الأَنَاسِيِّ، فكلُّ النَّاسِ يشربونَ منه، فلماذا قَالَ: ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾، يَعْنِي كأنه يُفهم أنَّ مِنَ الأناسيِّ من لا يُسقَى بماءِ المطرِ، فما هو الجواب عن الإِشْكال الأول: وصف الأناسيّ بالكثرةِ دونَ وَصف الأَنْعامِ؟

إِذَا قُلْنَا: إن ﴿كَثِيرًا﴾ صفة للأناسيّ والأَنْعام زالَ الإِشْكالُ، وقد يقال -واللهُ أَعْلَمُ-: إن بعض الأَنْعامِ لا يحتاجُ إِلَى الماء حَسَب ما نَسمَع، وبعضها لا يحتاج إِلَّا قليلًا جدًّا، فهناكَ أشياءُ كثيرةٌ يَعُدُّونها علينا يقولون: لا تَحتاج إِلَى ماءٍ، أو إذا شَرِبَتْ لا تشربُ إِلَّا قليلًا جِدًّا، تقريبًا مرة فِي السنة، فإذا صحَّ هَذَا فَهُوَ من الحِكْمَةِ، قد يَكُون هَذَا من الحِكْمَةِ بعدمِ وصفها بالكثرةِ.

لكِن يَبْقَى عندنا الإِشْكالُ الثَّاني فِي قوله: ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ مع أن جميع الأناسيّ يشربون؟ ممكن أن نقول: إن الله عَزَّوَجَلَّ يبيِّن أن الأناسيَّ كثيرون، ولا يلزم

من هَذَا أن بعضهم لا يذكر وأن تكون هَذِهِ الكثرة كثرة شاملة، مثلما تقول: الجُنْد كثيرون، أو عند الأمير جُنْدٌ كثيرٌ، كلمة (جُند كثير) تَشْمَل جميع الجنود وتصفهم بالكثرةِ، و(أناسيّ) أَيْضًا تَشمَل جَمِيع النَّاسِ وَتَصِفُهم بِالْكَثرةِ.

إذَنِ الإِشْكالُ الَّذِي يَتبادَرُ فِي الأَوَّل نتخلص منه بأن نجعلَ (كثيرًا) صفة للأمرينِ؛ أَنْعامًا كثيرًا وأناسيّ كثيرًا، وليس كقول الله تَعَالَى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء:١]؛ فإن ﴿كَثِيرًا﴾ لا تَصِحُّ أنْ تكونَ صفةً للأمرينِ لِأَنَّهَا مقدَّمة عَلَى النساء، أَمَّا هَـذِهِ فيمكن أن يقال بأنها وصف للمعطوف والمعطوف عليـه، وأَمَّا ﴿كَثِيرًا﴾ فَإِنَّهُ لبيان الواقع وليس لإخراج البعض، ونَظيرُهُ فِي التمثيل -كما تَقَدَّمَ- أن تقولَ مثلًا: عندَ الأميرِ جُنْدٌ كثيرٌ، أو خرج إِلَى العدوِّ جيشٌ كثيرٌ، فَهُوَ وصفٌ له بالكثرةِ، يَعْنِي أناسي لَيْسُوا بالقليلينَ، فهَذَا هو المعنى: أَنْعامًا ليستْ قليلةً وأناسيّ لَيْسُوا قليلين، بل كثيرون، ويَكُون هَذَا بيانًا لِشُمُول انتفاعِ الخَلْقِ ناطقهم وبَهِيمهم بهذا الماء؛ أَنْعاما كثيرًا وأناسيّ كثيرًا.

الآن تَوَصَّلْنا إِلَى أنَّ الكثيرَ صِفَة للأَنْعامِ، والأناسيّ بالنسبةِ لكثرةِ الأَنْعامِ هل نقـول: كثرة الجِنْس والأنـواع، أو كثرة الأفراد، أو الجميع؟ نقول: الجميـع، وبالنسبة للأناسيّ كثرة الأفراد؛ لِأَنَّ الأناسيَّ جِنسٌ وَاحِدٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لماذا ذكر الأَنْعامَ قبلَ الأناسيّ؟

الجواب: الظاهرُ -واللهُ أَعْلَمُ- للكثرةِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ أنواعًا وأفرادًا، والكَلام عَلَى إفادتها مِنَ المطرِ، فتقديمها لِأَنَّهَا أَكْثَرُ.

وقد يقالُ: إن إحيـاءَ الْأَرْضِ لمصلحةِ الْإِنْسَـانِ، وسقي الأَنْعـامِ لمصلحـةِ الْإِنْسَـانِ، وسقي الْإِنْسَانِ هَذِهِ لمصلحـة نفسِه، فقدّم ما يَكُون انتـفاعًا غير مباشرٍ

للإِنْسَانِ، ثم أَخَّر الانتفاعَ المباشِرَ من باب الأبعدِ فِي المصالح، فالأبعد لِأَنَّ الأَنْعام من مصلحة الْإِنْسَانِ، والْأَرْض إحياؤها من مصلحة الْإِنْسَان، وإحياء الأَنْعام أشدّ مباشرةً والتصاقًا بالْإِنْسَانِ من إحياء الْأَرْضِ؛ لأنه كم من أراضٍ تُحْيَى بالمطرِ لا ينالها الْإِنْسَان ولا يَنتفِع بها، بخلافِ الأَنْعامِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: إثباتُ الأَسْبابِ؛ لقولِهِ: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانيةُ: إرسالُ المُبَشِّرات والمقدِّمات بَيْنَ يَدَيِ الأشياءِ؛ لقوَّة الرجاء؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ الثالثة: قُدرة الله عَزَّوَجَلَّ فِي إرسالِ الرياحِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرياحَ لوِ اجتمع الخَلْقُ كلُّهم بالتأكيدِ عَلَى أن يأتوا بوَاحِدةٍ منها ما استطاعوا إِلَى ذلك سبيلًا، مع أن هَذِهِ الرياح فِي بعض الأحيانِ تَقتلِع الأشجارَ وتدمِّر المنازلَ، هَذِهِ القوة العظيمة لو أتيتَ بمُوَلِّداتِ الدُّنيا كلها لِتَخْلُقَ مثلَ هَذَا الهواء ما حَصَلَ هذا.

الْفَائِدَةُ الرابعة: حِكمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بكونِ المطرِ يَنزِل مِنَ السَّماءِ، لو كَانَ هَذَا المطرُ الَّذِي تَحيا بِهِ الْأَرْض يأتي جريًا عَلَى سطح الْأَرْض ما كَانَ فِيهِ هَذَا النفع؛ لِأَنَّهُ لا يصل إِلَى قِمَم الجبال إِلَّا بعدَ أنْ يُغْرِق ما تحتها، لكنَّه إذا نزل من فوق أتى عَلَى قِمَمِ الجبالِ وأتى عَلَى ما هو أسفلُ منها، وهذا من حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ بذلك.

الْفَائِدَةُ الخامسة: أن الأَصْل فِي الماءِ الطهارةُ؛ لِقولِه: ﴿مَآءً طَهُورًا﴾ ونحن نعرف الآنَ حَسَبَ ما تَلَوْنَا أنَّ الماء الموجود فِي الْأَرْض كلّه منَ السَّماء ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر:٢٢]، فإذا كَانَ من السَّماء فإن الأَصْل فيما نبع من

الْأَرْض أو فيما نزل من السَّماء أنْ يَكُونَ طَهُورًا.

الْفَائِدَةُ السادسةُ والسابعةُ: إثبات الحِكمة فِي أفعالِ الله؛ لِقولِه: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ﴾ وهَذِهِ اللام هي لام التعليل، وهذا دليل من مئاتِ الأدلَّة عَلَى إثباتِ الحِكمةِ، فيَكُون فِيهِ ردّ عَلَى طائفةٍ من طوائفِ المبتدِعَةِ، وهم الجَهْمِيَّة؛ لأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أن فعل الله لمجرَّد المشيئةِ، لَيْسَ لعِلَّة؛ فَإِنَّهُ لا يرجِّح شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ لِحكمةٍ، إِنَّما لمجرَّدِ المشيئةِ، ولا يفعَل شَيْئًا إِلَّا لمجرد المشيئة. ولَا شَكَّ أنَّ هَذَا القَوْلَ مردودٌ بالأدلَّة النقليَّة والعقليَّة؛ لِأَنَّ مَن يفعل لحكمةٍ أكملُ مِمَّن يفعل لغيرِ حكمةٍ، وَهُم يَرَوْنَ نفيَ الحِكْمَةِ، يَقُولُونَ: لأنَّ الحِكْمَةَ غَرَضٌ، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُنَزَّه عن الأبعاضِ والأعراضِ والأغراضِ، انظُرْ إِلَى حُسْن هَذَا التعبيرِ، فالَّذِي يَسمَع هَذَا التعبيرَ يقول: هَذَا مثل تعبير القُرْآن: منزَّه عن الأبعاض والأغراض والأعراض، يريدون بالأبعاضِ اليدَ والوجهَ والعينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، ويريدون بالأعراضِ الصِّفاتِ الفعليَّةَ: الأفعال الاختيارية؛ كالنزول والاستواء، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، ويريدون بالأغراض الحِكْمَة؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لو فعل لحكمةٍ لكان ناقصًا بدونها. وهذا من قلبِ الحقائقِ، فإذا فعل لحكمةٍ فَهُوَ دليل عَلَى كمالِه، وأنه لا يفعلُ شَيْئًا سَفَهًا لمجرَّد المشيئةِ.

الْفَائِدَةُ الثامنة: جوَاز ذِكْرِ بعضِ الفوائدِ؛ لأنَّ الاقتـصارَ عَلَى البعضِ لا يُعَدُّ نَقْصًا؛ فهنا ذكر اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من فوائدِ المطرِ فائدتينِ فقطْ؛ إحياء الْأَرْضِ، وسَقْي الأَنْعام والأناسيّ، معَ أنَّ للمطرِ فوائدَ أُخرَى؛ كالتطهُّر بِهِ مثلًا، فالتطهر بِهِ لَيْسَ سقيًا وليس إحياءً للأرضِ، وغير ذلك أَيْضًا من الفوائدِ، لكنَّه لَمَّا كَانَ أشدّ ما يَكُون ضرورةً للمطر هو إحياء الْأَرْض بالنباتِ؛ ليأكلَ النَّاسُ والأَنْعامُ، وكَذَلِك السقيُ؛ فالطعام والشراب ضرورة مِن ضروريَّات الحياةِ بالنسبةِ للأَنْعامِ وبالنسبةِ للناسِ،

فاقتصرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى ذكر هاتينِ الفائدتينِ فقطْ؛ لأنهما هما الفائدتانِ الضروريَّتانِ الحاصلتانِ بنزولِ المطرِ: إحياء الْأَرْض للنباتِ، والأكلُ والسقيُ للشُّرب.

• ● ❁ ● •

الآيــة (٥٠)

• ● ❀ ● •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان:٥٠].

• ● ❀ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ﴾ أي الماءَ ﴿بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ أصله (يَتَذَكَّروا) وأُدْغِمَتِ التاءُ فِي الذالِ. وَفِي قراءة «لِيذْكُرُوا» بسكونِ الذالِ وضمِّ الكافِ[1]، أي: نعمةَ اللهِ بِهِ، ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ جحودًا للنعمةِ حيث قالوا: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا].

قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ﴾ التصريف هنا معناه: صَرَفْتُ الشَّيْءَ يَعْنِي غيرته وصرفته عن وَجْهِهِ، يَعْنِي أنَّ الله تَعَالَى غَيَّرَ هَذَا المطرَ بالنسبةِ للناسِ ووَزَّعَه بينهم ما بَيْنَ مُقِلّ ومستكثِر، فمنهم مَن يكثر المطر عنده، ومنهم من يَقِلُّ، هَذَا بالنسبةِ للبَيْنِيَّة، كَذَلِك أَيْضًا صَرَّفه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بينهم بالنسبةِ لكلِّ أحدٍ، أحيانًا يَكُونُ المطرُ كثيرًا فِي عامٍ وقليلًا فِي عامٍ.

وقوله: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ المُفَسِّر جعل التذكُّرَ هنا تذكُّر النِّعمةِ فقطْ، ولكن الأصحّ أَنَّهُ أعمّ، ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ أي نعمة الله فيها إذا نزل عليهم، و﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ يتَّعِظُوا ويذكروا ما هم عليـه من المعاصي والآثام فيها إذا لم ينزِلْ، وكَذَلِك أَيْضًا «لِيذْكُروا» بذلك

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢١٨).

قدرة الله، حيث صُرِّف فِي محل دون محلٍّ، فالمهم أن تصريف هَذَا المطر فِي محل دون محل أو فِي سنة دون سنة هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ سَبَب لتذكُّر الْإِنْسَان، إمَّا تذكّر النعمة إذا كَانَ ناسيًا، وإما تذكّر النقمةِ ومعاصيه إذا كَانَ ممتنعًا، وإمَّا تذكر القُدرةِ حينما يَعرِف أَنَّهُ فِي مكانٍ يَكُونُ غزيرًا وَفِي مكان يَكُون قليلًا.

وقوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ يَعْنِي امتنعَ أَكْثَرُ النَّاسِ عنِ التذكُّرِ ولم يَزِدْهُمْ إِلَّا كُفرًا.

وقوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ﴾ أي أَكْثَرُ النَّـاسِ أبى، والأقلّ شَكَرَ وتَـذكَّر واتَّعَظَ، ولكن أَكْثَر النَّـاس أبى إِلَّا أنْ يَكْفُرَ، والكُفْرُ ذَكَر الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ منه مثـالًا وَاحِدًا، وهو قولُه: [مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا]، ويُستدَلّ لِمَا مَثَّلَ بِهِ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فِي حديث زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ حينَ صلَّى بهم عَلَى إثرِ سماءٍ كانتْ مِنَ اللَّيْلِ فِي الحُدَيْبِيَةِ فقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ**»[1]، فَهَذَا كُفْرٌ، وكيف يَكُونُ كُفرًا؟ لِأَنَّهُ أضافَ المطرَ إِلَى أمرٍ لَيْسَ بسَبَبٍ، وجعل هَذَا من فضلِ هَذَا النَّوْءِ، وليس من فضلِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو حرامٌ وكُفْرٌ كما جاء بِهِ الحديثُ.

أمَّا لو قَالَ الْإِنْسَان: (مُطِرنا فِي نَوْء كذا)؛ فيجوز لِأَنَّهَا للظرفية، وَأَمَّا (بنوء) فلا يجوز؛ لِأَنَّهَا للسَبَبِيَّة، لكِن عند العامَّة -عامتنا هنا فِي نَجْدٍ- يجعلون (الباء)

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم (٤١٤٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، رقم (٧١).

بمعنى (في)، يَقُولُونَ: مُطِرْنا بالشبط، مُطِرْنا بالمربعانية، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، فهذا لَيْسَ بِكُفْرٍ، نقول: إن (الباء) تأتي للظرفيَّة كثيرًا، وهم يريدون بِهَا الظرفيَّة، فلا بأسَ به، حَسَب النيَّة.

ومِنَ الكُفْرِ بِهَذَا المطرِ مِمَّا لم يَذْكُرِ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنْ يُجْعَلَ ذلك سَبَبًا للأَشَر والبَطَر، مثلما يَحْصُل من بعضِ النَّاسِ إذا نزلتِ الأمطارُ وكَثُرَتِ الأبيارُ؛ صارتْ سَبَبًا لِأَشَرِهِ وبَطَرِه وفُسُوقه، فهَذَا من أسبابِه، ومِن أسبابِ الكفرِ أَيْضًا أَنَّهُ إذا امتنعَ المطرُ صار امتناعُه سَبَبًا لِقُنُوطِ الْإِنْسَانِ من رحمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والقُنُوط من رحمةِ اللهِ من كبائرِ الذنوبِ، وَلَيْسَ بالأمرِ الهيِّن، فلا يجوزُ للإنْسَانِ أنْ يَقْنُطَ من رحمةِ اللهِ، ولا أنْ يأمَن مَكْرَ اللهِ، لا هَذَا ولا هذا.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ﴾ فِي هَذَا دليلٌ عَلَى أن النَّاس يَنقسِمون إِلَى قسمينِ: كافر ومؤمِن، وهو كَذَلِك، لكِن لَيْسَ فِي هَذِهِ النعمةِ فقطْ، بل بجميعِ النِّعَم، فمِن النَّاسِ مَن يُؤمِن بِهَا، ومن النَّاس مَن يَكْفُر بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبِهَذِهِ النِّعَمِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: كَمالُ القُدرة؛ لِقولِه: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانيةُ: ثُبوتُ الحِكمة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾ فـ(اللام) للتعليلِ.

الْفَائِدَةُ الثالثةُ: بُلُوغ الغايةِ فِي الكُفْرِ من بعضِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ إذا كَانَ الله تَعَالَى يُرِيهم آيةً لِيَتَذَكَّروا بِهَا، فلا يزدادون إِلَّا كُفُورا، فهذا -والعياذُ باللهِ- فِي غايةِ ما يَكُونُ مِنَ الكفرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إذا لم تَحْصُلْ له الآياتُ فقد يُعْذَرُ بِكُفْرِهِ، لكِن إذا حَصَلَتِ الآياتُ ولم يَنْتَفِعْ صارَ أشدَّ.

الْفَائِدَةُ الرابعةُ: استعمال المؤكِّدات فيما يَنبغي تأكيدُه، نأخذه من القَسَم في قولِه: ﴿وَلَقَدْ﴾؛ لِأَنَّ مثل هَذَا التعبيرِ كما مرَّ كثيرًا يُعتبَر مؤكَّدًا بثلاثةِ مؤكِّدات؛ بـ(اللام) و(قد) والقسم، واللهُ أَعْلَمُ.

الْفَائِدَةُ الخامسة: إبطالُ مَذهَب الجَبْرِيَّة؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ فجعل هَذَا باختيارِهِم، أَبَوْا إِلَّا أنْ يَكْفُروا بذلك، وهذا الكفر عامٌّ، يَشمَل كلَّ ما يُتَصَوَّر من أنواعِ الكفرِ، حَتَّى الكفر الأصغرُ، وذلك سَبَب فِي الأَشَر والبَطَر؛ حيثُ يَمْرَحُ النَّاسُ مثلًا ويَفْسُقُون ولا يُؤَدُّون ما أوجبَ اللهُ عليهم من صلاةِ الجَماعَةِ وغيرِ ذلكَ، فهذا مِن هَذَا النوعِ.

• ● ۞ ● •

الآيتان (٥١، ٥٢)

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ۝٥١ فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان:٥١-٥٢].

الآية (٥٣)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان:٥٣].

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ إنِ احْتَمَلَتِ الآيةُ أن يَكُونَ هناكَ شَيْءٌ فاصلٌ لا نَعرِفه نحن؛ لأنَّ الفصلَ هنا بَيْنَ الْمِلْحِ والحُلْو بذاتِها، يَعْنِي لَيْسَ أمرًا يَحْجُزُ هَذَا عن هَذَا، إِنَّما الفاصل فِي نفسِ الحلاوةِ ونفس المرّ، فليسَ بينَهما شَيْءٌ، إِنَّما طبيعةُ هَذَا وطبيعةُ هَذَا تَقتِضي أنْ يَنْفَصِل بعضُها عن بعضٍ، فإذا كَانَ القُرْآنُ استنبطَ هَذَا فهذا لَا شَكَّ أَنَّهُ من أعظمِ الآياتِ أنْ يَكُونَ مثلًا نهر يَمشِي مسافةً طويلةً فِي وسطِ الماءِ المالحِ ولا يَختلِط به.

أنا أقول: إنَّ السَبَبَ كثرةُ هَذَا وكثرةُ هَذَا، أو مُلُوحة هَذَا وحلاوة هَذَا، لَكِن كَلِمَة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ تدل عَلَى أن الفاصلَ في الحَقِيقَة هي أن حقيقة هَذَا لا تَتلاءَم معَ حَقِيقَةِ هَذَا، ويَكُون البَرْزَخُ شيئًا ثالثًا بينَهما، فالبَيْنِيَّة تَقْتَضِي طَرَفَيْنِ وشيئًا بينَهُما.

على كلِّ حالٍ نقولُ: إذا كَانَ القُرْآنُ يَحتمِل هَذَا المعنَى -واللهُ أَعْلَمُ- لكِن ليسَ لنَا أنْ نَتَعَدَّى اللفظَ، فِي الحقيقةِ كلمةُ البَيْنِيَّة تَقتَضِي أنها ثلاثةُ أطرافٍ؛ اثنان ووسط بينَهما، فإذا كَانَ القُرْآنُ يَحتمِل أنْ نجعل بينَها بمعنى: فِي حَقِيقَتَيْهِما وتَكْوِينِهِما؛ لأننا فَهِمنا أن سَبَبَ عَدَمِ البَغْيِ لَيْسَ شَيْئًا فاصلًا بينَهما، إِنَّما حقيقة تكوين هَذَا وهذا،

فقِطعة الثلجِ لا تَستطيعُ أنْ تقولَ: بينها وبَيْنَ الماءِ بَرْزَخٌ، وحقيقةً لَيْسَ بينَهما شَيْءٌ.

فَلَوْ قِيلَ: هَذَا من آياتِ اللهِ؟

نقول: نحنُ لا نقولُ: هَذَا لَيْسَ من آياتِ اللهِ، لكِن الكَلام عَلَى دَلالةِ القُرْآنِ عَلَى هَذَا، فهل لنا أنْ نَتَجَاوَزَ البَيْنِـيَّة: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرَّحمن:٢٠]، ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾، هل لنا أن نتجاوز هَذَا ونقول: إن البينيَّة هنا كِنايةٌ عن أن حقيقة هَذَا لا تندمِج بهذا؟

من العلماء مَن قَالَ: دخول الأنهارِ فِي البحارِ، لكِن يُشْكِل عليه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَيْنَهُمَا﴾، ولهذا ضَعَّفنا هَذَا القَوْلَ، وقُلْنا: هَذَا لا يمكِن. وَفِي الحقيقةِ الَّذِي ينظُر إِلَى كلِمة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ هي مانع، أَمَّا كَوْنُهما لا يَختلِطانِ فهذا واضِحٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله: ﴿بَرْزَخٌ﴾ بَرْزَخ هل هو حاجِزٌ حِسِّيٌّ أو مجرَّد قولِه: حاجز يَعْنِي مانعًا، فالمانِعُ قد يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ نفسِه، وقد يَكُون من غيرِه؟

فأنت إذا قُلْتَ: بينك وبينَ صاحِبِكَ حَجَرٌ، أي مكان، فالبحرُ أَيْضًا ماءٌ، فكيف يَكُون بينهما حيز، وَأَمَّا قولُك: بينَه وبينَ فلانٍ مِنَ العِلْمِ، فصحيحٌ؛ لأنَّ العلمَ أصلًا معنًى، لكِن الماء والماء جِسم يَشغَلَانِ حَيِّزًا.

على كلِّ حالٍ، أنا لا أستـطيعُ أنْ أَجْزِمَ الآنَ، نحنُ نُفَسِّرُ كَلامَ اللهِ، فإذا كَانَ القُرْآنُ يَحتـمِل هَذَا المعنى الَّذِي تَقَدَّمَ فهذا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِن إعجازِ القُرْآنِ؛ إذا كَانَ كَلِمَة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ تَمْنَع هَذَا الاحْتِمَالَ، ونقول: إن البَرْزَخِيَّة هنـا فِي الحقيقةِ تَقتضِي شيئًا ثالثًا غيرَ البحرينِ، نحن نقولُ: الحمدُ لله هَذَا الَّذِي اطَّلَعْنَا عليه بالعلمِ يَكُونُ من آياتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وإنْ كَانَ القُرْآنُ لا يَدُلُّ عليه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمْكِن أنْ نقولَ: إنَّ البرزخَ جُزْءٌ ضَئيلٌ مِن هَذَا وهذا انْدَمَجَا فكانَ كالحاجِزِ؟

نقول: إذا ثبتَ هَذَا فيُمكِن أنْ نقولَ: النسبة مثلًا الَّتِي بينهما لا تكون حُلوًا خالصًا ولا مِلحًا خالصًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل كلمة بَرْزَخ تُقاسُ بالنسبةِ لِلْبَرْزَخِ المعروفِ فِي الدُّنيا والآخِرَةِ؟

نقول: يُمْكِنُ، واللهُ أعلمُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أحيانًا عَلَى ضَوْءِ مُكْتَشَف عِلْمِيّ لا بأسَ من إعطاءِ مَعْنًى معيَّن؛ لِأَنَّهُ أحيانًا فِي غِيَابِ هَذَا الواقِعِ العلميِّ قد يُشْكِل معنى آيةٍ، وأَذْكُرُ أنا تفسيرَ آيةٍ فِي سورةِ النـورِ: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾ [النور:٤٠]، فأكْثَر المفسِّرينَ قالوا: بما أنَّه لا يُوجَدُ مَوْجَانِ فوقَ بَعْضِهما، فالفوقُ هنا يُحْمَلُ عَلَى معنى ﴿مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾، وهذا تأويلٌ لا تَحْتَمِلُه كثيرًا اللغةُ العربيَّةُ.

وقد قرأتُ بحثًا مِن مُدَّةٍ حوالي خمس سَنَوَاتٍ لِعَالِمٍ فِي أَمْرِيكا، أَصْلُه مِصْرِيٌّ وأخذ جِنْسِيَّة أمريكيَّة، مشهور فِي أبحاثِ الفضاءِ، نـزل فِي غوَّاصَةٍ مِنْ أجْلِ اكتشافِ أعماقِ المحيطاتِ، فَقَالَ: إن الرأيَ الغالبَ كَانَ عندَ العلماءِ قبلَ هَذِهِ التَّجْرِبَةِ أنَّ باطنَ المحيطاتِ والبحارِ ساكنٌ تمامًا، قَالَ: وإذا بِنَا نُفَاجَأُ أنَّ فِي قاعِ المحيـطاتِ أمواجًا، والأمواج الَّتِي عَلَى السَّطْحِ لا تُـذْكَرُ أمامَ تِلك الأمواج مِـن شِدَّتِها وعَظَمَتِها، فالآن كلمة ﴿فَوْقِهِۦ﴾ لم يَعُدْ هناك مُبَرِّر لتأويلِها، وإنما (فوق) أي هناك موجٌ فِي الأسفلِ يَعْلوه مَوْج فِي الأعلَى، فوجود الظاهرةِ الكونيَّة العلميَّة يُساعِد عَلَى تَوْجِيهِ المعنى فِي اتجاهٍ معيَّن بدونِ تَعَسُّفٍ فِي المعنى، فحَتَّى الأمواج الظاهريَّة الَّتِي عَلَى سطحِ البحرِ يَكُونُ الموجُ قليلَ الارتفاعِ ثم يأتي موجٌ أكبرُ منه.

عَلَى كلِّ حالٍ الآيةُ تَحتمِل ثلاثةَ معانٍ:

- المعنَى الَّذِي ذَكَرَهُ كثيرٌ من المفسِّرين.

- والمعنى الَّذِي ذَكَرْناهُ.

- والمعنى الثالثُ: أَيْضًا رجلٌ عِراقيٌّ فِي كتابٍ اسْمُه: (حقائق جُغْرَافِيَّة)، ذكر هَذَا المعنَى الَّذِي أشرنا إليه. والمعنى الثالث إذا كانت الآيةُ تَحْتمِله، وَهِيَ هَذِهِ الأنهارُ الَّتِي تكون فِي وسطِ المحيطاتِ، وسَمِعنا النقاش الآن فِي كلمةِ: ﴿بَيْنَهُمَا﴾ وما تَحْتَمِلُه، وإذا كانت هناك طَبَقَة عند اختلاطِها تكون بَيْنَ الحُلْو وبينَ المَالِح أمكنَ أنْ يقالَ: هَذَا بَرْزَخٌ، عَلَى ثِقَلٍ؛ لِأَنَّ ظاهِرَه أنَّ البَرْزَخَ هو المانِعُ، فيُمْكِن أنْ يقالَ: هو مانِعٌ منْ أنْ يَخْتَلِطَا لأجلِ المقاربةِ.

على كلِّ حالٍ هَذِهِ البَيْنِيَّة في كَلِمَةِ ﴿بَيْنَهُمَا﴾ تَقْتَضِي أن هناك شيئًا ثالثًا، لا من هَذَا ولا من هذا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: البحَّارة يجدون عُيُونًا فِي البحرِ حُلوةً، ما صِحَّة هذا؟

نقول: سمِعنا هذا، أن العينَ تَخْرُجُ من قاعِ البحرِ، لَكِنْ تَختلِط بعد ذلك، وهم يأخذون من نفس العين، لكِن هَذَا الَّذِي ذَكَرُوه أنَّ أنهارًا فِي وَسَطِ الماءِ هَذَا غريبٌ.

الآن -الحمدُ لله- صارَ فِي الآية ثلاثةُ معانٍ، ويبقى المعنى الثالثُ مُحْتَمَلًا من جهةِ البينيَّة، وإذا صحَّ نقول: إِنَّهُ عند مُلَاقَاتِهَا لا بدَّ أنْ يَكُونَ بينَهما برزخٌ، لَيْسَ حُلْوًا ولا مالحًا، واللهُ أَعْلَمُ.

والحقيقة أن كونه لا يَخْتَلِطُ عندَ المَصَبِّ هَذَا لَيْسَ بواضِحٍ، أنا لَيْسَ عندي شكٌّ فِي المعنَى الَّذِي أشرتُ إليه سابقًا أن هَذَا من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهذا الحاجز طبيعيٌّ،

ولو قربا من بعضهما فلا يفسد المعنى، هَذَا لَيْسَ عندي فِيهِ شكٌّ، لكِن الَّذِي عندنا فِيهِ شكٌّ قد يوجد احْتِمَال أن هَذَا الفاصلَ الَّذِي ذَكَرْناه يَصِحُّ أنْ نَجْعَلَه بَرْزَخا؛ لِأَنَّهُ فِي الحقيقة لَيْسَ منَ المالحِ وليسَ من العَذْبِ.

على كلِّ حالٍ الآيَةُ فِيهَا احْتِمَالٌ، ويمكن أنْ نقولَ أَيْضًا: إن الفاصلَ هَذَا الَّذِي يَكُونُ لَيْسَ بِحُلْوٍ ولا مُرٍّ، إنه: حِجْرًا مَحْجُورًا، واللهُ أَعْلَمُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعَالَى: ﴿بَرْزَخًا﴾ ثم قال: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ أليسَ معناهما وَاحِدًا؟

فالجوابُ: لَا، الْفَائِدَة التقويَة، حَتَّى قوله: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ فِيهِ فائدة، والمعنى أَنَّهُ مُحْكَمٌ حَجَرُه.

• • ۞ • •

الآيــة (٥٤)

• • • •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤].

• • • •

من كمالِ قُدْرَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ خَلَقَ من الماءِ بَشَرًا وقسمه إِلَى قسمينِ، هما: النَّسَب، والصِّهر أي الزوجية، وقُلْنا: إن هَذِهِ أسباب الصِّلَة بَيْنَ النَّاسِ؛ إمَّا صلة بالوِلادة؛ النَّسَب، أو بالنِّكاح وهو المصاهَرَة.

وقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قادرًا عَلَى ما يشاءُ]، نحن نناقش المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي تفسيرِ قَدِير بقادِر، وَفِي تقييد المطلَقِ بما يشاءُ:

أَوَّلًا: أمَّا تفسيرُ قَدِيرٍ بقادِرٍ فهذا يُعْتَبَرُ نقصًا فِي التفسيرِ؛ وذلك لأنَّ ﴿قَدِيرًا﴾ إمَّا أَنْ تكونَ صفةً مُشَبَّهَةً، وإمَّا أَنْ تكونَ صيغةَ مبالَغَةٍ، أمَّا قادِر فهي اسْمُ فاعلٍ مجَرَّد، لا تدلّ عَلَى ما تدل عليه الصِّفةُ المشبَّهة، ولا عَلَى ما تدلُّ عليه صيغة المبالغةِ، فهذا نوعٌ مِنَ القُصُور فِي تفسيرِ القُرْآنِ.

ثانيًا: إنَّ القُرْآن مطلَقٌ ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾، وهنا قيَّده بقوله: [على ما يشاء] وكلمة (على ما يشاء) نحن نعرِف أن من النَّاسِ من يَكُون هَذَا القيد عنده دالًّا عَلَى بدعةٍ ارتكبها؛ لِأَنَّ القَدَرِيَّة يَقُولُونَ: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَقدِر إِلَّا عَلَى ما يشاء، وإنَّه لا يشاء أفعالَ العبادِ، وعلى هَذَا فلا يَكُونُ قادرًا عليها، ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قولٌ تُبْطِلُه

النصوصُ والعقلُ، فالله هو الَّذِي يَهْدِي ويُضِلّ، وما معنى الهِدايَة والإضلال إلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يفعل ما يشاءُ حَتَّى فيما يَتَعَلَّق بأفعالِ العبدِ، لهذا نرى أن تقييدَ القُدْرَةِ بالمشيئةِ لا يَنبغِي ولا يَلِيقُ للوجوهِ الآتيةِ:

أولًا: أن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أطلقَ هَذَا الوصفَ لنفسِهِ بدونِ قَيْدٍ، ولا يَنْبَغِي لنا أنْ نُقَيِّدَ ما أَطْلَقَهُ اللهُ؛ لأنَّ صِفَاتِ اللهِ تَوْقِيفِيَّة يُتوقف فِيهَا عَلَى ما وَرَدَ.

ثانيًا: أَنَّهُ خِلاف طَرِيقةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابِهِ، بل طَرِيقة الرُّسُلِ كلِّهِـم؛ لأَنَّهُمْ يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التحريم:٨]، لا يَقُولُونَ: إنَّكَ عَلَى ما تَشاءُ قَدِير، بل يَقُولُونَ: إنك عَلَى كلِّ شَيْءٍ قديرٌ.

ثالثًا: أَنَّهُ يُوهِم أن القُدرةَ تَتَعَلَّقُ بما يشاءُ فقطْ، وعلى هَذَا فيَكُونُ ما لا يشاؤه لَيْسَ بمقدورٍ عليه، وهذا معنًى باطلٌ، فَهُوَ قادرٌ عَلَى ما يشاءُ وعلى ما لا يشاءُ، لَكِنَّ ما شاء كَانَ وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، فَهُوَ قادرٌ عَلَى الأمرينِ جميعًا، لَيْسَ عَلَى ما يشاءُ فقطْ.

مِنْ أجلِ هَذِهِ الوجوهِ الثَّلاثَةِ نَرَى أنَّ التعبيرَ بِهَا لا يَنْبَغِي، وأنه مِمَّا يُرْشَدُ إليه العبدُ ويقالُ لهُ: لا تَقُلْ هكذا، لا تقيِّـد ما أَطْلَقَهُ اللهُ لنفسِهِ، عَلَى أساسِ أنَّ الَّذِي يَقُولُه لا يريدُ هَذَا المعنى، نقولُ: يُرْشَدُ ويقالُ: هَذَا لا يَنبغِي.

وَإِذَا قِيلَ: ما الجمعُ، أو ما هو الجوابُ عن قولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٢٩]، فهنا قال: ﴿عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾، ونحن نَمنَع تعليقَ القُدْرَةِ بالمشيئةِ؟

فالجواب: أنَّ تقيِيدَ المشيئةِ بالجمعِ؛ لِأَنَّ الجمعَ فعـلٌ، وهذا الفعـل يُنْكِرُه الكفَّار المكذِّبونَ بالبعثِ، فيقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: إنَّ المانعَ مِن ذلكَ لَيْسَ العَجْز،

ولَكِنَّه عَدَمُ المشيئةِ، فإذا شاء أنْ يَجْمَعَهُم جَمَعَهم، خِلافًا لِمَن يُنكِرون ذلكَ، لِمَن يَقُولُونَ: إِنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَجْمَعَهُمْ، فيَكُون التقييد هنا بالفعلِ، أي أن تقييدَ المشيئةِ عائدٌ عَلَى الفعلِ، لا عَلَى القُدرة، فَهُوَ قادر عَلَى جَمْعِهِم كلَّ وقتٍ، لَكِنَّه لَمَّا كَانَ عَزَّوَجَلَّ لا يريد أنْ يَجْمَعَهُمْ إِلَّا فِي وقتٍ معيَّن ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ مؤقَّت ﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾ [هود:١٠٤]، كل الدُّنْيا أَجَل مَعْدُود، ناهيك عن قِصَرِها مهما طالتْ.

فنقول: إن هَذَا عائدٌ عَلَى الجمعِ، وهو فِعْل، فكأنَّ اللهَ يقولُ: إِنَّهُ إذا أرادَ هَذَا الفعلَ فَهُوَ قادرٌ عليه، فعلى هَذَا لا يرد ما ذُكِرَ فِي سابقا ولا ما جاءَ فِي الآيةِ الكَريمةِ مِنْ تَقييدٍ بالمشيئةِ؛ لأنَّ هَذَا التقييدَ عائدٌ عَلَى الفِعلِ، وَلَمْ يُرَد بِهِ الصِّفةُ المطلقةُ: صفةُ القُدرة، وهو ظاهر جِدًّا بالنسبة للحديثِ؛ لِأَنَّهُ قال: «عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»[1].

إِذَن نَرْجِع إِلَى كَلامِ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فنقول: كَلام المُفَسِّر فِيهِ نظرٌ من وجهينِ: الوجهُ الأَوَّلُ: تفسير القديرِ بالقادرِ، والثَّاني: تَقْيِيد ذَلِكَ بالمشيئةِ.

• • ۞ • •

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب آخر أهل النار خروجا، رقم (١٨٧).

الآية (٥٥)

• • ❧ • •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان:٥٥].

• • ❧ • •

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَعْبُدُونَ﴾ أي الكفَّار ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ﴾ بعِبَادَتِهِ ﴿وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ بِتَرْكِها، وهو الأصنامُ]، والمراد بالجُملة هنا التوبيخُ واللَّوْمُ وإقامة الحُجَّة عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَعبُدون من دونِ الله مَنْ هَذَا وَصْفُه؛ ما لا يَنْفَعُهُمْ إذا عَبـدُوه، ولا يَضُرُّهم إذا عَصَوْه، وقد قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي سـورة الأَحْقَافِ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف:٥]، يَعْنِي لو ظَلَّ يدعو هَذَا الصنمَ إِلَى يوم القيامةِ ما استجابَ له، هل أحدٌ أضلّ من هذا؟ لا يوجد أحـدٌ أضلّ من هَذَا أبدًا، إنْسَان يحاوِل أن يَنْفَعَهُ الصنـمُ أو يَضُرّه، ويبقى يدعوه إِلَى يومِ القيامةِ وما استجاب له، فهَذَا من أبلغ ما يَكُونُ فِي الضلالِ.

قوله: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ﴾ فِيهَا إظهارٌ فِي مَقامِ الإضمارِ، قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ السياق يَقتضي أن يقول: وكانوا عَلَى ربِّهم، لكِن قال: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ﴾ إشارة إِلَى أن هَذِهِ العِبَادَة أَوْصَلَتْهُمْ إِلَى الكفرِ، وأيضًا لفائدةِ التعميمِ، يَعْنِي أنَّ كل كافرٍ، حَتَّى ولو كَانَ بغيرِ العِبَادَةِ، يَعْنِي بغيرِ الشركِ، حَتَّى الْإِنْسَان الدَّهْرِيّ الَّذِي لا يعبدُ شيئًا أبدًا، فَهُوَ ظَهيرٌ عَلَى ربِّه.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ مُعِينًا للشيطانِ بطاعتِه]، أي بطاعةِ الشيطانِ، فالكافرُ عَلَى ربِّه ظَهير: مُعِين عَلَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا لله، ومُعينٌ عليه لا له يَعْنِي حربًا عَلَى اللهِ، فالكافرُ كلَّما وجدَ عدوًّا لله أعانَهُ عَلَى ربِّه، وهذا كما أَنَّهُ مِثْلما قَالَ المُفَسِّر: إِنَّهُ يُعين الشيطانَ عَلَى معصيةِ اللهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَعصي اللهَ مُعين للشيطانِ فِي تَمَرُّدِهِ عَلَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هو أَيْضًا يَشمَل مَنِ اتَّصفَ بِهَذَا الوصفِ من غيرِ الكفَّارِ، فكلُّ مَن أعان عَلَى باطلٍ فَإِنَّهُ مُعينٌ عَلَى اللهِ، كلُّ إِنْسَانٍ يُعين أحدًا فِي باطلٍ فَإِنَّهُ ظَهير عَلَى ربِّه؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى هو الحقُّ، وهو يريد الحقَّ، فإذا أعنتَ صاحبَ باطلٍ عَلَى صاحبِ الحقِّ فإنك مُعينٌ عَلَى اللهِ؛ لِأَنَّ معنى الظَّهير: المُعِين، كما قَالَ الله تَعَالَى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨]، يَعْنِي مُعِينًا، فالكافرُ دائمًا يُعِينُ عَلَى اللهِ، وكلُّ مَن أعانَ فِي باطلٍ عَلَى حقٍّ فَإِنَّهُ مُعِينٌ عَلَى اللهِ، يَعْنِي معينًا للباطلِ عَلَى الحقِّ؛ لأنَّ اللهَ هو الحقُّ، وهو يحبُّ الحقَّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كل عاصٍ حالَ مَعْصِيَتِهِ فَهُوَ مُعِينٌ عَلَى اللهِ بِمَعْصِيَتِه، فلماذا خصَّه فِي الآيةِ بالكافرِ؟

صحيحٌ، لَكِنَّه قَالَ هنا: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ﴾ لِأَنَّهُ يتحدث عمَّن يعبدون معَ اللهِ.

مناسبةُ الجملةِ هَذِهِ للتي قبلها ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ يَعْنِي كأنه جعَلَ هَذَا الصنمَ نِدًّا لله يَعْبُدُه كما يعبد الله، ومعلومٌ أنَّ الصنمَ ضِدّ ما جاءتْ بِهِ الرُّسُلُ، فيكُون نُصْرَة هَذَا الصنمِ عونًا عَلَى اللهِ.

• • ❁ • •

الآيــة (٥٦)

• قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الفرقان:٥٦].

لَمَّا عاب عَلَى هَؤُلَاءِ ما يَتعلَّق بتحقيقِ التَّوحِيدِ، وَهُو عبادةُ غيرِ اللهِ، انتقلَ بعد ذلكَ إِلَى تحقيقِ الرِّسَالةِ؛ لِأَنَّ الإسلامَ شهادةُ أَنْ لا إلهَ إِلَّا اللهُ، وأن مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، فتحقيقُ العِبَادَةِ أتى بلومِهِم عَلَى عبادةِ غيرِ اللهِ، ثم جاء تحقيقُ الرِّسَالةِ؛ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا﴾ بالجنَّة ﴿وَنَذِيرٗا﴾ مخوِّفًا مِنَ النارِ].

قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا﴾ (إلَّا) للاستثناءِ لِأَعَمّ الأحوالِ، يَعْنِي ما حالُك فِي الرِّسَالة إِلَّا هذينِ الأمرينِ، وهما البِشارة والإنذار، والبشارة للمؤمنينَ بالجنةِ، والدليل عَلَى هَذَا قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضۡلٗا كَبِيرٗا﴾ [الأحزاب:٤٧]، وَقَالَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ فِي سورة الكَهْفِ: ﴿لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدٗا ﴿٣﴾ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ﴾ [الكهف:٢-٥]، وقد سبقَ أنَّ النذيرَ بمعنى المخبِرِ بما يُخَوِّف، إذَن وصفُ الرَّسولِ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بالنسبةِ لِمَا يتعلق بالرِّسَالةِ هذانِ الأمرانِ فقطْ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أليسَ الرَّسولُ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ معلِّمًا يُعَلِّمُ النَّاسَ الأحكامَ، كيف يَكُون هَذَا الاستثناء من أعمِّ الأحوالِ؛ لأننا قُلْنَا: إن هَذَا مُسْتَثْنًى من أعمِّ الأحوالِ،

يَعْنِي ما حاله إِلَّا هَذَا، هل نقولُ: إنَّ هَذَا التعليمَ من وسائلِ الإنذارِ والبِشارةِ، أو نقولُ: إنَّ هَذَا الحَصْرَ إضافيٌّ؟

نقول: كَلامُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أحيانًا يُخْبِر النَّاس ويُعَلِّمُهم بدونِ أنْ يَحُثَّهُمْ، أو يُرَغِّبُهم أو يُخَوِّفهم كما هو معروفٌ، وأحيانًا يخوِّف ويُنْذِر عَلَى سبيلِ العمومِ، وأحيانًا يخوِّف ويُنْذِر عَلَى المخالفةِ فِي هَذَا الأمرِ المعيَّن، فنقولُ فِي الجوابِ عَن هَذَا: إِنَّ تعليمَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو من وسائلِ أو من طُرُقِ ما يَحْصُلُ بِهِ المُبَشَّرُ بِهِ، أو ما يَحْصُلُ بِهِ المُنْذَرُ بِهِ، فعندما يأمرنا بشَيْءٍ معنى ذلك أننا إذا فَعَلْنَاه وَصَلْنَا إِلَى ما بَشَّرَ بِهِ، وعندما يَنهانا عن شَيْءٍ فمعناهُ أَنَّنا إذا وَقَعْنَا فِيهِ وَقَعْنَا فيما أنذر بِهِ ﷺ. وهذا أحسنُ مِن أنْ يُقالَ: إنَّ الحصرَ إضافيٌّ؛ لأَنَّكَ إذا قلتَ: إن الحصرَ إضافيٌّ أخرجتَ الكَلامَ عن حقيقتِه، وإذا قلتَ: إنَّ هَذَا مِنَ اللَّوَازِمِ بَقِيَ عَلَى حقيقتِه، ولَكِن يَكُون دالًّا عَلَى هَذَا الشَيْءِ بالمَلْزُومِ.

الآية (٥٧)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان:٥٧].

• • • •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ أيْ عَلَى تبليغِ ما أُرْسِلْتُ بِهِ من أجرٍ ﴿إِلَّا﴾، لكِنْ ﴿مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ طَريقًا بإنفاقِ مالِه فِي مَرضاتِهِ تَعَالَى، فلا أَمْنَعُه من ذلكَ].

قوله: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ معروفٌ أنَّ (ما) نافية، وأن (مِنْ) فِي قوله: ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ زائدة إعرابًا، لا معنًى، ولهذا يعبِّر عنها بعضُ العلماءِ بقولِه: صلة؛ تحرُّزًا من أنْ يقول: إنها زائدةٌ، وَفِي الحقيقةِ إذا فُهِمَ المعنَى زالَ الإِشْكالُ، ما دُمنا نقول: إنها زائدةٌ إعرابًا فلا حرجَ علينا فِي ذلكَ، أمَّا معنًى فليستْ بزائدةٍ، فائدتها التنصيصُ عَلَى العمومِ؛ لِأَنَّ (أجر) نَكِرة فِي سياقِ النفيِ، وهذا مِن صِيَغِ العمومِ، لكِن عندما تَدْخُل عَلَيْهَا (مِن) تكون أدلَّ وأنصَّ عَلَى العمومِ، فلو قال: (ما أَسْئَلُكم عليه أجرًا) فإنَّ هذا صحيحٌ أَنَّهُ لا يوجدُ أجرٌ أبدًا، لكِن ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ كأنك تُشعِر أَنَّهُ لا يوجد أجرٌ لا قليلٌ ولا كثيرٌ، ففائدتها إذَنِ التنصيصُ عَلَى العمومِ.

وقوله: ﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ إذا قُلْنَا: إن (مِنْ) زائدة إعرابًا فكيف نُعْرِب (أجرٍ)؟ نقولُ: (من) حرف جرٍّ زائدٌ إعرابًا، و(أجر) مَفْعُولٌ ثانٍ لـ(أسأل)، منصوب بفتحةٍ مقدَّرة

عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، هَذَا إعرابها عندَهم.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعضهم يقولُ: منصوبٌ محَلًّا مجرورٌ لفظًا؟

هَذَا فِي الحقيقة فِيهِ احْتِمالٌ، يَعْنِي أن محلَّها منصوب، لكِن هَذَا إِنَّما يَكُون فِي المَبْنِيَّات، فيوجد احْتِمال أن تقولَ: (أجر) مَفْعُول بِهِ منصوب وحُرِّك بالكسرِ لِمناسبةِ حرفِ الجرِّ، والمسألة كلُّها اعتباريَّة، المهم أن نعرفَ أن الفعلَ الآنَ مسلَّط عَلَى (أجر) مباشرةً، لَيْسَ بواسطةِ حرفِ جرٍّ؛ لأنَّ هَذَا الحرف من حيثُ الإعرابُ زائدٌ، لكِن من حيثُ المعنَى له فائدةٌ كبيرةٌ، والله الموفِّقُ.

الآية (٥٨)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٨].

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: وجوبُ التوكُّل عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وبيَّنَّا أن مَرْتَبَتَهُ من الدينِ نصف الدين؛ لِأَنَّ الله يأمُر بالعِبَادَةِ والتوكُّل.

الْفَائِدَة الثَّانية: كمال الله عَزَّوَجَلَّ وانتفاءُ النقصِ عنه؛ لِقَوْلِه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ لأنَّ التسبيحَ تَنْزِيهٌ، والحمدَ إثباتُ كمالٍ.

الْفَائِدَة الثالثةُ: إثباتُ العِلمِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾.

الآيــة (٥٩)

• • ✿ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩].

• • ✿ • •

قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ وعندي مكتوبٌ فِي نسختي قبل قولِه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [هو]، ومكتوبةٌ داخل القوس ومشكولة أَيْضًا، وهذا لَيْسَ بصحيح، فـ(هو) ليستْ منَ القُرْآنِ.

قَالَ الْمُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هو ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾]، قدَّر المُفسِّر هَذَا المبتدأ لِيَجْعَلَ الجملةَ مستأنَفةً منفصِلة عمَّا قبلَها من حيثُ الإعرابُ، مع أَنَّهُ يجوزُ فِيهَا وجهٌ آخرُ؛ أنْ تكونَ صفةً لِقَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾، يَعْنِي: وتوكَّلْ عَلَى الحيِّ الَّذِي لا يموتُ الَّذِي خلقَ السَّمواتِ والْأَرْض، فيكُون فِي قوله: ﴿ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ بيانٌ لصفتِه الذَّاتيَّة، وَفِي قولِهِ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ بيانٌ لصفتِه الفعليَّة، وبهذا يَتحقَّق أنْ يَكُونَ عَزَّوَجَلَّ أهلًا للاعتمادِ والتوكُّل؛ لِأَنَّ مَن هَذَا وَصْفُه وهذا فِعْلُه جَديرٌ بأنْ يُخَصَّ بالتوكُّلِ، أمَّا عَلَى ما ذهبَ إليه المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَهُوَ يَجعَل الجملةَ مستأنَفةً، وَهِيَ أَيْضًا وإنْ كانتْ مستأنفةً من حيثُ الإعرابُ؛ فإنها مِن حيثُ المعنى متَّصِلَة بما قبلها، تدلُّ عَلَى كمالِ قُدرتِه، وأنه جَديرٌ بأن يُخَصَّ بالتوكُّل، تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أوجَدَهَا، وإنما يُسَمَّى الإيجادُ خَلقًا إذا كَانَ

مسبوقًا بتقديرٍ؛ لِأَنَّ أصلَ الخَلْقِ التقديرُ، لَكِنَّه يُطلَق عليه وعلى الفعلِ، فإذا أُطلق الخَلْقُ عَلَى الفعلِ صارَ معناهُ أَنَّهُ فِعْلٌ بتقدير، فيَكُون الإحكامُ سابقًا، ثم الفعلُ عَلَى مِنهاج ذلك الإحكامِ، فَخَلَقها مُحكَمةً، ومَن تَدَبَّرها وتأَمَّلَها وجدَ فِيهَا غايةَ الإحكامِ.

قوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ ومِمَّا نراه مما بينهما الشَّمْس والْقَمَر والنجوم، وغير ذلك؛ لأنَّ القَوْلَ بأن هَذِهِ فِي نفس السَّموات لَيْسَ عليه دليلٌ من الكِتَابِ ولا من السُّنةِ، وإنما ظاهر القُرْآنِ يَدُلّ عَلَى أنها فِي فَلَكٍ بَيْنَ السَّماءِ والْأَرْضِ، والواقعُ يَشْهَدُ لذلكَ أَيْضًا، فإنهم وَصَلُوا إِلَى الْقَمَرِ، ولو كَانَ فِي نفسِ السَّماءِ ما وصلوا إليه؛ لِأَنَّ الله يقول: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء:٣٢]، فإذا كانت السَّماءُ محفوظةً حَتَّى عن أشرفِ الرُّسُلِ وأشرفِ الملائكةِ إِلَّا باستئذانٍ، فمَن دونَهم من باب أَوْلَى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح:١٥-١٦]، ما معنى قولِهِ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾؟

الجواب: يَعْنِي فِي جِهَتِهِنّ، يَعْنِي ليستْ مظروفاتٍ له، والمظروف الجهة، كما سيأتينا إنْ شاء اللهُ فِي قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ [الفرقان:٦١]، نفس الشَّيْء.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من أيامِ الدُّنْيا، أي فِي قَدْرِها؛ لِأَنَّهُ لم يكنْ ثَمَّ شمس، ولوْ شاءَ لَخَلَقَهُنَّ فِي لَمحَةٍ، والعدول عنه لتعليمِ خَلقِه التثبُّت]، العدول: عَدَلَ يَعدِل عَدْلًا وعُدُولًا، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في ستةِ أيامٍ من أيام الدُّنْيا] هَذَا هو القَوْل المشهورُ، وهو الراجِحُ، وَأَمَّا مَن قَالَ: فِي ستَّة أيامٍ من أيامِ الآخِرةِ، وإن اليومَ كألفِ سنةٍ، أو من قَالَ: إن المرادَ بالأيامِ مطلَق الزمنِ، أي فِي لحظاتٍ، فكَذَلِك أَيْضًا قول مرجوحٌ؛ لِأَنَّ القُرْآنَ إِنَّمَا يخاطِب النَّاسَ بما يَعرِفونَ،

فالصحيحُ أن المرادَ سِتَّة أيامٍ من أيامِ الدُّنْيا كما قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أوَّلها يومُ الأَحَد، وآخِرها يوم الجُمُعة، فَإِنَّهُ بِهِ تم خَلْق السَّموات والْأَرْض وخُلِق آدمُ فِي آخِرِهِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أخبرنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بنصِّ القُرْآنِ بأنَّ اليومَ عندَه كألفِ سنةٍ ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، ألا يُرَجِّح هَذَا قولَ مَن قَالَ: إنها من أيامِ الآخِرَةِ؟

الخَلْق نفسُه من صفاتِ اللهِ، لكِن الأَيَّام الَّتِي أضافَ اللهُ الخَلْقَ إليها وجعلَه فِي هَذِهِ الأيامِ معلومة لنا، وَأَمَّا قوله: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ﴾ قال: ﴿يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ﴾ لا نَدري عنه يومًا وَاحِدًا أو أَيَّامًا، حَتَّى ﴿يَوْمًا﴾ قد يقول قائل: إِنَّهُ يومٌ معيَّن عند الله كألفِ سنةٍ، لو قال: (وإن اليوم عند ربك) وأتى بـ(أل) الجِنسِيَّة فيُمْكِن أنْ يُقالَ، فالأقربُ هو هَذَا واللهُ أَعْلَمُ، حَتَّى المسألة ليستْ هي بالأمرِ اليقينِ، لكِن الَّذِي يَتَرَجَّح حَسَبَ مُقْتَضَى اللفظِ العربيّ، وأننا خُوطِبنا باللفظِ العربيّ، وأن الأَصْلَ حَمْلُ اللفظِ عَلَى ما دلتْ عليه اللغةُ إِلَّا بدليلٍ، فهَذَا الأَصْلُ، والواجبُ أنَّ القُرْآنَ تكونُ دِلالتُه بِمُقْتَضَى اللغةِ العربيَّةِ ما لم يوجدْ دليلٌ يَصْرِفُه.

وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي فِي قَدْرِها؛ لِأَنَّهُ لم يكنْ ثَمَّ شَمْس] وتقدير الأيام بالشَّمْسِ، والشَّمْسُ غيرُ موجودةٍ حين الخَلْقِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ إِنَّما خُلِقَتْ بعدَ ذلك؛ لقولِه تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت:١٢]، بعدما خَلَقَها أوحَى فِيهَا أمرَها، وهذا يَشْمَل كلَّ ما يَتَعَلَّق بالسَّماءِ، فعلى هَذَا يَكُونُ المرادُ بقولِه: ﴿سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ أي فِي قَدْرِ هَذِهِ الأَيَّام السِتَّة.

ثم أَوْرَدَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا عن سؤالٍ يَفرِضُه الذِّهنُ، وهو أنْ يقولَ قائلٌ: لماذا لم يَخْلُقْهُنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بكلمةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ

كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢]، يَكُون عَلَى مرادِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

أجاب المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه فَعَلَ ذلك لتعليم خَلْقِه التثبُّتَ، هَذَا ما جَرَى عليه أهلُ العلمِ؛ أنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا خَلَقَها فِي ستَّةِ أيامٍ لِيُبَيِّنَ للعبادِ أنَّ المقصودَ الإحكامُ، لا الإسراعُ، فيَتَثَبَّت النَّاس فيما يَفعلُون، حَتَّى فيما قَدِروا عليه، فَإِنَّهُ يَنبغي أنْ يُلاحِظوا فِيهِ الإحكامَ دونَ الإسراعِ فِي تنفيذِه.

ورأيتُ كَلامًا لبعضِهم حَسَنًا؛ قَالَ: إن خلق السَّمواتِ والْأَرْضِ له أسبابٌ، وهو عبارة عن تكوينٍ، والتكوينُ هَذَا يَحتاجُ إِلَى مدَّةٍ، مثلَما يَنْشَأ الجَنين فِي بطنِ أُمِّه شيئًا فشيئًا فِي مدَّةٍ، كَذَلِك هَذَا الخَلْقُ له أسبابٌ كَوَّنَتْه، هَذِهِ الأَسْبابُ كانتْ فِي هَذِهِ المدَّةِ: فِي سِتَّة أيام، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِهَذَا القَوْلِ يرجِّحون القَوْلَ بأن المرادَ بالأيامِ أيامُ الآخِرة الطويلةِ، حَتَّى تكون التطورات الَّتِي أَدَّتْ إِلَى الكمالِ مناسبةً، وعنـدي أن هَذَا لَيْسَ بلازمٍ؛ لِأَنَّ اللهَ قادِرٌ عَلَى أنْ يَجعَلَ هَـذِهِ الأَسْبابَ الَّتِي مِن شأنِها أنْ تَمْتَدَّ لِعِظَمِ المخلوقِ أنْ يَكُونَ ذلكَ بِهَذِهِ السرعةِ، واللهُ أَعْلَمُ.

وإنما التعليلَ الأخيرَ يَكُونُ معناه سَبَب تأخُّرِها، وأنها لم تَنْتَهِ إِلَّا فِي سِتَّةٍ؛ لِأَنَّهَا تحتاجُ إِلَى تَطَـوُّرات، هَذِهِ التطوراتُ شيـئًا فشيئًا حَتَّى تنتهِيَ إِلَى الكمالِ، كما هـو معروفٌ فيما نُشاهِد مِمَّا يخلُقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من غيرِ السَّمواتِ والْأَرْضِ، نجد أن هَذِهِ المخلوقات لا تأتي دَفْعَةً، وإنما لها أسباب وأحوال تَتَطَوَّر إليها، حَتَّى تَصِلَ إِلَى درجةِ الكمالِ.

قولـه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: ﴿ثُمَّ﴾ هَذِهِ هـل هي للترتيـبِ الذِّكري أو المعنويّ؟ المعنويّ؛ لِأَنَّ هَذَا هو الأَصْلُ أنها للترتيبِ المعنويّ، لا للترتيب الذكريِّ، والفرقُ بينهما أَنَّهُ في الترتيبِ الذكريِّ لا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ ما بعدَها متأخِّرًا عمَّا قبلها،

بل قد يَكُون قبـله ولَكِنَّه ذُكِرَ بعده، هَذَا يُسمِّيه العلماء الترتيـب الذكريّ، ولَكِنَّهم لا يَلْجَئُون إليه إِلَّا عندَ الضرورةِ، إذا لم يُمْكِنِ الترتيـبُ المعنويُّ قالوا: هو ترتيبٌ ذِكْرِيٌّ، وأنشدوا عليه البيتَ المشهورَ الَّذِي لا أعلمُ قائِلَه، وهو[1]:

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ثُمَّ قَدْ سَـادَ بَعْـدَ ذَلِـكَ جَـدُّهُ

قالوا: إنَّ هَذَا من بابِ الترتيبِ الذكريِّ؛ لِأَنَّ سِيادةَ الجدِّ متقدِّمةٌ عَلَى سيادةِ الأبِ، وسيادةَ الأبِ متقدِّمَةٌ عَلَى سيادةِ الِابْنِ، هَذَا هو المعروفُ والمعهودُ، وإن كَانَ قد يَكُونُ الأمرُ بالعكسِ؛ قد يَسُودُ الحفيدُ وبسيادتِهِ يسودُ أبوه ثم يسود جدُّه، لكِن المعروف بالعكسِ.

عَلَى كلِّ حالٍ هَذَا الترتيبُ فِي الآيةِ ترتيبٌ معنويٌّ؛ لِأَنَّهُ الأَصْل، ولا يُلْجَأُ إِلَى الأَوَّلِ إِلَّا عند الضرورةِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ يَعْنِي عَلَا عَلَى العرشِ، وهذا العلوُّ عُلُوٌّ خاصٌّ، لَيْسَ كالعلوِّ عَلَى سائرِ المخلوقاتِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عالٍ عَلَى جميعِ المخلوقاتِ علوًّا مُطلَقًا، لكِن هَذَا العلوّ عَلَى العرشِ علوٌّ خاصٌّ، وأنه من الصِّفاتِ الفعليَّة، وأن أهلَ السنَّة والجماعَة يؤمنون بذلكَ عَلَى الوجهِ الَّذِي يَليق باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُكَيِّفُونَ ولا يُحاوِلونَ أنْ يُكيِّفوا أَيْضًا؛ لأنَّ ذلكَ أمرٌ مُستحيلٌ، وهو يدلُّ عَلَى كمالِ العالي؛ لِأَنَّ هَـذِهِ المادة ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ تدلّ عَلَى الكمالِ مِن حيـثُ هي، تقول: استوَى الثَّـمَرُ بمعنى كَمُـلَ نُضجُه، وتقولُ: استـوى الرجلُ بمعنى كَمُلَ عقْـلًا: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]، هنا إذا تَعَدَّتْ بـ(على) صارتْ دالَّةً عَلَى العلوِّ، لكِن متضمِّنة للكمالِ، فعلى هَذَا يَكُونُ (استوى) بمعنى عَلَا علوًّا خاصًّا عَلَى وجهِ الكمالِ.

---

(١) من شواهد مغني اللبيب (ص١٥٩). وانظر الجنى الداني (ص٤٢٦).

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ هو فِي اللُّغَةِ سَرِيرُ المَلِك]، هَذَا العرش، يَعْنِي لَيْسَ كلّ كرسيٍّ يُسَمَّى عَرْشًا، كرسيُّ المُعَلِّم لا نُسمِّيه عرشًا، لكِن الكُرْسِيّ الخاصّ بالمَلِك يُسَمَّى عرشًا، هَذَا هو الأَصْل فِي اللُّغة، قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن مَلِكَةِ سَبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل:٢٣]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف:١٠٠]، فِي قِصَّة يُوسُفَ، لكِن المراد بالعرش هنا ما هو أعظمُ من ذلكَ، هو عبارة عن هَذَا المخلوقِ العظيم الَّذِي وَسِعَ السَّمواتِ والْأَرْضَ والكُرْسيّ؛ لِأَنَّهُ جاء فِي الحديث: «مَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا فِيهِنَّ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ أَلْقَاهَا مُلْقٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ»، (حلْقة) يَعْنِي حَلْقة المِغْفَر، أو الدِّرع، وَهِيَ بالنسبةِ للفلاةِ لا شَيْء، «وَمَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ أَلْقَاهَا مُلْقٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ»[1]. إذَن ما يَعْلَم قَدْرَه إِلَّا الله عَزَّوَجَلَّ.

وَهُنَا مِنَ التَّعَمُّق والتَّنَطُّعِ أَنْ نَبْحَثَ ونسأَل عن ماهيَّة هَذَا العرشِ، يَعْنِي من أيِّ شَيْءٍ هو؛ من ذهبٍ، من فضةٍ، من زَبَرْجَد، من كذا، وهَذَا وردتْ فِيهِ آثارٌ لَكِنَّها ليستْ بصحيحةٍ، وليست واردةً عن معصومٍ، ولا يَنبغِي أَيْضًا الخوضُ فِي ذلك؛ لأَنَّه ما لنا وله من أين مادته، المهمُّ أَنْ نَعرِفَ عِظَمَ هَذَا العرشِ وأنه هو الَّذِي اسْتَوَى عليه الله عَزَّوَجَلَّ.

يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بَدَل من ضمير (استوى)، أي استواء يَلِيق به]، قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ يَعْنِي لا تَقُل: إن الرَّحمن فاعل (استوى)؛ لِأَنَّهُ سبقهما ما يدل عَلَى رجوعِه إليه ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، فكَلام المُفَسِّر يقول: إِنَّهُ لا يُعْرَبُ عَلَى أَنَّهُ

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٣٥).

فاعل (استوى)؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ ما يَرجِع إليه الضميرُ فِي (استوى)، ولَكِن لا مانعَ من أنْ نَجْعَلَهُ فاعلًا عَلَى أن يَكُونَ إظهارًا فِي مَقامِ الإضمارِ، وإلَّا صحيحٌ أنَّ ظاهرَ السياقِ يَقتضي أن يَكُونَ (خلق السَّموات ثم استوى)، يَعْنِي (هو)؛ لِأَنَّ الفاعلَ ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ، ويَكُون (الرَّحمن) بدلًا؛ كما قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هَذَا وجهٌ، لَكِننا نقولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمُتَعَيِّن؛ لجوازِ أنْ يَكُونَ (الرَّحمن) -كما تَقَدَّمَ- فاعلًا، عَلَى أَنَّهُ إظهار فِي مَقامِ الإضمارِ.

وذكروا فِيهِ أَيْضًا وَجْهًا ثالثًا، وهو أنْ يَكُونَ مبتدأً، وخبره ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾، وأن يَكُونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوف تقديرُه: هو الرَّحمن، ولَكِن ما ذَهَبْنَا إليه أَوْلَى، ويَكُون فائدة الإضمار هنا بيان أن هَذَا الاستواءَ والعلوَّ الخاصَّ لَيْسَ كعُلُوِّ المُتَجَبِّرِينَ المتكبِّرينَ، بل هو علوّ رَحْمَن واسع الرَّحمة؛ لأنَّ عادةَ البشرِ أو الملوكِ إذا اسْتَوُوا عَلَى عُرُوشِهم أنْ يَكُونَ لديهم فِي الغالبِ مِنَ الجَبَرُوت والعَظَمة ما يَتخيَّلُونه إذا استووا عَلَى عروشهم، ولَكِن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مع عُلُوِّهِ العظيمِ عَلَى عرشِه العظيمِ هو رحمنٌ واسِعُ الرَّحمةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

وقول المُفَسِّر: [أي استواء يَليق به] السؤال الأوَّل عَلَى هَذِهِ الجملة: هل هَذِهِ الجملةُ تدلُّ عَلَى أن المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يحرف؟

أنا راجعتُ عِدَّة مواضع يقول: [استواء يليق به]، وفِي رأيي أنها فِي الحقيقةِ لا تُثبِت ولا تَنفي؛ لِأَنَّهُ ما ذَكَرَ إِلَّا صفةَ الاستواءِ فقطْ، يَعْنِي لم يَتعَرَّض إِلَّا لِأَنَّ صفة الاستواء تَلِيقُ بِهِ، لكِن معنى الاستواء ما تَكَلَّمَ عنه، لكِن فِي الحقيقةِ أَنَا أَرَى أن هَذَا يُومِئُ إِلَى مَذْهَبِ أهلِ السنَّة والجماعَةِ؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ يَرَى أن ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى استولَى ما قَالَ: [استواء يليق بِهِ]؛ إذ لا يُمْكِن أنْ يَكُونَ المعنى استولَى

استيلاءً يَلِيق بِهِ، وإنما يَكُون مثل هَذَا التعبيرِ فيما إذا جُعل الاستواءُ صفةً، ليستْ صِفَة ملك، بل صِفَة فعل، فيقول: [استواء يليق بِهِ]، لكِن مع هَذَا لَيْسَ هَذَا التفسيرُ بكاملٍ، وكان عليه أن يقولَ: عَلَا عَلَى وجهٍ يَليق به.

وَلَوْ قِيلَ: إن المُفَسِّر يجمع بَيْنَ الرأيينِ؟

نقول: لا، لو أرادَ استوى بمعنى استولَى لصرَّحَ بِهِ، مثلما قَالَ فِي قوله تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، فسَّرَهَا بقولِه: جاءَ أمرُ رَبِّكَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُؤَوِّلُ آياتِ العُلُوّ، فكيف نُوَجِّه قولَه: [استواء يليق به]؟

على كلِّ حالٍ كَلامه هنا لا يدلُّ لا عَلَى إثباتٍ ولا عَلَى نفيٍ، لكِن فيما أَعتقِدُ أَنَّهُ يدل عَلَى التفسيرِ، بمعنى العلوِّ؛ لِأَنَّ الاستيلاءَ لا يُقال: إِنَّهُ استيلاء يَلِيق بِهِ، لا يُتَصَوَّر هَذَا، لو أراد استولَى لقالَ: استوى بمعنى استولَى، مثل قولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، فقد فسَّره بقولِه: جاء أمرُ ربِّك، لكِن معَ ذلك ما فسَّرها كما يَنْبَغِي، وكان الَّذِي يَنبغي أن يقولَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ عَلَا عليه علوًّا يَلِيق بِهِ، وأنا تَتَبَّعْتُ الَّتِي قبلها فِي مواضعَ وجدتُه يقول هَذَا، فأقول: إني استغربتُ هَذَا، معَ أَنَّـهُ هو لا يُقِرُّ بالعلوِّ الذَّاتيِّ، وهذا من الغرائبِ، يَعْنِي تعتـبر طَريقة متناقضةً بالنسبةِ للمؤلِّف.

عَلَى كلِّ حال قوله: [استواء يليق به] معناه صحيحٌ، لكِن يحتاج إِلَى تكميلٍ، وهو أن يصرِّح ويوضِّح معنى الاستواء، ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ علا عليه عَلَى وجهٍ يَليق به.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أليسَ اللهُ عاليًا عَلَى جميعِ المخلوقاتِ؟

فالجواب: بلى، لكِن هَذَا العلوّ علوٌّ خاصٌّ بالنسبة للعرشِ، وقد مرَّ فِي العقيدةِ، ولا حاجةَ إِلَى التكرارِ أن أهل التعطيلِ حَرَّفوا معنى الاستواءِ إِلَى معنى الاستيلاءِ، وبيَّنَّا هناك أن هَذَا التحريفَ باطلٌ من عدة أوجهٍ لُغَوِيَّة وشرعيَّة وعَقليَّة، وأنه يَلْزَم عَلَى هَذَا التفسيرِ لوازمُ باطلةٌ، لا تليق باللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ أي المتَّصف بالرَّحمةِ، وَهِيَ إذا أُفردتْ عن الرَّحيم دلتْ عَلَى الصِّفةِ والفعلِ، والرَّحيم أَيْضًا إذا أُفردَتْ عنها دلَّ عَلَى الصِّفةِ والفعلِ، وإذا اقترنتا فُسِّر الرَّحمنُ بما يَتَعَلَّق بالصِّفةِ، والرَّحيم بما يَتعلَّق بالفعلِ، فعلى هَذَا هنا انْفَرَدَت ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ فتَشْمَل الصِّفةَ والفعلَ؛ لِأَنَّ (فَعِيل) تدلُّ عَلَى إيقاعِ الفعلِ، سميع بمعنى سمع الصوت، رحيم بمعنى رحم الخَلْق، والرَّحمن يُشْبِهُها كلمة غَضْبَان، يَعْنِي مُمْتَلِئًا غَضبًا، كَذَلِك الرَّحمن يَعْنِي واسِع الرَّحمةِ، ولهذا فَسَّرَهُ بَعْضُ السلفِ بقولِه: الرَّحمن ذو الرَّحمةِ العامَّةِ، والرَّحيم بالمؤمنينَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كيف الجمعُ بَيْنَ قولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي آيةِ الكُرسيّ: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وبين قولِه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾؟

الجواب: لا يوجدُ خلافٌ بينهما، فالكرسيُّ شاملٌ للسماواتِ والْأَرْضِ، يَعْنِي لِعِظَمِه وكِبَرِه يَكُون واسعًا لهما جميعًا، أي لكل السَّموات والْأَرْضِ، والعرش فوقَه.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿فَسۡـَٔلۡ﴾ أيُّها الْإِنْسَان ﴿بِهِۦ﴾ بالرَّحمنِ ﴿خَبِيرٗا﴾ يُخْبِرُك بصفاتِه]، المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ جعلَ الخطابَ فِي قولِه: ﴿فَسۡـَٔلۡ﴾ لَيْسَ للرسولِ ﷺ بل لجميعِ مَن يَصِحُّ خِطابُه؛ لِأَنَّ الأَصْلَ أنَّ الخطابَ الَّذِي يُفْرَدُ فِي القُرْآنِ لجميعِ النَّاسِ، إِلَّا إذا دلّ الدليلُ عَلَى أَنَّهُ خاص بالرَّسولِ؛ لِأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ للجميعِ، فَهُوَ يخاطب الكلَّ ما لَمْ يدلُّ دليلٌ عَلَى أَنَّهُ خاصٌّ بالرَّسولِ، مثل: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح:١]،

هَذَا معروفٌ أَنَّهُ خاصٌّ بالرَّسولِ ﷺ، ومثل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة:٤١]، صرَّح أَنَّهُ ينادي الرَّسولَ وحدَه، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة:٦٧]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا﴾ [الأحزاب:٤٥].

﴿فَسْـَٔلْ﴾ أيُّها الإِنْسَان ﴿بِهِۦ﴾ بالرَّحمنِ ﴿خَبِيرًا﴾ يَعْنِي بذاتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِه وأفعالِه وأحكامِه.

وقوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾ قد يقول قائلٌ: إن المتبادَر أنْ يقولَ: اسأَلْ عنه خبيرًا؛ لِأَنَّ السؤالَ بمعنى الاستفهامِ يُعَدَّى بـ(عن)، فهل تقول: سألتُ بفلان أو عن فلان؟ تقول: سألتُ عن فلانٍ، فكيف نُجِيبُ عن التعديَةِ بـ(الباء)، مع أن المتبادر أن يتعدى بـ(عن)؟

الوجه الأول: أنْ تكونَ (الباء) بمعنى (عن)، وهذا واضحٌ: فاسأل عنه خبيرًا.

الوجه الثَّاني: أن تكونَ (الباء) مُتَعَلِّقَةً بمحذوف تقديره: معتنيًا أو مهتمًّا بِهِ، حال من الضمير المستترِ فِي قولِه: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾. وعندي أَيْضًا أَنَّهُ يوجد احْتِمال أنَّ المعنى: فاسأَلْ تجب بِهِ خبيرًا، يَعْنِي كأَنَّه ضمَّن السؤالَ ما يَدُلُّ عَلَى الجوابِ، مثل ما قِيلَ فِي: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١]، سأل سائلٌ وأُجيبَ بعذابٍ واقعٍ، ويَكُون عُدِل عن (عن) بـ(الباء)؛ لِأَنَّ (عن) إِنَّما تدل عَلَى مجرَّد السؤال، و(الباء) تَدُلُّ عَلَى الإجابةِ أَيْضًا. وعلى كلِّ حالٍ فالمعنى أن الرَّحمنَ الَّذِي خلقَ السَّمواتِ والْأَرْضَ واستوى عَلَى العرشِ اسْأَلْ عنه خبيرًا يُخْبِرُكَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يَصِحُّ أن يَكُون (به) متعلِّقًا بـ(خبيرًا)؟

نقول: صحيحٌ، إذا قُلْنَا: متعلقة بـ(خبيرًا) فواضح ولا نحتاج إِلَى أيِّ تقديراتٍ، يَعْنِي فاسأَلْ خبيرًا بِهِ يُخْبِركَ عنه، ويَكُون هَذَا وجهًا رابعًا، وهذا الوجهُ فِي الحقيقةِ عنـدي الآنَ أَنَّهُ أحسنُ الأوجهِ، وليس فِيهِ تكلُّـفٌ، ويَكُون تقديمُه عليـه لِمُرَاعَاةِ الفواصلِ، والأَصْلُ: فاسأل خَبيرًا به.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يُمْكِنُ أنْ نَحْمِل معنى قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ عَلَى التعظيمِ؟

يُمْكِن أنْ تتضمن هَذَا بمعنى ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾، يَعْنِي: اسأَلْ مَن هو مِن أعلمِ النَّاسِ خِبرةً بما يُخْبِرُكَ بِهِ معناهُ، إِنَّمَا أخبرناك بذلكَ ونحنُ أعلمُ مَن يُخبِرك بِهِ، فكأنه من بابِ التعظيمِ والمبـالغةِ، قَالَ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ ولَيْسَ المرادُ حقيـقةَ السـؤالِ، إِنَّمَا المراد التعظيم، يَعْنِي: ما أعظـمَ مَن أَخبرَكَ خِبرةً. وهَذَا وجـهٌ جيِّدٌ، ولا تُمَانِعُهُ الآيةُ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَنِ المرادُ بِهَذَا الخَبيرِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ تَعَالَى أنْ نَسْأَلَهُ؟

الخبيرُ هو اللهُ، فكأنه عَزَّوَجَلَّ يقولُ: فاسأَلْ بِهِ خبيرًا، يَعْنِي خُذِ الخِبْرَةَ والعلمَ منِّي؛ لأنِّي خبيرٌ بنفسي، هَذَا المعنى، ومنه قولُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «عَلَى الخَبيرِ سَقطْتَ»[1] تعني نفسَها حينما سُئِلَتْ عن مسألةٍ.

فالمعنَى: اسأَلْ عنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَبيرًا بِهِ وهو نفسُه.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، رقم (٣٤٩).

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى والثَّانيةُ: إثباتُ خلقِ السَّمواتِ والْأَرْضِ، وأنها كانتْ معدومةً، فيَكُون فِي هَذَا ردٌّ لقولِ الفلاسفةِ القائلينَ بِقِدَمِ الأفلاكِ؛ لِأَنَّ ما كَانَ مخلوقًا فَإِنَّهُ لَيْسَ بقديمٍ، والمراد بقولنا: لَيْسَ بقديمٍ بالمعنى المصْطَلَح عليه عندَ الفلاسفةِ؛ أن القديمَ هو الأزليّ، لا أن المراد القِدَم اللُّغَوي؛ لأنَّ القديمَ فِي اللغةِ هو الشَّيْءُ المتقدِّم، وإن كَانَ حادثًا، كما قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، لكِن فِي اصطلاح الفلاسفةِ إذا قالوا: قديمٌ، فمَعْنَاهُ أزليٌّ، لَيْسَ بحادثٍ. نقولُ: هَذِهِ الآية تَرُدُّ عليهم؛ لِأَنَّ الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾.

الْفَائِدَة الثالثة: أن الَّذِي يَنبغي أن يلاحظَه الفاعلُ هو الإتقانُ والتثبُّت فِي الأمورِ؛ حَتَّى يخرجَ الشَّيْءُ المَفْعُولُ عَلَى الكمالِ، وهذا ما أشارَ إليه المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الْفَائِدَة الرابعةُ: حِكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِتَسْيِيرِ الأمورِ حَسَبَ أسبابها، عَلَى الوجهِ الَّذِي أَشَرْنا إليه؛ لِأَنَّ خلقها امتدَّ إِلَى ستةِ أيامٍ؛ لِأَنَّهَا تَتطَوَّر وتَتَعَلَّق بأسبابٍ معيَّنةٍ تكمُن فِي هَذِهِ المدَّةِ.

الْفَائِدَة الخامسة: كمالُ قُدْرَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ هَذِهِ السَّمواتَ والْأَرْضَ وما بينَهما أمورٌ عظيمةٌ، لا يستطيعُ الخَلْقُ أن يَخْلُقُوها أبدًا، لا فِي ستَّة أيامٍ ولا فِي ستِّينَ قَرنًا، الَّذِينَ صَنَعُوا الأقمارَ الصناعيَّةَ أَوَّل ما أَخْرَجوها نعلم ماذا حصل من الضَّجَّة العظيمة، والتعظيم العظيم لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَنَعُوها، معَ أنها ليستْ بشَيْءٍ بالنسبةِ لأقربِ نَجْمٍ فِي السَّماءِ، لا بذاتِه ولا بالحجمِ، ولا بالكيفيَّة، ولا بالقوَّة، ولا بالانتظامِ، فإنها تزول فِي آخِر الأمر ويَختلف نِظامها وتَتْلَف.

الحاصلُ: أن فِي خلقِ السَّمواتِ والْأَرْضِ، ولو فِي الأيَّام الستَّة، فِيهِ دليلٌ عَلَى

كمالِ قُدْرة اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وعَظَمَتِه؛ لِأَنَّ عِظَم المخلوقِ يَدُلّ عَلَى عِظَمِ الخالِق، كما أَنَّ عِظَم الفعلِ فِي غيرِ الخالقِ يدلّ عَلَى عَظَمَةِ الفاعلِ ومَهارتِهِ وقُدْرَته، ولهذا النَّاس إذا رَأَوْا بناءً مُحْكَمًا يُثْنُونَ عَلَى البانِي أوَّلًا، ثم عَلَى البِناء.

ويُذْكَر فِي (الحَيْدَة) الَّذي يُنْسَبُ إِلَى عبد العزيز الكناني، إنْ صَحَّ عنه، أن أَحدَ الَّذِينَ ناظروه عند الخليفةِ انتقدَ خِلْقَتَه، فَقَالَ له: عبد العزيز الكناني: أنت ما انْتَقَدْتَنِي، إِنَّمَا انتقدتَ الخالِقَ. ثم ضربَ مثلًا بأنه لو كَانَ الجِدار الَّذِي عند الخليفةِ مُشَوَّهًا ومائلًا، ثم عِيبَ الجِدار، فالعَيْب يَقَع حقيقةً عَلَى البانِي الَّذِي بناه، فخِلْقَة الْإِنْسَانِ ليستْ مِنِ اختيارِهِ، فلا يُذَمُّ عَلَيْهَا[1].

ولذلك ما وَرَدَ من الأحاديثِ الَّتِي تُعَلِّق الذمَّ عَلَى الخِلقة فإنما ذلك لَيْسَ للخلقةِ نفسِها، ولَكِنه دليلٌ عَلَى ما تُحْمَل عليه هَذِهِ الخِلْقَة من الصِّفاتِ الَّتِي يُذَمُّ عَلَيْهَا العبدُ؛ لِأَنَّهُ وُجِدَ فِي بعضِ الأحاديثِ ذَمٌّ، ثمَّ يُفَسِّره العلماءُ بِصِفَاتٍ خلقيَّةٍ، هَذَا الذمُّ المعلَّق عَلَى صفةٍ نقولُ: إذا صحَّ أَنَّ الحديثَ يُفَسَّر بهَذِهِ الصِّفاتِ الخَلْقيَّة فليس ذلك لأجلِ هَذِهِ الصِّفات الخَلْقية، ولَكِنْ لِمَا تَتَضَمَّنَهُ غالبًا من صفاتٍ فعلية أو خُلقية للإِنْسَان؛ إذِ الْإِنْسَانُ لا يُذَمُّ عَلَى ما خَلَقَ اللهُ فِيهِ، وإنما يُذَمُّ عَلَى ما كَانَ باختيارِهِ.

الْفَائِدَة السادسةُ والسابعةُ: استواء اللهِ عَلَى عَرْشِهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وأنَّ الاستواءَ مِن الصِّفاتِ الفعليَّةِ، لَيْسَ مِن الصِّفاتِ الذَّاتيَّة؛ لِأَنَّهُ مرتَّب بعد خلقِ السَّمواتِ، يَعْنِي حادثًا، وهل الاستواء قبلَ خلقِ السَّمواتِ والْأَرْضِ

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم ابن ميمون الكناني المكي (ص٣١).

ثابتٌ أو لَيْسَ بثابتٍ؟ نقول: الاستواءُ عَلَى العَرْشِ قبل الخَلْق لا نَتكلَّم فيه، اللهُ أعلمُ به، لَكِن الاستواء عَلَى العرشِ حِينَ الخَلْق لَيْسَ بموجودٍ؛ لِأَنَّ ذلكَ ينافي قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾، أمَّا قبل الخَلْقِ فالواجبُ السكوتُ عنه؛ لِأَنَّ ذلك لَيْسَ بِوُسْعِنا، والله تَعَالَى لم يُخْبِرْ عن نفسِهِ بِهِ.

الْفَائِدَة الثامنة: ثُبُوت صفةِ الرَّحمةِ لله؛ لقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾، وإضافة الاستواء إِلَى الرَّحمنِ فِي قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ ففيه إشارةٌ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى مع عُلُوِّهِ عَلَى جميعِ مخلوقاتِه فإنَّ رحمتَه شاملةٌ لجميعِ الخَلْقِ، وليس كعُلُوِّ غيرِهِ مِمَّن إذا علا تَجَبَّر وتَكَبَّر وأخذ بالعُنْف والغِلظة.

الْفَائِدَة التاسعة: عِظَم صفاتِه تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

الْفَائِدَتان العاشرةُ والحاديةَ عشْرةَ: أَنَّهُ لا تُطْلَبُ معرفةُ اللهِ إِلَّا مِنَ اللهِ: مِنَ الخَبيرِ بِهِ، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لقولِهِ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾، وأن هَذِهِ الآية تَشْهَد لِمَا عليه أهلُ السنَّة والجماعَة من أن أَسْماءَ اللهِ وصفاتِه تَوْقِيفِيَّةٌ، لا يجوزُ لأحدٍ أَنْ يُثْبِتَ منها إِلَّا ما أَثْبَتَهُ الله ورسوله، يَعْنِي أن وصفَ اللهِ تَعَالَى لا يَكُون إِلَّا بِحَسَبِ ما عَلِمْنَاهُ منه، فلا يُمْكِن أَنْ نَصِفَ اللهَ تَعَالَى بِمَا لم يَصِفْ بِهِ نفسَه، ولهذا قَالَ العلماءُ: إن أَسْماءَ اللهِ وصفاتِهِ توقيفيَّة، هَذَا هو القَوْلُ الصحيحُ الراجحُ، وإِنَّه لَيْسَ لنا أَنْ نَصِفَ الله تَعَالَى بما لم يَصِفْ بِهِ نفسَه؛ لِأَنَّ ذلك ينافي كمالَ الأدَبِ معَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات:١]، وكما أَنَّهُ لَيْسَ لنا أَنْ نُحْدِثَ فِي شَرْعِه شَيْئًا فليسَ لنا أن نَصِفَهُ بشَيْءٍ لم يَصِفْ بِهِ نفسَه، ولله المَثَلُ الأعلَى.

فَلَوْ قِيلَ لإنْسَانٍ: تَحَدَّثْ عن رجلٍ، وهذا الرجلُ غائبٌ عنه، هل يملِك أَنْ يَتَحَدَّث عن شَيْءٍ من صفاتِهِ إِلَّا ما يَعْلَم من الصِّفات البشرية، بأن يقول: هو إنْسَان

مخلوق يحيا ويموت، إِلَى آخِره، لكِن يتحدث عن صفةٍ ليست من الصِّفات العامَّة للصفاتِ البشريَّة فلا يجوز له، فكيف باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى!

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ التَّوْرَاةُ والإنجيلُ يُقَرِّرَانِ ويُثْبِتَانِ المَعادَ كما يُثْبِتُهُ القُرْآنُ؟

الجواب: القُرْآنُ تكلَّم عنِ المعادِ وتقريرِهِ وإثباتِهِ أكْثَرَ مِمَّا تكلمتْ بِهِ التوراةُ والإنجيلُ، وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُٱللَّهُ فِي الحَمَوِيَّة كَلامُه يدلُّ عَلَى أن القُرْآنَ تَكَلَّم عَنِ المَعَادِ وتقريره وإثباته أكْثَر مما تكلمتْ بِهِ التوراةُ والإنجيلُ، وإلَّا فهو معلومٌ ومصرَّح بِهِ فِي كل الكتبِ، لكِن تقريرها لَيْسَ كتقـريرِ القُرْآنِ، ولا يمكن أن يَستـقيمَ عملُ النَّاسِ إِلَّا بالإيمانِ بالمعادِ، ولذلك الَّذِينَ يُنْكِرون المعادَ الآنَ ما دام أَنَّهُمْ يقولون: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية:٢٤]، لن يعملوا، فالمراد تقريره عَلَى أوجهٍ شتَّى؛ لِأَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قرَّر المعادَ فِي القُرْآن لَيْسَ بطَريقٍ وَاحِدٍ، بل بعِدَّة طُرُقٍ، ونحن أشرنا مرةً إِلَى أن آخِـرَ سورةِ يس فِيهَا عَشَرَةُ أَوْجُهٍ كلّها تقرِّر المَعـاد، لكِن بعضها أصرحُ من بعضٍ.

• • ۞ • •

الآية (٦٠)

قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان:٦٠].

بعدَ أنْ ذَكَرَ اللهُ جَلَّوَعَلَا عَظَمَته ورُبُوبيَّته فِي خَلْقِ السَّمواتِ والْأَرْضِ واستواءَه عَلَى عَرْشِه قَالَ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ لِكُفَّارِ مكَّة ﴿ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾]، هَذَا السجودُ يَحتمِل أنْ يُرادَ بِهِ السجودُ الخاصُّ الَّذِي هو خُرُور الْإِنْسَانِ عَلَى أعضائِه السبعةِ، ويَحتمِل أنَّ المُراد بِهِ السجودُ العامُّ الَّذِي هو الخُضُوع المطلَق؛ لِأَنَّ السجودَ يُطلَق بالمعنيينِ؛ السجود العامّ الَّذِي هو الخُضُوع والذُّلّ مُطْلَقًا، أو السجود الخاصّ عَلَى هَذِهِ الأعضاءِ المعروفةِ، إذا قِيلَ لهم ذلك: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ فأَنْكَرُوا المسجودَ له، ثم اسْتَكْبَرُوا عن السجودِ ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، وهذا الاستفهامُ استفهامُ إنكارٍ واستبعادٍ، ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، والأوَّل ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ استفهام إنكارٍ، يَعْنِي أَنَّهم يُنكِرُون الرَّحمنَ، والمراد بإنكارِهِمُ الرَّحمنَ إنكارُ هَذَا الاسْمِ، لا إنكار اللهِ، يَعْنِي أنكروا الاسْمَ دونَ الذَّاتِ، فهم يؤمنون باللهِ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ ولَكِنَّهم أَنْكَرُوا الرَّحمنَ، أنكروا هَذَا الاسْمَ لله عَزَّوَجَلَّ وقالوا: لا نَعْرِفُ الرَّحمنَ إِلَّا رحمن اليمامَةِ، لا نَعْرِفُ أَنَّ هناك أحدًا اسْمُه الرَّحمنُ إِلَّا هَذَا الموصوف برحمنِ اليمامةِ، فأنكروا هَذَا الوصفَ العظيمَ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذِي هو مِن أعظمِ أوصافِه وأعظم أسمائِه، وَهِيَ الرَّحمة الَّتِي وَسِعَتْ جميعَ المخلوقاتِ،

وهذا الإنكارُ لا وجهَ له؛ لِأَنَّهُ ما دامَ قد أثبتَ بطَرِيقِ الرِّسَالةِ فلا وجهَ له لِكَوْنِهِم لا يَعْرِفُونه؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لا يُؤْمِن إِلَّا بما يَعْرِف هو تابعٌ لهواهُ، وليسَ مؤمنًا بالرُّسُلِ، ومنه ما يَفْعَلُه بعضُ العامَّةِ الآنَ إذا أُحْيِيَتْ سُنَّة مِن السننِ الَّتِي أُميتت، قالوا: ما هذا؟! هَذَا دينٌ جديدٌ، لا نَقبَله ولا نريدهُ، نقولُ لِهَؤُلَاءِ: إنهم يُشْبِهون هَؤُلَاءِ الكُفَّارَ من بعضِ الوجوهِ، حيث أنكروا ما لا يَعرِفونه وقالوا: لن نَقْبَلَ، أين المَشَايخ مِن هَذَا الدينِ، وأين فلان وأين فلان؟! وهذا لَيْسَ بحُجَّة؛ لِأَنَّ الحقَّ يَجِب أنْ يُقبَل وأن يَكُونَ هَوَى الْإِنْسَانِ تابعًا للحقِّ، لا أن الحقَّ تابعٌ لِهَواه: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١].

والواجبُ عَلَى المؤمنِ إذا رأَى ما لا يَعرِفه أو سمِع ما لا يَعرِفه التَّثَبُّتُ، صحيحٌ أن الْإِنْسَانَ يَستنكِر ما لا يعرِف، ولَكِن الواجب عليه نحوَ ذلك أنْ لا يُنكِر، والواجب عليه التثبُّت، وأنْ يَعْرِفَ مصدرَ هَذَا الشَّيْءِ، أَمَّا أن يقولَ: أتيتم بدينٍ جديدٍ ولا نَقْبَله، فليسَ كَذَلِك، بل إن الَّذِي يحيي سُنَّة هو الَّذِي أتى بالدينِ القديمِ، وما خالَفَ السنَّة فَهُوَ الدينُ الجديدُ المُحْدَث، أَمَّا السنة فهي الدينُ القديمُ الَّذِي عليه الرَّسول عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابه.

والحاصِلُ: أنك لا تكاد تجد معصيةً مِنَ المعاصي إِلَّا وَفِيها مُشابَهة من جنسها من الكُفْرِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل نأخُذُ من الآيةِ فضيلةَ السجودِ من بَيْنِ العباداتِ؟

هَذَا إِذَا قُلْنَا: إن السجودَ خاصٌّ، لكِن الآية محتمِلة أن المرادَ بالسجودِ ما هو أعمُّ؛ أي الخُضُوع المطلَق، لا الخضوع بالسجود المعروف، وما دام وجد احْتِمال لا يَتِمّ الاستدلالُ.

قوله: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ هَذَا أَيْضًا إنكارٌ واستكبارٌ، يَعْنِي كيف نسجدُ لِمَا تَأْمُرنا، قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالفوقانيَّة والتحتانيَّة، والآمِر مُحَمَّد ﷺ].

قولـه: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ (ما) هَذِهِ هل هي بمعنى (مَنْ) أو (ما) مصدريَّة، يَعْنِي هل المعنى: لِمَن تأمُرنا بالسجودِ له، فتكون موصولةً، بمعنى (مَن)، أو أنها مصدريَّة؛ أي لِأَمْرِك؟ كلاهما ممكِن، والمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: [ولا نَعْرِفه]، يشير إِلَى أن (ما) اسْـم موصول، يَعْنِي للذي تأمرنـا أن نسجدَ له، ونحن لا نعـرِفه، فعلى مُقْتَضَى تفسيرِه تكون (ما) بمعنَى (مَن)، وحينئذٍ التعبيرُ بـ(ما) بَدَل (مَن) فِي غير الجمادِ أو فِي غير مَن لا يَعقِل -كما يَقُولُونَ- خِلافُ الأَصْلِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ أنْ يُعَبَّر عن ذي العلـمِ بـ(مَنْ)، لا بـ(ما)، ولا يُعَبَّر بـ(ما) إِلَّا لملاحظـة شَيْء، مثل قولـه تَعَالَى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣]، لم يَقُلْ: (مَنْ طابَ)، فما هو هَذَا الشَّيْء؟ نقول: فِي قوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ هو لا يريد امرأةً بعينِها حَتَّى يعبر عنها بـ(مَنْ)، إِنَّما يريد الجنسَ الَّذِي يُتَزَوَّج لِطِيبِه، فيَكُون فِي ذلك مراعيًا للصفةِ، لا للموصوفِ، ولهذا أتى بـ(ما) ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾، كَذَلِك أَيْضًا قوله: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾؛ إذا جَعَلْنا (ما) بمعنى (مَنْ) نقول: عَدَلُوا عن الموصوفِ إِلَى الإشارةِ إِلَى الصِّفةِ؛ لأَنَّهُمْ يُنكِرون هَذَا الوصفَ الَّذِي هو الرَّحمنُ، فكأَنَّهُمْ قالوا: أنسجُدُ لأمرٍ مجهولٍ غير معلومٍ، وهو ما تأمرنا بالسجودِ له، أَمَّا عَلَى أن تكون (ما) مصدريَّة فالأمرُ واضحٌ جدًّا، يَعْنِي كأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَنَسْجُدُ لِأَمْرِكَ وأنتَ لستَ بشَيْءٍ عندنا؛ لأَنَّهُمْ قالوا: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان:٤٢]، فيَكُون هنا جَمَعُوا بَيْنَ الإنكارِ والاستكبارِ، الإنكار لصفةٍ من صفاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واسْمٍ من أسمائِه، ثم الإنكار لِمَا أُمِرُوا بالسجودِ له،

ثم الاستكبار عن أمرِ النَّبيِّ ﷺ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ فِيهَا قراءة؛ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالفوقانيَّة والتحتانيَّة]، قراءتان سَبعِيَّتانِ[1]، أمَّا عَلَى قراءةِ التحتانيَّة: «لِمَا يَأْمُرنا» فلا إشكالَ فِيهَا؛ لِأَنَّ التقديرَ: أنسجد لِمَا يَأمرنا القائِل، لكِن عَلَى قراءة ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ هنا خَصَّص، ويقصدون بقولهم: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، قال: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ فما الحِكْمَة فِي أَنَّهُ عبَّر فِي الأوَّل بالعموم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ أَبْهَمَ القائلَ لعمومِه، وهنا قَالَ: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾؟ يَعْنِي كأنَّ كلَّ أحدٍ يَأْمُرهم بالسجودِ، يَعْنِي مهما قِيلَ لهم يَقُولُونَ للقائلِ: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فيَكُون فِي الأوَّل حكَى ما يُقال، وهنا حكاها عَلَى سبيلِ المخاطبةِ، هم يَقُولُونَ لكلِّ إنْسَانٍ: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾.

فعلى هَذَا التقدير الَّذِي قُلْنَا لا يَكُونُ المرادُ بقولِهم ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ الرَّسول، بل ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ أيُّها القائل، فيَكُون هنا عُدُولٌ عن الغَيْبَة إِلَى الخِطاب، يَعْنِي إذا قِيلَ لهم: ﴿ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ قَالُوا لِمَن قَالَ لهم: اسْجُدُوا: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾.

وعلى رأي المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقولُ: الآمِرُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فيَكُون فِيهِ عُدُولٌ عن العمومِ إِلَى الخصوصِ، إذا كَانَ المعنى: أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنا يا مُحَمَّدُ يَكُون عدولًا عن العمومِ إِلَى الخصوصِ، فإذا أَنْكَروا ذلكَ مِنَ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنكارُهُم إيَّاه من غيرِه من باب أَوْلَى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ عامٌّ فِي كفَّار مكَّة وغيرهم من الكفارِ الَّذِينَ سيأتون وهَذِهِ صِفَتُهم؟

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٦).

فالجواب: نحنُ لَا نَعْلَم القضيَّة إِلَّا فِي كفَّارِ مَكَّة؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ سَبَب نزول الآيةِ.

فَلَوْ قِيلَ: هَذَا هو موقِف الكفارِ.

نقول: هَؤُلَاءِ الكفـارُ أنكروا أمرينِ؛ أَنْكَرُوا السجـودَ، قالوا: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، كأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ولو جاء الأمر من غيرِكَ لَكِنَّا نَنْظُر. والثَّاني: إنكار الرَّحمنِ ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، فهل كل كافِرٍ ينكر الرَّحمنَ، لا نَدْرِي.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿وَزَادَهُمْ﴾ هَذَا القَوْلُ لهم ﴿نُفُورًا﴾ عن الإيمانِ]، والعياذ بالله، يَعْنِي ما زادهم إقبالًا ولا امتثالًا، بل زادهم نفورًا، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ واجبَ الداعِيَةِ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى اللهِ، سواء امتثلَ المدعوُّ أَمْ نَفَرَ، وقد كَانَ بعضُ النَّاسِ يسأَلُ يقولُ: إذا كَانَ هَذَا المدعوُّ إذا دَعَوْتُه يزدادُ نفورًا وكراهِيَةً للشرعِ، ولِمَا يُؤْمَرُ بِهِ، هل يجـوزُ أَنْ أَدْعُوَهُ أو يَحْرُم أَنْ أدعـوَهُ؛ لأني أكونُ سَبَبًا لنفورِهِ واستكبـارِهِ، ونفورُهُ واستكبـارُهُ أعظمُ من مَعْصِيَتِهِ المجرَّدة، يقول: أنا إذا دعـوتُ أخي أو عمِّي أو أبي ازدادَ نفورًا واستكبـارًا، فأكون سَبَبًا لاستكبـارِهِ ونفورِهِ وكراهِيَتِهِ للحقِّ، وذلك أعظمُ من مجردِ المعصيةِ أو تَرْك الواجبِ، فهل أَتْرُكُهُ أو أدعوه؟ وحينَئِذٍ أَرَى نفسِي فِي حَرَجٍ أنِّي تَسَبَّبْتُ له فوقعَ فِي هَذَا الأمرِ العظيمِ؟

نقول: فِي الآيةِ الَّتِي مَعَنَا يقول اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾، هل الرَّسول عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ لَمَّا رأى هَؤُلَاءِ يَزْدَادُونَ نفورًا تركَ الدعوةَ؟

الَّذِي نرى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تدعـوَ عَلَى العمومِ، وليس عليكَ هُداهـم، ولَكِنِ الله يَهْدِي مَن يشاء؛ لأَنَّكَ إذا سَكَتَّ عنه استمْرَأَ المعصيةَ ولم يَرَهَا معصيةً، ولم يَسْتَقِمْ، ثم هو أَيْضًا ربما يَستكْبِر، ولَكِنَّه بعدَ ذلكَ يَرجِع ويحاسِب نفسَه، والكلمة الَّتِي تقالُ لله لا بدَّ أن تؤثِّر تأثيرًا بالغًا، وما نحن ببعيدٍ عن تكرارِ قضيَّة موسى عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ

حينما تكلمَ للناسِ جميعًا وللسَّحَرَةِ بالأخصِّ، فَقَالَ لهم: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه:٦١]، فهَذَا كَلامٌ قاسٍ وتَوَعُّد ووعيد، ومع ذلك قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [طه:٦٢]، و(الفاء) تَدُلُّ عَلَى التفريعِ والتعقيبِ، يَعْنِي صارت هَذِهِ الكلمة بمنزلةِ ما يُسَمُّونَهُ بالقنبلةِ الَّتِي فَرَّقَتْهُمْ، فأنتَ لا تَظُنُّ أنَّ كَلِمَتَكَ الَّتِي تَقُولُها لله تَضِيع سُدًى، لا بدَّ لها من تأثيرٍ، وهذا التأثيرُ وإنْ كَانَ قد لا يَكُونُ فِي الوقتِ الحاضِرِ، ولَكِنَّه لا بدَّ أن يؤثِّر.

والنَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ دَعَا قَوْمَه وأُوذِيَ إِلَى حَدِّ أَنَّهُم يَضَعُونَ السَّلَا عليه وهو ساجدٌ(١)، وإلى حدِّ أَنَّهُمْ يُلْقُونَ العَذِرَاتِ والأقذارَ عندَ عَتَبَتِه.

وأنتَ إذا كنتَ مؤمنًا بقولِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود:٤٩]، ما يَضُرُّكَ هذا، فالعاقبةُ للمتَّقين، وأنا قلتُ قبلَ ذلك: إن المرادَ بنجاح الدعوةِ نجاحُ الجنسِ، لا الشخص، قد لا تَنْجَح أنتَ بشخصِكَ وتموت وأنت ما نِلْتَ المقصودَ، لكِن الكَلام عَنِ الدَّعوة أنها نجحتْ وأثرت، وهذا لا بدَّ أنْ يَكُونَ، ونحنُ قُلْنَا هَذَا مِن قبل، ثم اقْرَأْ قولَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان:٢٣]، ماذا بعدها؟ لم يقل فاشكر نعمة ربك عَلَى هَذَا الإنزال قال: ﴿فَٱصْبِرْ﴾ [الإنسان:٢٤]، معنى ذلك أن الَّذِي يَتَحَمَّل هَذَا القُرْآن، سواء نزل عليه أو حَفِظه، لا بدَّ أنْ ينالَهُ ما يناله، سواء بالنسبةِ لنفسِهِ الَّتِي تأمُرُه بالسُّوء وبمخالفة هَذَا الوحيِ، أو بالنسبة لغيرِهِ، أَمَّا هَذِهِ الأشياء فهي جُبْنٌ فِي الحقيقةِ ومن الشيطانِ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم (٢٩٣٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤).

ونحن نقول هَذَا ونقرِّره، وإنْ كنَّا مقصِّرين، لكِن لا بدَّ من بيانِ الحقِّ، والتقصير عَلَى أنفسِنا فِي الحقيقةِ، لَكِنَّنا نرى أن الداعيةَ إِلَى اللهِ، بل والعالِمِ الَّذِي أعطاهُ اللهُ علمًا، لا بدَّ أنْ يَنْشُرَهُ وأن يدعوَ إليه، وإلا صار حجَّةً عليه، وربما لا يكرهونه إِلَّا فِي الظاهِرِ؛ لِأَنَّ فِي أنفسهم مِنَ الحَسَدِ أو ما فِي أنفسهم من كراهةِ مخالفةِ هواهُمْ ما يؤدِّي إِلَى أَنَّهم يعادونه ظاهرًا وإنْ كانتْ قلوبهم تحبّه، فربما يَكُون هَذَا أيضًا.

عَلَى كل حالٍ فالمسألة أَنَّهُ إنْ أصابكَ ما أصابكَ مِنَ الأذى مع الاستقامةِ، فإن هَذَا لِرِفْعَةِ درجاتِكَ، وإنْ أصابَكَ ما أصابكَ من الأذى معَ عدمِ الاستقامةِ، يَعْنِي إما خطأً فِي سبيل الدعوةِ فما استعملتَ ما أرشد الله إليه مِنَ الحِكْمَةِ والموعظةِ الحسنةِ والمجادلةِ بالَّتِي هي أحسنُ، فإن هَذَا الأذى يَكُون تكفيرًا لسيئاتِكَ الَّتِي وقعتْ منكَ، فأنتَ عَلَى كل حالٍ لا بدَّ أن تُنالَ بأذًى، لَكِنه إما رفعة للدرجاتِ أو تكفير للسيئاتِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعض النَّاس يَقُولُونَ: كيف نَدْعُو النَّاسَ ونحن عاجزونَ عن إصلاحِ أنفسِنا؟

فنقول: إذا لم تَدْعُ النَّاسَ فأنتَ أفسدتَ نفسَكَ باختيارِكَ؛ لِأَنَّ من إصلاح نفسِكَ الدعوةُ إِلَى اللهِ، فإذا لم تدعُ إِلَى اللهِ أفسدتَ نفسَكَ باختيارك، فاتقِ اللهَ ما استطعتَ، أَمَّا أنْ تَتْرُكَ واجبًا لأنك تترك واجبًا آخرَ فهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ. ولَا شَكَّ أَنَّهُ من سُوء الأدبِ، ومن عدمِ الحِكْمَةِ أن الْإِنْسَانَ يدعو إِلَى أمرٍ وهو متلبِّس بضدِّ ما يأمر به:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِي مِثْلَـهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

(١) مجمع الأمثال (٢/ ٢٣٨).

لكِن لَيْسَ معنى ذلك أنك تتركُ الواجبَ، فحاوِلْ أنْ تُصْلِحَ أمرَكَ، وأن تُصْلح أمرَ غيرِكَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أنَّ مِن عادةِ الكفارِ إنكارُ ما لا يَعرِفون، سواء كَانَ عمليًّا أو اعتقاديًّا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: أن تعطيلَ الجَهْمِيَّة وشُبههم أعظمُ مِن تعطيلِ هَؤُلَاءِ، فإذا كَانَ هَؤُلَاءِ كفرهم بإنكارِ الرَّحمنِ فكيف بمَن يُنْكِر جميعَ الأَسْماءِ من الجَهْمِيَّة ونحوهم! ومعروفٌ أن المُعْتَزِلةَ لا ينكرون الأَسْماءَ، لكِن ينكرها غُلاةُ الجهميَّة، ومعلوم أن الَّذِي ينكر الأَسْماءَ أعظمُ مِنَ الَّذِي ينكر اسْمًا وَاحِدًا، والكفار يُقِرّون باللهِ ويقرون بالرَّحيمِ، لم ينكروا إِلَّا الرَّحمنَ، قالوا: ما نعرِف إِلَّا رحمنَ اليمامَةِ.

الْفَائِدَة الثالثة: أن الشرعَ لا يُقاس بالهوى والعقل، وإنما الشرعُ متبوعٌ وليس بتابعٍ.

الْفَائِدَة الرابعة: أنَّ نفورَ المدعوّ من الدعوةِ لا يَستوجِب التوقُّف، ولا يَمنع الدعوةَ، وهَذِهِ الْفَائِدَة مهمَّة جِدًّا؛ لِأَنَّهَا مجال نقاش أو تساؤل من بعض الإخوان.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُه تَعالَى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى:٩]، يقولُ بعض المفسِّرين: يَعْنِي تذكِّر الشخصَ إذا كانتِ الذكرَى نافعةً، فإذا رأيته لم يَنْتَفِعْ فاتْرُكْهُ لوقتٍ آخرَ ترى فِيهِ انتفاعَه، فهل تترك الدعوةَ عامَّةً فِي الوقتِ الحاضرِ أم ماذا؟

الجوابُ: هَذَا عَلَى كل حالٍ تَبع الحِكْمَة؛ ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ﴾ [النحل:١٢٥]، قد يَكُون لَيْسَ من الحِكْمَةِ أنك تدعوه فِي وقتٍ قد يَكُونُ فيه ضَجِرًا

أو مالًا أو مُتْعَبًا، فلا يَكُون مناسبًا للدعوة، فاتْرُكْه وائْتِهِ فِي وقتٍ آخرَ، أَمَّا قوله تَعَالَى: ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ فالعلماءُ مختلِفون هل (إنْ) شرطيَّة أو أنها لبيانِ حالِهِم، يَعْنِي إن كانت الذكرى سَتَنْفَعُهم فذَكِّرْهُم، يَعْنِي هَؤُلَاءِ لَيْسَ فيهم خيرٌ، ولا تنفعهم الذكرى، مثلما تقول: عَلِّمه إذا كَانَ العلمُ يَنْفَعه، ولَكِن عَلَى كل حالٍ الأَصْل أن الشرطَ مقصودٌ، وأيضًا قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ»(١) من هَذَا النوع، فهَذَا منَ الحِكْمَةِ، وليس المعنى: لا تحدِّثوهم بها لا يعرفون؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ»، فالمعنى: اسْلُكُوا سبيلَ الحِكمةِ.

الْفَائِدَة الخامسة: أن عَلَى الداعي أَلَّا يَرْبِطَ دَعْوَتَه بنتائجها، بمعنى أَنَّهُ لا يقولُ: إنْ وَجَدْتُ نتيجةً وإلَّا وقفتُ.

الْفَائِدَة السادسةُ: أن عدمَ استجابةِ المَدْعُوِّينَ للداعي لا يدلُّ عَلَى فسادِ قَصْدِهِ أو عَمَلِهِ، ولا يدل أَيْضًا عَلَى تقصيرِهِ، يَعْنِي إذا دعا الْإِنْسَانُ ولَكِنَّه لم ينجحْ، فلا يجوزُ لنا أنْ نَتَّهِمَهُ ونقول: هَذَا لو كانتْ نيَّتُه صالحةً لانتفعَ النَّاسُ بِهِ. إذَن هَذِهِ فائدة عظيمةٌ؛ لِأَنَّهُ ربما يَكُونُ من بعض النَّاس اعتراضٌ عَلَى الداعي، يقول: هَذَا الداعي نيَّته باطلةٌ، لو أن نِيَّته صحيحةٌ ما نفرَ النَّاسُ منه. فهَذِهِ فائدةٌ طيِّبةٌ.

الْفَائِدَة السابعة: تسليةُ الدُّعاة إذا قُدِّرَ أَنَّهُمْ لم يَنْجَحُوا مثلًا، فيقال: هَذَا النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دعا هَؤُلَاءِ القومَ، وزادهم نفورًا، لَكِنْ كانتِ العاقبةُ له، فأنتَ اصْبِرْ وستكون العاقبة للمتَّقين.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا، رقم (١٢٧).

الْفَائِدَة الثامنة: إثبات صفةِ الرَّحمةِ وإثباتُ اسْمِ الرَّحمنِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ أنكروه.

الْفَائِدَة التاسعة: أن المعاصيَ يجرُّ بعضها بعضًا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾.

الْفَائِدَة العاشرة: أن السجودَ من أسبابِ الرَّحمةِ، ولهذا قال: ﴿اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ﴾، سواء السجود العامّ أو السجود الخاصّ، فَإِنَّهُ من أسباب الرَّحمةِ، ولهذا لم يقل: اسجدوا لله، بل قال: ﴿اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ﴾ يَعْنِي لتصلوا إِلَى رحمةِ هَذَا المسجودِ له.

الْفَائِدَة الحاديةَ عشْرَةَ: وجوب امتثالِ أوامرِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مأخوذ من ذمِّ المشركين بعدم استجابتهم لأمر الرَّسول ﷺ بالسجود لله.

الْفَائِدَةُ الثَّانيةَ عشْرةَ: بُلُوغ المشركينَ الغايةَ فِي الاستكبارِ، ولهذا ما قالوا: لا نريدُ السجودَ، بل قالوا: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ يَعْنِي: عَلَى فَرْضِ أَنَّنا يُمْكِنُ أنْ نَسْجُدَ فلا يُمْكِن أن نسجدَ لِأَمْرِكَ.

الْفَائِدَتان الثالثةَ عَشْرَةَ والرابعةَ عشْرةَ: أَنَّهُ لا يجوزُ للإنْسَانِ أنْ يَقِيسَ الحقَّ بقائِلِهِ، وإنما يُعْرَف الحقُّ بالحقِّ، لا بالقائلِ؛ لِأَنَّ بعضَ النَّاسِ إذا قُلْنَا مثلًا: هَذَا قاله فلانٌ، قَالَ: مَن فلان بالنسبةِ لفلانٍ؟ فيريدون أنْ يعرفوا الحقَّ بالرِّجالِ، والواجبُ -كما قَالَ النَّوَوِيُّ وغيرُه- أنْ يُعْرَفَ الرِّجالُ بالحقِّ.

فكأنَّهم يَقُولُونَ: لو فُرِضَ أَنَّنا سَجَدْنا، ما سَجَدْنا لأمرِكَ، فيَكُون فِي هَذَا أَيْضًا دليلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أنْ يَنقادَ للحقِّ مهما كَانَ قائلُه، حَتَّى لو كَانَ من أَرْذَلِ النَّاس فِي نظرِه، فالواجبُ عليه أنْ يَنقادَ للحقِّ لِأَنَّهُ حقٌّ، لا لأنَّ قائلَهُ ذاكَ الرجُل.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَمَّا قرأ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُورةَ النَّجْم هل صَحيح أنَّ

الكفَّارَ سَجَدُوا[1] لسجود النَّبي ﷺ؟

نقول: صحيح، لَكِنْ هل ذلك مِنْ أجْلِ ما ذُكِر أو لِقُوَّة ما أَخَذَهُمْ، يَعْنِي لَمَّا كَانَ فِيـها التهديـدُ فِي الأوَّل ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ﴿٣٣﴾ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ﴾ [النجم:٣٣-٣٤]، وقبلها أَيْضًا ذمّ الأصنامِ إِلَى آخِره، ثم جاءت أوصاف الله ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم:٤٨]، ثمَّ جاءَ التهديدُ بِذِكْرِ الأمثالِ فِي الأُمَم السابقينَ، فكأنَّ هَذَا أخذَ بألبابهم حَتَّى نَسُوا ما هُمْ عَلَيْهِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كيف كَانَ كُفَّار مكَّة يَطَّلِعُون عَلَى القُرْآنِ؟

فمعروفٌ أنَّ الرَّسولَ كَانَ يَقْرَأُ وأبو بكرٍ كَانَ يقرأ، وكان الصغارُ والنساءُ مِنَ الكفَّار يأتـون إِلَى أبِي بكرٍ يَستمِعون لقراءَتِهُ، ويَسْتَـمِعُون أَيْضًا لقراءةِ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فهم يطَّلِعُون لأنَّ الرَّسولَ ﷺ يُبَلِّغُها والصحابة يبلِّغونها.

• • ❁ • •

(١) أخرجه البخاري: أبواب سجود القرآن، باب سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء، رقم (١٠٧١).

الآيــة (٦١)

• • ✿ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان:٦١].

• • ✿ • •

قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿تَبَارَكَ﴾ تَعَاظَمَ]، وتَقدَّم أَنَّهُ لا يَنبغي الاقتصارُ فِيهَا عَلَى تَعَاظَمَ؛ فإنَّها تدُلّ عَلَى كثرةِ الخيراتِ وسَعَتِها؛ لِأَنَّ هَذِهِ البُرُوجَ الَّتِي سَتَأْتِي فِيهَا مِنَ الخيرِ للناسِ والمصلحةِ والمنفعةِ ما يُناسِبُ هَذَا الوصفَ.

وكلمة ﴿تَبَارَكَ﴾ مبالَغةٌ مِنَ البَرَكَةِ لزيادةِ (التاء)، وَهِيَ تقالُ لله عَزَّوَجَلَّ، والعامَّة عندنا يقولونها لغيرِ اللهِ، يَقُولُونَ: تباركتَ علينا، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ، فبعضُ النَّاسِ يَقُولُونَ: إن هَذَا الوصف خاصٌّ باللهِ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ للإِنْسَانِ: تباركتَ، ولَكِنِ الَّذِي نَرَى أَنَّهُ لا بأسَ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يريدون بـ(تباركت) أن الله وضعَ فيك بركةً، لا أنها بركة ذاتيَّة، فلا بأس بِهَا، والعِبرة بالمعاني، واللفظ إذا لم يكنْ فِيهِ محذورٌ شرعيٌّ فلا بأسَ به.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ هل قوله: ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى صيَّر أو بمعـنى وَضَعَ؟ بمعنى وضعَ، وعلى هَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُـولٍ وَاحِدٍ، وهو قوله: ﴿بُرُوجًا﴾.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بُرُوجًا﴾ جمع بُرْج، والبرج فِي الأَصْلِ البناءُ العالي المرتفِع، وهَذِهِ البروجُ الشاملةُ للنجومِ لِعُلُوِّها هي فِي الحقيقةِ مثل الأبنيَةِ الشامخَةِ العاليةِ، يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ [اثْنَي عَشَرَ]، هَذِهِ بَـدَلٌ من ﴿بُرُوجًا﴾، يقول: [اثني عشر: الحَمَل، والثَّور، والجَوْزاء، والسَّرَطَان، والأَسَد، والسُّنْبُلة، والمِيْزَان، والعَقْرَب، والقَوْس، والجَدْي، والدَّلْو، والحُوت]، اثنا عشر برجًا، بدأ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحمل لِأَنَّهُ وقتُ اعتـدالِ الزمانِ الربيعيّ؛ لِأَنَّهُ إذا حلَّتِ الشَّمْسُ أوَّل يومٍ من بُرج الحَمَل تَساوَى الليـلُ والنهارُ ربيعًا عند ابتداءِ برج الحمل، يَعْنِي يَكُون الليـل اثنتَي عشْرةَ ساعةً، ويَكُون النهار اثنتَي عشْرةَ ساعةً.

هناك ثلاثةُ بُرُوج -الحَمَل والثَّور والجوزاء- إذا تمَّت الجوزاءُ وبدأ السرطانُ انتـهى الليلُ فِي القِصَرِ، والنهار فِي الطُّول، يَعْنِي أن الشَّمْس تَنتـهي إِلَى البُروج الشماليَّة بعد هَذِهِ الثَّلاثَـة: الحمل والثور والجوزاء، ثم بعد ذلكَ تَنصرِف الشَّمْس إِلَى الجنـوبِ: السَّرَطَان والأسد والسُّنبلة، هَذِهِ الثَّلاثَة إذا مضت تَسـاوَى الليل والنهارُ خريفًا بعد انتهاءِ طُولِ النهارِ. والميـزان والعقرب والقوس هَذِهِ الثَّلاثَة إذا انْتَهَتْ يَنْتَهِي طُولُ الليلِ وقِصَر النهار، ثم تعود الشَّمْسُ فِي الجَدْي والدَّلْو والحُوت، إذا انتهى الحوت تَساوَى الليلُ والنهارُ ربيعًا.

وقد اختـلف النَّاسُ هل يُبْدَأ بالحَمَـل لِأَنَّهُ أحسنُ أيامِ السنـةِ، حيث إن فِيهِ الاعتدالَ الربيعيَّ، أو يُبْدَأ بالمِيزان؛ لِأَنَّهُ هو وقتُ اعتدالِ الزمانِ الخريفيِّ المعروف والمشهور. والأكْثَرُ الَّذِي مَشَى عليه المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئ بما فِيهِ الاعتدالُ الربيعيُّ، لكِن بعض النَّاس يَبتدِئ بالطرفِ الثَّاني ويزعُم أن هَذِهِ هي طَريقةُ العربِ، واللهُ أَعْلَمُ، لكِن الَّذِي أَرَى أنَّ التقاويمَ أَكْثَرُها يبدأ بِهَذَا، ويَقُولُونَ: إن العرب يَبْتَدِئون

منْ الِاعتدالِ الخريفيّ، وإن العَجَمَ يبتدئون من الاعتدالِ الربيعيّ، وكون العجم يبتدئون من الاعتدال الربيعي هَذَا واضحٌ، والعجم -إيران وتوابعها- تؤرِّخ ابتداء السنة بالحمل؛ لِأَنَّ السنينَ عندهم شمسية ويَبْدَأونها ببُرج الحَمَل.

يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [وهي مَنازل الكواكبِ السبعةِ السَّيَّارة؛ المِرِّيخ، وله الحَمَل والعقرب. والزُّهْرَة، ولها الثَّور والميزان. وعُطَارِد، وله الجَوزاء والسُّنْبُلة. والْقَمَر، وله السَّرَطان، والشَّمْس، ولها الأَسَد. والمُشْتَرِي، وله القَوْس والحُوت. وزُحَلُ، وله الجَدْي والدَّلْو].

على كلِّ حالٍ هَذَا التقسيمُ الأخيرُ لا أعرِف وجهَه، ولا أَدري عنه، لكِن هَذِهِ البُرُوج الشَّمْس تَقْطَعُها فِي السنَةِ كما سمِعنا قريبًا، والْقَمَر يَقْطَعُها فِي الشهرِ، كل شهر يَقطع الْقَمَر هَذِهِ البروجَ، وله منازل: ثمانٍ وعشرونَ منزِلةً، تَشتَمِل عَلَى هَذِهِ البروجِ الاثْني عَشَرَ، أمَّا الشَّمْس فإنما تَقْطَعُها فِي السنة. وهَذِهِ البُرُوج يدلّ عَلَى عَظَمَتِها أن اللهَ قال: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا ﴾ [الفرقان:٦١].

وقوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ المراد بِهِ العُلُوّ، وليس المراد بِهِ السَّقْف المحفوظ، بل هو العُلُو؛ لأنَّ هَذِهِ البروج دُونَها.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَجَعَلَ فِيهَا﴾ أَيْضًا ﴿سِرَٰجًا﴾ هو الشَّمْس ﴿وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾، وَفِي قراءة: سُرُجًا[1] بالجمعِ، أي نيِّرات، وخصَّ الْقَمَرَ منها بالذِّكر لنوعِ فضيلةٍ]، عَلَى هَذِهِ القراءة خص الْقَمَر منها بالذِّكر لنوع فضيلة، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: عُطِفَ القمر عَلَى سُرُج وهو منها لنوعِ فضيلةٍ، ولَكِن عَلَى قراءةِ الإفرادِ المرادُ بالسراجِ الشَّمْسُ، وسُمِّيَتْ سِراجًا والْقَمَر مُنِيرًا؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ نورها ذاتيّ وحارّ،

(١) كتاب الحجة في القراءات السبع (ص٢٦٦).

والْقَمَر نوره مكتسَب مِنَ الشَّمْس، فليسَ بنفسِه سِراجًا، وإنما هو مُنيرٌ أو نورٌ، لَكِنَّ نورَه مكتسَب.

وعلى قراءةٍ (سُرُج) يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يعني نيِّرات] ومنها الْقَمَر نيِّر، لكِن خصَّه لنوع فضيلةٍ، لكِن أقول: إن كَلامَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيهِ نَظَرٌ، فعطفُ الْقَمَرِ المنير عَلَى السُّرُج من بابِ عَطْفِ المُتَغَايِرَيْنِ، لا من بابِ عطفِ الخاصّ عَلَى العامّ، فالْقَمَرُ لَيْسَ من السُرُج، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح:١٦]، فالشَّمْسُ بلَا شَكٍّ سراجٌ، ولَكِن الْقَمَر نُور، فعليه لا يَكُونُ منها، ولا يحتاج إِلَى الجوابِ الَّذِي ذكر المُفَسِّر: خصَّ الْقَمَر لنوع فضيلةٍ، بل نقول: إن هَذَا لَيْسَ من بابِ التخصيصِ، ولَكِن من بابِ عطفِ المتغايِرَيْنِ، لكِن قراءة الجمع (وَجَعَلَ فِيهَا سُرُجًا) تدلّ عَلَى أنَّ غير الشَّمْسِ من الكواكبِ فِيهِ حرارة وفيه إضاءة أَيْضًا، لَكِنها لا تصل إِلَى الْأَرْض لِلْبُعد، ولَكِن هَذِهِ الآية تدلّ عَلَى أنَّ فِيهَا الحرارة والإضاءة. وإنما ذكر السُّرُج والْقَمَر المنير مع البروج لِأَنَّ البروج منازِلُ، وهَذِهِ الأشياء نازلةٌ، فذكر المنازل والنازِل جميعًا، وكلاهما مما يدلّ عَلَى آياتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ العظيمة الَّتِي لا يُمْكِن أنْ يُقابِلَها أيُّ أحدٍ.

الآيــة (٦٢)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان:٦٢].

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ أي يَخْلُفُ كلٌّ مِنهما الآخرَ ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ بالتشديد والتخفيفِ[1] كما تقدَّم]، (يَذْكر) أو (يَذَّكَّر) [ما فاته فِي أَحَدِهما من خيرٍ فيفعله فِي الآخَر ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ أي شكرًا لنعمة ربِّهِ عليه فيهما].

قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ الضمير فِي قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى﴾ يعـود عَلَى ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ يَعْنِي: ومن آياتِـه ونِعَمِه أَنَّهُ جعلَ الليـلَ والنهارَ خِلْفَة، يَعْنِي يَخْلُف بعضُهما الآخَرَ، هَذِهِ الخِلفة فِيهَا فائدةٌ عظيمةٌ جِدًّا، بل فائدتانِ عظيمتانِ:

أوَّلًا: التذكُّر والاتِّعاظ.

ثانيًا: شُكْر النعمةِ.

ففي التـذكُّرِ يقول الْمُفَسِّر: [ما فاته فِي أحدهما من خير فيفعله فِي الآخَر]، وهذا نوع من التـذكُّر فِي الواقعِ، لكِن من التذكر أنْ تَتَـذَكَّر بذلك قُدْرَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ

(١) السبعة في القراءات (ص٢٧٢).

حيث أتى بالليلِ بدل النهارِ، وبالنهار بدل الليلِ، ولوِ اجتمعَ الخَلْق عَلَى أنْ يغيِّروا هَذَا النظامَ فيأتوا بالليلِ بدلَ النهارِ أو بالعكسِ ما استطاعوا إِلَى ذلك سبيلًا.

ثانيًا: مِمَّا تتذكره فِي هَذَا الليل والنهار تَذَكُّر المَوْتِ والحياة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام:٦٠]، وَفِي الحقيقةِ أن الْإِنْسَان إذا قامَ مِنَ الليلِ يشعر كأنه خُلِق من جديدٍ، يَعْنِي لو يتصور الْإِنْسَان أن الوقتَ كله نهار أو كله ليلٌ ما حَصَلَ هَذَا النشاط الَّذِي يَتَجَدَّد له كلَّ يومٍ، ويشعر بأنه دخلَ فِي حياةٍ جديدةٍ، ولهذا سمَّاه الله تَعَالَى بَعْثًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام:٦٠]، حيثُ تتذكر البَعْث بعدَ المَوْت.

كَذَلِك أَيْضًا مما يتذكَّر ويتَّعظ بِهِ أَنَّهُ يتذكر مُطلَق البَعْث وأن الله قادِر، يتذكر أَنَّهُ لا بدَّ من يَقَظَةٍ بعد الرَّقْدة، وذلك فِي يوم القيامةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس:٥٢]، فلا بدَّ مِن هَذَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ سُنَّة الله، لكِن يوم القيامةِ يوم وَاحِدٌ، لا ليلَ فِيهِ، بل هو دائمًا عَلَى ما هو عليه.

كَذَلِك أَيْضًا ما قاله المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ التذكُّر العمليّ أن الْإِنْسَانَ إذا نَسِيَ عبادةً فِي ليلٍ قَضاها فِي النهارِ، أو فِي نهارٍ قَضاها فِي الليلِ، أو إذا لم يَتُبْ فِي النهار تابَ فِي الليل «إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»[1] والنَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إذا غَلَبَهُ نومٌ أو وَجَعٌ فما يُصَلِّيه فِي الليلِ قَضَاهُ فِي النهارِ[2] فهذا أَيْضًا من التذكُّر العَمَلِيّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، رقم (٢٧٥٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، رقم (٧٤٦).

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل الوِتْرُ يُصَلَّى عَلَى صِفتِه إذا كَانَ قضاءً؟

الصحيحُ أَنَّهُ لا يَقضيه عَلَى صفتِه، وأنه يشفعه؛ لِأَنَّ هَذَا حديثٌ ثابتٌ فِي مسلم، وهل يُسَمَّى وِترًا؟ نقولُ: يُسمَّى قضاءً، لكِن أصل الوتر «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»[1]، فصلاة الليلِ انتهتِ الآنَ، فلا فائدةَ من الوترِ، لكِن ما كَانَ الْإِنْسَانُ يَتَعَبَّد بِهِ لربِّه يحبُ أَلَّا يَفُوتَه، وهذا ما تَرَكَه عمدًا، بلْ تَرَكَه نسيانًا، وترك قَضَاءَه، وهو أهونُ من فعله، ولَكِن مع هَذَا نقولُ: لا يَنبغِي لِلإِنْسَانِ إذا كَانَ عادته أَنَّهُ يوتر بثلاث يصلي أربعًا، ولْيَتَذَكَّرِ الْإِنْسَانُ عندَما تقولُ لَهُ نفسُه: لا تَفْعَلْ هَذِهِ الطاعةَ أَنَّهُ سيحتاجُ إليها حاجةً عظيمةً.

وأمَّا قوله: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ فـ(أَوْ) هنا هل هي للتقسيمِ والتنويعِ، بمعنَى أنْ يَجْعَلَ هَذَا قَسيمًا للأوَّلِ، فتكون مانعة اجتماع أو هي مانعة خلوّ؟

الجواب: مانعة خلوّ؛ لأنَّ مانعةَ الاجتماعِ معناها أَنَّهُ إذا وُجِدَ الأوَّلُ امتنعَ الثَّاني، لكِن مانعة الخلوِّ معناها إمَّا أن يوجدَ هَذَا أو هَذَا، أو هما ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ فهل يمكن أنْ يَجتمعا؟ نعم إذَنْ هي مانعةُ خلوٍّ.

قوله: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ يَعْنِي أَنَّ مَن أرادَ أنْ يَشْكُرَ نعمةَ ربِّه عليه فِي هَذَا النهارِ والليلِ فَإِنَّهُ له المجالُ، ولَا شَكَّ أن مَن تَذَكَّرَ نعمةَ اللهِ فِي هَذَا الليلِ والنهارِ لا بدَّ أنْ يَشْكُرَ اللهَ، ففي الليلِ سكونٌ وهدوءٌ، وكلُّ راقِدٌ، وكلُّ ساكنٌ، فيَطِيبُ النومُ، ويَلَذُّ، وتَحْصُل الراحةُ الكاملةُ، هَذِهِ نعمةٌ عظيمةٌ، وَفِي النهارِ الأمرُ بالعكسِ، فَفِي الْإِنْسَانِ نشاطٌ وقوَّةٌ ورَغْبَةٌ فِي الكَسْبِ والعملِ، فيَزداد بذلك شكرًا لله عَزَّوَجَلَّ

(١) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

عَلَى هَذِهِ النعمةِ، وليس هَذَا المجالُ أو هَذَا المكانُ بمحيطٍ لِمَا يَتَصَوَّرُه الْإِنْسَان من نعـمةِ اللهِ تَعَالَى عليه بِهَذَا الليلِ والنهارِ، فالْإِنْسَـان أحيانًا يُفتح عليه عند التأمُّل والتفكُّر ما يَتَبَيَّن بِهِ نعمةَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أَكْثَر مما نقول وممَّا نستطيع أن نقـولَ، ولو أنَّ الْإِنْسَانَ سَهِرَ ليلةً مِنَ الليالي لَتبيَّنَ له نعمةُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى عَلَى النَّاسِ بِهَذَا الليلِ وهذا النهارِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُه: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون:٨٨-٨٩]، السؤال بـ(مَنْ) الجواب: لله؟

هَذِهِ فِيهَا قراءتانِ؛ هَذِهِ القراءة الَّتِي ذُكرت فِي السؤالِ، وَهِيَ الَّتِي فِي المصحف، وقراءة ثانيةٌ سَبْعِيَّة: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾؛ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، أَمَّا الأُولى ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ﴾ [المؤمنون:٨٤]، ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون:٨٥]، يَعْنِي الأولى ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾؛ لِأَنَّ السؤال ﴿لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾، الثَّانية ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [المؤمنون:٨٦]، فِيهَا قراءتان: الجواب ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، وقراءة ثانية سبعيَّة ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، والثالثة أَيْضًا ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الجواب: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ أو ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾[1]، أَمَّا ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ فلا إشكال فِيهَا، لكِن عَلَى قراءة ﴿لِلَّهِ﴾ يكُون المعنى: سيقُولُونَ: ذلك لله، أي الربوبيَّة العظيمة الَّتِي هي رُبُوبية السَّمواتِ والْأَرْضِ لله، أَمَّا عَلَى قراءة ﴿ٱللَّهُ﴾ فالمعنى: سيقُولُونَ: هو اللهُ.

• • ۞ • •

(١) المبسوط في القراءات العشر (ص٣١٣).

الآيـة (٦٣)

• • ○ • •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ﴾ [الفرقان:٦٣].

• • ○ • •

مرَّ فيما سبقَ أنَّ الله تَعَالَى أَثْنَى عَلَى نفسِه بمخلوقاتِهِ العظيمةِ؛ الْبُرُوج الَّتِي جعلها فِي السَّماء لِمَا تَتَضَمَّنَه مِنَ الدلالةِ عَلَى قُدْرَتِهِ وعلى رَحْمَتِه بعبادِهِ، وكَذَلِك الْقَمَرُ والشَّمْسُ، ففيهما من مصالحِ العبادِ الدينيَّة والدنيويَّة ما هو معلومٌ، فالْقَمَر جَعَلَهُ الله تَعَالَى مِيقاتًا للحجِّ وللصومِ ولآجالِ النَّاسِ فِي بَيْعِهِم وشِرَائِهِم ودُيُونِهِم، وغيرِ ذلكَ، والشَّمْسُ فِيهَا منافعُ أَيْضًا كثيرةٌ؛ مِن إنضاجِ الثمارِ وتعاقُبِ الليلِ والنهارِ والفصولِ وغيرِها، ثمَّ بَيَّن أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ الليلَ والنهارَ خِلْفَةً، يَخْلُفُ أحدُهما الآخَرَ، ولَكِنَّ هَذِهِ الآيَةَ لا يَنْتَفِعُ بِهَا إِلَّا مَن أرادَ أنْ يَذَّكَّر أو أرادَ شُكُورا، ﴿يَذَّكَّرَ﴾ يَعْنِي ما فيهما من آياتِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، والإشارة إِلَى ما هو أعظمُ من البعثِ والنشورِ يوم القيامةِ، فإنَّ الليلَ والنوم فِيهِ بمنزلة المَوْتِ والنهارِ، والاستيقاظُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ البَعْثِ، وَأَمَّا الشُّكُور، فَإِنَّهُ لَمَّا تَضَمَّن هَذَا التخالُف بَيْنَ الليلِ والنهارِ مِن مصالحِ العبادِ ما تَضَمَّنَهُ صارَ مُسْتَوْجبًا عَلَى العبدِ أنْ يشكرَ نعمةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عليه بذلكَ.

ثم بَيَّن اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بعدَ أنْ ذكرَ ما سبقَ عن المشركينَ المجادِلينَ للرسولِ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ والمكذِّبين له الَّذِينَ لم يَنْتَفِعُوا بآياتِ اللهِ، ولم يُؤْمِنُوا بِهِ، ولا برسولِهِ؛

ذَكَرَ أو خَتَمَ هَذِهِ السورةَ بذِكْرِ مَن كانوا عَلَى خلافِ هَؤُلَاءِ، وهكذا القُرْآنُ جَعَلَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مثانِيَ تُثَنَّى فِيهِ المعاني المتقابِلَة والمتماثِلَة أَيْضًا، ولهذا دائمًا تجدُ أنَّ اللهَ إذا ذكرَ النارَ يذكُر الجنَّة، وإذا ذكرَ الجنَّةَ ذكرَ النارَ، وإذا ذكرَ صفاتِ أهلِ النارِ ذكرَ صفاتِ أهلِ الجنَّة، وهكذا؛ لِأَنَّهُ مثانٍ، وهذا من الحِكْمَةِ؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ إذا رَأَى النارَ وصِفات أهلِهَا قد يُؤَدِّي ذلكَ إِلَى القُنُوط من رحمةِ اللهِ، فيأتي بعده ذِكْر الجنَّة وأهلها فيَنْشَط ويَرْجُو رحمةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والعكسُ بالعكسِ.

وَمِنَ المعلوم للإنْسَانِ أَنَّهُ إذَا كَانَ عَلَى وَتيرةٍ وَاحِدةٍ لَحِقَه السَّأَم والمَلَل، فإذا تنوَّعتْ له الأحوالُ وتنوَّعَ الخطابُ نَشِطَ فيبدأ بالجنَّة أحيانًا وبالنار أحيانًا حَسَبَ ما يَقْتَضِيه السياقُ، إِنَّمَا فِي الغالبِ إذا ذكر الصِّفاتِ لهذا ذكر الصِّفاتِ لهذا؛ ليَكُون الْإِنْسَانُ غيرَ مالٍّ وغيرَ قانطٍ من رحمةِ اللهِ، وغير آمِنٍ من مَكْرِه.

قوله: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾: (الرَّحمن) كُرِّرت فِي مَوَاضِعَ قريبةٍ جدًّا ثلاثَ مرَّات.

- فِي قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

- وَفِي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

- والثالثةُ هُنا فِي قوله: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾، ثم السُّورة كُلّها مُصدَّرة بالقُرْآنِ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾؛ مِمَّا يدلّ عَلَى أنَّ نُزُولَ هَذَا القُرْآنِ مِن رحمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مبتدأٌ، وما بَعْدَهُ صفاتٌ له، إِلَى أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ غير المُعْترضِ فِيهِ].

قوله: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ عِبَادُ جمعُ عبدٍ، وأضافهم إِلَى الرَّحمنِ ولم يَقُلْ: عباد اللهِ، أو عباد الربِّ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ إِشَارَةً إِلَى أنَّ هَذِهِ العُبُودِيَّة الَّتِي اتَّصَفُوا بِهَا من آثارِ رحمةِ اللهِ، وأن الله تَعَالَى رَحِمَهُمْ حَتَّى صاروا عبادًا له. وَفِي الإضافةِ أَيْضًا معنًى آخرُ ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ أي أَنَّهُمْ عبادٌ يَتَعَبَّدُونَ لله لِرَجَاءِ رحمتِه، وبرحمتِه أَيْضًا عَبَدُوه، لا يَتَعَبَّدُون رِيَاءً ولا سُمْعَةً، فهذا وجهُ الإضافةِ من الناحيتينِ؛ من ناحيةِ أنَّ عِبَادَتَهُم لله كانتْ مِن مُقْتَضَيَاتِ رحمتِه، ومن ناحيةٍ أُخرى أَنَّهُمْ يَرْجُونَ بهَذِهِ العِبَادَةِ رحمةَ ربِّهم، لا يرجونَ بذلك دنيا ولا دَفْعَ مَذَمَّةٍ عنهم، وإنما يَرْجُونَ بِهَذَا رحمةَ اللهِ.

وهَذِهِ العُبُودِيَّة خاصَّةٌ؛ لِأَنَّ المرادَ بِهَا عُبُوديَّةُ الشَّرعِ، وعبودية الشرع خاصَّة بِمَن أتى بالشرعِ. أمَّا العامَّةُ فهي عُبوديَّة القَدَر، وَهِيَ الخُضُوع لِقَدَرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهَذِهِ عامَّة، كل أحدٍ خاضِعٌ لِقَدَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُمْكِن أنْ يَسْتَعْصِيَ عليه، وَأَمَّا قول المُفَسِّر: [مبتدأ وما بعده صفات له] يَعْنِي: والخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان:٧٥]، ففيه نَظَرٌ، بل الصواب أن (عباد) مبتدأٌ، وخَبَرُه ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾، وما بعدَه معطوف عليه، يَعْنِي عباد الرَّحمن هم الَّذِينَ يمشُون عَلَى الْأَرْضِ هونًا إِلَى آخِرِه، ويَكُون قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ جملةً مُسْتَأْنَفَةً لبيانِ جزائِهم وثوابِهم؛ وذلك لأَنَّنا إذا مَشَيْنا عَلَى ما قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لَزِمَ مِن هَذَا الفصلِ بَيْنَ المبتدأِ والخبرِ بفواصلَ طويلةٍ، لا داعيَ لها، ولَزِمَ أنْ يَكُونَ الكَلامُ غيرَ تامٍّ حَتَّى نهاية ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ أيْ بِسَكِينَةٍ وتَوَاضُعٍ]، قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ أبلغُ من (الماشون عَلَى الْأَرْض هَونًا)؛ لأَنَّ الجملةَ الفعليَّة تَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ والتَّجَدُّدِ، يَعْنِي الذينَ فِي حالِ مِشْيَتِهم يَمشُون

عَلَى الْأَرْض هونًا، وَفِي تعريفِ المبتدأِ والخبرِ دليلٌ عَلَى الحَصْرِ كما هو معروفٌ فِي القواعِدِ؛ أَنَّهُ إذا عُرِّف المبتدأُ والخبرُ كَانَ ذلك دليلًا عَلَى الحَصْر، يَعْنِي أنَّ عبادَ الرَّحمنِ هم هؤلاءِ.

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في سَكِينَةٍ وتَوَاضُعٍ] يَعْنِي ليستْ مِشْيَتُهم مِشْيَةَ الْإِنْسَانِ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَّزِن، وإنما مِشْيَتُهم مِشْيَةُ اتِّزانٍ، هَوْنًا بِدُونِ سُرْعَةٍ، ولا ينافي ذلك ما ثَبَتَ عن النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِقُوَّةٍ وجَلَد كأنما يَنْحَدِرُ مِن صَبَبٍ[1]، فإنَّما ذلك لِقُوَّتِه، وليس هَذَا من بابِ العَجَلَة الَّتِي تُقَبَّح، ففَرْقٌ بَيْنَ إنْسَانٍ يمشي كمِشيةِ المجنونِ غير المهذَّب، وإنْسَان يَمشي بقوَّةٍ ولكِنَّه يمشي مشيًا مُتَّزِنًا، فالأوَّلُ مذمومٌ، والثَّاني محمودٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النشاطِ وعلى القوَّة، وأريحُ للبَدَنِ وأسرعُ فِي بلوغِ الغايةِ، كما كَانَ الرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعَلُ، وأيضًا كَانَ عمرُ إذا رأَى الرجل يَتَوَانَى فِي مِشْيَتِه ضَرَبَه.

ثمَّ إنَّ هَذَا المشيَ هل هو المشيُ الحِسِّيّ أو يَعُمُّ المشيَ الحِسِّيَّ والمَعْنَوِيَّ؟

الجواب: يَعُمُّهما جميعًا، حَتَّى المشي المَعْنَوِيّ، بدليل قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾، وهذا من هَوْنِ المشي المعنويّ، أَنَّهُمْ إذا خاطَبَهُمُ الجاهلونَ لا يَتَسَرَّعُونَ فيقابلونه بمثلِ جَهْلِه، ولَكِنَّهم يَقُولُونَ: سلامًا.

قوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ وليسَ المرادُ بالجاهلِ الَّذِي لَيْسَ بعالمٍ، بل المرادُ السَّفِيهُ؛ لأنَّ الجَهالَة تُطْلَق عَلَى السَّفَه، قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء:١٧]، يَعْنِي السَّفَه، ثم يَرْشُدُون.

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب المناقب، رقم (٣٦٣٧).

يقول المُفَسِّر: [﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ﴾ بما يَكْرَهُون ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾، أي: قولًا يَسْلَمُونَ فِيهِ مِنَ الإثم]، وليس المراد (سلاما) يَعْنِي: السلام عليكم، كما يَظُنُّ بعضُ العامَّة، ولذلك تَسَلَّط الفعلُ عَلَيْهَا فَنَصَبَها، ولو كَانَ المرادُ بالسلامِ الجملة السلامية لقال: (قالوا: سلام)، ولَكِن المراد مثلَما قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قولًا يسلمون فِيهِ من الإثمِ] ومن التطاوُلِ فِي الأذيَّةِ؛ لأنَّ الرجلَ إذا قابلَ الجاهلَ بمثلِ قولِه فالجاهلُ لا حدودَ له، لا يَحُدُّه شَرْعٌ ولا عقلٌ، إذا قَالَ كَلِمَةً أتاهُ بكلمتينِ، أو بعشَرةٍ، لَكِنه إذا كَانَ عاقلًا مؤمنًا مُتَّزِنًا فَإِنَّهُ يقولُ قولًا يَسْلَمُ فِيهِ مِنَ الإثمِ ومن الأذيَّة، وهذا القَوْلُ يَحْفَظُ للإِنْسَانِ كَرَامَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لم يَقُلْ: إنهم يَسْكُتُون، بل قَالَ: قَالُوا قولًا، فلا بدَّ من قولٍ لَكِنَّه قولٌ يَسْلَمُون بِهِ من أذيَّة هَذَا الجاهلِ ومن إثمِه، ومن النزاع والخصومةِ، ويَنتصِرون لأنفسِهم، فلا يحسبهم الجاهلُ جُبَنَاءَ ولا يحسبهم مُتَّصِفِينَ بما يقـول إذا سَكَتُوا؛ لأَنَّهُمْ إذا سكتـوا مع القُدْرَة عَلَى الإنكارِ فَإِنَّـهُ يدلُّ عَلَى أَنَّهُمْ راضونَ بما وُصِفُوا بِهِ، ولا بدَّ من مُقَابَلَتِهم، ولَكِنْ كما قَالَ الله تَعَالَى بقولٍ يَسْلَمُ فِيهِ الْإِنْسَانُ منَ الإثمِ فيما بينَه وبينَ اللهِ، ومن اللَّجاج والخُصُومة فيما بينَه وبينَ هَؤُلَاءِ الجاهلينَ.

قوله: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ مثـالُ ذلك لو قَالَ له: أنت فاسِقٌ، أنت سَروقٌ، أنـت كَذوبٌ، أنت كذا، ولا نستطيع أنْ نحدِّد؛ لِأَنَّ هَذَا يَرْجِعُ تحديدُه إِلَى الحالِ أو المقامِ الَّذي يَكُون فِيهَا الْإِنْسَانُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إذا سكت عنه سَيَنْتَهِي؟

نقول: الآيةُ ما تعرضتْ لهذا، لكِن لو رُوعِيَتِ المصلحةُ فلا بأسَ، فهم هنا وَصفهم أَنَّهُمْ يَقُولُونَ قولًا يَسلَمون فِيهِ مِنَ الإثمِ، لكِن القَوْل أحسن فِي الغالبِ،

وليس معنى القَوْلِ أن يردَّ عليه، فمن القَوْلِ أن يَنْصَحَهُ؛ يقول: يا أخي، اتقِ اللهَ، مثلما قَالَ الرَّسول ﷺ فيمَن شُتِمَ وهو صائمٌ، قال: «فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ»[1] فالمهمُّ أنْ يَسْلُكَ الطَّرِيقَ؛ لِأَنَّ سكوتَه قد يؤدِّي إِلَى استطالةِ الآخرِ عليه ويَعْتَقِد أَنَّهُ ضعيفٌ أمامَه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُه تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص:٥٥]، هل هَذِهِ الآيةُ مثل قَوْلِه: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾؟

نقول: هَذِهِ الآية غير تِلْكَ، فَقَوْلُه: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ﴾ الخِطَاب مَعَهم، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ﴾ يَعْنِي أنَّ الكَلامَ لَيْسَ فِيهِ فائدةٌ فقَامُوا وَتَرَكُوهم وقالوا: سلامٌ عليكمْ.

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب فضل الصوم، رقم (١٨٩٤)، ومسلم: كتاب الصيام، باب حفظ اللسان للصائم، رقم (١١٥١).

الآيــة (٦٤)

• ● ● •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان:٦٤].

• ● ● •

قَالَ المُفَسِّر: [﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا﴾ جَمْع سَاجِد ﴿وَقِيَٰمًا﴾ بمعنى قائمينَ، أي يُصَلُّون الليلَ]، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يصلون الليل] أَخَذَهُ من قَوْلِهِ: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا﴾ هَذَا معطوفٌ عَلَى ما سَبَقَ، وتقديم المعمولِ أو المُتَعَلِّق يَدُلّ عَلَى الحَصْرِ، يَعْنِي: لا يَسْجُدُون رِيَاءً ولا سُمْعَةً، وإِنَّما يَسْجُدُون لله وَحْدَهُ: لِرَبِّهِم، وَفِي قوله: ﴿لِرَبِّهِمْ﴾ دونَ قولِهِ: (لله) إشارةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا السجودَ يُرِيدُونَ بِهِ ثوابَ اللهِ ورِضْوَانَه؛ لِأَنَّ الربَّ هو المالِكُ المتصرِّف، ومِن مُلْكِه وتَصَرُّفِه مُجَازَاة هَؤُلَاءِ عَلَى أعمالِهم.

وقوله: ﴿سُجَّدًا﴾ الساجِدُ معروفٌ، ﴿وَقِيَٰمًا﴾ والقائم أَيْضًا معروفٌ، يَعْنِي قائمينَ، ولم يَذْكُرِ اللهُ الركوعَ، ولم يَذْكُرِ القعودَ؛ لِأَنَّ القيامَ أشرفُ ما فِي الصلاةِ من حيثُ ذِكْرُه؛ أي مِن حيثُ الذِّكْرُ الَّذِي هو القُرْآنُ، والسجودُ أشرفُ ما فِي الصلاةِ من حيثُ الحالُ والهيئةُ، قَالَ ﷺ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[1]، فَذَكر القيامَ لِشَرَفِه بِذِكْرِه، أي: بما يُقالُ فِيهِ، وذكرَ السجودَ لِشَرَفِه بِهَيْئَتِهِ، فدلَّ ذلكَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢).

عَلَى أنَّ هَذَا أفضلُ حالاتِ الصلاةِ، وهوَ كذلكَ.

وقولـه: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ﴾ قد يقـولُ قائلٌ: إنَّ ظاهرَ الآيةِ الكريمـةِ أنَّهم يَسْهَرُون الليلَ؛ لِأَنَّهُ ذكرَ أنَّ وَصْفَهم فِي حالِ البياتِ القيامُ والسجودُ، فهل معنى ذلك مشروعيَّة قِيَامِ الليلِ كلّه؟

نقولُ: إذا أَخذْنَا بظاهرِ الآيةِ فَهُوَ كَذَلِك، ولَكِن ما جاءتْ بِهِ السنَّةُ يدلُّ عَلَى خلافِ هَذَا، وأنَّ أفضلَ ما يَكُونُ أنْ ينامَ الْإِنْسَانُ نصفَ الليلِ ويقوم ثُلُثَه، وينام سُدُسَه[1] كما كَانَ ذلك صلاة داود عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وصلاة النَّبي ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ ينامُ سَحَرًا ويقوم فِي جوفِ الليلِ ﷺ، فيكُون عَلَى هَذَا معناهُ أَنَّهم يَبِيتُونَ غالبَ لَيْلِهِم، أو أن الله يَكْتُبُ لهم أَجْرَ الصلاةِ والقيامِ، وإنْ كانوا بائتينَ، ما داموا عَلَى هَذِهِ النيَّة، وعلى هَذَا الفعـلِ، ما داموا يفعلون وينْوُون أنَّهُمْ إذا ناموا إنَّما ينـامون لِيَتَقَوَّوْا عَلَى القيامِ، فيكتب لَهُمْ أَجْره وإنْ كانوا نائمينَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله: ﴿يَبِيتُونَ﴾ لا يَلْزَمُ منه القيامُ بالليلِ، بل المرادُ مُطْلَق القيامِ؟

الجواب: لكِن قَالَ الله تَعَالَى: ﴿يَبِيتُونَ﴾ والبياتُ لا يَكُونُ إِلَّا باللَّيْلِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه، وينام سدسه، ويصوم يوما ويفطر يوما، رقم (٣٤٢٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العيدين والتشريق، وبيان تفضيل صوم يوم، وإفطار يوم، رقم (١١٥٩).

الآيـة (٦٥)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان:٦٥].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ أيْ لَازِمًا]، هَذَا مِمَّا يَدْعُونَ اللهَ به.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ فِي قولِهم: رَبَّنا اصْرِفْ عنَّا عذابَ جَهنَّم دليلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لا يُدِلُّون عَلَى الله بأَعمالِهم، وأَنَّهُمْ مع قيامهم بِهَذَا العملِ خائفونَ منَ النارِ، ولذلك يسألون الله تَعَالَى أن يَصْرِفَ عنهم عذابَ جَهَنَّم، وجهنمُ اسْمٌ من أَسْماءِ النارِ، وسُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّهَا بَعِيدةُ القَعر مُظْلِمَة.

وقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ أيْ لَازِمًا كملازمةِ الغَريم لِغَرِيمه، وهذا بالنسبةِ للعذابِ المطلَقِ، لا لِمُطْلَقِ العذابِ؛ لِأَنَّ مطلقَ العذابِ لَيْسَ بلازم، فالمؤمنُ يعذَّب بالنـارِ عَلَى حَسَب ذُنُوبِه، ثم يخرج مِنـها إِلَى الجنَّة، لكِن عذابها الْمُطْلَق غَرامٌ ملازِمٌ لها، فهم يسألون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَصْرِفَهُ عنهم، ويُبيِّنُونَ مِقْدار هَذَا العذابِ الَّذِي استعاذوا باللهِ منه أَنَّهُ ملازِم لِمَن أُخِذوا به.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ يخبر الله تَعَالَى أن من صفاتِهِم أَنَّهُمْ يَتوَسَّلُون إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِرُبُوبِيَّته لِيَصْرِفَ عنهم عذابَ جَهنَّم، والغالبُ

أنَّ الأدعِيَـةَ تُصَدَّرُ بالتوسُّلِ بالربوبيَّـةِ: (رَبَّنا)؛ لِأَنَّ فِيهَا التصرُّف والتدبـير. وَفِي قولهم: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ توسُّل أَيْضًا؛ لِأَنَّ شِـدَّة هَذَا العذابِ وَمُلَازَمته يُوجِب للمرءِ الفِرار منه والاستعاذة باللهِ مِنْهُ.

• ● ● •

الآيــة (٦٦)

قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان:٦٦].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ ﴾ بَئِسَتْ ﴿مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ هي أي مَوْضِع استقرار وَإِقَامَة].

قوله: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ ﴾ هَذِهِ الجملةُ يَحتمِلُ أَنَّها مِن كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويحتمل أنها من كَلامهم، يَعْنِي أَنَّهم استجاروا من النارِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَبَيَّنوا سَبَبَ ذلكَ بأن عَذَابَهَا دائمٌ، وأنها أَيْضًا بئست المَحَلّ للاستقرارِ والمُقام، فكأَنَّهُمْ بيَّنوا سَبَبَ استعاذتهم باللهِ مِنها بهذينِ الأمرينِ؛ بدوام عذابِهَا وبِسُوء مُقامها، والعياذُ باللهِ، مِمَّا يَحْفِزهم لسؤالِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى أَنْ يَصْرِفَ عنهم هَذَا العذابَ.

قولـه: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ عكس أهل الجنَّـة ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٤]، وقوله: ﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾ قد يدلُّ أنَّ فِي النارِ خَيْرِيَّة كما هو مُقْتَضَى اسْم التفضيلِ، وليسَ كذلكَ.

الآية (٦٧)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا﴾ عَلَى عِيَالِهِم ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ بفتحِ أَوَّلِه وضَمِّه، أي يُضَيِّقُوا]، فتح أوله ﴿يَقْتُرُوا﴾ وضَمِّه أي ضمّ أَوَّله، المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ لم يُفْصِحْ فِي القراءةِ، يَعْنِي لم يَذْكُرْ حُكْمَ التاء فِي المسألةِ الأخيرةِ؛ لِأَنَّ ﴿يَقْتُرُوا﴾ ليست بظاهرةٍ من جهةِ التصريفِ، قَالَ: بفتحِ أَوَّله وضمه: «ولم يَقْتُروا»، «ولم يُقْتُروا»، هَذَا ظاهر كَلامه، وليس كَذَلِك، وإنما إذا قُرِئَ بضمِّ الياءِ كُسِرَتِ التاءُ: «ولم يُقْتِروا» من أَقْتَرَ الرُّبَاعِيّ، لكِن فِي الثلاثيّ: «ولم يَقْتُروا» قراءة ثانية بكسر التاء: «ولم يَقْتِروا»، فتكون القراءات عَلَى هَذَا ثلاثةً: «ولم يَقْتُروا» «ولم يَقْتِروا» «ولم يُقْتِروا»[1]، والإقتار بمعنى الإقلال والتضييق.

قوله: ﴿إِذَا أَنفَقُوا﴾ قول المُفَسِّر: [على عِيَالِهِم] تَخْصِيصُه بالإنفاقِ عَلَى العِيَالِ فِيهِ نَظَرٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أنْ يُرِيدَ بذلكَ المَثَل، يَعْنِي مِثل الإنفاقِ عَلَى العِيالِ، وإِلَّا فَهُوَ شامِلٌ للإنفاقِ عَلَى العيالِ والإنفاقِ فِي سبيلِ اللهِ، وَفِي الزَّكَوات والصَّدَقات، والإنفاق فِي وُجُوهِ الخيرِ، وَفِي كلِّ ما يَكُونُ إنفاقًا؛ لِأَنَّهُ لم يُبَيِّنِ المُتعَلّق، لم يَقُلِ اللهُ:

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٦).

(أَنْفِقُوا عَلَى عِيالِهِم)، بل أطلقَ، فيَشْمَل كلَّ ما أنفقوهُ؛ عَلَى العِيَالِ وعلى غيرِهِم، فهَؤُلَاءِ إذا أَنْفَقُوا لم يُسْرِفُوا، والإسرافُ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ كمِّيَّة أو كيفيَّة، ﴿وَلَمْ يَقْتُرُواْ﴾ يُضَيِّقوا، فالإقتارُ هو الإقلالُ والتضييقُ، وفُهِم معناهُ مِمَّا قُوبِلَ بِهِ؛ وهو قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمْ يُسْرِفُواْ﴾، مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء:٧١]، ﴿ثُبَاتٍ﴾ لا يستطيعُ الْإِنْسَانُ أنْ يَعْرِفَ ما معناها أبدًا، لَكِن لَمَّا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ عَرَفْنَا أَنَّ معنى (ثُبات): مُتَفَرِّقِينَ، وهذا مِمَّا يُعرف بِهِ تفسير القُرْآن، فيُعرف تفسير الكلمةِ بِمُقارنتها بما يُقابِلها.

قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر: [﴿وَكَانَ﴾ إنفاقُهُمْ بَيْنَ ذلكَ الإسرافِ والإقتارِ ﴿قَوَامًا﴾ وَسَطًا].

وقوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ الإشارةُ تعودُ إِلَى الإسرافِ والإقتارِ، يَعْنِي كَانَ الإنفاقُ بَيْنَ ذلكَ المذكورِ؛ وهو الإسرافُ والإقتارُ.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَوَامًا﴾ أي مُستقيمًا، وإنما قال: ﴿قَوَامًا﴾ يَعْنِي مُستقيمًا لِأَنَّهُ قد يميل إِلَى الإسرافِ وقد يميلُ إِلَى الإقتارِ بِحَسَبِ الحالِ، يَعْنِي ما بَيْنَ الإسرافِ والإقتارِ مَنْزِلَةً، لَكِنْ قد يَكُون الأمرُ يَقتضِي أَنْ يميلَ إِلَى الإسرافِ، وقد يَكُون الأمرُ يقتضي أَنْ يميلَ إِلَى الإقتارِ، ولهذا قَالَ: ﴿قَوَامًا﴾، فلم يَقُلْ: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ وسكتَ، بل قَالَ: ﴿قَوَامًا﴾؛ يَعْنِي مُستقيمًا، إِنْ كَانَ الأمرُ يَتطَلَّب أَنْ يَزِيدُوا قليلًا عَلَى الوسَطِ زادوا، وإِن كَانَ الأمرُ يَتطَلَّب أَنْ يَنْقُصُوا نَقَصُوا، مثالُ ذلكَ إذا قَدَّرنا أن الإنفاقَ فِي هَذِهِ الجهةِ إنفاق ألف دِرْهَم يُعْتَبَر إسرافًا، وإنفاق أربع مئة دِرْهم يُعتبر إقتارًا، بينهما الآن ست مئة دِرهم، أحيانًا تكون الحال تَقتضي أنْ يجعلوها تسعَ مئة، ويَكُون الفرق مئة، وأحيانًا تكون الحال تَتطَلَّب أن يجعلوها خمس مئة،

فيَكُون الفرق مئة، وأحيان تكونُ الحالُ تَقتضِي أنْ يَكُونَ سَبْع مئة، المُهِمُّ أَنَّهُ بَيْنَ ذلكَ قـوامًا، يَعْنِي عَلَى وَجْـهٍ تقـومُ بِهِ الحالُ، سواء ارتفعَ وقـرُب مِنَ الإسرافِ، أو انخفضَ وقربَ منَ الإقتارِ، فهَذَا معنى قولِهِ: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾؛ يَعْنِي لا تُسْرِف، لكِن أحيانًا تَتطَلَّب الحالُ أن تزيدَ، مثل لو أنَّ أحدًا دعا أُناسًا ذوي جاهٍ ومكانةٍ، هَؤُلَاءِ يُزادُ لهم بعض الشَّيْء، ومَن كَانَ دونَ ذلكَ فالحِكْمَةُ تَقتضي أنْ يُعْطَوْا بِقَدْرِ حالِهِمْ.

والإنفاقُ بَيْنَ الإسرافِ والإقتارِ هو داخلٌ فِي قوله: ﴿يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾، إذا جَعَلْنَا المشيَ مَشْيًا معنويًّا؛ لِأَنَّ هَذَا من المشيِ المعنويِّ الهَيِّن الَّذِي لا يَميلُ إِلَى السرعةِ ولا يميلُ إِلَى الانحطاطِ.

• ● ۞ ● •

الآيتان (٦٨، ٦٩)

• • • •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩].

• • • •

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾: ﴿إِلَٰهًا﴾ بمعنى: معبودًا، و﴿لَا يَدۡعُونَ﴾ هل المراد دعاءُ المسألةِ أو دعاءُ العِبَادَةِ أو هما؟

المرادُ كِلاهما، يَعْنِي لا يَدْعُون دعاءَ مَسألةٍ ولا يدعون دعاءَ عِبادةٍ، قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]، فدلَّ ذلك عَلَى أنَّ الدعاءَ عِبادةٌ، وقد جاء فِي الحديثِ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»(١) وهو ضعيفٌ، لَكِنَّه فِي الحقيقةِ واضحٌ، فدعاء الطلبِ واضحٌ أَنَّهُ يُسَمَّى دعاءً، يَعْنِي تقول: يا ربِّ اغْفِرْ لي.

ودعاء العِبَادَة كيف كَانَ دعاءً؟

نقولُ: لأنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَعْبُدُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ هو داعٍ بلسانِ الحالِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يرجو

---

(١) أخرجه أبو داود: تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٧٩)، والترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٨).

رحمةَ اللهِ، ويخافُ عذابَه، فالْإِنْسَان إذا صلَّى وزكَّى وصامَ وحجَّ وبرَّ والديْه ووصلَ رَحِمَهُ ماذا يريد بذلك؟ يريد بذلك ثوابَ اللهِ، فكأنَّه يقولُ: رَبِّ أَثِبْنِي وأَعْطِنِي الجنَّة وأَنْجِنِي منَ النارِ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، لهذا سُمِّيَتِ العِبَادَةُ دعاءً، فحقيقةُ الأمرِ أنَّ التعبُّدَ لله دعاءٌ بلسانِ الحالِ، فإنَّ الْإِنْسَانَ العابدَ لو سألتَه: لِماذا عَبَدْتَ اللهَ؟ قَالَ: رجاءَ ثَوَابِهِ وخوفَ عِقابِه، فَهُوَ فِي الحقيقةِ داعٍ.

وَأَمَّا دُعاءُ المسألةِ فواضِحٌ، لكِن كيفَ كَانَ دعاءُ المسألةِ عبادةً؟ نقول: لِأَنَّهُ يدلُّ عَلَى الذلِّ والخُضُوعِ، فَهُوَ راجٍ خائِف لِمَن دعاهُ، ولأنه مُقِرّ بأنه لا يقدر عَلَى الإجابةِ إِلَّا الله، فكأنه ثناءٌ عَلَى اللهِ، والثناءُ عَلَى اللهِ مِنَ العِبادَةِ، وهَذِهِ هي حقيقةُ العِبَادَةِ، فهم لا يَدْعُون معَ اللهِ إلهًا آخرَ، لا دعاءَ عبادةٍ ولا دعاءَ مسألةٍ، ولا يُنافي هَذَا أن يسألوا المخلوقينَ ما يقدِرون عليه، فإنَّ ذلكَ باعتقادِهِمْ أنَّ هَؤُلَاءِ المسؤولينَ سَبَبٌ، ولَيْسُوا مُسْتَقِلِّين، فعندما يسألُ الْإِنْسَانُ غنيًّا أو سلطانًا شَيْئًا منَ الدراهمِ فهو يَعتقِد أنَّ هَذَا المسؤولَ مجرَّد وسيلةٍ فقطْ، وليسَ مستقِلًّا بالعطاءِ والمنعِ، وإنما العطاءُ والمنعُ بِيَدِ اللهِ، وهذا الَّذِي أعطاكَ أو مَنَعَكَ إِنَّما هو وسيلةٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ذكرتُمْ أنَّ عِبادَ الرَّحمنِ يجوزُ لهم سؤال المخلوقينَ ما يَقدِرونَ عليه، فكيف نَجمَعُ بَيْنَ هَذَا وقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:٢٧٣]، وكَذَلِك ما وردَ فِي الأحاديثِ فِي النهيِ عن السؤالِ؟

الجواب: السؤالُ أحيانًا يَكُونُ محمودًا، وأحيانًا يَكُونُ مذمومًا، وأحيانًا يَكُون مكروهًا؛ إمَّا كَرَاهة أو تَحريما، لأنَّ الْإِنْسَانَ قد يسألُ عندَ الضرورةِ، فمُباحٌ له أنْ يسألَ عندَ الضرورةِ، يَعْنِي لو أنَّ الْإِنْسَانَ جاعَ حَتَّى وصلَ إِلَى حدٍّ إمَّا أن يموتَ وإما أن يسألَ فهنا يجوز له أنْ يسألَ، يجوز فِي الأَصْلِ وقد يَجِب.

المهمُّ أننا نتكلمُ عَلَى حالةٍ لا يُذَمّ فاعِلُها.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ كَلِمة فِعَال دائمًا تأتي بمعنى مَفْعُولٍ، مثل بِناء بمعنى مَبْنِيّ، وغِرَاس بمعنى مَغْرُوس، وفِراش بمعنى مفروشٍ، فإِلَه بمعـنى مَأْلُوه، والمألوهُ هو المعبـودُ المتقرَّب إليه بالعِبَادَةِ، وعلى هَذَا فأصنـامُ المشركينَ تُعتبر آلهةً باعتبارِ فِعْلِهم، أمَّا باعتبارِ الحقيقةِ فإنها ليستْ آلهةً فِي الحقيقةِ؛ لأنَّ الأُلُوهِيَّة حقًّا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ قتلـها إِلَّا بالحقِّ]، الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن المَفْعُولَ محذوفٌ تقديره (قتلها)، ويمكن أن نجعلَ المَفْعُول المحذوف ضميرًا فقطْ، فيَكُون صِلَة الموصول حُذف منه العائدُ، أي: الَّتِي حَرَّمها اللهُ، والمراد بِتَحْرِيمِـها تحريمُ قَتلِها وأَذِيَّتها، والنـفس الَّتِي حَرَّمَ اللهُ أربعةُ أنفُـسٍ؛ المُسلِمُ، والذِّمِّيّ، والمعاهَد، والمستأمَن، هَذِهِ هي الأنفسُ الَّتِي حرَّم اللهُ، فهَذِهِ الأربعة أنفس محرَّمَةٌ.

ثمَّ إنَّ المسلمَ أَيْضًا قد يُبيحُ اللهُ قتلَه معَ إسلامِهِ؛ كالزاني المحصن، والقاتِل عَمدًا، فإن قتـلَه مُباحٌ، معَ أَنَّهُ مسلِمٌ، لَكِنَّنا نقولُ: إن قتـلَ المسلِمِ بهَذِهِ الأَسْبـابِ طارئٌ، وإِلَّا فوَصْف الإسلامِ مُحَرِّم لِقَتْلِه.

والذِّمِّي هو مَن عُقد معه عَهْدٌ عَلَى بَذْلِ الجِزْيَةِ والحماية. والمعاهَد مَن وَقَعَ بيننا وبينه عهدٌ بعدمِ القتالِ مُدَّةً معيَّنَةً، أو غيرَ معينةٍ، بدون حمايةٍ وبدونِ جزيةٍ.

والمستأمَن مَن دخلَ ديارَ المسلمينَ مِنَ الكفارِ بأمانٍ منهم، هَذَا هو أضعفُهم؛ لِأَنَّهُ عبـارة عن تأمينٍ بدونِ عقـدٍ، ولهذا يَصِحُّ من كلِّ إنْسَانٍ، فكل إنْسَـانٍ يَصِحُّ

أنْ يُؤَمِّنَ الكافرَ؛ لقولِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ»[1]. وَأَمَّا المعاهَدَة والذِّمَّة فلا تكونُ إِلَّا مِنَ الإمامِ أو نائِبِهِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله ﷺ: «أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ»، أَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يدخلُ فِي الإجارةِ حَتَّى يوافق الإمامُ؟

الجواب: لا، لا يدلُّ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ كَذَلِك لمَنَعَ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غيرَها أنْ يُجيرَ بعدَ ذلكَ، فهذا لَيْسَ معناهُ إنشاء، بل معناه أَنَّهُ حُكْم، فالإنشاء حَصَلَ بإجارتها الأُولَى، يَعْنِي كأنه يقولُ: قد ثَبَتَتْ إجارتُكِ إِيَّاه؛ لأننا لا نعلم أَنَّ الإجارة ثابتة إِلَّا بِهَذَا، فليسَ هَذَا إنشاءً، وإنما هو عبارة عن بيانِ حُكم أَنَّهُ أنْفَذَ إجارَتَها.

قوله: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ مستثنًى من الأَنْفُسِ المحرَّمة؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأنفس المحرَّمة قد تُستباحُ بالحقِّ، فمِنَ الحقِّ ما أَشَرْنَا إليه من كونِ المسلمِ يَزْنِي وهو مُحْصَن، وكَذَلِك الذِّمِّيُّ فَإِنَّهُ يُقامُ عليه الحَدُّ كما فعلَ النَّبيُّ ﷺ برَجْمِ الزانيينِ المحصَنينِ، وكَذَلِك مِنَ الحقِّ أنْ يَكُونَ ذلكَ قِصاصًا، ومِنَ الحقِّ إذا كَانَ قاطِعَ طَرِيقٍ، فهَذِهِ فِي الأَصْلِ أنفُسٌ محرَّمة، لكِن وُجِدَ حقٌّ يُبيحُ قَتْلَها.

وَأَمَّا إذا ارتدَّ فلا يدخل فِي الاستثناءِ، بل يدخُل فِي المفهوم ﴿ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؛ فإن المرتدَّ مباح الدمِ، وليسَ هو ممن يَحْرُم قتلُه إِلَّا لسَبَبٍ، بل هو مِمَّن يجوز قتله، فيَكُون المرتدُّ داخلًا فِي مفهومِ قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؛ لِأَنَّ المرتدَّ لَيْسَ مُحَرَّمًا؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجزية، باب أمان النساء وجوارهن، رقم (٣١٧١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات، وأوسطها أربع ركعات، أو ست، والحث على المحافظة عليها، رقم (٣٣٦).

لِأَنَّهُ لَيْسَ ممَّن حرم مِنَ الأَصْلِ، فلمَّا ارتدَّ صارَ وَصْفُه كافرًا، فلا يدخل فِي الأربعةِ، لكِنِ الزاني يَبْقَى عَلَى إسلامِهِ معَ زِنَاهُ، والقاتل يَبقَى عَلَى إسلامِهِ معَ قَتْـلِهِ، فالمُرْتَدُّ نقولُ: سُلِبَ عنه وَصْفُ الإسلامِ، يَعْنِي زالَ عنه الوَصْفُ نهائِيًّا، فيَكُون غيرَ مُحْتَرَم.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هلِ المرادُ بقولِهِ ﷺ: «التَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»[1] المُرْتَدُّ التـارِكُ لدينِه المفارِقُ للجَماعَةِ بعضُهم قَالَ: المرادُ قُطَّاع الطَّرِيقِ؛ لأنَّ قَطْعَ الطَّرِيقِ تَرْكٌ للديـنِ؛ لأجلِ أنْ يَكُونَ الاستـثناءُ مُتَّصِلًا، وبعضُهم قَالَ: إنَّ التـاركَ لِدِينِهِ هو المرتَدُّ، ويَكُون الاستثناءُ بالنسبـةِ إليه منقطِعًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مسلمًا حينَ يَتْرُكُ دينَه إِلَّا باعتبارِ وصفٍ زالَ، والمفارق للجَماعَةِ هو الخارِجُ عَلَى الإمامِ.

قوله: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ لَمَّا ذكرَ انتهاكَ الأنفسِ، ذكرَ انتهاكَ الأعراضِ، والزِّنا فِعْلُ الفاحشةِ فِي قُبُل أو دُبُر، فإن كَانَ بِذَكَرٍ سُمِّيَ لُواطًا، وإنْ كَانَ بِأُنْثَى فَهُوَ زِنا، وإنما لم يَذْكُرِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اللُّواط لِأَنَّهُ أمرٌ مُسْتكْرَه مُسْتَبْعَد؛ لأنَّ الطبيعةَ لا تدعو إليه إِلَّا مَن نكس اللهُ عَزَّ وَجَلَّ طَبيعتَه وفِطْرَتَه؛ لِأَنَّهُ أخبثُ، ولأنَّ اللواطَ لا يَحِلُّ بحالٍ، والفرجُ يَحِلُّ بالزَّواجِ، ولهذا كانتِ عقوبةُ اللواطِ عَلَى القَوْلِ الراجحِ الإعدامَ بكلِّ حالٍ، سواء كَانَ مُحْصَنًا أم غيرَ محصنٍ؛ لِأَنَّهُ فرج لا يُباح بحالٍ، ثم إنَّه أمر لا يُمْكِن التحرُّز منه، فلا يُمْكِن تَطهيرُ المجتمعِ إِلَّا بإعدامِ الفاعلِ والمَفْعُولِ به.

وكَذَلِك أَيْضًا عَلَى القَـوْلِ الراجحِ الزِّنا بذواتِ المحـارِمِ يُوجِبُ القتـلَ بكلِّ حالٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الفرج لا يُبـاح بحالٍ مِنَ الأحوالِ، وقد وردَ فِي ذلكَ حديـثٌ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، رقم (٦٨٧٨)، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، رقم (١٦٧٦).

فِي السُّنَنِ[1]، وهو صحيحٌ، والزِّنا بذواتِ المَحَارِمِ -كما لو زَنَا بأُخْتِه، والعياذُ باللهِ، ولو مِنَ الرَّضاعِ- يُوجِبُ قَتْلَه بكلِّ حالٍ، سواء كَانَ مُحْصَنًا أمْ غيرَ مُحْصَنٍ.

وقد وَصَفَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الزِّنا بأنه فاحِشةٌ، ووصفَ اللُّواط عَلَى لسانِ لُوطٍ بأنه الفاحشةُ: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [الأعراف:٨٠]، فدَخَلَتْ عليه (أل)، أما بصيغة النكرة أي: كَانَ فاحشةً مِنَ الفَوَاحِش، لكِن كأنَّ هَذَا انحصرتِ الفاحشةُ فِيهِ لِعِظَمِهِ وقُبْحِهِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا زَنَا المُسْلِمُ فأُقِيمَ عليه الحدُّ هل يَكُونُ كفَّارة له؟

الجواب: نعم.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا أُطْلِقَتِ النفسُ هل تُخَصّ ببني آدمَ أم يدخل الحيوان فِي الأنفسِ الَّتِي نُهي عن قَتلِها؟

الجواب: تَخْتَصّ ببني آدمَ، أمَّا نفس الحيوان فلا تدخلُ فِي هذا، لكِن هي عَلَى كلِّ حالٍ تدخُلُ فِي المعاصي الأُخرى، لكِن إذا قِيلَ: لا يقتل النفس، أو من قتل نفسًا فعليه كذا وكذا، فالمراد نفسُ الآدمِيّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل قاعدةُ: ما آذَى طبعًا قُتِلَ شرعًا مستقيمةٌ؟

الجواب: هي مُستقيمةٌ، فكلُّ ما آذى طبعًا فَإِنَّهُ يُقتَل شرعًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الجِنُّ لو عَمِلوا هَذِهِ الأعمالَ، أي القتل، هل يقتل بعضهم بعضًا قِصاصًا؟

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن يقول لآخر: يا مخنث، رقم (١٤٦٢)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة، رقم (٢٥٦٤).

الجواب: الظاهرُ أن أحكامَهم مثل أحكامِ الإنسِ، فالرَّسولُ بُعِثَ إليهم، وهذا من الاعتداء، ولهذا يُذكَر أنَّ شيخَ الإسلامِ ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان إذا أُتِيَ إليه بمصروعٍ وَعَظَهُ وزَجَرَهُ[1]، وبَيَّنَ له أنَّ الاعتداءَ عَلَى المسلمِ محرَّم، ممَّا يدلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَعتقِدون تحريمَ ذلك، وأَنَّهُمْ مُلْزَمُون بِهِ.

وقد سبقتْ هَذِهِ المسألةُ، وَهِيَ: هل تكليف الجنِّ كتكليفِ الإنسِ؟

قُلْنَا: إن ظاهرَ النصوصِ أَنَّهُمْ مساوون لهم؛ لِأَنَّ الرَّسولَ بُعِثَ إليهم جميعًا، ولم نعلمْ أن شريعةً تَخُصُّهم، ولَكِن مَن نظر إِلَى الحِكْمَة مِنَ التشريعِ وجدَ أن الله يَشْرَعُ لكلِّ أحدٍ ما يُناسِبُهُ، فعلى هَذَا يَكُونُ تكليفُ الجنِّ يخالفُ تكليفَ الإنسِ، ويُكَلَّفُون بما يَلِيق بهم، ويدل عَلَى هَذَا أَنَّ اللهَ جَعَلَ لهم كلَّ عظمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عليه يَجِدُونه أوفرَ ما يَكُونُ لحَمًا[2]، مِمَّا يدلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُخالِفُونَ الإنسَ؛ لِأَنَّ الإنسَ لا يَحْصُل لهم ذلك. وأيضًا الإنسُ أنفسهم يختلفونَ فِي التكليفِ بِحَسَبِ الحالِ؛ فتكليفُ الغنيِّ بالزكاةِ لا يساويه تكليفُ الفقيرِ؛ لِأَنَّهُ لا مالَ عنده، وتكليف القادر عَلَى العِبادَةِ لا يساويه تكليف العاجزِ عنها؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الوصف الَّذِي لَزِمَ فِيهِ التكليفُ.

فالظاهرُ -واللهُ أَعْلَمُ- أنْ يقالَ: أُصُولُ العِبَادَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ مكلَّفون بِهَا، وَأَمَّا صفاتُ العِبَادَةِ، وفروع العِبَادَةِ، فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ أن يَكُونوا مُساوِينَ للإنسِ؛ لأَنَّهُمْ يَختلِفون عنهم فِي الحقيقةِ، والشريعة تَقتضِي أنْ يُشْرَعَ لكلِّ إنْسَانٍ ما يناسبه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَؤُلَاءِ الجنُّ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لَقُوا النَّبيَّ ﷺ مرَّةً وَاحِدَةً، فهل أعطاهم النَّبيُّ ﷺ تشريعاتٍ أَمِ انقطعَ تكليفُهُمْ؟

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٤٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم (٤٥٠).

الجواب: لا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الجَماعَةُ الذينَ اتَّصلوا بِهِ انقطعَ تكليفُهُمْ، فقد يَكُونون مُلْزَمِينَ بما يَسْمَعُونه ويَعْلَمُونه مِنَ الشريعةِ، وإن كَانَ الرَّسولُ ما باشرهُ؛ لِأَنَّ قولَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن:١-٢]، يَقتضي أنَّهم يَهتدون بالقُرْآنِ كلِّه؛ لِأَنَّهُ قال: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾، وهم لم يَسْمَعُوا القُرْآنَ كلَّه؛ لِأَنَّ السورةَ مكِّيَّة، والقُرْآن ما نَزَلَ كله فِي مَكَّة.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ الجنَّ مُخاطَبُونَ بالتصديقِ فقطْ؟

نقول: لا، هَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، هم مخاطَبون بالفروعِ بلَا شَكٍّ.

لكِن هل يَلْزَم من هَذَا أن يَكُونوا مساوينَ لنا؟

بعضُ العُلَماءِ يَقُولُونَ: يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُعِثَ إِلَى الجنِّ والإنسِ، ولم نَعْلَمْ أَنَّ تَشْرِيعًا خاصًّا بالجنِّ قد جُعل لهم، فما دَامُوا مُكَلَّفِينَ بالرِّسَالةِ فإنها تَلْزَمُهُمْ عُمُومًا.

وبعضُ العلماءِ يقولُ: مَن نظرَ إِلَى الحِكْمَةِ فِي التشريعِ قَالَ: إنَّ كلَّ قومٍ يُشْرَعُ لهم ما يُناسِبُهم، فإذا كَانَ الإنسُ يَختلِفُ بعضُهم عن بعضٍ بنوعٍ مِنَ التكليفِ خُصَّ بِهِ، فما بالُكَ بالجنسِ الآخرِ، وهذا أقربُ إِلَى الحِكْمَةِ فِي التشريعِ أنَّ لهم شرائعَ خاصَّةً بهم، أمَّا أُصُولُ الدينِ فلَا شَكَّ أَنَّهُمْ مِثْلُنا، يَعْنِي مثل الصلاة وأصل الزكاة وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أفعالُ الصلاةِ والحجِّ بالنسبةِ للجنِّ هل تَختلِفُ عَنِ الإنسِ؟

الظاهر: أن هَذِهِ العبادات لا تَختلِفُ؛ لأَنَّهُمْ يُمْكِنُهم أنْ يُصَلُّوا، ويُمْكِنُهُم أنْ يَحُجُّوا، وهم مَخْلُوقُونَ من نارٍ، وأيضًا هم لا يَرَوْنَ، وإلا فهم أجسامٌ، والعوامُّ يَقُولُونَ:

لَيْسَ لهم عظامٌ ولا عَصَبٌ، ولا ندري هل هَذَا صحيحٌ أو لا، المهمُّ أَنَّهُمْ أجسامٌ يأكلون ويشربون ويَبُولُون، والرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقولُ: «ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنَيْهِ»(١) وذكر عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَنَّهُ إذا لم يسمِّ الْإِنْسَانُ عَلَى الطعامِ فَإِنَّهُ يُشارِكُه الشيطانُ: الجن(٢)، وأخبرَ بأن «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا»(٣).

ومَسْكَنُهم فِي ظاهرِ الْأَرْضِ، لكِن حَسَب ما نَعْرِفُ مِنَ التَّتَبُّعِ أَنَّهُمْ يَأْوُون دائمًا إِلَى الأماكنِ الخاليةِ فيَكُونون فِيهَا، وهذا من رحمةِ اللهِ بِنا وبهم؛ لأَنَّهُمْ لو كانوا فِي الأماكنِ المسكونةِ فيُمْكِن أنْ يَتَأَذَّوْا، أو نحن نَتَأَذَّى بهم، وأحيانًا إذا سَكَنَ أحدٌ فِي أماكنَ خاليةٍ يأتونه ويَقُولُونَ: اذْهَبْ عنَّا. وقيل: إِنَّهُ كان يوجد مَحَلٌّ مهجورٌ لا يُسْكَن، فجاء إِنْسَانٌ وسَكَنَه، فثاروا عليه بالليلِ فقالوا: لا بدَّ أنْ ترحلَ عنَّا وإلا نقتل أولادك. فخرجَ وذهبَ وتركَه، وأنا -والحمد لله- سالمٌ مِنهم، ما عُمُري سَمِعْتُ منهم تهديدًا، لكِن هَذَا الشَّيْءُ مَعروفٌ عندَ النَّاسِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يجوزُ للإِنْسَانِ أنْ يَتَزَوَّجَ مِنهم؟

بعضُ العلماءِ يقولُ: إِنَّهُ يجوزُ، وبعضُ العلماءِ يقولُ: لا يجوزُ أن الْإِنْسَان يَتَزَوَّج منهم؛ لأنَّ من شرطِ الزواجِ مثلما قَالَ اللهُ: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الروم:٢١]، فهم أولًا لَيْسُوا من أنفسهم، وثانيًا: لا يُمْكِن أنْ يُسْكَنَ إليهم،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه، رقم (١١٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح، رقم (٧٧٤).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، رقم (٣٧٦٨).

(٣) سبق تخريجه.

فبينهما غاية النفور، فكيف يمكن أنْ تكونَ زوجة له، لكِن صحيحٌ أنَّ الجنَّ يتناكحون، والدليل قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ﴾ [الكهف: ٥٠]، فهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَتَزَاوَجُونَ ويتوالدونَ، وهذا صريحُ القُرْآنِ، والواقعُ أَيْضًا يَشْـهَدُ له، أمَّا كونُ الجنيِّ يَتَزَوَّج الإنسيَّـة، أو الإنسيّ يَتَزَوَّج الجِنِّيَّة؛ فهذا فِيهِ نظرٌ، فالصواب قـولُ مَن يَمْنَع ذلكَ، ولهذا الفقهاء قالوا: لو قالـتِ امرأةٌ: إِنَّ بِهَا جِنِّيًّا يُجامِعُـها كالرجل، وجب عَلَيْهَا أنْ تَغْتَسِلَ، ولَكِن هَذَا أولًا يُنْـظَر فِي إمكانه ووُجُوده ثم يُنْظَر فِي حُكْمِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يُقام عَلَيْهَا الحدُّ؟

نقول: لا، إِلَى هَذَا الحدّ لا أَظُنّه، ونقول للسائل: انْتَبِهْ لهم الليلةَ، فالظاهرُ أنَّ هَذَا البحثَ الدقيقَ قد يَجْعَلُهُم يَتَّصِلُونَ بِكَ الليلةَ!

والغالبُ أنَّهم يُكَلِّمون، وقد ذَكَرنا -كما تَقَدَّم- أنَّ الجِنِّيَّ يُكَلم شيخَ الإسلامِ ويخاطبه، ويأخذ عليه العهدَ، وأنه يَضْرِبه، لكِن يقول: إن الضربَ يَقَعُ عَلَى المصروعِ فِي الظاهرِ، وهو فِي الحقيقةِ عَلَى الصارِعِ، فإذا أفاقَ المصروعُ لا يُحِسّ.

وأذكُرُ أن وَاحِدًا من الإخوانِ قُدِّمَ إليه رجلٌ قالوا: إِنَّهُ مَصروعٌ، فَقَالَ: أَعْطُونِي الْعَـصَا، وبدأ يَضْرِبُه حَتَّى ازْرَقَّ جِلْدُه، ولم يَسْتَفِدْ المصروع من هَذَا الشَّيْءِ أبدًا، الْمسكين يَصْرُخُ ويقولُ: آلْتُمُونِي. ولَمَّا قام إذا الضربُ واقعٌ عليه. فهو يريدُ أنْ يفعلَ مثلما فعلَ ابن تيميَّة، فظنَّ أنَّ كلَّ إنْسَانٍ يَحْصُل له مثـلُ هَذَا الأمر يُفْعَل بِهِ هَذَا الفعلُ!

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أيْ وَاحِدًا من هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾]، قول الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي وَاحِدًا من الثَّلاثَة] فِيهِ نظرٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي الإشارةِ

أنْ تعودَ لِمَا سبقَ كلّه، فيقتضي أنْ يَكُونَ: ومن يفعل ذلك المذكور من دعاءِ غيرِ اللهِ، وقتلِ النفسِ، والزنا، ثلاثة ﴿يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾، وهذا الَّذِي قَرَّرناه من عَوْدِه عَلَى الجميعِ نَسْلَمُ بِهِ من إيرادٍ سيأتي عندَ قولِه: ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ﴾ [الفرقان:٦٩]، فإن الزِّنا لَيْسَ موجِبًا لِلْخُلُودِ فِي النارِ.

والقتلُ ذَكَرَ الله تَعَالَى فِي سورة النساءِ أَنَّهُ مُوجِب للخلودِ فِي النار، وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ ذِكْرُه قَرِيبًا.

فعَوْدُ الكَلامِ عَلَى الثَّلاثَةِ نَسْلَمُ بِهِ من الإيرادِ الآتي إن شاء الله، وَأَمَّا إذا فَعَلَ وَاحِدًا منها عَلَى الِانفرادِ فيُؤْخَذ حُكْمُه من دليلٍ آخرَ لَيْسَ بلازمٍ أنْ نَأْخُذَهُ من هَذِهِ الآيةِ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَلۡقَ أَثَامًا﴾ أي عقوبة]، والأَثَام والنَّكال بِمَعْنًى وَاحِدٍ، والعقوبةُ والنَّكال بمعنًى وَاحِدٍ أَيْضًا، فالمرادُ بالأثام هنا العُقُوبة، وهو مفرَد وليسَ بِجَمْعٍ؛ لِأَنَّ الجمع (آثام) جَمْع إثمٍ، وَأَمَّا قوله: ﴿أَثَامًا﴾ فمُفْرَد.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يُضَٰعَفۡ﴾ وَفِي قراءة «يُضَعَّفُ» بالتَّشْدِيد[1]]، وَهِيَ سَبْعِيَّة «يُضَعَّفُ» و«يضاعَف»، والمضاعَفَةُ والتضعيفُ بمعنَى تَكريرِ الشَّيْءِ، وإنما ضُوعِفَ له العذابُ لِأَنَّهُ فَعَلَ ثلاثةَ أسبابٍ للعذابِ، وَهِيَ الإشراكُ باللهِ، وقتلُ النفسِ، والزِّنا، ومعلومٌ أنَّ الأَسْبابَ إذا اجْتَمَعَتْ صارَ لكلِّ وَاحِدٍ منها أَثَرُه، فمَن فعلَ شَيْئًا وَاحِدًا من ثلاثةٍ فعليهِ إثْمُه، ومن فعل اثنينِ فعليه إثمهما، ومَن فعلَ ثلاثةً فعليه إِثْمُهُنّ، فهذا وجهُ التضعيفِ.

قوله: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ العذابُ والنَّكال بمعنًى وَاحِدٍ، وهو العقوبةُ.

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٦).

قوله: ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ﴾ يومُ القيامةِ هو اليومُ الَّذي يُبْعَثُ فِيهِ النَّاسُ، وَسُمِّيَ يوم القيامة لأسبابٍ ثلاثةٍ:

- لقيام النَّاسِ من القبورِ.

- وإقامةِ العدلِ.

- ولأنه تُقام فِيهِ الشهادةُ ويقومُ الأشهادُ فِيهِ: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَـٰدُ﴾ [غافر:٥١]، وَهُمُ الملائكةُ والرسُلُ، وكَذَلِك الأُمَمُ.

إذَن سُمِّيَ يومَ القيامةِ لِهَذِهِ الوجوهِ الثَّلاثَةِ.

قوله: ﴿وَيَخۡلُدۡ﴾ يَبْقَى ﴿فِيهِۦ﴾ أيْ فِي العذابِ، قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بِجزْمِ الفعلينِ بدلًا، وبِرَفْعِهِمَا استئنافًا[1]]، الفعلانِ ﴿يُضَـٰعَفۡ﴾ ﴿وَيَخۡلُدۡ﴾، يَعْنِي أن فيهما قراءتينِ ﴿يُضَـٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ (يُضَاعفُ له العذابُ)، ﴿وَيَخۡلُدۡ﴾ (وَيَخْلُدُ). أمَّا قوله: ﴿يَلۡقَ أَثَامًا﴾ فليسَ فِيهَا سِوَى قراءةٍ وَاحِدةٍ، وَهِيَ الجزمُ؛ لِأَنَّهَا جوابُ الشرطِ، وجوابُ الشرطِ لا بدَّ أنْ يَكُونَ مجزومًا، لَكِنْ فِيهَا إشكالٌ، وَهو أنَّها مفتوحةٌ (يَلْقَ)، فيقال: هي مجزومةٌ بحذفِ الألفِ، وهَذِهِ الفتحةُ ليستْ بفتحةِ الإعرابِ، ولَكِنَّها فتحةُ الفعلِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ﴾ ﴿فِيهِۦ﴾ هَذِهِ خارجةٌ عن شَبِيهَاتها، فيجوزُ فِيهَا وجهانِ[2]: ﴿فِيهِۦ﴾ بالمدِّ، و﴿فِيهِۦمُهَانًا﴾ بالصِّلة: بالوصل، بدونِ مدٍّ، أمَّا ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ بدون مدٍّ فهَـذِهِ عَلَى أَصْلِها، وَأَمَّا ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ بالمدِّ فهَذِهِ عَلَى خلافِ

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

الأَصْلِ، لَكِنها جائزةٌ؛ لِأَنَّهَا مسموعة عن النَّبي ﷺ، ولها نظيرٌ خارجٌ عن العادة أيضًا، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]، وَفِي قراءةٍ أُخْرَى سبعيَّة (عَلَيْهِ الله)(١)، يَعْنِي عَلَى الأَصْلِ، فهذانِ حرفانِ فِي القُرْآنِ خَرَجَا عن الأَصْلِ المتَّبَعِ فِي القراءةِ المشهورةِ فِي المصاحِفِ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مُهَانًا﴾ حالٌ]، هَذَا قُصُورٌ من المُفَسِّر حقيقةً، أعربَ ﴿مُهَانًا﴾ عَلَى أنها حالٌ منَ الضميرِ فِي قولِهِ: ﴿وَيَخْلُدْ﴾، أو منَ الضميرينِ فِي قولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُضَـٰعَفْ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾، لَكِنَّها للأقربِ أقربُ، إِلَّا أَنَّهُ لم يُفَسِّر ما معنى ﴿مُهَانًا﴾، ونحن إِلَى تفسيرِ الكلمةِ أحوجُ مِنَّا إِلَى إعرابها؛ لِأَنَّنا سَنَقْرَؤُها كما هي لكِن لا نَفْهَم معناها، فما معنى ﴿مُهَانًا﴾؟ المُهَانُ المُحْتَقَرُ الذَّلِيلُ، يَعْنِي مُحْتَقَرًا ذَلِيلًا، لا يُقامُ له وَزْنٌ ولا إكرامٌ.

•●۞●•

(١) المصدر السابق (ص٣٢٩، ٣٣٠).

الآية (٧٠)

• ● ∽ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان:٧٠].

• ● ∽ ● •

قوله: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ هلْ هَذَا الاستثناءُ مُتَّصِلٌ أو مُنْقَطِعٌ؟

الاستثناءُ متَّصِلٌ، يَعْنِي: من تابَ من دعاءِ غيرِ اللهِ معَه، ومَن تابَ من قَتْلِ النفسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بالحقِّ، ومَن تاب منَ الزِّنا، أمَّا الأول، وَهُوَ التوبةُ من دعاءِ غيرِ اللهِ معَه، فلا شُبْهَةَ فِيهِ ولا إشكال؛ لِأَنَّهُ حقٌّ لله، فإذا تابَ الْإِنْسَانُ منه إِلَى اللهِ قَبِلَهُ إذا كانتِ التوبةُ نَصُوحًا، ولا حاجةَ إِلَى أنْ يَسْتَأْذِنَ أحدًا، فلا شك أنه لا يحتاج أن يَستأذن ويَسْتَرْخِص مِنَ الصَّنَم.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ منهم]، وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: [مِنهم] أيْ من فاعلِ هَذِهِ الأمورِ الثَّلاثَةِ: الشِّرك وقَتْل النَّفْس والزِّنا، وإنَّما قَيَّدها بذلك لقرينةِ السياقِ، ولِئَلَّا تَتَكَرَّر معَ ما بعدَها.

وما هي التوبةُ؟ التوبةُ هي الرجوعُ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد ثَبَتَ فِي الحديثِ الصحيحِ فِي قصةِ الرجلِ الَّذِي قتلَ تسعًا وتسعينَ نفسًا ثم سأَلَ عابدًا: هل له من توبةٍ؟ فَقَالَ العابدُ: لَيْسَ لكَ توبةٌ، فالعابدُ جاهلٌ، واستعظَمَ تسعًا وتسعينَ نفسًا، قَالَ: لَيْسَ لكَ توبةٌ، فَقَالَ: نُكْمِل بكَ المئة، فَقَتَلَهُ، وهذا من الجَرِيرَةِ الَّتِي يَجُرُّها الْإِنْسَانُ

عَلَى نفسِه إذا أَفتى بغيرِ علمٍ، ثم سأَلَ عالِمًا: هل له من توبةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ومَن يَحُولُ بينَكَ وبينَ التوبةِ؟! ولَكِنَّه أرشدَهُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ من قريتِه هَذِهِ إِلَى قريةٍ أخرى يَكْثُرُ فِيهَا الصالِحُون[1] إِلَى آخِرِ الحديثِ، فإذا كَانَ هَذَا فِي بني إسرائيلَ، فما بَالُكَ بِهَذِهِ الأُمَّةِ الذينَ وَضَعَ اللهُ عنهم الآصَارَ والأغلالَ، يقولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ ﴾ [يوسف:١١١]، والنَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يَقُصَّها علينا مِنْ أَجْلِ أَنْ نَفْهَمَ القصةَ فقطْ، لَكِنْ لِنَعْتَبِرَ بِهَا، وإلَّا لكانتْ لَغْوًا، أَمَّا كونُها فِي شريعةٍ منسوخةٍ فإنَّ مثلَ هَذِهِ الأمورِ لا يَدْخُلُها النسخُ، يَعْنِي كون الله يتوب عَلَى مَن تاب هَذَا من صفاتِه الَّتِي لا تَتَخَلَّف، ثم إنَّ نَسْخَها لا يُمْكِن أَنْ يُنْسَخَ إِلَى أسوأَ فِي هَذِهِ الحالِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأُمَّة أكملُ مِن غَيْرِها، فقد رفعَ اللهُ عنها الآصارَ والأغلالَ، ولو كانتِ التوبةُ لا تُقْبَل مِنَ القاتلِ لكانَ هَذَا مِن أعظمِ الآصارِ والأغلالِ الَّتِي عَلَى هَـذِهِ الأُمَّـة، ولهذا بنو إسرائيلَ ما يَقُصُّ اللهُ علينا شيئًا من قَصَصِهِم، ولا كَذَلِك النَّبي ﷺ إِلَّا للتحذيرِ مما يُكرَه والترغيبِ فيما يُحَبّ.

والتوبةُ مِن قَتْلِ النفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ هل يَتَعَلَّقُ بِهَا حقٌّ آخَرُ لغيرِ اللهِ؟

الجواب: نعم يَتَعَلَّق بِهَا حقانِ آخرانِ؛ أَحَدُهما حقُّ المقتولِ: الميِّت، والثَّاني حقُّ أولياءِ المقتولِ، فلا تَصِحُّ التوبةُ إِلَّا بتمكينِ ذَوِي الحقوقِ أَنْ يأخذوا بِحُقُوقِهِم. فنقولُ: الميِّت لا يُمْكِنُ الوصولُ إِلَى أَخْذِهِ بحقِّه، لا يمكن لِأَنَّهُ مات ولا نعلم عنه وربما نعلم فِي الحقيقة أحيانًا إذا لم يَمُتْ حَتَّى أَبَاحَ صَاحِبَهُ، ربما نَعْلَمُ لَكِنْ فِي الغالبِ أَنَّهُ لا يعْلَم، وَأَمَّا أولياءُ المقتولِ فالتمكينُ مِن حَقِّهِم مُمْكِنٌ، فيذهب إليهم ويُسَلِّم

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٠)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، رقم (٢٧٦٦).

نفسَه لهم، ويقول: أنتُمُ الآنَ بالخيارِ: تُريدون الدِّيَة، تُريدون القَتْل، تُريدون العَفْوَ.

إذَنْ نقول: التوبةُ مِن قتلِ النفسِ يَتَعَلَّق بِهَا حقَّـانِ آخرانِ غير حق الله؛ حقٌّ مُمْكِنٌ تحقيقُه، وهو حقّ الوَرَثَة: أولياء المقتول، وحقٌّ يمكِن أو لا يمكِن، وهو حقُّ المقتولِ؛ فإنْ أمكنَ تحقيقُه فِي الدُّنْيا وأسقطه فذاك، وإلَّا فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا عَلِمَ من هَذَا القاتلِ أَنَّهُ تابَ إليه توبةً نصوحًا فإنَّ مِن تمامِ توبةِ اللهِ عليه أنْ يعطيَ المقتولَ حقَّه حَتَّى لا يأخذَ من حَسَنات القاتلِ شيئًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا لم يَتُبِ القاتلُ هل هو تحتَ المشيئةِ؟

نقول: إذا لم يَتُبِ القاتلُ فعليه الوَعِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالقتلُ من الكبائرِ، فَهُوَ تحتَ المشيئةِ، لَكِنْ لا نجزم أَنَّهُ سَيُغْفَرُ له.

ننتقل إلى الزِّنا فِي قولِهِ: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ هل يَتَعَلَّقُ بِهِ حقٌّ آخرُ سِوَى حقِّ اللهِ؟ وهل يحتاجُ إذا تابَ أنْ يَستبيحَ أو أنْ يَسْتَحِلَّ المزنيّ بِهِ أو لا يَحْتَاجُ؟

إذا كَانَ باختيارِها وهي الَّتِي جَنَتْ عَلَى نَفْسِها، إذا كانتْ ذاتَ زوجٍ فنعَمْ، لَكِنْ إذا لم يَكُنْ لها زوجٌ فإذا كَانَ باختيارِها فلا حقَّ لها؛ لِأَنَّهَا هي الَّتِي انتهكتْ عِرْضَها، وإذا كانتْ مُجْبَرَةً فلها حَقٌّ، فلا بدَّ مِن استحلالِها. وقد يقالُ: إن التوبةَ إذا صارتْ نَصُوحًا وتابَ إِلَى اللهِ فلا حاجةَ إِلَى الاستحلالِ؛ فإن الله تَعَالَى يتوبُ عليه كما ثَبَـتَ فِي الحديثِ الصحيحِ؛ أنَّ الحدَّ يَكُونُ كفَّارةً للذَّنْبِ[1]، ولم يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فوقَه بدونِ استحلالٍ، فمَن نظر إِلَى أن هَذَا فِيهِ حقّ انتهاك عِرْضِها وإكراهها عَلَى الفاحشةِ وسُوء سُمْعَتِها وسمعة أهلها قَالَ: لا بدَّ مِن اسْتِحْلَالِهَا من هَذَا الأمرِ؛

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب الحدود كفارة، رقم (٦٧٨٤)، ومسلم: كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، رقم (١٧٠٩).

لِأَنَّهُ أمرٌ عظيمٌ، ومَن نظرَ إِلَى عُمُوماتِ الأدلَّة الدالَّة عَلَى أنَّ الزانيَ إذا أُقيمَ عليه الحدُّ وإذا تابَ تابَ اللهُ عليه قُلْنَا: إن الله تَعَالَى يَتَحَمَّل عنه حقَّ هَذِهِ المرأةِ المزنيّ بها؛ وعلى هَذَا فاستحلالُه أَوْلَى وأحسنُ.

إِذَن نقول: الأوَّل حقٌّ لله مَحْض، ولا إشكالَ فِيهِ، والثَّاني حقٌّ لله ولغيره، ولا إشكالَ فِيهِ، والثالث حقّ لغيرِ الله، ولَكِن مَن نظرَ إِلَى عموماتِ الأَدلَّة الدالَّة عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بشرطٍ أنْ يَسْتَحِلَّ مَن زنا بِهَا قَالَ: لا حاجةَ إِلَى الاستحلالِ، ولَكِن الأَوْلَى والأحوط أنْ يَسْتَحِلَّ كما تَقَدَّمَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يُفرَّق بَيْنَ البِكْر والثَّيِّب؟

نقول: كله وَاحِدٌ.

ولَوْ قَالَ قَائِلٌ: ذكر الفقهاءُ أن البِكر تُعْطَى بغِشاء البَكَارة؟

هَذَا من جهةِ المالِ، وليسَ من صحَّة التوبة، لكِن لا بدَّ أنْ يُبْذَلَ لها النقصُ الَّذِي حَصَلَ، مثل ما لو أتلفَ مالها، وإذا لم يَبْذُلْ تَصِحّ، ويَكُون ذنبًا آخرَ مستقِلًّا، وقد نقول: إِنَّهُ من تمامِ التوبةِ، ولا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الفعلَ ناشئٌ عن ذلكَ، إِنَّمَا عَلَى كل حالٍ هَذَا لا يَدْخُلُ فِي مسألةِ العِرض، إِنَّمَا يدخل فِي مسألة المالِ، فالبكارة من جهةِ المالِ، لا من جهةِ العِرضِ.

قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ وشروط التوبة خمسة:

الأول: النَّدَم عَلَى الذنب، أي عَلَى فِعلِه.

الثَّاني: الإقلاع عن الذَّنب والإقلاع عن المعصيةِ، ويَشْمَل إعادةَ الحقِّ؛ لِأَنَّهُ ما دام الحقّ عندك ما أَقْلَعْتَ، ولهذا نقول: لَيْسَ بشرطٍ إذا كَانَ الحق لآدميٍّ أن نزيدَ

لأنَّ هَذَا الشرطَ دخلَ فِي قولنا: الإقلاع.

الثالث: العَزْم عَلَى عدمِ العودةِ، لو قَالَ قائل: العَزْم عَلَى عدمِ العودةِ ألا يَدْخُلَ فِي الإقلاعِ عن الذنبِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قد يُقْلِع ويقول: أنا اليوم لن أفعلَ، لكِن غدًا أفعله.

الرابع: الإخلاصُ لله؛ لِأَنَّ الْإِنْسَان قد يتوب رِياءً.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: العزم عَلَى عدم العودة أَلَا يدخُل أَيْضًا فِي الإخلاصِ؟

نقول: الكَلام عَلَى أنْ تكونَ التوبةُ لله هَذَا معنى الإخلاصِ، وإلَّا فَإِنَّهُ إذا أخلصَ سَيُقْلِع وسيَنْدَم، وهكذا فِي كل الشروطِ ما عدا أن تكونَ فِي الوقتِ، لكِن المراد أن يَكُون الحامِل لها الإخلاص، يَعْنِي أَنَّهُ ما تاب رِياءً ولا سُمعةً ولا خوفًا من سلطانٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قد يَكُون العَزْم عَلَى أَلَّا يعودَ إخلاصًا؟

نقول: لا يَلْزَمُ، يُمْكِن أن يَعْزِمَ عَلَى أَلَّا يعودَ نَظَرًا لأنَّ السُّلطة قويَّة ولا يستطيع، فلا بدَّ من الإخلاصِ، فكل عملٍ صالح لا بدَّ فِيهِ مِنَ الإخلاصِ.

الخامس: أن تكونَ التوبةُ فِي وقتِ قَبُولِها، أمَّا كونها فِي محَلِّها فهي بالنسبةِ لكلِّ وَاحِدٍ أنْ يتوبَ قبلَ أنْ يُعَايِنَ المَوْتَ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔنَ﴾ [النساء:١٨]، وبالنسبةِ لِعُمُوم النَّاسِ أنْ تكونَ قبلَ طلوعِ الشَّمْسِ مِن مَغْرِبها، فإن بعد طلوعِ الشَّمْسِ من مغربِها لا تُقْبَل لو تابَ الْإِنْسَانُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كيفَ يُجْمَعُ بَيْنَ قولِهِ: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ وبينَ آياتِ التوبةِ؟

نقول: الآيةُ الَّتِي ذَكَرْتَ فِي قولِه تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ هَذِهِ لغيرِ التائبينَ، وهَذِهِ الآيةُ معَ آياتِ التوبةِ لَيْسَ فِيهَا إشكالٌ.

فَلَوْ قِيلَ: كيف الجوابُ عن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٣]؟

نقول: هَذَا جزاؤه، وقد قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦]، ومعَ ذلكَ إذا أَسْلَمُوا وتابوا قُبِلَت تَوْبَتُهم، فنقول: حَتَّى الشرك وَرَدَ فِيهِ الخلودُ الأبديّ، ومعَ ذلك لو تابَ منه قُبِلَتْ توبتُه، هَذِهِ مثلها، لكِن الكَلام عَلَى أَنَّهُ إذا تابَ هل نقولُ: إن التوبةَ قُبلتْ مُطْلَقًا أو نقول كما قَالَ ابن القيِّم مثلما فَصَّلْنا: إن التوبةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا ثلاثةُ أشياءَ ولا بد من تَحْقِيقِها.

فَلَوْ قِيلَ: كيف الجواب عن قول ابنِ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عمَّن سألَه: أَلِمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا من توبةٍ؟ قال: لا[١]؟

الجواب: هَذَا يُحْمَلُ مثلما قَالَ ابن القيِّم[٢] عَلَى أَنَّهُ لا يَجِدُ له توبةً بالنسبةِ لحقِّ المقتولِ؛ لِأَنَّ الله يقول: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٥٣]، وحقيقةً فَإِنَّهُ بالنسبةِ للميِّت ففِي الغالبِ لا يُمْكِنُ الوصولُ إِلَى تحقيقِ التوبةِ، والسَبَب لِأَنَّهُ فاتَ، ولا يُمْكِن استحلالُه، كما تَقَدَّم، وَأَمَّا بالنسبةِ لحقِّ اللهِ فلَا شَكَّ فِيهِ أبدًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، رقم (٤٧٦٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، رقم (٣٠٢٣).
(٢) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٩٥ وما بعدها).

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله فِي سُورَةِ طه: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ﴾ [طه:١٦]، وَفِي سورة القَصَص ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص:٨٧]، ما الفرقُ بَيْنَهُما؟

نقول: آيةُ طه قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسِۭ بِمَا تَسْعَىٰ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ ﴿مَن﴾ هَذَا الفاعل ﴿مَن لَّا يُؤْمِنُ﴾، إِذَن هل الفعلُ مُفْرَد أو مجموعٌ؟ مفردٌ، وإذا كَانَ مفردًا يُبنى عَلَى الفتحِ لاتصالِهِ بنونِ التوكيدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بينه وبين التوكيدِ شَيْءٌ، وَأَمَّا قوله: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الَّتِي قبلَها ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ يَعْنِي المجرمين، فَهُوَ عائد إِلَى جمعٍ، فيكُون الفعل الآنَ غيرَ مباشرٍ لنونِ التوكيدِ، أصله يصدوننك، فحذفت النون للجازمِ، وبقِيت عندنا (الواو) ساكنة والنون المشدَّدة ساكن أَوَّلها، فحذفت الواو لالتقاء الساكنينِ، ثم بَقِيَت الدال عَلَى ما هي عليه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل يَلْزَمُ التائبَ مِنَ الزِّنا أنْ يَطْلُبَ إقامةَ الحدِّ عَلَى نفسِهِ مثلما فعلَ ماعزٌ والغَامِدِيَّة؟

نقول: لا يَلْزَمُ، بلِ الأَوْلَى أنْ يَسْتُرَ عَلَى نفسِهِ، وفِعْلُ هَؤُلَاءِ اجتهادٌ مِنهم، ولا مانعَ منه، والرَّسول ﷺ لاحِظ أَنَّهُ يراعي أشياءَ يَفْعَلُها الْإِنْسَان اجتهادًا ولا يُنْكِر عليه إذا كانتْ غيرَ مخالفةٍ للشرعِ، مثل الصدقة عن الميِّت، والحجّ عن الميتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ مِمَّا لم يَأْمُرْ بِهِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فهَذَا جائزٌ وليس من المشروعِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا كَانَ الذنبُ مثلًا غِيبَةً لأحدٍ، هل يَلْزَمُ أنْ نَطْرُق عليه بابَه ونقول له: واللهِ يا أخي قدِ اغتبناكَ ونريدُ أنْ نَسْتَحِلَّكَ؟ وإذا كَانَ مالًا: افرض أَنَّهُ مال، أخذ من إنْسَانٍ مالًا وتاب إِلَى اللهِ، هل يَلْزَمُ أنْ يَذْهَبَ ويقول: هَذَا مالك؟ يَلْزَمُه؛ لِأَنَّ من تمامِ التوبةِ أن يُعِيدَ المالَ، والرَّسول ﷺ يقول: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ

وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»[(١)]، فإذا اغتـابَه فليسَ هناكَ فَـرْقٌ بَيْنَ المالِ والعِرض والرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَمَعَ بينهما، إذَن نقول: اذْهَبْ إليه واسْتَحِلَّهُ. وإلى هَذَا ذهبَ الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ، فالمذهَبُ أَنَّهُ إذا تابَ مِنَ الغِيبة يَجب عليه أن يُخْبِرَ المغتابَ ويقول له: أنا حَصَلَ مِنِّي كذا وكذا، فأَرْجُوكَ أنْ تَسْمَحَ لي.

القَوْل الثَّاني: لا؛ لأنَّ الغِيبة عبارةٌ عن قَدْحٍ فِيهِ وَرَدُّها بِمِثْلِها، وذلك بأنْ تُثْنِيَ عليه فِي المكانِ الَّذِي اغْتَبْتَهُ فِيهِ بما يُزِيلُ هَذِهِ الغِيبةَ، وهذا رَدُّه فِي الحقيقةِ؛ لأنَّ كَوْنَك تَذْهَب إليه وتقول له: حَلِّلني هَذَا لَيْسَ بِرَدِّ اعتبارِهِ الَّذِي سَقَطَ حينما اغتبتَه فِي المجلِسِ، فلا يزول إذا حلَّله، بل يَبْقَى، فرَدُّ الغِيبة أنْ تُثْنِيَ عليه بالخيرِ فِي مقابلِ الثناءِ بالسُّوء، وهذا أصحُّ؛ لأنك فِي الحقيقةِ لو ذَهَبْتَ تُعْلِمُه يُمْكِن أنْ تأخُذَهُ العِزَّة بالإثم ويقول: لا، ثم إنَّك لو قلتَ له: إنِّي قلتُ: فلانٌ بخيلٌ، قَالَ: لا، ما قَالَ: بخيل فقطْ، بلْ قَالَ: بخيل وشِرِّير وفاسِق وفاجِر؛ لِأَنَّ الشيطانَ يقولُ له هَذَا، فيَتَصَوَّر أنَّ الأمرَ أكْثَرُ من هَذَا، ولا يُسَامِحك، فما دام ما وَصَلَه العلمُ فلا حاجةَ لأنْ تُخْبِرَه، نعم لو وَصَلَهُ العلمُ وعرَفْتَ أنَّ الرجلَ قد أُخْبِرَ عنك بأنَّك اغْتَبْتَه فهنا لا بدَّ أنْ تَسْتَحِلَّه.

فالخُلاصة أن يقالَ: إنَّ المغتابَ إن كَانَ عالِمًا بِغِيبَتِكَ فَهُوَ الآنَ قد صارَ فِي نفسِهِ عليك شَيْءٌ، فلا بدَّ أنْ تَسْتَحِلَّه لِيَزُولَ ما فِي نفسِهِ، وإنْ كانَتْ ما بَلَغَتْهُ، يَعْنِي أَنَّك ما تكَلَّمْتَ إِلَّا بِهَذَا المجلِسِ، وعرَفْتَ أَنَّهُ ما وَصَلَهُ العلمُ، فهنا لا حاجةَ إِلَى أنْ تَذْهَبَ وتقول له، وإنما تُثْنِي عليه بالخيرِ مقابلَ ثنائِكَ عليه بالشرِّ، وهذا القَوْلُ هو الصحيحُ، وهو اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم (١٧٣٩).

قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ التوبةُ تَقدَّم الكَلامُ عَلَيْها، والإيمانُ فِي اللغةِ: التصديقُ والإقرارُ، ولَكِنه فِي الشرعِ تصديقُ القلبِ المستلزِم للقَبول والإذعانِ، وليسَ مجرَّد التصديقِ، بل هو تصديقٌ مُسْتَلْزِمٌ لهذا، فإن لم يَسْتَلْزِمْهُ فليسَ بإيمانٍ، فيقبل ما جاء بِهِ الشرعُ ويُذْعِن له فيُصَدِّقه إنْ كَانَ خبرًا ويقوم بِهِ إن كَانَ طَلَبًا.

وقوله: ﴿وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ هنا ذَكَرَ العملَ ووَصَفَهُ بالصلاحِ؛ لِأَنَّ العملَ غيرُ الصالحِ لا يَنْفَعُ صاحِبَهُ، والعمل الصالح ما جمع شرطينِ، وهما الإخلاصُ لله والمتابعةُ لرسولِ اللهِ ﷺ، فإنْ لم يَكُنْ فِيهِ الإخلاصُ فليسَ بمقبولٍ، وإنْ لم يَكُنْ فِيهِ المتابَعَةُ فليسَ بمقبولٍ، ففي الصحيحِ من حديثِ أبي هُريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»[1]، هَذَا دليلٌ على أنَّ غيرَ المُخْلِص فِيهِ مَرْدُودٌ، وَأَمَّا غيرُ المُتَابِع فِيهِ فلقولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[2]، ويَجْمَعُهُمَا قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [منهم] أي من فاعلِ هَذِهِ الأمورِ الثَّلاثَةِ: الشِّرك وقَتْل النفسِ والزِّنا، وإنما قَيَّدَها بذلكَ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ، ولِئَلَّا تَتَكَرَّرَ معَ ما بَعْدَهَا.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ هَذَا مُسْتَثْنًى من قولِهِ: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾، وما أُبدل منه، يَعْنِي ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ فَإِنَّهُ لا يَلْقَى أثامًا، ولا يُضاعَف

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

له العذاب، ولا يَخْلُد فِيهِ، وتَقَدَّمَ أن شروطَ التوبةِ خمسةٌ: الإخلاصُ لله، والندمُ عَلَى ما وَقَعَ، والعَزْمِ عَلَى أنْ يُقْلِعَ عنها، وأنْ يَعْزِمَ عَلَى ألَّا يعودَ، وأن تكونَ فِي وَقْتِها، أي فِي الوقتِ الَّذِي تُقْبَل فِيهِ التوبةُ، وتَقَدَّمَ أَيْضًا أنَّ هَذَا الاستثناءَ يَشْمَلُ كلَّ الذنوبِ الثَّلاثَة: الشِّرك، وقَتْل النفسِ، والزِّنا، وأنَّ ما ذُكِرَ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ القاتلَ لا تَوْبَـةَ له، فإنْ أرادَ عَلَى وجهِ الإطلاقِ فليسَ بصحيـحٍ، وإن أرادَ لا توبة له فيما يَتَعَلَّق بحقِّ المقتولِ فهذا صحيحٌ، عَلَى أنَّنا نقولُ: لا يَبْعُدُ أَنَّهُ إذا تابَ توبةً نصوحًا أنْ يَتَحَمَّلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عنه حقَّ المقتولِ فيُرْضِيه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما رَأْيكم فِي قولِ ابنِ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إعلامِ الموقِّعين[1] أنَّ الحدودَ تَسْقُطُ بالتوبـةِ، استدلَّ بحديثِ النَّسائي، وفيه أَنَّ امْرَأَةً وَقَعَ عَلَيْـهَا رَجُلٌ فِي سَوَادِ الصُّبْحِ وَهِيَ تَعْمِدُ إِلَى المَسْجِدِ عَكُورَةً[2] عَلَى نَفْسِهَا، فَاسْتَغَاثَتْ بِرَجُلٍ مَرَّ عَلَيْهَا، وَفَرَّ صَاحِبُهَا، ثُمَّ مَرَّ عَلَيْهَا ذَوُو عَدَدٍ، فَاسْتَغَاثَتْ بِهِمْ فَأَدْرَكُوا الرَّجُلَ الَّذِي كَانَتِ اسْتَغَاثَتْ بِهِ، فَأَخَذُوهُ، وَسَبَقَهُمُ الْآخَرُ، فَجَاءُوا بِهِ يَقُودُونَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: أَنَا الَّذِي أَغَثْتُكِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْآخَرُ. قَالَ: فَأَتَوْا بِهِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، وَأَخْبَرَ الْقَوْمُ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوهُ يَشْتَدُّ، فَقَالَ: إِنَّمَا كُنْتُ أُغِيثُهَا عَلَى صَاحِبِهَا فَأَدْرَكُونِي هَؤُلَاءِ فَأَخَذُونِي. قَالَتْ: كَذَبَ، هُوَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انْطَلِقُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». فَقَامَ الرَّجُلُ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ: لَا تَرْجُمُوهُ وَارْجُمُونِي، فَأَنَا الَّذِي فَعَلْتُ بِهَا الْفِعْلَ. فَاعْتَرَفَ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، وَالَّذِي أَغَاثَهَا، وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتِ فَقَدْ غُفِرَ لَكِ»، وَقَالَ لِلَّذِي أَغَاثَهَا قَوْلًا حَسَنًا،

---

(١) (٣/ ١٥)، ط. دار الكتب العلمية.

(٢) أي قد غُلبت على نفسها.

فَقَالَ عُمَرُ: أَرْجُمُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالزِّنَى؟ فَأَبَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا، إِنَّهُ قَدْ تَابَ إِلَى اللهِ»[1].

هذا صحيحٌ، فِفِي القُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣٤]، لا يُقامُ عليه الحدُّ إذا تابَ قبلَ القُدْرَةِ عليه، إذا كَانَ هَذَا فِي قُطَّاعِ الطَّرِيقِ وذَنْبُهم من أعظمِ الذنوبِ، فهذا من باب أَوْلَى، إِلَّا حدّ القَـذْف، فهو حقٌّ للآدميّ فلا يَسْقُط إِلَّا بإسقاطِ المقذوفِ، فاعترافُ الرجلِ علامةٌ عَلَى التوبةِ، أو أن الرَّسول ﷺ علِم منه ذلك، المهمُّ أَنَّهُ إذا تابَ قبلَ القُدْرَة فَإِنَّهُ لا يُقامُ عليه الحدُّ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ المذكورةَ ﴿حَسَنَٰتٍ﴾ فِي الآخِرَةِ]، يُبَدِّلها، التبديلُ: جَعْلُ شَيْءٍ مكانَ شَيْءٍ، وهذا التبديلُ هل هو تبديلٌ قَدَريَ أو تبديل جَزائيّ؟

اختلف فِي ذلك أهلُ العلمِ؛ فمِنهم مَن قَالَ: إِنَّهُ تبديل قَدَريّ، ومنهم مَن قَالَ: إِنَّهُ تبديل جزائيٌّ، كيف ذلك؟ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ تبديل قَدرِيّ يَقُولُونَ: إن معنى تبديلِ السيئاتِ حسنـاتٍ أَنَّهُ لَمَّا آمنَ وعَمِلَ عملًا صالحًا صارَ بَدَل الشرك إيمانٌ، وصار بدل الزنـا وقتل النفس عَمَل صالح، معناه أن هَذَا الإيمانَ والعمـلَ الصالحَ صار بدلًا عن الكفرِ والزنا وقتل النفس، فالمعنى أن إيمانَه وعَمَلَه الصالحَ الَّذِي فَعَلَه هو الحسناتُ الَّتِي أبدلَ اللهُ السيئاتِ بِهَا، فيَكُون هَذَا التبديل قَدرِيًّا.

وقيل: بل هو جزائيٌّ، بمعنى أَنَّ هَذِهِ المعاصيَ نفسَها تكون حسناتٍ، يبدِّل الله السيئاتِ السابقةَ يَجْعَلُها حسناتٍ، بالإضافة إِلَى حسناتِه الأخيرةِ الَّتِي قُدِّرَتْ له

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٤٧٤، رقم ٧٢٧٠).

فَفَعَلَها، وكيف ذلك؟ يَقُولُونَ: لأنَّ هَذِهِ السيِّئاتِ لَمَّا تابَ منها صارَ له بكلِّ توبةٍ من هَذِهِ السيئاتِ حسنة، فأُبدِلَتِ السيئاتُ حسناتٍ بالتوبةِ منها، ولأنه كلَّما تَذَكَّر ما سبقَ من أعمالِه السيئةِ أحدثَ لها توبةً، فصارت هَذِهِ الأعمالُ السابقةُ حسناتٍ بالتوبةِ منها، والصحيحُ شُمُولُ الآيةِ لهذا وهذا، وأن الآيةَ شاملةٌ للأمرينِ، فإنَّ مَن تابَ وآمَنَ وعمِلَ عملًا صالحًا تَبَدَّلَتْ سيئاتُه السابقةُ فصارتْ حسناتٍ، لَكِنَّها لَيْسَ هي الأُولَى نفسها، وكَذَلِك إذا تابَ منها جُوزِيَ عَلَى هَذِهِ التوبةِ بالثوابِ، فصارت السيئاتُ بالتوبةِ منها حسناتٍ.

وكَلامُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يميلُ إِلَى الثَّاني؛ إِلَى أن هَذَا التبديل تبديل جزائيٌّ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فِى ٱلْآخِرَةِ﴾؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ قَدرِيًّا ما كَانَ فِي الآخرةِ؛ إذ التبديلُ القَدرِيّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الدُّنْيا؛ لِأَنَّهُ عَمله، والصحيح شمولُ الآيةِ للأمرينِ، فبالإيمانِ والعَمَلِ الصالِحِ تَبَدَّلَتْ أعمالُهُ إِلَى أعمالٍ صالحةٍ، وبالتوبةِ من السيئاتِ صارتِ السيئاتُ السابقةُ حسناتٍ؛ لِأَنَّهُ يَزدادُ بهَذِهِ التوبةِ رِفْعَةً ومَقَامًا عند اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أيْ: لَم يَزَلْ مُتَّصِفًا بِذَلِكَ]، (كان) هنا -كما مرَّ- مجرَّدةٌ من الزمنِ، والمرادُ بِهَا اتصافُ اسْمِها بِخَبَرِها صفة لازمة، ولهذا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي لم يَزَلْ متَّصِفًا بذلك] أي بالمغفرةِ والرَّحمةِ. والغَفُورُ صِيغةُ مبالغةٍ، أو صفة مُشَبَّهَة، وكلاهما يدلّ عَلَى الثُّبُوتِ والدوامِ والكثرةِ. والمَغْفِرَة: سَتْرُ الذنبِ معَ التجاوُزِ عنه، يَعْنِي ستر الذنبِ وإسقاط عُقُوبَتِه، وليسَ مُجَرَّد الستر؛ لِأَنَّها مأخوذة مِنَ المِغْفَر، وبِالمغفرِ يَكُونُ السترُ والوِقَايَةُ.

وَأَمَّا الرَّحِيمُ: فَهُوَ ذو الرَّحْمَةِ الواصلة إِلَى المرحومينَ؛ لِأَنَّها تدلُّ عَلَى الفعلِ معَ الصِّفةِ أيضًا، والرَّحمة صفةٌ من صفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَكُون بِسَبَبِها الإنعامُ والإحسانُ

إِلَى الخَلْقِ بِجَلْبِ المنافعِ ودَفْعِ المضارِّ، وَأَمَّا مَن فسَّر الرَّحمةَ بالإحسانِ أو بإرادته فقولُه خطأٌ؛ لأنَّ إرادةَ الإحسانِ أَثَرٌ من آثارِ الرَّحمةِ، وكَذَلِك الإحسانُ، وليس هو الرَّحمةَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله: ﴿غَفُورًا﴾ صفة مُشَبَّهَةٌ، معَ أنها منصوبةٌ ولم تَعْمَلْ؟

نقول: لَيْسَ بلازمٍ أنْ تعملَ، وَأَمَّا نَصْبُها فللعامِلِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: وَرَدَ حديثٌ ما معناه: ما يزال العبدُ يَرَى سَيِّئَاتِه تُوضَع فِي كِفَّة موازين حسناته حَتَّى يَتمنَّى أنْ لو أَكْثَرَ منَ السيِّئات؟

الجواب: لا أعرِف هَذَا الحديثَ، لكِن نظرًا إِلَى تبديلِ السيئاتِ بالحسناتِ يُمْكِن من هَذَا الوجهِ.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٧١)

• ● ◌ ● •

﴿ قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان:٧١].

• ● ◌ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَن تَابَ﴾ من ذُنُوبِه غيرَ مَن ذُكِرَ]، ولهذا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيمن سبق: [﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ (منهم)]، من هَؤُلَاءِ، وإنما قَالَ: [غير مَن ذُكر]؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ التكرارُ، ولَكِن لا مانعَ من أنْ نقولَ: لا حاجة للاستثناءِ، وتكون الآيةُ الثَّانيةُ عامَّة، فيكُون من باب ذكر العامِّ بعد الخاصِّ؛ لِأَنَّ إخراجَ مَن سبقَ من عمومِ الآيةِ هَذِهِ لا وجهَ له، فالأَولى أن يقال: إن الآيَةَ الثَّانيةَ عامَّةٌ تشمَلُ مَن سبقَ وغيرَهم.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ أي يَرْجِع إليه رُجُوعًا فيُجازيه خيرًا].

قوله: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾: ﴿تَابَ﴾ رَجَعَ من ذَنْبه ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ استزادَ مِنَ العملِ الصالحِ، فيَكُون هَذَا الرجلُ استعتبَ مِمَّا فعلَ وازدادَ خيرًا، يقول: ﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ أيْ مَتابًا تامًّا، فالمصدرُ هنا لتعظيمِ هَذِهِ التوبةِ، أي مَتابًا عظيمًا؛ لكمالِ هَذِهِ التوبةِ، وإلَّا لو قَالَ قائل: هَذَا تحصيل حاصل، مَن تاب فَإِنَّهُ يَكُونُ تائبًا؟ نقول: لا، المقصودُ أنَّ تَوْبَتَهُ هَذِهِ توبةٌ كاملةٌ عظيمةٌ، فالإتيانُ بالمصدرِ ﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ للدلالةِ عَلَى أنَّ هَذِهِ التوبة وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا وأنها كاملةٌ، وهذا حقٌّ،

فإن الرجلَ إذا تابَ وازدادَ عَمَلًا صالحًا تَبيَّنَ بذلك صِحَّة توبتِه وكَمالها.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ لَيْسَ كقولِ القائلِ: الْأَرْضُ تَحْتَنَا والسَّماءُ فوقنا، يَعْنِي تحصيل حاصل، بل إن المعنى أنَّ هَذِهِ هي التوبة الصادقة الحقيقيَّة الكامِلَة.

وقوله: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ يَعْنِي يَرْجِع إِلَى اللهِ رُجُوعًا تامًّا كاملًا، كما قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هل يُشْتَرَطُ للتوبةِ إصلاحُ العملِ، أو لا يُشْتَرَط؟

فمِنهم مَن قَالَ: إِنَّهُ يُشترط لها إصلاحُ العملِ، وعلى هَذَا فيَكُونُ ذلكَ شرطًا سادسًا زائدًا عَلَى الشروطِ الخمسةِ، وأن من تاب ولم يَصْلُحْ عَمَلُه فَإِنَّهُ لَيْسَ بتائبٍ.

وقالَ بعضُ العلماءِ: بل تَصِحُّ التوبةُ معَ عدمِ إصلاحِ العملِ، وَقَالَ بعضهم: إنْ كَانَ العملُ من جنسِ ما تابَ منه فلا بدَّ من إصلاحِهِ، وإلَّا فلا تَصِحُّ التوبةُ، مثال ذلك: رجلٌ تابَ مِنَ الزنا ولَكِنه يَسرِق، فعلى القَوْلِ الأوَّل لا تَصِحُّ توبتُه من الزنا؛ لِعَدَمِ إصلاحِ العملِ، وعلى القَوْل الثَّاني تَصِحُّ؛ لأنَّ السَّرِقَة ليستْ من جنسِ الزِّنا، وعلى القَوْلِ الثالثِ من باب أَولى أَنَّهُ لا يُشترَط إصلاحُ العملِ مُطْلَقًا وأن مَن تابَ مِن ذَنْبٍ قُبِلَتْ توبتُه، ورجلٌ آخرُ تابَ من الزِّنا ولَكِنه استمرَّ فِي النظرِ المحرَّمِ، فاستمرَّ ينظر إِلَى النساءِ نظرًا محرَّمًا، فهذا عَلَى القَوْلِ بأنه لا يُشترَطُ إصلاحُ العملِ تَصِحُّ توبته من الزنا، وعلى القَوْل بأنه لا بدَّ من إصلاحِ العملِ لا تَصِحُّ توبتُه مِنَ الزِّنا، وعلى القَوْلِ الوَسَطِ الَّذِي يقولُ: إذا كَانَ من جِنْسِ ما تابَ منه لم تُقْبَلْ أَيْضًا لا تَصِحّ؛ لِأَنَّ هَذَا زِنا العينِ، كما قَالَ النَّبي ﷺ[1].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، رقم (٦٢٤٣)، ومسلم: كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، رقم (٢٦٥٧).

ولَكِن الصحيح أنْ يُقالَ: أمَّا إنْ أُريدَ بالتوبةِ وَصْف هَذَا الرجلِ بأنه مِنَ التائبينَ الَّذِينَ يَلْحَقُهُمُ الثناءُ، ويَصْدُقُ عليهم أَنَّهُمْ تائبونَ، فهذا لا يُمْكِن أنْ تَصِحَّ منه التوبةُ، أو أنْ يَسْتَحِقَّ وصفَ التوبةِ، إِلَّا بإصلاحِ العملِ؛ لِأَنَّهُ لم يَتُبِ التوبةَ المطلَقَةَ، وإنما عنده مُطْلَق توبة، وَأَمَّا إنْ أُريدَ بالتوبةِ التوبةُ مِنَ العملِ المعيَّنِ، فالصوابُ الجَزْمُ بأن توبتَه تُقبَل؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى عدلِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَن عَمِلَ خيرًا فله، ومَن عمِل شرًّا فعليه: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، فكيف نقول: إن هَذَا الرجلَ لا تَصِحُّ توبتُه مِن عملٍ تابَ منه ورَجَعَ ونَدِمَ؛ لِأَنَّهُ مُصِرّ عَلَى غيرِه؟! لا يَصِحّ.

فالصوابُ فِي هَذَا أنْ يقالَ: أمَّا استحقاقُ وصفِ التائبينَ عَلَى وجهِ الإطلاقِ فهذا لا يَسْتَحِقُّهُ التائبُ إِلَّا بإصلاحِ العملِ؛ لِأَنَّهُ كيف يَكُونُ تائبًا إِلَى اللهِ مَن هو مُصِرٌّ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، ولو من غيرِ جنسِ ما تابَ منه، أو من جِنْسِهِ، وَأَمَّا إذا كَانَ المقصودُ التوبة من هَذَا العملِ المعيَّن، يَعْنِي مطلَق توبةٍ لا توبة مطلقة، فإن هَذِهِ تَصِحُّ جَزْمًا؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى عدلِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: وَرَدَ فِي الحديثِ: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَالَ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ»(١)؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، رقم (٧٥٠٧)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، رقم (٢٧٥٨).

نقول: هَذِهِ غيرُ مَسْأَلَتِنا، نحن نقولُ: هَذَا الرجلُ تابَ مِنَ الذنبِ، ولم يَرْجِعْ إليه، لَكِنَّه عاصٍ لله من جهةٍ أُخْرَى، هَذَا هو بَحْثُنا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا قُلْنَا بأنه جَزْمًا تَحْصُلُ له التوبةُ، فهناك أحكامٌ كثيرةٌ تَتَرَتَّب عَلَى التوبةِ، مثل قلب السيئات حسناتٍ؟

نقول: نعم، بالنسبة لهذا العملِ المعيَّن إذا تاب منه صارَ حسنةً.

وهل هو قلبٌ جزائيٌّ أو قلبٌ قَدَرِيٌّ؟

لَوْ قِيلَ: هَذَا إذا تابَ توبةً نَصُوحًا تامَّةً.

قُلْنَا: لا، تابَ من هَذِهِ الأشياءِ: الشرك والزنا وقتل النفس، المهمُّ أَنَّهُ حَتَّى مَن تابَ توبةً خاصَّةً مِن ذَنبٍ خَاصٍّ بُدِّلَتْ سيِّئاتُه حَسَناتٍ، فالسيئةُ الَّتِي تاب مِنها تكونُ حَسَنَةً؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهَا لله، وقد ثَبَتَ عن النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ «مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً»[1] لِأَنَّهُ تَرَكَها لله، فهذا مَثَلُه، ثمَّ إِنَّ مُجَرَّد أَنَّه يتوبُ إِلَى اللهِ ويَعرِف أنَّ له ربًّا يُؤَاخِذُهُ ويعاقبه ويَشْعُر بالخجلِ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والحياءِ منه؛ هذا من الحسناتِ العظيمةِ.

فَلَوْ قِيلَ: لَكِنه وُصف بالعاصي والفاسِق.

نقول: عاصٍ بالنسبةِ لكذا، تائب بالنسبةِ لكذا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما الفرقُ بَيْنَ الزنا والسَّرِقَة؟ هل كلاهما من الكبائرِ؟ وهل كلاهما فِسْقٌ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، رقم (١٣١).

الفرق بينهما هَذَا يُجلَد وهذا تُقطَع يدُه، وهذا يَكُونُ فاسقًا من وجهٍ، وذاك فاسقٌ من وجهٍ آخرَ، هَذَا باعتبارِ الأعراضِ، وهذا باعتبارِ الأموالِ، فبينهما فروق، لَيْسَ كل الذنوب عَلَى حدٍّ سواء، لا فِي النوعِ، ولا فِي القَدْر، ولا فِي الإثمِ.

وَلِهَذَا قُلْنَا: إن الوصفَ المطلَقَ للتوبةِ لا يَسْتَحِقُّه؛ لِأَنَّهُ حقيقةً لَيْسَ بتائبٍ؛ إذ إِنَّهُ عاصٍ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من وجهٍ، لكِن كوننا نقولُ: لا تُقبَل توبتُك من الزنا لأنك تَسْرِق، فهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، فالَّذِي تابَ مِنه يُغْفَر له، والَّذِي أصرَّ عليه يَبْقَى عليه، صغيرةً كانتْ أم كبيرةً؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى عدلِ اللهِ، أليس هَذَا عَمِلَ خيرًا بتوبتِه.

وَقُلْنَا: إن قلبَ السيئةِ حسنةً بالتوبةِ؛ لِأَنَّ مجرَّد رُجوعِه إِلَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتركه لها وتَوْبَته منه حَسَنَةٌ، هَذَا إذا قُلْنَا: إنَّ المرادَ بالحسنةِ الجزائي، يَعْنِي أَنَّهُ يُجازَى عَلَى نفسِ السيئةِ حسنةً. إذا قُلْنَا: إِنَّهُ قَدَرِيّ، بمعنى أن إقلاعَ هَذَا الرجلِ عن هَذَا الذنبِ واستقامته هَذَا منه، فالقدريُّ واضحٌ، والجزائيُّ أَيْضًا؛ لأنَّ كَرَمَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أسرعُ وأسبقُ من عقوبتِه، وقولنا: قَدَرِيّ من القَدَرِ، بمعنى أَنَّهُ يُقَدِّر له حَسَنات جديدة غير الأُولى، والجزائيّ أَيْضًا من القَدَر، لَكِنه ثواب بمعنى أَنَّهُ يُجْزَى عَلَى نفسِ السيئاتِ حسناتٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (الواو) فِي قوله تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ﴾ هل هي عاطفةٌ؟

نقول: نعم عاطفة.

فَلَوْ قِيلَ: إذا كانت عاطفةً نَرجِع إِلَى الشرطِ السادسِ الَّذِي يقولُ: لا بدَّ من صلاحِ العملِ؟

نَحْنُ قُلْنَا: إِنَّهُ لا يَسْتَحِقّ وصفَ التوبةِ المطلَق، إِلَّا بهذا: بالعملِ الصالحِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هناك آياتٌ من القُرْآنِ تَصِفُ الْإِنْسَانَ بالتوبةِ، ولو ما عَمِلَ عملًا صالحًا؟

نقول: نعمْ، مثل قولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٤].

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إذا كَانَ مثلًا العاصي يَعرِف من نفسِهِ ضعفَ إيمانٍ وتسلُّط عدوِّه عليه، وأنه سوف يعودُ إِلَى هَذِهِ المعصيةِ، أيُّهما أَوْلَى؛ كلَّما يَعْمَل معصيةً يتوب أو يترك التوبةَ؛ لئلَّا تكونَ تَوْبَة كَذب؟

يتوب، ما يُدْرِيهِ، نقول: توبته هَذِهِ لا تَصِحُّ، لكِن مجرَّد شُعُورِهِ بأنه مخطِئٌ قد يَنْفَعُه هذا، أمَّا أنْ يقولَ: سَأَسْتَمِرُّ فهَذَا لا يجوزُ، هو مُعْتَرِفٌ أَنَّهُ مُخْطِئٌ، لكِن هو يقول: أريدُ أنْ أَسْتَمِرَّ، لن أُقْلِعَ لا بِقَلْبِي ولا بِفِعْلِي، كلَّما سَنَحَتْ لي الفرصةُ سأفعلُ، فهَذَا شرٌّ، لكِن كونـه يَتُوبُ إِلَى اللهِ ويَخْجَل ويَصْير عنـده نوعٌ مِنَ التقرُّب إِلَى اللهِ أَحْسَن من عدَمِه، ولو تَعَدَّدَتْ تَوْبَتُه، لكِن الواجب عَلَى المؤمنِ أنْ يتوبَ جَزْمًا، وإذَا قُدِّر فيها بعدُ أن أسباب المعصيةِ تَوَفَّرَتْ لديهِ وأن نفسَه غَلَبَتْه، فإن ذلك لا يَنْقُضُ توبتَه الأُولى، فَإِنَّهُ يُؤَاخَذ من جديدٍ بالمعصيةِ الجديدةِ ثم يتوب.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قول: أَسْتَغْفِر اللهَ وأتوبُ إليه بعضهم يقولُ: إن قولَك: وأتوبُ إليه دائمًا توبة كذَّابين، واستغفارك أَيْضًا استغفارُ كذابينَ؟

عَلَى كلِّ حالٍ نسألُ اللهَ أنْ يتوبَ علينا، حَتَّى قول الْإِنْسَان إذا انْتَهَى مِنَ الأكلِ: الحمدُ لله، لا أحدَ يَشْعُر معنَى هَذِهِ الكَلِمَةِ تمامًا، إلَّا أنَّها رُوتِينِيَّة، وباسْمِ اللهِ كَذَلِك، وأيضًا الصلاة عادة، وهذا الَّذِي فِي الحقيقة يُفسِدنا أن أعمالَ القلوبِ لا نشعُر بِهَا، تجد الكثيرَ مِنَّا يحافِظ عَلَى سنَّة رفعِ الإصبعِ عند الدعاءِ، لكِن رفع القلب عند الدعاء

لا أحدَ يَهْتَمّ بِهِ، معَ أنَّ هَذَا أهمُّ، الحقيقة أنَّ اللهَ يتوبُ علينا إذا فكَّرنا فِي أنفسنا، وإذا بنا ظاهريُّون لا باطنيُّون.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: فِي هَذِهِ الآيةِ فِي التوبةِ العامَّة قال: ﴿مَن تَابَ﴾، ولم يَذْكُرِ الإيمانَ، وَفِي الآيةِ الَّتِي قبلَها فِي التوبةِ الخاصَّة ﴿مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾، فذكر الإيمان، ما وجهُ ذلك؟

لِأَنَّهُ ذكرَ الشركَ هناك؛ فلا بدَّ مِنَ الإيمانِ مُقابِلَ الشِّرْكِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما حُكْمُ إنْسَانٍ ابتُلِيَ بذنبٍ فأخذَ يَستغفرُ اللهَ ويتوبُ، وظَلَّ عَلَى هَذَا، وعَجَزَ أنْ يُقْلِعَ عنه؟

فالجواب: مسألةُ العجزِ هَذِهِ أمرٌ غيرُ واردٍ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الجَبْرِيَّة، لا أحد يَعْجِز عن التركِ، فالتروك أهـون من الأفعالِ، ولهذا لا تَجِد التَّرك رُتِّـبَ عليه مثلًا الثوابُ المطلَقُ، بخلافِ الفعلِ، فالفعلُ أشقُّ عَلَى النفسِ؛ لِأَنَّهُ جِهادٌ للنفسِ من وجهينِ، لكِن الترك من وجهٍ وَاحِدٍ، فكلمةُ عَجَزْتُ ليستْ بصحيحةٍ، ولو أنَّ سَوْطَ السلطانِ فِي ظَهْرِهِ مرَّة وَفِي بطنه مرَّة لا يَعْجِز.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الَّذِينَ يَشربون الدُّخَان إذا نَصحناهم يقولون: واللهِ عَجَزْنا؟

هَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، أنا أَشْهَدُ أَنَّهُ يكذِب؛ لِأَنَّهُ وُجِدَ أُناسٌ صَدَقُوا العَزيمة وتابوا وأَقلَعوا عنه، فالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قبلَ أنْ يَنزِلَ الخمرُ كانوا مُدْمِنِينَ عَلَى الخمرِ، وإمساكُ الخمر لِشَارِبِها أكْثَـرُ من شُرْبِ الدخَانِ، ومع ذلك فِي يـومٍ وَاحِدٍ كلهمُ امْتَثَلُوا، فالكَلام عَلَى صِدق العزيمة، الآن فِي غيرِ الصيامِ هَذَا الشارِبُ لا يَستطيعُ أنْ يَتَوَقَّفَ النهارَ كلَّه عَلَى زَعْمِهِ عن الدخانِ، وَفِي الصيامِ حيثُ إِنَّهُ عازِمٌ يَستطيعُ.

الآية (٧٢)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ [الفرقان:٧٢].

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾، وسَبَقَ أنَّ الصحيحَ أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾ خبرٌ وليستْ صِفَةً كما قَالَ المُفَسِّر.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ أيِ الكَذِبَ والبَاطِلَ]، معنى الزُّور مِنِ ازْوَرَّ، أي: مالَ وانْحرَفَ، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ [الكهف:١٧]، فالزُّور كل مَيْل قَوليّ أو فِعليّ إنْ كَانَ قولًا وُصِفَ بالكَذِبِ، وإنْ كَانَ فِعْلًا وُصِفَ بالباطلِ، فكل قولٍ أو فعلٍ مائلٌ عنِ الطَّريقِ فإنَّهُ زُورٌ، فالكَذِبُ زُورٌ، والشَّتْمُ واللَّعْن والغِيبة زورٌ أيضًا، والغَصْب والسَّرِقَة والزِّنَا وغير ذلك زورٌ أَيْضًا، لكِن قد نُسَمِّيهِ باطِلًا إذا كَانَ فِعْلًا.

فالمهمُّ أنَّهم لا يَشهَدون الزُّور، وإذا كانوا لا يَشهَدون الزورَ فهل يفعلونه؟ من باب أَولَى؛ لأنَّهم إذا كانوا لا يَحْضُرونَهُ فإنهم لا يَفْعَلُونه قَطْعًا؛ إذ لوْ فَعَلوه لَحَضَرُوه، كلُّ فاعلٍ حاضِر، وليس كل حاضرٍ فاعلًا عَلَى وجه الحقيقةِ، لَكِنه فاعلٌ حُكْمًا؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]،

فدلَّ هَذَا عَلَى أنَّ المُشَاهِدَ لِلْعَاصِي -سواء كَانَ قاعدًا أو مُضْطَجِعًا أو واقفًا- مثل العاصي حُكْمًا عندَ اللهِ، وهذا فِي كلِّ المعاصي، إلَّا مَن أُكْرِهَ عَلَى الحضورِ فهذا شَيْءٌ آخَرُ لا حُكْمَ له، كمَن أُكرِه عَلَى الفعلِ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ﴾ مِنَ الكَلامِ القبيحِ وغيرِهِ ﴿مَرُّوا كِرَامًا﴾ مُعْرِضِينَ عنه].

قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ﴾ اللغوُ الصوابُ أَنَّهُ لَيْسَ الكَلامَ القبيحَ؛ لأَنَّ الكَلامَ القَبيحَ داخلٌ فِي الزُّور، لكِن المراد باللَّغْوِ ما لا فائدةَ فيه، فكلُّ ما لا فائدةَ فِيهِ فَهُوَ لَغْوٌ؛ وذلكَ لِأَنَّهُ لا يُقْصَد، ومَا لَا يُقْصَدُ فَهُوَ لغوٌ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة:٨٩]، فاللَّغْوُ ما لا فائدةَ فِيهِ، سواءٌ كَانَ قولًا أو فِعْلًا.

وقوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ لم يَقُلْ مثلَما سَبَقَ ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾؛ لِأَنَّ هناك خِطَابًا معيَّنًا مباشرًا، فلا بدَّ أنْ يقولوا قولًا يَسْلَمُونَ بِهِ، لكِن هنا يَمُرُّون بالشَّيْءِ بدونِ أنْ يُخَاطَبُوا بِهِ، والمراد بِالمُرُورِ بِهِ سواء كانوا مارِّينَ فِي طَرِيقٍ أو جالِسِينَ، فجاء شَيْءٌ لَغْوٌ لا فائدةَ فِيهِ، فإنهم يَمُرُّونَ كِرَامًا، ومعنى مرّ الكِرَام هنا أي أَنَّهُمْ لا يَلْحَقُهُمْ مِنْهُ شَيْءٌ، بل يُحاوِلون الإصلاحَ؛ لأنَّ الكريمَ يُعْطِي غيرَه، يَنْفَعُ نفسَه وغيرَه، فهم إذا مَرُّوا باللَّغْوِ يَمُرُّونَ كِرامًا، يحاولونَ أنْ يُفِيدُوا من وُجُودِهِمْ، وذلك بِأنْ يَنْقُلُوا هَذَا اللغوَ إِلَى أمرٍ مفيدٍ، ولهذا قال: ﴿مَرُّوا كِرَامًا﴾، لم يَقُلْ: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾؛ لِأَنَّ هناك يخاطبون بما يُسِيءُ إليهم، فيَقُولُونَ قَوْلًا يَسْلَمُونَ بِهِ؛ لأنَّ المَقَامَ يَقْتَضِي أنْ تُسَلِّمَ فقطْ، لكِنْ هنا لا يُؤْذَوْنَ إِنَّمَا يمرُّونَ بِلَغْوٍ لا فائدةَ منه، فيمرون كِرَامًا مُفِيدِينَ ومُسْتَفِيدِينَ.

قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُعْرِضِينَ عنه] هَذَا غير صحيح أَيْضًا، قد لا يُعرِضون عنه لكِن يفيدون ويَستفيدونَ، والْإِنْسَان الموفَّق يَستطيعُ أنْ يُفِيد ويَستفيدَ، حَتَّى إذا كَانَ المجلسُ مَجْلِسَ لَغْوٍ، يَعْنِي كَلامًا مباحًا يَستطيعُ أنْ يُحَوِّلَهُ إِلَى كَلامٍ مطلوبٍ، وذلك بما يَستعرِضه مثلًا من كونِ هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي يَتَحَدَّثُونَ بِهِ دليلًا عَلَى قُدْرَةِ اللهِ، أو عَلَى رحمة اللهِ، أو عَلَى حِكمةِ اللهِ مثلًا، فيُفِيد ويَستفيد، لكِن هَذِهِ الأمور فِي الحقيقةِ تُرِيدُ رِجالًا يَعْتَبِرُونَ أنفسَهم قادةً مُصْلِحِينَ، لا تُرِيد رجالًا يَعتبرونَ أنفسَهم مِن جِنْسِ مُجْتَمَعِهِم، يَمْشُونَ الهُوَيْنَى بدونِ إصلاحٍ؛ ولهذا يَفُوتُنا كثيرٌ فِي هَذِهِ الأمورِ، فنَجْلِسُ مجالسَ اللَّغْو لا نُفيد ولا نَستفِيد، غاية ما هُنالِكَ إنْ كَانَ الْإِنْسَانُ استحضرَ نيَّةَ التأليفِ وعدمِ الِانْزِوَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ، وهذا خيرٌ، لكِن ولو، الخيرُ والأكملُ أنْ تُحاوِلَ الإفادةَ والاستفادةَ.

وبعضُ النَّاسِ أَيْضًا يريدُ مِنَ المجالِسِ التسلِّي فقطْ، لا يريدُ معنًى وراءَ ذلك، وهذا فاتَهُ خَيْرٌ كثيرٌ، وعلى كلِّ حالٍ النَّاسُ يَختلِفون، والمسائلُ تعودُ عَلَى النيَّاتِ، وكم من عملٍ عَمِلَهُ شخصٌ وعمِله آخرُ، فصار بينهما مثلُ ما بَيْنَ السَّماءِ والْأَرْضِ، فالسجودُ يَكُونُ شِرْكًا ويَكُونُ طاعةً، إن سَجَدْتَ لِصَنَمٍ كَانَ شِرْكًا، وإِن سَجَدْتَ للهِ كَانَ طاعةً، وهكذا جميعِ الأعمالِ، فالنيَّةُ فِي الحقيقةِ لها تأثيرٌ كبيرٌ فِي إصلاحِها أو في إِفْسَادِها.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أنا أريدُ أنْ أُسافرَ معَ شبابٍ فِي بعضِ النوادي، وهَؤُلَاءِ الشبابُ لا يُريدونَ إِلَّا اللَّهْوَ، وأريدُ أنْ أَذهبَ معَهم إِلَى الأماكنِ الَّتِي يَذهَبون إليها، هم عَلَى قصدٍ وأنا عَلَى قصدٍ، وأنا لي هدفٌ، أنا قَصدي أريدُ إصلاحَهم، وأُحاولُ أنْ أُعالِجَهُم، وهم قَصْدُهم أني داخلٌ معهم؟

الجواب: لا بأسَ، فإذَا قَصَدْتَ الإصلاحَ فهذا طيِّب، لكِن نَخْشَى أنْ يَتَغَلَّبُوا عليكَ، لكِن لا تُحَوِّلهم قَفْزَةً، لكِن تستطيع رُوَيْدًا رُويدًا، الآن مثلًا عندما تحاولُ أنْ تمنعَ الماءَ الكثيرَ المنحدِرَ مرَّةً وَاحِدةً لا تستطيعُ، ضعْ أمامَهُ مَثَلًا نقطةَ طينٍ لا تَرُدّه، لكِن ضَعْها فِي الجوانبِ رُويدًا رويدًا يُمْكِن أنْ تَقْضِيَ عليه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل هَذِهِ النوادي الَّتِي يَذْهَب إليها الشبابُ محرَّمة؟

النوادي ليستْ محرَّمةً، مَن يقولُ: إن النواديَ محرَّمة! بعضُ الأفعالِ فِيهَا قد تكونُ غيرَ مَرْضِيَّة، لَكِنَّنا لا نقولُ: إن هَذَا مُحَرَّم؛ لِأَنَّ تَرْكَهم وتركَ الاختلاطِ بهم مُشْكِلة أَيْضًا، معناه أَنَّهُمْ يُتْرَكُونَ والشياطين.

عَلَى كلِّ حالٍ لَيْسَ هناك شكّ أنَّ المرادَ منها -وهو أصل المؤسِّسِينَ لها-: صَدُّ النَّاسِ عن دينِ اللهِ، وهذا هو الواقِعُ؛ لَكِنْ معَ ذلكَ لا نقولُ: إنَّهَا مَعْدُومةُ الخيرِ مئـةً بالمئةِ، فنحاولُ أنْ نَنْصَحَهُمْ، وليس إصلاحها إزالتـها، نحن لا نُؤَيِّدهم عَلَى أعمالِهم ولا عَلَى نواديهم فِي الحقيـقةِ، ونَرَى أَنَّهُ مِنَ المصلحةِ أنْ يُصْرَفَ الشبابُ إِلَى شَيْءٍ آخرَ؛ إِلَى تَعَلُّمِ الرِّمايةِ وإلى تعلُّمِ السِّباحة وإلى السباق وإلى الأشياءِ المفيدةِ، حَتَّى لو نجعلهم يَقْطَعون حصا، المهمُّ يفيدون النَّاسَ.

أمَّا أنا فلا أقولُ: إنِّي أُؤَيِّدُ النواديَ، بل أقولُ: إن ضَرَرَها أَكْثَرُ مِن نَفْعِها، وإن كَانَ مع ذلكَ لا نقولُ: إن ضررها مئة بالمئة، نقول: ضَرَرُها أَكْثَرُ من نفعِها، لكِن أَلَا ترى هَؤُلَاءِ الشبابَ الكثيرَ لو بَقِيَ مُسَرَّحًا فِي الأسواقِ ألا يحصُل من ذلك مَفْسَدَةٌ؟ واللهِ أنا عِندي أنها كافَّة عن أشيـاءَ كثيرةٍ، وأن الشباب لو بَقُوا مسرَّحينَ فِي الأسـواقِ لكانَ أفسدَ وأفسدَ، واتفـقنا عَلَى هَذَا؛ عَلَى أنها تحتاج إِلَى توجيهٍ، وأن وجودَ النوادي ضررٌ، لكِن لا نقولُ: إنها ضررٌ محْضٌ؛ لِأَنَّهَا كافَّة عن أشياءَ كثيرةٍ،

فلو أنَّ الشبابَ مثلًا قامَ يَتَجَوَّل فِي الأسواقِ ويتجمعون تجمُّعات كَانَ يَحْصُل شَيْءٌ عظيمٌ، نقول: إن هَذِهِ ليستْ بفكرةٍ جيِّدةٍ، وليست سليمةً أبدًا، وليسَ المقصودُ بِهَا الخيرَ للمسلمينَ أيضًا، أنا أَجزِمُ -واللهُ أَعْلَمُ- أَنَّهُ ما قُصد بِهَا الخيرُ للمسلمينَ، إِنَّما قُصِدَ بِهَا إلهاءُ النَّاسِ وصَدُّهم عن دينِ اللهِ، لكِن معَ ذلك لا نقولُ: إنها شرٌّ مَحْضٌ، الكَلام الآنَ الَّذِي هو مَوْضِع نِقاشٍ هل هي شرٌّ مَحْضٌ أو فِيهَا خيرٌ، وأَقْصِد بالخيرِ لَيْسَ الخير الإيجابيّ، لكِن أقصد الخيرَ السلبيّ، بمعنى أنها تَكُفُّ عن مَفَاسِدَ -فِي ظنِّي- أكْثَرَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَحَدُهم يكتُب فِي الجرائدِ يَستدِلّ بقولِه تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة:١١١]، ويذكر أدلَّةً من القُرْآنِ عَلَى أنَّ الكُرَةَ السعودية غيرُ مُتَدَهْوِرَة، ويقول: مَن يقولُ: إن الكرةَ السعودية متدهورة أو ضعيفة، رغم أنَّ عَلَمَ السعودية (لا إلهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ)، وكذلك تجمعهم الكرةُ مع لاعبي الكرة الآخرين، ولو كَانَ مع يهوديٍّ؟!

فهَذَا لَيْسَ فِيهِ شكٌّ، ولهذا تجدُ أنَّ بعضَهم يشجِّع أُناسًا من النصارى واليهودِ من هَؤُلَاءِ اللاعبين، وتجدهم إذا جاءتِ المباراةُ فِي التلفزيون لو أُقيمَتِ الصلاةُ يَسْمَع إقامةَ الصلاةِ ولا يقومُ للصلاةِ، هَذَا صحيحٌ، بل ربما يحبّون مَن يشجِّعون من هَؤُلَاءِ أشدَّ مِن حُبِّ اللهِ ورسولِهِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل تُعْتَبَرُ كرةُ القدمِ صَنَمًا؛ لأَنَّهُمْ قدَّموا طاعتها عَلَى طاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

صحيحٌ، يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا عبدُ الدِّينار والدِّرهم؛ لأَنَّهُمْ إن أُعطوا رَضُوا، وإنْ لم يُعْطَوْا سَخِطُوا، إنْ نَجَحُوا رَضُوا، وإلا سَخِطُوا وقالوا: ما هَذَا الحظّ! ما هَذَا

النصيبُ! ما هَذَا التقديرُ؟! حَتَّى يقال: إنَّ أَحَدَهم فِي البدائعِ مات فَرَحًا لانتصارِ فريقِه الَّذِي يراه، اللهُ أكبرُ، سبحانَ اللهِ العظيمِ!

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَؤُلَاءِ إذا طَلَبُوا من أحدِ طُلَّاب العلمِ أنْ يُلْقِيَ عندهم محاضرةً، هل يذهب إليهم؟

نقول: يَذهَب إليهم، ولا يَكُونُ إِلَّا خيرًا، فإذا كانوا همُ الذينَ طَلَبُوه، وهم لم يَطْلُبُوه إِلَّا وهم يَظُنُّون أَنَّهُمْ سَيَسْتَفِيدُونَ منه.

لَوْ قِيلَ: هم ما طَلَبُوه إِلَّا مِنْ أجْلِ أنْ يُبَارِكَ هَذَا العملَ؟

أنا أَخْشَى أَيْضًا أن يَكُون هَذَا خطيرًا، فيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أنْ يُرَاعِيَ الَّذِي بينه وبين اللهِ، فإذا طلبوا منكَ ذلك وقالوا: تعالَ ذكِّرْنا، وهم مجتمعٌ.

فَلَوْ قِيلَ: يوجد فِي هَذِهِ الأماكنِ منكَرات كصُور مجسَّمة وغيرها.

نقول: لا نريد هَذَا المكان، نذهب إِلَى مكان آخرَ، ثم بعد ذلكَ تَنْصَحُهم.

• • ۞ • •

الآية (٧٣)

• • ● • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان:٧٣].

• • ● • •

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ لم يُبيِّن مَنِ المُذَكِّر؛ لِيَشْمَل كلّ مذكّر، وليبيِّن أنَّ قبولَهم للتذكيرِ لَيْسَ مِنْ أجْلِ شخصِ المُذَكِّر؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَن لا يَقبَل الحقَّ إِلَّا من شخصٍ معيَّن، وإذا جاءَهُ من شخصٍ آخرَ لم يَقْبَلْهُ، مثلَما فعلَ أهلُ الكِتَابِ وغيرُهم بالنَّبيِّ ﷺ، فلا يَقبَلُون الحقَّ إِلَّا من طائفةٍ معيَّنةٍ أو شخصٍ معيَّن ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥]، فهنا قال: ﴿إِذَا ذُكِّرُواْ﴾ ولم يُبيِّنِ المُذَكِّرَ إشارةً إِلَى أَنَّهُمْ إِنَّما يَقْبَلُونَ الحقَّ لِأَنَّهُ حقٌّ، لا مِنْ أجْلِ مَن قَالَ بِهِ، فهم لا يَقبَلون التذكيرَ لأجلِ شخصِ المذكِّر، أو يَرُدُّونه مِنْ أجْلِ شخصِ المذكِّرِ، وإنما يقبلونه لِأَنَّهُ تذكيرٌ، وهَذِهِ هي الْفَائِدَةُ فِي حذفِ الفاعِلِ.

قَالَ المُفَسِّر: [﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ﴾ وُعِظُوا ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ أيِ الْقُرْآنِ].

قوله: ﴿ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ هل المرادُ (ذُكِّروا بها) أي أنها جُعِلَتْ وسيلةً للذِّكْرَى أو التذكير، أو (ذُكِّروا بها) أي بما حكمت بِهِ لِيَعْمَلُوا به؟ شاملة للجميع، يَعْنِي سواء ذُكِّروا تذكيرًا بواسطةِ الآياتِ بأن قُرِئَتْ عليهم لِيَذَّكَّروا، أو ذُكِّروا بِهَا أي قِيلَ لهُمْ: اذكروا أحكامَ اللهِ واعْمَلُوا بِهَا، فَهُوَ شامِلٌ للأمرينِ.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ﴾ أي القُرْآن] الصوابُ العُمُومُ؛ القُرْآنُ وغيرُ القُرْآنِ، وأنه أَيْضًا أعمُّ من جهةِ كونِ الآياتِ كونيَّة أو شرعيَّة، فنحن نقول: بالقُرْآنِ وغيرِه من الكتبِ السابقةِ، ونقول أَيْضًا: بالقُرْآن والكتب أو بالآيات الكونيَّة؛ فإن الآيات الكونية مُذَكِّرة؛ لِقَوْلِ النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فِي الكُسُوف: «يُخَوِّفُ اللهُ بِهِمَا عِبَادَهُ»[1]، فالآياتُ الكونيَّة مخوِّفة ومذكِّرة باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا دائمًا يَحُثُّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى النظَرِ فِي هَذِهِ الآياتِ الكونيَّة؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الدلالةِ عَلَى الخالقِ، وعلى ما تَشتمِل عليه من صفاتِه من الحِكْمَة والرَّحمةِ وغيرِ ذلك، فالآنَ عندنا عمومانِ فِي التذكيرِ بالآياتِ:

العمومُ الأوَّل: أنها تَشمَل الآياتِ الكونيَّة والشرعيَّة.

العموم الثَّاني: أنها تَشمَل القُرْآن وغير القُرْآن من الكتب السابقةِ؛ لأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ لَيْسَ خاصًّا بعبادِ الرَّحمنِ من هَذِهِ الأمَّة، بل هو عامٌّ لكلِّ عبادِ الرَّحمنِ من كلِّ أُمَّة.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَمْ يَخِرُّوا۟﴾ يَسْقُطوا ﴿عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ بل خَرُّوا سامعينَ ناظرينَ مُنْتَفِعِينَ].

قوله: ﴿صُمًّا﴾ جمع أَصَمّ، وهو الَّذِي لم يَسْمَعْ، ﴿وَعُمْيَانًا﴾ جمع أَعْمَى، وهو الَّذِي لم يرَ، وإنما قَيَّده بهاتينِ الحاسَّتيْنِ لأنهما الوسيلة إِلَى وصولِ الشَّيْءِ إِلَى القلبِ؛ إذ الأشياء إمَّا مرئيَّة فوسيلتها النظرُ، وإما مسموعة فوسيلتها السمعُ، فنفى أنْ يَكُونوا صُمًّا، ونفَى أن يَكُونوا عُميَانًا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، رقم (٩١١).

وقوله: ﴿لَمۡ يَخِرُّواْ﴾ يقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لم يسقُطوا] وإنما يُقْبِلون عَلَيْهَا إقبالَ سامعٍ مُبْصِرٍ، لا أَنَّهُمْ يسقطون عَلَيْهَا عَلَى هَذَا الوجهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الصِّفة سلبيةٌ، والصِّفاتُ الثُّبُوتِيَّة أبلغُ فِي الثناءِ، فلماذا لم يَقُلْ: إذا ذُكِّروا بآياتِ ربِّهم أَقْبَلُوا عَلَيْهَا مُبْصِرِينَ سَامعينَ؟

نقول: حَتَّى إذا قُلْنَا: إن هَذَا النفيَ يَتَضَمَّن إثباتًا، والنفي -كما تَقَدَّم- لا يَكُون مَدْحًا إِلَّا إذا تَضَمَّنَ إثباتًا، لَكِنَّنَا نقول: لِماذا لم يُثْبِت أصلًا فلا يَرْتَفِع الإِشْكالُ؟ إِنَّمَا يقال: إِنَّهُ تَعْرِيض بهؤُلَاءِ الَّذِينَ إذا ذُكِّروا بآياتِ ربِّهم خَرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وعُميانًا، فهم عَلَى نَقِيضِهم، لكِن نقول: لِماذا لم يَقُلْ: خَرُّوا عَلَيْهَا مُبْصِرِينَ سَامعينَ؟ مِنْ أَجْلِ السَبَبِ الَّذِي ذكرتُ، ومن المعروفِ أنَّ هَذِهِ السُّورة من أَوَّلها إِلَى آخِرِها فِي مُجَادَلَةِ المنكِرِينَ لِمَا جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ، وهم إذا كانوا مُنْكِرِينَ يَخِرُّونَ عَلَى الآياتِ صُمًّا وعميانًا، فهذا -واللهُ أَعْلَمُ- وجهُ المناسبةِ فِي العدولِ عن ذكرِ الصِّفةِ الثبوتيَّة إِلَى ذِكرِ الصِّفةِ السلبيَّةِ، ولهذا قَالَ المُفَسِّر: [بلْ خرُّوا سامعينَ ناظرينَ منتفعينَ].

الآيـة (٧٤)

• ● ● •

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:٧٤].

• ● ● •

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ بالجمعِ والإفرادِ]، ﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ جَمْعٌ، و(ذُرِّيَّتِنَا) إفراد. ثم قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ لنا بأن نَراهُمْ مُطِيعِينَ لكَ ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ فِي الخيرِ].

بعد أنْ ذكرَ الله عَزَّوَجَلَّ صلاحَ هَؤُلَاءِ فِي أنفسِهِمْ، ذَكَرَ أنَّهم أَيْضًا يَسْعَوْنَ فِي إصلاحِ غيرِهِمْ مِمَّن يتَّصِلُ بهم من الأزواجِ والذرِّيَّة، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا﴾، وَفِي هَذَا دليلٌ واضحٌ عَلَى أنَّ دأبَ المؤمنينَ دُعَاء اللهِ، وَأَمَّا مَن قالَ: (عِلْمُه بحالِي يَكْفِي عن سُؤَالِي) فهذا قولٌ باطلٌ، وليسَ بصحيحٍ؛ لأننا نقولُ: إن الله وصفَ الرُّسُلَ وأتباعَهم بأَنَّهُمْ يَدْعُونَ اللهَ، وهم يعلمون علمَ اليقينِ بأنَّ الله يعلمُ بحالِهم، ومَن قَالَ مثلَ هَذَا القَوْل فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى استكبارِهِ عن دعاءِ الله عَزَّوَجَلَّ وعَدَم خُضُوعِهِ لِرَبِّهِ، وإلَّا فمِنَ المعلومِ أن اللهَ عالمٌ بحالِ كلِّ أحدٍ، فلماذا لم تَقُلْ: يا ربِّ؟ ولَكِنَّ هَذَا -والعياذُ باللهِ- من الطرق الشيطانيَّة الَّتِي أَرْسَلَها الشيطانُ عَلَى مُتَّبِعِيهَا من الصُّوفيَّة وغيرهم.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا﴾ الهِبَة بمعنى العَطِيَّة.

قوله: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ هل (مِنْ) للتبعيضِ أو لبيانِ الجِنْسِ؟ لبيانِ الجنسِ، فهم لا يَقُولُونَ: بعض أزواجنا تَهَب لنا منهم قُرَّةَ أَعْيُنٍ، بل الجميع، ولَكِنها للبيان، فـ(من) بيانيَّة وليستْ تَبْعِيضِيَّة.

وقوله: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا﴾ جمع زوجٍ، فيَشمَل الذَّكَرَ والأُنثى، فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ الرجل يقوله؛ لأن (الذين) للمذكَّر، والمرأة تقوله أَيْضًا؛ لأن الخطاب أو التحدُّث بصيغةِ جمعِ المذكَّر يشمل المؤنَّث أَيْضًا، فالمرأة تقوله والرجل يقوله أيضًا.

قوله: ﴿هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ قراءتانِ[1]: «ذُرِّيَتِنَا» و﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾، أمَّا عَلَى قراءة ﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾ فالوجهُ فِيهَا ظاهرٌ لفظًا ومعنًى، أَمَّا لفظًا فلِمُناسَبَةِ الجمعِ قبلها: ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾، وَأَمَّا معنًى فلأنه أشملُ، فشموله ظاهِرٌ مِنْ أجْلِ الجمعِ، وَأَمَّا «ذُرِّيَّتِنا» فإنها لا تَتَلاقَى معَ ما قبلَها من حيثُ الصِّيغةُ؛ لِأَنَّهَا مفردٌ، لَكِنَّها تُلاقيها من حيثُ المعنى؛ لِأَنَّهَا مفرد مضاف، والمفرد المضاف للعموم، ويَدُلُّ عَلَى أن المفردَ المضافَ للعمومِ من القُرْآنِ قولُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، يقينًا أن المرادَ بالنعمةِ هنا الجمعُ؛ لِأَنَّهُ قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ﴾ والنعمة الوَاحِدةُ أَوَّلًا: لا تُعدُّ، والشَّيْء الثَّاني: تُحصَى، والله يقول: ﴿لَا تُحۡصُوهَآ﴾ فهذا مثالٌ واضحٌ جِدًّا عَلَى أن المفردَ المضافَ يَكُون للعمومِ والشمولِ، إذَن (ذُرِّيَّتنا) عَلَى قراءةِ الإفرادِ يلاقي ما قبله من حيثُ المعنى؛ لِأَنَّهُ يشمل جميع الذُّرِّيَّة.

ومَنِ المرادُ بالذُّرِّيَّة؟

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص:٢٦٦).

المراد بالذريَّة الأولادُ؛ ذُكُورُهُم وإناثُهم، وأولاد الأبناءِ دونَ أولادِ البناتِ، فإن أولاد البناتِ لَيْسُوا من الذريةِ لُغةً ولا شرعًا عند كثيرٍ مِنَ الفقهاءِ، وقيل: بل أولادُ البناتِ من الذُّرِّيَّة؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَالَ فِي إِبْراهِيم: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ﴾ [الأنعام:٨٤-٨٥]، وعيسى ولد بنت وليس ولدَ ابنٍ، فجعله اللهُ مِن الذريةِ، فدلَّ هَذَا عَلَى أنَّ أولادَ البناتِ من الذريةِ، ولَكِنَّنا نقولُ: لَيْسَ فِي الآيةِ دَلالةٌ؛ لأنَّ عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُمُّهُ أبوه، يَعْنِي لَيْسَ له نَسَبٌ من قِبل الأُبُوَّةِ، مُنْقَطِع؛ ولهذا المرأة المُلَاعِنة -أوِ المُلاعَنة- إذا نفَى زوجُها ولدَها منه صارتْ هي أُمًّا أبًا، فالصوابُ أن الذرية لا يَدْخُلُ فِيهَا أولادُ البناتِ، هَذَا من حيثُ ناحية اللُّغَة والشَّرْع.

أما من حيثُ الوَقْفُ والهِبَةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ مِمَّا يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْإِنْسَانُ بنفسِهِ، وله الحرِّيَّة فِيهِ، فهذا حَسَبَ ما ينصّ عليه، لو قَالَ مثلًا: هَذَا وَقْفٌ عَلَى ذُرِّيَّتِي الذكور والإناث، ومَن مات منهم عن ولدٍ فنصيبه لولدِهِ، يَكُون هَذَا للجميعِ.

وكَذَلِك لو قَالَ: هَذَا وَقْفٌ عَلَى ذُرِّيتي ومَن تَفَرَّعَ منهم، وليس له إِلَّا بنات، فيدخل أولاد البناتِ بِلَا شَكٍّ، أو قَالَ مثلًا: عَلَى ذُرِّيَّتِي، وأولاد البنات يَنزِلون منزلة أُمَّهَاتهم، فكَذَلِك إذا نصَّ عَلَى الشَّيْءِ أو دلَّت القرينةُ عليه دَخَلَ أولادُ البناتِ، لكِن هَذَا الدخول بِحَسَبِ ما تَقْتَضِيهِ الصِّيغة عُرْفًا أو نُطْقًا، لا بِحَسَب الشرعِ واللُّغة العربيَّة.

قوله: ﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ ما معنى قُرَّة العَيْن، قرة العين هل معناها الاستقرارُ، يعني أنَّها مأخوذة من الاستقرارِ، أو مأخوذة من القُرِّ، وهو البَرْد؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إن دُمُوع العين الحزينة حارَّة، والعَيْنُ القَرِيرَة باردةٌ؟

هَذَا هو الأقربُ، وليس منْ الِاستقرار، وليس المعنى أنَّ الْإِنْسَانَ إذا فَرِحَ قَرَّت عينُه، وإذا حَزِنَ اضْطَرَبَتْ وتحركتْ، لَيْسَ الأمر كَذَلِك، لَكِنها من القُرِّ الَّذِي هو البرودة؛ لأن الْإِنْسَان إذا حَزِنَ حَمِيَتْ عَيْنُه، ولهذا يقالُ: دموع الحزينِ حارَّة، فالمعنى السرور والاطمئنان، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، وكُني بالعينِ لِأَنَّهَا تَتَأَثَّر.

وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بأنْ نَرَاهُمْ مُطِيعِينَ لكَ] هَذَا فِي الحقيقةِ من جُملةِ ما تَقَرُّ بِهِ عينُ المؤمِنِ، أن يَرَى أزواجَهُ وذرِّيَّاتِهِ مُطِيعِينَ لله، والغريبُ أنَّ الْإِنْسَانَ المسلمَ إذا رأى أزواجَهُ وذرياتِه مطيعينَ لله تَقَرُّ عينُه وإنْ كَانَ هو فَاسِقًا، الغريب أن الوالدَ يَفْرَح أن وَلَدَهُ يصيرُ مُطيعًا لله مُجْتَنِبًا للمعاصي، وهو فاسِقٌ، ويُحِبّ أنَّ وَلَدَهُ يصلي مع الجَماعَةِ، ولو كَانَ هو لا يصلي، وكَذَلِك يحبُّ أنَّ وَلَدَهُ لا يشرب الدخَانَ، ولو كَانَ هو يشرب الدخانَ؛ لأن المسلمَ مَجبولٌ عَلَى مَحَبَّة طاعةِ اللهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يقولون: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ يَعْنِي بأن نراهم مطيعينَ لكَ، هَذَا وَاحِد. والصواب أَيْضًا (ولنا)؛ لأن الْإِنْسَانَ أَيْضًا إذا كَانَ ولدُه وزوجتُه موافِقِينَ لطاعتِهِ تَقَرُّ عينُه، هَذَا إذا أُضيفت إِلَى طاعةِ اللهِ، لكِن إذا كانوا مطيعينَ لله وعاصِينَ له تَقَرُّ عينُه من وجهٍ، إذا ذَكَرَ طاعتهم لله وقِيامَهم بطاعةِ اللهِ رَضِيَ وفَرِحَ، وإذا رآهُـم عاصِينَ له فإن هذا يسوءه، كأنْ يقولَ للولدِ: اجْلِسْ فِي القهوةِ وانتظِرِ الرِّجالَ، ولَكِنَّه يخرج، ويقول للمرأةِ: أَصْلِحِي الطعامَ، ولَكِنَّها لا تُصْلِحُه، فلَا شَكَّ أن هَذَا الشَّيْءَ يَسُوءُه، ولا تَقَرّ عَيْنُه بِهِ، معَ أن هَذَا الأمرَ معصيةٌ لله.

يَعْنِي لَوْ شِئْنَا لَقُلْنَا: إن قولَه رَحِمَهُ اللَّهُ: [بأنْ نَراهُمْ مُطِيعينَ لكَ] يَشْمَلُ حَتَّى طاعتهم لأبيهم وطاعة المرأة لِزَوْجِها، يَشمَلُ هَذَا وهذا، وكَذَلِك قيامُ الرجلِ بما يَجِب لزوجتِهِ يدخلُ فِي ذلكَ، فلو شِئنا أنْ نقولَ هَذَا لَقُلْنَاه، لَكِنَّه خِلافُ ظاهِرِ الكَلامِ،

فالصوابُ أن نراهم مُطيعينَ لكَ قائمينَ بما يَجِبُ عليهم لنـا؛ لأنَّ بذلك يَتِمُّ قَرار العَيْن.

قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾: ﴿إِمَامًا﴾ يَعْنِي قُـدْوَةً، والإمامُ هو القُدْوَةُ المُتَّبَعُ.

وقوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ سَبَقَ الكَلامُ عَنِ التَّقْوَى عِدَّةَ مَرَّاتٍ، وأن المرادَ بالتقوى اتِّخاذ وِقايـة من عذابِ اللهِ، وذلكَ بِفِعْلِ الأوامرِ واجتـنابِ النواهي، ومعنى كونه للمتَّقين إمامًا أي قُدوةً، لاتِّصافهم بالتقوَى، واتصافهم بالعلم؛ لِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أن يَكُونَ الْإِنْسَانُ قُدوةً إِلَّا إذا عُلِم فِيهِ العلمُ والتقوى، فإذا لم يكنْ عالمًا لم يَثِقِ النَّاسُ بِهِ من حيثُ العلمُ، فالجاهلُ لا يَقْتَدُونَ بِهِ، وإذا كَانَ عالمًا لكِن عنده انحرافٌ قوليّ، أو عمليّ، أو اعتقاديّ، فَإِنَّهُ أَيْضًا لا يَكُون قدوةً للمتَّقين، لا لعدمِ عِلْمِه، ولكِن لِعَدَمِ نُصْحِه.

فهذا الدعاء ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ يَتَضَمَّنُ ثلاثةَ أمورٍ: العلم والتقوى والتأثير؛ لأنَّ مَن لم يَكُـنْ عَالمًا لم يَكُنْ قُدْوَةً، ومَن لم يكنْ مُتَّـقِيًا لم يكنْ قُدوةً، ومَن لم يكـنْ مُؤَثِّرًا لم يكن قدوةً أَيْضًا، والتأثـير بالقَوْلِ والفعلِ له دورٌ كَبـيرٌ، تَجِدُ مثلًا رجلينِ متقاربينِ فِي العلمِ لَكِنَّ أحدَهما يَصْرِفُ اللهُ القلوبَ إليه فيَتَّخِذُونه قُدوةً، والآخر لا يحصُل له هَذَا الأمرُ، فلهذا نقولُ: نَزِيدُ عَلَى العلمِ والتقوَى التأثيرَ، والتأثيرُ كما هو معروفٌ يَكُونُ سَبَبه قوَّة البيانِ والفَصَاحَة، إذا كَانَ التأثير بالقَوْلِ، ويَكُون سَبَبه أَيْضًا الاستقامة وحُسْن السُّلُوك، إذا كَانَ تأثيرًا بالفعل. وعلى كلِّ حالٍ فلا تَتِمُّ الإمامةُ إِلَّا بهَذِهِ الأمورِ الثَّلاثَةِ: العِلْم والتقوى والتأثير بِالْقَوْل أو بالفِعْلِ.

وَفِي الآيةِ إشكالٌ لفظيٌّ، وهو قوله: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ لأنَّ (اجعلنا)

فِعل يَنْصِبُ مَفْعُولِينِ، أحدُهما مبتدأ والثَّاني الخبرُ، ومِن شروطِ المبتدأِ والخبرِ أنْ يَكُونَا متطابقينِ إفرادًا وتثنيةً وجَمعًا، هنا المبتدأ جمع، أي فِي قوله: (واجعلنا) فـ(نا) جمع ﴿لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (إمامًا) هَذَا الخبر، وهو المَفْعُول الثَّاني، وهو مفـرَد، فيبقى إشكالٌ وهو عَدَمُ مطابقةِ الخبرِ للمبتدأِ، والمطابقة أنْ يقالَ: واجْعَلْنا للمتقينَ أَئِمَّةً، فما هو الجوابُ عَنْ هَذا؟

بعضُهم قَالَ: إنَّ (إمامًا) لفظٌ صالحٌ للمفردِ وغيرِهِ، مثل فُلْك وجُنب وأشياءَ كثيرةٍ من هَذَا النوعِ، وعلى هَذَا لا إشكالَ لأنَّ (إمامًا) بمعنى أَئِمَّة، صالحة للجَمع.

ومنهم مَن قَالَ: إنَّ (نا) فِي قوله: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ نائبةٌ عن كلِّ وَاحِدٍ، لَيْسَ عن المجموعِ، يَعْنِي اجْعَلْ كلَّ وَاحِدٍ مِنَّا إمامًا، يَعْنِي كل وَاحِدٍ يدعو بمفـردِهِ، فعلى هَذَا لا إشكالَ أَيْضًا إذا جَعَلْنَـا الضمـيرَ فِي (اجعلنا) لَيْـسَ عائدًا للمجموعِ، إِنَّما عائد لكلِّ فردٍ مِنَ الجميعِ، فلا إشكال فِي المسألةِ، وهذا أقربُ؛ لأنَّ كلَّ وَاحِدٍ مِنَ المؤمنينَ لا يَسأَلُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنْ يَجْعَلَ المجموعَ أئمَّةً، هو يريد أن يجعلَ كلَّ وَاحِدٍ إمامًا.

وفي هَذَا دليلٌ عَلَى فَضيلةِ الإمامةِ فِي الدينِ، ومنها إمامةُ المساجِدِ، فإنَّ الإمامَ فِي المسجدِ إمامٌ للمتَّقين؛ لأن الَّذِينَ يأتون للصلاةِ متَّقون إنْ شاء اللهُ، فَهُوَ إمام لهم، فيدلّ ذلك عَلَى فضيـلةِ تولِّي الإمامةِ فِي المساجِدِ، وأمرُ ذلكَ معلـومٌ، يَعْنِي فضل الإمامة فِي المساجد معلوم، ولو لم يَكُنْ منها إِلَّا أنَّ الْإِنْسَانَ يَكُون قُدوةً، وأن الإمامة تُعِيـنه عَلَى أداءِ الصلاةِ، فالإمامُ لا تَفُوتُـه الصلاةُ كلَّ يومٍ، وغيرُه تفوتُـه أو يفوته بعضُها، كَذَلِكَ الإمامُ إذا تكلَّم يَسْمَع له أَكْثَر، وكم من إِنْسَانٍ ما بَرَزَ وظهرَ إِلَّا بسَبَبِ إمامتِهِ، لاسِيَّما إذا تَوَلَّى الخَطابة.

المهمُّ أنَّ إِمَامَةَ المساجِدِ يَنْفِرُ النَّاسُ مِنها معَ الأسفِ، الآنَ تَجِدُ حَتَّى بعض طَلَبَة العلمِ لا يُمْكِن أنْ يَتَوَلَّوْا إمامةَ مسجدٍ، حَتَّى معَ الضرورةِ إِلَى ذلكَ، وهذا يُتِيحُ الفُرصةَ لِمَن هم دُونَهم فِي العلمِ والاستقامةِ وحُسْن التوجيهِ والإرشادِ والقُدوة أنْ يَتَوَلَّوْا إمامةَ المساجِدِ، حتى إِنَّ منهم مَن يخرُج عَلَى ما اعتادَهُ أهلُ البلدِ، مثل أنْ يَجْهَرَ بِالْبَسْمَلَةِ ويَقْنُت فِي صلاةِ الفجرِ، وهذا وإنْ كَانَ جائزًا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ أو مُسْتَحبًّا، لَكِنِ السنَّة عَلَى خِلافه، والسنَّةُ أَوْلَى، لاسيَّما إذا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي بَلَدٍ لا يَفْعَلُون هَذَا، لكِن أولئك يَرَوْنَ أنَّهم عَلَى حقٍّ، وأن الْإِنْسَانَ يَجِبُ أنْ يَتمَسَّكَ بالحقِّ مَهْمَا كَانَ الأمرُ، وهم مَعْذُورون؛ لأَنَّهُمْ مُجْتَهِدون، ولَكِننا نَأسَفُ لطلبةِ العلمِ أنْ يُفْسِحُوا المجالَ لمثلِ هَؤُلَاءِ، فالمُسْتَحَبُّ المؤكَّد الَّذِي يَنبغي أنْ يَتَوَلَّوْا هم هَذِهِ الإمامةَ؛ لِيَنْتَفِعُوا ويَنْفَعُوا غيرَهم ويَسُدُّوا الفراغَ الَّذِي رُبَّما يَشْغَلُه مَن لا يُوثَقُ فِي دينِه وعملِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لو أنَّ الأوقافَ تقومُ بحملةِ توعيةٍ وإرشادٍ للناسِ فِي فضلِ وأهميَّةِ الإمامةِ لِأَجْلِ أَلَّا يَنْفِرَ طُلَّاب العلمِ مِنَ الإمامةِ؛ لأنَّ الأشخاصَ الَّذِينَ يَرْغَبُون فِي الإمامةِ يأتيهم مثلًا آباؤهم أو أقاربهم ويَقُولُونَ لهم: كيف تَتَحَمَّل الجَماعَةَ يومَ القيامةِ؟!

نقول: صحيحٌ، بعض النَّاسِ يَظُنُّون أنَّ الإمامَ مسؤولٌ عن جماعتِهِ، ولَكِنه لَيْسَ مَسْؤُولًا أبدًا، هو مسؤولٌ عن صلاتِه، صحيح أن عليه مسؤولية من جهةِ إتمامِ الصلاةِ، يَعْنِي مثلًا إذا صليتُ وحدِي ممكِن أن أَقْتَصِر عَلَى الواجباتِ فقطْ، لكِن إذا كنت إمامًا لغيري لا يجوز أن أَقْتَصِرَ عَلَى الواجباتِ، يَجِبُ أنْ آتِيَ بالصلاةِ كاملةً، وهَذِهِ مسألة أَيْضًا يَجِب أنْ يُلاحِظَها الأئمَّة؛ لأن بعضَ النَّاسِ يقولُ: ما دام

أني إمامٌ أنا سآتي بأدنى الواجبِ، نقول: نعم، لو كنت تُصَلِّي وحدَكَ فلا حرجَ عليكَ أن تَقْتَصِرَ عَلَى أدنى الواجبِ، ولا حرجَ عليك أنْ تُطَوِّلَ ما شئتَ كما قَالَ الرَّسول ﷺ (١) لَكِنْ إذا كنتَ إمامًا فأنتَ الآن فِي ولايةٍ، والوَلِيّ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ عليه أنْ يَفعَلَ ما هو أحسنُ، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام:١٥٢].

فما دام أنك وَلِيّ يَجِب عليكَ أنْ تفعلَ فِي صلاتِكَ أكملَ ما يَكُونُ، فلا تَقْتَصِرْ عَلَى الواجِبِ. والفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: يُكْرَهُ سُرعةٌ تَمْنَعُ المأمومَ فعلَ ما يُسَنّ، وتَحْرُم السرعةُ الَّتِي تَمْنَع المأمومَ فِعلَ ما يَجِبُ. هَذَا صحيحٌ، لكِن أنا عندي أن السرعةَ الَّتِي تمنعُ المأمومَ فعلَ ما يُسَنّ ليستْ مكروهةً فقطْ بل حرام؛ لأنك الآن وليّ، ويَجِب عَلَى الوليِّ أنْ يفعلَ ما هو الأَصْلحُ لِمَن وُلِّيَ عليه، ولَا شَكَّ أن الأَصْلحَ هو اتِّبَاعُ السُّنَّةِ مثلما قُلْنَا فِي الأمورِ الَّتِي يُخَيَّرُ فِيهَا الْإِنْسَان، فالأمورُ الَّتِي يخيَّر فِيهَا الْإِنْسَان إن كانتْ مِنْ أجْلِ ما يَتَعَلَّق بنفسِهِ فالتخييرُ الَّذِي يَشتهي يَفْعَله، كالتخييرِ فِي خِصال الكفَّارة مثلًا إطعـام عَشَرة مساكين أو كِسْوَتهم أو تحرير رَقَبَة، وإذا كَانَ التخيـير فيما يتعلق بمصلحةِ الغيرِ فالتخييرُ تخييرُ مصلحةٍ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل عَلَى الإمامِ مسؤوليةٌ من جهةِ الذينَ لا يُصلُّون مع الجماعَةِ؟

الإمامُ لَيْسَ عليه مسؤولية فِي هَذَا إِلَّا مثل ما عَلَى غيرِه، كل إنْسَان رأى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ، ولا تزيد مسؤوليتُه أبدًا، فَهُوَ مثل غيره، لو كَانَ فِي المسجدِ إنْسَانٌ وَجِيهٌ كَلِمَته مسموعةٌ صارَ عليه من السلطةِ أكْثَر من الإمامِ، نحن نقول: هو مثل غيرِهِ بِحَسَبِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، رقم (٤٦٧).

الحالِ، فالْإِنْسَانُ الَّذِي يَقْدِر أَنْ يُغَيِّرَ بِيَدِهِ يُغَيِّر بيده، والَّذِي لا يَقْدِر يغيِّر بلسانِهِ، والَّذِي لا يقدِر يغيِّر بقلبِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هل واجبٌ عَلَى الإمامِ قِيَامه بالعددِ؟

قُلْنَا: لا يَجِب عليه العددُ أبدًا.

وَلَوْ قِيلَ: هَذَا من التعاونِ.

نقول: كل النَّاسِ يريدون أَنْ يَتَعَاوَنوا عَلَى هَذَا الأمرِ، حَتَّى لو فُرِضَ أن الرجلَ قَالَ: إن كنتُ إمامًا أَلْزَمْتُ نفسي بِهَذَا، فهل هَذَا من الخيرِ أو من الشرّ؟ الحمدُ لله إن كَانَ من الخيرِ فليكنْ مما يدعو إِلَى الإمامةِ ويُشَجِّع عَلَيْهَا، والحقيقة أن الله ﷺ جعلَ للأشياءِ شُرُوطا ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]، لا يُهدَى الْإِنْسَانُ سَبِيلَه إِلَّا بعدَ أَنْ يُجاهِدَ فِيهِ، لكِن لا يُمْكِن أَنْ تَصِلَ إِلَى شَيْءٍ بِهِ السرورُ والأُنْسُ والحُبُور عَلَى جَناحِ الرِّيح! فلا بد من شوكٍ ومن حَصًا ومن كلِّ شَيْء: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ»(١).

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الآن توجد للإمامةِ مُرتَّبات وعدم قيامه بالعدد، فقط يَرْكَع الركعاتِ صار كأنه من الجَماعَةِ، فما دام ما شعّ النُّور وصارَ المسجدُ مدرسةً، فما فائدةُ الإمامِ؟

لَيْسَ بلازمٍ، لَكِنْ لا يوجدُ شكٌّ أَنَّهُ مِنَ الكمالِ أَنْ يَكُونَ الإمامُ عالِمًا أو طالِبَ علمٍ يَستطيع أَنْ يَتكَلَّم، لَكِنْ إذا لم يكنْ.

أنا أقول: إِنَّهُ يَجِب أَنْ نَسُدَّ الفَراغَ عن غَيْرِنا؛ لأَنَّهُمْ إذا كَثُر الأجانبُ عِندَنا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم (٢٨٢٢).

وصارتْ مساجدُنا كلها أئِمَّة أجانبَ فالإمامُ يؤثِّر، ولولا أن النَّاسَ عِنْدَهم تمسُّك وعدم ثِقَة بالأجانبِ وعندهم ثقةٌ كبيرةٌ فِي المواطنينَ لكانَ كل الَّذِينَ يصلون وراء هَؤُلَاءِ الأجانبِ يَجْهَرُون بِالْبَسْمَلَةِ ويَقْنُتُونَ فِي الفجرِ، وهكذا، لكِن الحمد لله أَنَّهُمْ إِلَى الآنَ ما صارَ لهم قَبُول فِي البلدِ، وهَذِهِ من نعمةِ اللهِ، وإِلَّا كانوا يؤثِّرون تأثيرًا بالغًا، فالإمام لَا شَكَّ أَنَّهُ يؤثِّر في مَن خَلْفه، نحن نقولُ: يَجِب عَلَى المواطنينَ عِندنا أن يَسُدُّوا هَذَا الفراغَ لِئَلَّا يَشْغَلَه مَن لا يُوثَق بِهِ، وبعضهم يُدَخِّنُونَ، لكِن الدخان أهون من العَقِيدة؛ لأن المشكِلة فِي العقيدةِ، الآن المهمُّ هو العقيدةُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: الأوقافُ لها لوائحُ ويَجِب عَلَى الإمامِ كذا وكذا، فصارتِ الإمامةُ وظيفةً؟ هي وظيفةٌ، حَتَّى الفقهاء يُسَمُّونها وظائف، وإذا قُلْنَا: إِنَّهُ يَجِب عَلَى الإمامِ كذا بِمُقْتَضَى الإمامةِ، هل هَذَا يَمْنَع أَيْضًا لأنك أنتَ إذا ما قمتَ بِهَذَا قامَ بِهَا الأجنبيُّ.

لَوْ قِيلَ: الأَجْنَبِيُّ يُرْشِدُ النَّاسَ وسيقول كَلِمَةَ خَيْرٍ؟

قُلْنَا: ما الَّذِي يُدْرِيكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ كَلِمة خير.

لَوْ قِيلَ: هَذَا واضح.

نقول: قبل أن يتكلم وهو غير معروف لك ليس بواضح.

ثم أَيْضًا هَذَا الإمام نفسُه قد لا يَكُونُ عِنْدَهُ إدراكٌ، فهذا الَّذِي يقولُ كَلِمَةَ خيرٍ يمكن أنْ يأتِيَ بحديثٍ موضوعٍ؛ كقولِهِم: الَّذِي يَتْرُكُ الصلاةَ له خَمْسَةَ عَشْرَةَ خَصْلَةً[1]

---

(١) قال الحافظ في لسان الميزان (٧/ ٣٦٦) في ترجمة محمد بن علي بن العباس البغدادي العطار: «زعم المذكور -صاحب الترجمة- أن ابن زياد أخبره عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، عن سُمَيّ، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رفعه: من تهاون بصلاة عاقبه الله بخمس عشرة خصلة ... الحديث. وهو ظاهر البطلان من أحاديث الطرقية».

وهو حديث موضوعٌ، ما الَّذِي يُدْرِيكَ، واتقاءُ الشرِّ قبلَ الوُقُوعِ فِيهِ أحسنُ مِن علاجِه بعدَما يَقَع.

لَوْ قِيلَ: الأَصْلُ الإباحةُ، والرَّسول ﷺ لم يَمْنَعْ أحدًا؟

أولًا ما أظُنُّ أنَّ أحدًا يَتكلَّم والرَّسول ﷺ حاضرٌ، هَذِهِ وَاحِدةٌ، وكَذَلِك أَيْضًا ما عَهِدنا أنَّ أحدًا يتكلَّم معَ وجودِ الأئمَّة، والشَّيْء الثَّاني نحن لا نقول: إن الحقَّ يَجِب أنْ يمنع لكِن نقولُ: مَنْ يقولُ: إن هَؤُلَاءِ يريدون الحق؟ نجدُ كثيرًا يتكلمونَ وإذا انْتَهَوْا قالوا: أَعْطُونا. فهَؤُلَاءِ يَجِبُ أَنْ يُمْنَعُوا ويُضْرَبُوا أيضًا، فهم يَصطادون الدُّنْيا بالدِّين، فبعدما يُوَجِّه يقولُ: واللهِ أنا فِي الحقيقةِ مستحٍ منكم وخجلان، لكِن عليَّ كذا وكذا. أنت مستحٍ وخجلان فلماذا تَعِظُهم وتقول: أَعْطُوني قروشًا؟! وهَذِهِ حَصَلَتْ عندنا بالجامعِ، وتحصُل عند غيرِنا، ونَسْمَع عن هَذَا، وهذا الشخص لَيْسَ معروفًا، وإذا كَانَ معروفًا لا يُمْنَع، وأنا لم تَأْتِنِي تبليغاتٌ من هَذِهِ، لكِن أَجْزِم جَزْمًا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ الَّذِي لا تَعْرِفُونَه، فلا تَسْمَحُونَ لهم.

المهم أن هَذَا غير مانعٍ من تولِّي الإمامةِ، وأنت إذا كُنْتَ غيرَ إمامٍ وتَوَلَّى الإمامةَ غيرُك هل سَيَسْمَح للناس أن يَتكَلَّموا؟ أبدًا، أنا قَصْدي أن الإمامةَ فِيهَا مصالحُ كثيرةٌ بالنسبة للشخصِ نفسِه؛ لِأَنَّهُ يَقْدِر أنْ يَتكَلَّم بما يشاءُ ويوجِّه النَّاسَ، وعندما لا يَكُون إمامًا لو جاء يتكلم قَالَ له الإمام: لا تَتكَلَّم، لكِن لو صارَ هو الإمامَ هل أحدٌ يَمْنَعُه ويقول له لا تتكلم؟ إذَن يَنْفَع النَّاس بعِلْمِه، ثم هي أَيْضًا ممَّا يُعِين عَلَى الطاعةِ، فأنا أشعُر بِهَذَا عندَما كنتُ غيرَ إمامٍ، فيَفُوتني بعضَ الأحيانِ بعضُ الصلاةِ، وأتكاسَلُ، وأحيانًا أذهَبُ إِلَى هَذَا المسجدِ، وأحيانًا أذهب إِلَى هَذَا المسجدِ، لكِن لَمَّا صِرْتُ إمامًا لم تَفُتْنِي صلاةُ الجماعَةِ.

لَكِنْ لَوْ قِيلَ: الَّذِي جَعَلَهُ مُنْضَبِطًا الإمامةُ فهل يَنْقُصُ أَجْرُه؟

لا ينقص أبدًا؛ لأن كونَ الْإِنْسَانِ يَصيرُ له مُشَجِّعَاتٌ عَلَى الخيرِ لا يُبْطِل هَذَا أَجْرَه، ما جَعَلَ اللهُ المُرَغِّبات الَّتِي فِي الكِتَابِ والسنَّة عَلَى الخيرِ إِلَّا لأجلِ أنْ يُسْعَى له.

لَكِنْ لَوْ قِيلَ: بعض النَّاس يَأْتُون الصلاةَ مُبَكِّرين بدونِ إمامةٍ، لماذا لم تُبَكِّر إِلَّا لَمَّا صِرْتَ إمامًا؟

المسألةُ ليستْ مسألةَ التبكيرِ، المسألة أنها تُعِينني لَيْسَ عَلَى التبكيرِ فقطْ ولَكِن عَلَى إدراكِ الجَماعَةِ أَيْضًا إذا كنت لا أُبكِّر، فهذا ممَّا يُعِينُ، أليس الله جعلَ للناسِ من الغنيمةِ شيئًا، وأليس الأئمَّة والمؤذِّنون جعلَ لهم رصدًا من بيتِ المالِ، وأليس النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يُشَجِّع بإعطاءِ المؤلَّفة قلوبهم وغير ذلك؟

فكون الْإِنْسَان يَكُون له مُشَجِّعات عَلَى الخيرِ لا يُبْطِل أجرَه، فالأَصْل والكَلامُ عَلَى النِّيَّة، إذا كنتَ تَفْعَل هَذَا للدنيا فهَذَا صحيحٌ يؤثِّر فيك كثيرًا، أَمَّا إذا يَسَّرَ الله لكَ من أسبـاب الطاعة ما يُعِينُكَ عَلَيْهَا؛ فهذا طَيِّـبٌ، ولا يَنْقُـصُ الأجرُ، بل إن الرَّسول ﷺ يُشَجِّعُ عَلَى ما يُعِينُ: «تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»[1] وكان يَصُبُّ عَلَى رأسِه الماءَ وهو صائمٌ مِنَ الحَرِّ[2]، كل هَذَا يُعِينُه عَلَى الطاعةِ، فالمشَجِّعَاتُ عَلَى الخيرِ لا تَنْقُـصُ الخيرَ، الكَلام عَلَى النيَّـة فقطْ، إنْ فعلتَ هَذَا الشَّيْءَ للدنيا فيَكُون صحيحًا وحَبِطَ عَمَلُكَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، رقم (١٩٢٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه، واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر، رقم (١٠٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق، رقم (٢٣٦٥).

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما حُكْمُ مَن يُبَكِّر ويُسْرِع لإدراكِ الجَماعَةِ خَجَلًا مِنَ النَّاسِ؟

إذا كَانَ يُرائِي النَّاسَ فهَذَا شَيْءٌ ثانٍ، حَتَّى الَّذِي لَيْسَ بإمامٍ قد يَرَى أَنَّهُ يُفقد فِي الجَماعَةِ ويحب ألا يُفْقَدَ، ولو لم يكن إمامًا، فالكَلام عَلَى النيَّة، إذا كَانَ يَخْجَل من النَّاس فهذا لَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْقُص الأجرَ، لكِن إذا كَانَ يقولُ: أنا أُسْرِع لأقومَ بالواجبِ عليَّ ولا أُربك النَّاسَ، مرَّة أتقدَّم ومرة أتأخَّر، فهَذَا طيِّب، فهذا أسرع لإحسانِ عَمَلِه.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعـضُ الأئمَّة عوامٌّ، ولا يَستطيعونَ أنْ يَتكَلَّمُوا، مع أَنَّهُ يصلي خلفهم طلَّابُ عِلْمٍ، ولا يُمْكِن أنْ يتركوا الإمامةَ، فيوجد أربعة شباب من طلاب العلمِ يصلون خلفَ إمامٍ عاميٍّ؟

نقول: نحن نريد أن يأتوا هَؤُلَاءِ عندنا، وإنْ كَانَ تلاميذُنا هَذِهِ السنَةَ أَحْسَن ونَفَعَ بعضُهم فِي التراويحِ، وقاموا ببعضِ الواجبِ، لكِن نَحْتَاج المزيدَ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الأئمَّة مَنْ صَلَّى بهم إمام لا يُمْكِن أنْ نقولَ له: تَأَخَّر لأنَّ اختيارنا الأَوْلى عند ابتداءِ الإمامةِ، فإذا وُجد إمامٌ لا يمكن أنْ نَعْزِلَه إلَّا بسَبَبٍ شرعيٍّ، ولنْ يَرْضَى، ولو كَانَ مُتَطَوِّعًا، لكِن يجوز عَزْلُه إذا رَضِيَ، فليس هناك مانعٌ، لاسيما إذا كَانَ الَّذِي سَيَتَوَلَّى الإمامةَ خيرًا منه، فإذا كَانَ الَّذِي سَيَتَوَلَّى خيرًا منه فهذا طيِّبٌ، لكِن الإمام الأول هل يجوز أن يأخذَ المرتَّب؟ نعم؛ لأن هَذَا تنازَلَ له؛ لأن المرتبَ للثاني، والثَّاني تنازلَ عنه، وهَذِهِ وَقَعَتْ حسبَ ما سَمِعْتُ، مؤذِّن الجامع الكبيرِ فِي الرياضِ ابن ماجد كَانَ يؤذِّن فِي مسجدٍ فِي أحد الجِهات، ولَمَّا عُمِر هَذَا المسجد الجديد الكبير طَلَبُوا منه أن يَكُونَ هو المؤذِّنَ، لكِن إمامـه الأول لم يكن راضيًا بذلكَ، فجعـلوا له المرتَّب والوظائف الَّتِي للمسجدِ وهذا جعلوا له مُرَتَّبًا جديدًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعضُ الأئمَّةِ عنده ظُرُوف فِي البيتِ مثلًا، كأنْ يَكُونَ كبيرًا فِي السنِّ أو شيئًا من هَذَا القَبيل، يقول: أنا أريد أن أُصَلِّيَ أوقاتي الَّتِي أستطيعُ أن أَحْضُرَ فِيهَا إِلَى المسجدِ، ويجعل شخصًا آخرَ من أهلِ البلدِ يساعده، هل يجوز هذا؟

لا يوجد مانعٌ إذا قَالَ لشخصٍ: إذا تَخَلَّفْتُ فَصَلِّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: بعضُهم يقول: الإمامةُ ارتباطٌ ولا أستطيعُ السفرَ؟

هَذَا أَكْثَرُ ما يَعْتَذِرون بِهِ، يَقُولُونَ: واللهِ الإمامةُ تَربُط وتُشْغِل، وأنا أريدُ يومًا أتمشَّى هنا ويومًا أتمشى هنا؟ أنا أقولُ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٤]، كلُّ هَذِهِ عقَبات الأَصْلُ عَدَمُها، فأنتَ اجْزِمْ واحْتَسِبِ الأجرَ مِنَ اللهِ، وسَيُسَاعِدُكَ اللهُ ويُهَيِّئ اللهُ لكَ مِن أمرِكَ يُسْرًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: رَجَّحْتُمْ أنَّ الأذانَ أفضلُ منَ الإمامةِ؟

إِذَا قُلْنَا: إنَّ الأذانَ أفضلُ مِنَ الإمامةِ فلَيْسَ معنى ذلكَ أنَّ الإمامةَ لَيْسَ فِيهَا فضلٌ، ثم نقولُ: جزاك اللهُ خيرًا كنْ مؤذِّنًا وإمامًا، فإذا كنتَ حَرِيصًا عَلَى الخيرِ فكنْ مؤذِّنًا وكنْ إمامًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ما معنى حديث: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ»(١)؟

حديث: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ» الحديث فِيهِ مقال، لكِن إذا صحَّ فالمعنى أنَّ الإمامَ مسؤولٌ عمَّن وَرَاءَهُ، يَعْنِي ضامنًا لهم، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ فِي صلاتِه مثلَما قُلْنَا قبل قليلٍ: أن يأتي بِهَا عَلَى الوجهِ الأكملِ إذا صَلَّى بهم، أَمَّا ما وراء ذلك فليسَ عليه شَيْءٌ،

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، رقم (٥١٧)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، رقم (٢٠٧).

فلو صلَّى وَاحِدٌ مُحْدِثًا فالإمامُ لَيْسَ عليه شَيْءٌ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هلِ الأحسنُ أخذُ المُرَتَّب أم عدم أَخْذِه، خاصَّةً أنَّ الإمامَ غيرُ محتاجٍ، لكِن جَماعَة المَسْجِد قالوا: لا بدَّ أن تأخُذَه حَتَّى لا يَنْقَطِعَ عنِ المسجِدِ؟

نرى أنَّ الأحسنَ أن يأخذَ المرتَّب، وكذلك الوظائف الَّتِي عَلَى المسجِدِ، فَهُوَ عَلَى خيرٍ، يَأْخُذه ما دامتْ نِيَّته أصلًا أَنَّهُ ما جاءَ إِلَّا لله، أليسَ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابه يَأْخُذُون مِنَ الغنائمِ، وهل يوجدُ أحدٌ أخلَص منهم؟! لا، لم يَقُولوا: نحن لن نأخذَ من الغنائمِ، هَذَا شَيْءٌ جاءَ مِن بيتِ المالِ «إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ»[1].

وإذا شِئْتَ فَخُذْهُ واصْرِفْهُ فِي شَيْءٍ نافعٍ لَكَ، يَعْنِي حقيقة الأمر مثلما قالوا: إنَّك لو لم تَأْخُذْ أنتَ يَتَعَطَّل المَسْجِد، وإذا جاء إمامٌ جديدٌ بعدَكَ يَحتاج إِلَى معاملةٍ جديدةٍ، وكَذَلِك أَيْضًا الوظائف، بعضُ النَّاسِ يقولُ: والله أنا لن أُطَالِبَ النَّاسَ، أقول: أَعْطُوني حقِّي، مثل بَعْض الصُّبَرَ الَّتِي تكون للإمامِ أو المؤذِّن، نقول: هَذَا باختيارِكَ، يَعْنِي كونك تأخذ أو لا تأخذ هَذَا شَيْءٌ ثانٍ، لكِن نظرًا لأنك إذا تركتَه وتناساهُ هَؤُلَاءِ ذهب لَيْسَ عليك فقط؛ لأنك أنتَ تقول: لا أُريده، بل يذهب عَلَى غيرِك أَيْضًا؛ لأنَّ الإمامَ فِي الحقيقةِ وأيضًا المؤذن كلاهما لَيْسَ مُسْتقِلًّا بما يُعْطَى من كلِّ وجهٍ.

• • ❁ • •

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس، رقم (١٤٧٣)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، رقم (١٠٤٥).

الآية (٧٥)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٧٥].

• • • •

قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ جزاءُ عِباد الرَّحمنِ أَنَّهُمْ يُجْزون الغرفةَ بما صَبَرُوا. وأنواع الصبرِ: صَبْرٌ عَلَى أحكامِ اللهِ القَدَرِيَّة، وصبرٌ عَلَى أحكامِه الشرعيَّة، والصبرُ عَلَى الأحكامِ الشرعيَّة يَنْقَسِمُ إِلَى قسمينِ؛ صبر عَلَى ما حَرَّمَ اللهُ، وصبرٌ عَلَى ما أمرَ اللهُ به.

قوله: ﴿يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ (الباء) للسَبَبِيَّة، و(ما) مصدريَّة، أي بِصَبْرِهِم، إذا قُلْنَا: إن الباءَ للسَبَبِيَّة فكيف نَجْمَعُ بينَها وبينَ قولِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]؟

الجواب: هما مُتَّفِقانِ، فقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ مثلُ قولِهِ: ﴿يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ﴾، فلا تَعارُضَ بينَهما، فـ(الباء) للسَبَبِيَّة فِي هذا وهذا، لكِن نَحتاجُ إِلَى الجمعِ بينَهما وبينَ الحديثِ الصحيحِ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»[1]، نقول: إن (الباء) فِي قوله: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» لِلْعِوَض، فالمنفيُّ (باء)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم (٦٤٦٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم (٢٨١٦)، واللفظ لأحمد (٢/ ٢٥٦).

العِوَض، يَعْنِي لا يُمْكِن أنْ يَكُونَ العملُ عِوَضًا؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ عِوَضًا وأرادَ اللهُ أنْ يَقْتَصَّ مِنَ العاملِ لكانَ العملُ لا يكافِئ نِعْمَةً مِنَ النِّعَم، وَأَمَّا الآياتُ والأحاديثُ الَّتِي تُثْبِتُ أنَّ العملَ يَدْخُلُ الْإِنْسَانُ بِهِ الجنَّةَ وينجو بِهِ من النارِ، فهَذِهِ للسَبَبِيَّة، إذا قلت: بِعْتُ عليكَ ثَوْبًا بِدِرْهَم (الباء) هنا معلومٌ أنها لِلْعِوَضِ، لَيْسَ بسَبَبِ الدرهمِ، لو كَانَ الدرهمُ مَعَكَ ما أَعْطَيْتُكَ الثوبَ، لكِن إذا عَوَّضْتَنِي بِهِ أَعْطَيْتُكَ الثوبَ، فهذا هو الفرقُ.

قوله: ﴿تَحِيَّةً وَسَلَـٰمًا﴾ هل هما مترادفانِ أو مُتَغايِرانِ؟

التحيَّة أعمُّ، فكل سلامٍ تحيَّة، ثم أَيْضًا التحيَّة كما تكون بالقَوْلِ تكونُ بالفعلِ، ولهذا يقالُ: حيَّاه بالتُّحَفِ وبِطِيب المنزِل، وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ.

قوله: ﴿تَحِيَّةً وَسَلَـٰمًا﴾ يَعْنِي أَنَّهُمْ يُلَقَّوْنَ بالتحيةِ قَوْلًا، وبالسلامةِ بقاءً، يَعْنِي يَبْقُونَ سالِمِينَ، وهَذِهِ المعاني ثابتةٌ بالنسبةِ لأهلِ الجنَّةِ؛ فإنهم يُحَيَّوْنَ بأنواعِ التحيَّاتِ المرضيَّة المُفْرِحَة المُسِرَّة، وكَذَلِك أَيْضًا يُسَلَّمُونَ من كلِّ الآفاتِ، وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿تَحِيَّةً وَسَلَـٰمًا﴾ مِنَ الملائكةِ]، هَذَا فِيهِ نقصٌ؛ فَإِنَّهُ يُحَيِّي بعضُهم بعضًا، وَيُحَيِّيهِمُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكَذَلِك الملائكةُ، لكِن كأنَّ المُفَسِّر خَصَّصَها بقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد:٢٣-٢٤]، لكِن هَذَا ما يُعْطِي التخصيصَ.

• • ۞ • •

الآية (٧٦)

• • ﴿ • •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان:٧٦].

• • ﴿ • •

قوله: ﴿خَـٰلِدِينَ﴾ أي ماكِثِينَ، وهنا أطلقَ الخلودَ وقيَّده بالأَبَدِيَّة فِي مواضعَ مُتَعَدِّدَةٍ بالنسبةِ لأهلِ الجنَّةِ، وكَذَلِك بالنسبةِ للنارِ ذكر الله تَعَالَى فِيهَا الخلودَ مُطْلَقًا ومُقَيَّدًا بالأبديَّة.

قوله: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ أي فِي هَـذِهِ الغُرْفَة، أي ماكِثِينَ أبدًا، ثم أَثْنَى اللهُ عَلَى هَذِهِ الغُـرفةِ بقولِهِ: ﴿حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾، قَالَ المُفَـسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مَوْضِع إِقَامَة لَهُم]، فهم ضِدُّ أهلِ النارِ الَّذِينَ قَالُوا فيها: ﴿إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان:٦٦]، لكِن فِي هَذِهِ الآيةِ: ﴿حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مَوْضِع إقامةٍ]، وَفِي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَآءَتۡ مُسۡتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيْ مَوْضِع استقرارٍ وإقامةٍ]، وهَذِهِ الآيةُ يَنْبَغِي أنْ تكونَ مِثْلَها، لكِن هل بينَهما فرقٌ، أي بَيْنَ المُسْتَقَرّ والمُقام؟ المُسْتَقَرُّ الشَّيْء الثابت، والمُقَام الَّذِي يُقِيم فِيهِ الإِنْسَانُ، سواء استقرَّ أَمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ. فإنْ قيلَ: لا حاجةَ إِلَى قولِهِ: (وَمُقَامًا)؛ لأن الجنَّة أو النارَ مُسْتَقَرٌّ دائمٌ ﴿وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر:٣٩]؟ نقول: المُسْتَقَرُّ باعتبارِ المكانِ، والمُقَام باعتبارِ ما يَحْصُل لهم من النَّعِيم والسُّرور والتحيَّة، وغير ذلك، تقول: مُقامي فيكم سُرُور، أو مقامي فِي هَذَا المكانِ حُزْنٌ، أو ما أشبهَ ذلكَ، ويمكن أَيْضًا أن يقال:

الْمُقام بالنسبةِ للزمنِ، يَعْنِي أنَّ اللهَ أَثْنى عَلَيْهَا مكانًا وزمنًا، وكوننا نُحاوِل أنْ يَكُونَ بَيْنَ اللفظينِ تغايُر أَوْلى من الترادُف؛ لأننا إذا قُلْنَا بالترادُفِ فِي هَذَا وغيرِه صارَ فِي المسألةِ تكرارٌ، والأَصْلُ عَدَمُ التكرارِ، فحاوِلْ ما استطعتَ أنْ تَجْعَلَ اللفظينِ متغايريْنِ إذا أمكنَ فِي كلِّ آية، فِي آياتِ القُرْآنِ وغيرِ القُرْآنِ، فحاوِلْ فِي كلِّ كَلامٍ فصيحٍ أنْ تكونَ الألفاظُ مُتَمَيِّزًا بعضُها عن بعضٍ فِي المعنى؛ لأن الترادفَ لا يُصارُ إليه إِلَّا عندَ الضرورةِ؛ لِأَنَّهُ مجرَّد تكرارٍ.

قوله: ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [وأُولَئِكَ وما بعدَه خبرُ عِبَادِ الرَّحمنِ الْمُبْتَدَأ]، وعِبَاد الرَّحمنِ أولئك يُجْزَوْنَ الغرفةَ هَذَا بعيدٌ جِدًّا أَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَذْكُرُهم لِيُبَيِّنَ جَزَاءَهم، وإنما يَذْكُرُهم لِيُبَيِّنَ صِفَاتِهم أولًا، ثم يأتي بالجزاءِ كالخاتمةِ، فالصوابُ، بل المتعيّن، أن تكونَ ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ وما عُطِفَ عليه، وتكون جملة: ﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾ استئنافيةً لِبَيَانِ جزائهم عَلَى هَذِهِ الأعمالِ.

بعدَ أنِ انتهتْ هَذِهِ الصِّفاتُ الجليلةُ لم نَأْخُذْ فوائدَها، وعَمْدًا فَعَلْنَا ذلكَ؛ لأجلِ أنْ نَسْتَنْبِطَ الفوائدَ بعدَ استكمالِ الصِّفاتِ؛ لأنَّ الكَلامَ مُتَّصِلٌ بعضُه ببعضٍ، ولَكِن إذا رأَى الطالبُ أنْ يَمْتَحِنَ عَضَلاتِه العقليَّة والفكريَّة بأنْ يَسْتَنْبِطَ ما يُستفادُ مِنَ الآياتِ، ومِنَ الأحكامِ العمليَّة والعِلمية والسلوكيَّة، وصفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وغير ذلك، ويُعِدّ الطالب عِدَّة ورقاتٍ: ورقة لِمَا فِي الآياتِ من صفاتِ اللهِ مثلًا، وورقة لِمَا فِيهَا مِنَ الأخلاقِ، ووَرَقَة لِمَا فِيهَا مِنَ العملِ؛ لأن الآياتِ فِيهَا عمل وفيها أخلاق، وإذا شاء أنْ يسيرَ عَلَى ترتيبِ الآياتِ فلا بأسَ، لكِن ربما تَخْتَلِفُ أفهامُ النَّاسِ فيَظُنّ هَذَا من بابِ السلوكِ، وذاك يقولُ: من باب العملياتِ، إذَن نسير

عَلَى ترتيبِ الآياتِ، فَهُوَ أسهلُ بِلَا شَكٍّ وأضمنُ، ويمكن أنْ يَستعينَ الطالبُ ببعضِ الكتبِ، لكِن لا ينقُل نقلًا، وموضع البحث كما تقدَّمَ من قولِهِ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ إِلَى قولِهِ: ﴿حَسُنَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا﴾.

• ● ۞ ● •

الآيــة (٧٧)

• ● ⁂ ● •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا﴾ [الفرقان:٧٧].

• ● ⁂ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُلْ﴾ يا مُحَمَّدُ لأهلِ مكَّةَ، ﴿مَا﴾ نافِيةٌ ﴿يَعْبَؤُا۟﴾ يكْتَرِث ﴿بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ إيَّاه فِي الشدائدِ فيَكْشِفها، ﴿فَقَدْ﴾ أي فكيف يَعْبَأ بكم وقد ﴿كَذَّبْتُمْ﴾ الرَّسولَ والقُرْآنَ ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا﴾].

قوله: ﴿قُلْ﴾ يا مُحَمَّدُ ﴿مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ يَعْنِي ما يَكْتَرِث بكم، أي بإهلاكِكُم والقضاءِ عليكم، لَيسَ ذلك مِمَّا يَثْقُل عليه، ولا مما يَعْجِز عنه، بل هو قادرٌ عليه، ولَكِن الَّذِي يَمْنَعُ هو الدعاءُ ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ يَعْنِي ودعاؤكم هَذَا يَمْنَع من أَخْذِكُم، ولَكِنَّه إِلَى أجلٍ، ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ وحينئذٍ يَحُلُّ بكم العقابُ، فقد كذَّبتم النَّبي ﷺ وما جاء بِهِ، وهذا التكذيبُ موجِبٌ للعقابِ، ولهذا قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَسَوْفَ يَكُونُ﴾ العِقَاب لكم ﴿لِزَامًۢا﴾ مُلازِمًا لكمْ فِي الآخرةِ بعدَما يحل بكم فِي الدُّنْيا]، معنى الآية الكريمة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لو شاءَ لأَهْلَكَكُمْ، ولم يَعْبأْ بكم؛ لأنكم لا تُعجِزُونَ اللهَ، ولَكِن المانع دعاؤكم فِي الشدائدِ؛ لأَنَّهُمْ إذا أُصِيبُوا بشِدَّة دَعَوُا اللهَ عَزَّوَجَلَّ أنْ يَكْشِفَها عنهم ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت:٦٥]، هَذَا الدعاءُ مانع معَ كُفْرِهِم، فعلى هَذَا يَكُونُ الخِطاب للكفارِ،

والمعنى كما تَقَدَّمَ: لولا دعاؤهم الله لَعَاجَلَهُمْ بالعذابِ، ويَكُون هَذَا الدعاء إذا نزلَ بهم العذابُ، هَذَا هو ظاهرُ الآيةِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾.

وقيل: إنَّ الخطابَ للمؤمنينَ، وإن المرادَ بالدعاءِ العِبَادَةُ، يَعْنِي ما يَصنَع اللهُ بكم لولا عِبَادتكم، ويَكُون قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ انتقال إِلَى خطابِ آخرينَ، لكِن فِي هَذَا تشتيتُ الضمائرِ فِي الواقعِ، واختلاف السياقِ بعضه مع بعضٍ، وما دام المعنى صحيحًا مع وجودِ التناسُقِ بَيْنَ الكَلامينِ فَهُوَ أَولَى.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الدعاءُ لَيْسَ دليلًا عَلَى محَبَّتِهِمْ لله، بل لِحَاجَتِهِم؟

لكِن فِي هَذِهِ الحالِ دعاء مُضْطَرّ، والله سبحانه يقول: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٢]، وهذا عامٌّ، فدعاء المضطرّ ودعاء المظلومِ يُجاب؛ لأن المضطرَّ فِي تلك الحالِ يعلم أَنَّهُ مضطرّ إِلَى اللهِ، ويسأله سؤالَ افتقارٍ، وسؤالَ حاجةٍ، والله عَزَّوَجَلَّ أكرمُ الأكرمينَ، ما أحد يَحتاج إليه ويدعوه، ولو كَانَ كافرا؛ إِلَّا أجابَه، فالكافرُ لو دعا عَلَى ظالمٍ يُستجاب، ولو كَانَ كافِرًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُشْكِل عَلَى هَذَا قولُه تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧]؟

هَذَا تَقَبُّل العملِ؛ لِأَنَّهَا فِي سياق عَمَلٍ، قَرَّب أحدُهما قُربانًا فتُقُبِّلَ منه، والثَّاني لم يُتَقَبَّل، فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

لَوْ قِيلَ: والدعاء أَيْضًا عملٌ، لكِن الدعاء سؤالٌ وإلحاحٌ، يَعْنِي أَنَّ وَاحِدًا محتاجًا يَسْأَلُكَ، والكريم إذا سأله السائلُ، ولو كَانَ أعدَى عدوٍّ له، فَهُوَ يعطيه؛ لِكَرَمِهِ، لَيْسَ لذاتِ الشخصِ السائلِ، كما أَنَّ المظلومَ يُجاب ولو كَانَ كافرًا، لَيْسَ لِشَخْصِهِ،

ولَكِن إقامةً للعدلِ، ولهذا يقبل الدعاء حَتَّى من غيرِ المتَّقي مثلما ذَكَرْنَا، ثم إن اللهَ تَمَدَّحَ فقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، ثم الله بَيَّن ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥].

ثم تَهَدَّدَهُمُ اللهُ تَعَالَى بقولِهِ: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ يَعْنِي فالآنَ لا يَنْفَعُكم الدعاءُ بعد أنْ كَذَّبْتُمْ، بل يَحُلّ بكم العقابُ الملازِمُ لكم فِي الآخِرَةِ. يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بعدَما يَحُلُّ بكم فِي الدُّنيا]، وعلى هَذَا التفسيرِ يَكُون فِي الآيةِ دليلٌ عَلَى عذابِ القبرِ؛ لأَنَّهُمْ إذا لَازَمَهُمُ العذابُ مِن حينِ يَحُلُّ بهم إِلَى الأبدِ كَانَ ذلك دليلًا عَلَى عذابِ القبرِ، والأدلَّةُ عَلَى عذابِ القبرِ كثيرةٌ وأصرحُ من هَذَا وأبينُ.

قول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فقُتل منهم يومَ بدرٍ سبعونَ]، الَّذِي قُتِلَ من أهل مكَّة يوم بدر سبعونَ كما قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأُسِرَ سبعونَ. وجواب (لولا) فِي قوله: ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ دلَّ عليه ما قبلَه، فهَذِهِ شرطيَّة، وجوابها ما سبقَ، المعنى: لولا دعاؤكم ما عبأ الله بكم، ولَكِن الدعاء يَمْنَعُ، واللهُ أَعْلَمُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: كمالُ قُدْرَةِ الله عَزَّوَجَلَّ وأنه لا يَعْبَأُ بأحدٍ مِن خَلْقِه مهما كَثُروا عددًا وعُدَّةً؛ لقولِه: ﴿مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى﴾.

الْفَائِدَة الثَّانية: أن الدعاءَ مانعٌ من العقوبةِ، كما أن فِي الدعاءِ أَيْضًا جالبًا للمصالحِ «وَإِنَّ الدُّعَاءَ وَالْبَلَاءَ لَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(١) فيَمْنَع أحدُهما الآخرَ.

(١) أخرجه الطبراني في الدعاء (١/ ٣١، رقم ٣٣).

فالحاصلُ: أن الدعاء مانعٌ مِنَ العذابِ وجالِبٌ للرحمةِ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: ورد فِي الحديث: «**وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ**»[١] كيف يُوَفَّق بَيْنَه وبين ما وَرَدَ، سواء فِي الكِتَابِ أو فِي السنَّة أنَّ القَضَاء لا يَرُدُّه شَيْءٌ؟

فيَجِبُ أنْ تعرفَ أنَّ القضاءَ هو وُقُوعُ الشَّيْءِ عَلَى ما كَانَ، فالدعاء إذا وقعَ فهناك قضاءٌ كَانَ يقع لولا الدعاءُ، فإذا وقعَ الدعاءُ كَانَ مِنَ القضاءِ، فيَكُون إخبار النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا هو حثّ النَّاس عَلَى الدعاءِ، مثلَما ذكر «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»[٢].

فَهُنَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أليسَ الأَجَلُ مُقَدَّرًا، والرزق مقدَّرًا؟

قُلْنَا: بلَى، هو مُقَدَّر ولا يَتَغَيَّر، فيَكُون المقصود من الحديثِ حَثّ النَّاسِ عَلَى البِرِّ والصلةِ، ولا بدَّ أنْ يَقَعَ ما أرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِن بِرِّك وصِلَتِك، وتكون النتيجةُ أنْ يَكُونَ عُمُرك ممدودًا بسَبَبٍ، كما لو وَقَعَ الْإِنْسَانُ فِي هَلَكَةٍ وجاء إنْسَانٌ وأنقذَهُ، هَذَا الإنقاذُ صارَ سَبَبًا لحياتِهِ وطُول عُمُره، لكِن معَ ذلك هو مقدَّر، لا بدَّ أنْ يَقَعَ، فيَكُون معنى «**لَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ**» أن الدعاءَ من الأَسْبابِ الَّتِي تَمْنَعُ القضاءَ الَّذِي يَكُون لولا هَذَا الدعاء، ولَكِن لن يَكُونَ هَذَا القضاء لِأَنَّهُ سَيَسْبِقُه دعاءٌ مُقَدَّر مِن قبلُ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُه ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**» أَلَا يَكُون تفسير الحديثِ معنويًّا بأنْ يُبَارِكَ له فِي عُمُرِهِ، وطِيب العُمُر،

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفتن، باب العقوبات، رقم (٤٠٢٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ؟

فالجواب: لِنَقُلْ ذلك. والمباركَة فِي العُمُر وعَدَم المباركةِ مكتوبةٌ.

إذَن ما الفرقُ، ولماذا نُحَرِّف الحديثَ؛ لأنَّ يَنْسَأ بمعنى يُؤَخِّر معروف، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:٣٧]، لماذا نحرِّف الحديثَ ونجعل (ينسأ) كنايةً عن بركةِ العُمُر فِرارًا من امتدادِ الأجلِ، معَ أنَّ البَرَكَةَ فِي العُمُر ونَزْع البركة من العُمُر كِلاهما مكتوبٌ؟ إذَن لا فرقَ.

وَكَمَا قُلْنَا: إِنَّهُ أَجَلٌ مُقَدَّر لا يَتَغَيَّر؛ لأن هَذَا الرجلَ الَّذِي صار عُمُره خمسينَ سنةً كُتِبَ عُمُره خمسين سنةً لِأَنَّهُ بَرٌّ بوالديْهِ، وكُتب بِرُّه أَيْضًا، لكِن أنا غيرُ معلومٍ عندي أني بارٌّ، ولا أنَّ عُمُري خمسونَ مثلًا، فيَكُون المقصود من هَذَا الحديثِ هو حثّ النَّاس عَلَى البرِّ، وإلَّا فكلُّ شَيْءٍ مكتوبٌ، فالَّذِينَ فَرُّوا من ذلك يقال أَيْضًا لهم: هذا كما فِي الحديثِ أنَّ الجَنِينَ فِي الرَّحِمِ يَكْتُبُ المَلَكُ رِزْقَه[1]، والبركة فِي الرِّزْقِ أَيْضًا مكتوبةٌ من قبلُ، مع أنَّ الرَّسولَ يقولُ: «يُبْسَط لَهُ فِي رِزْقِهِ» يَعْنِي يُوَسَّع، فلا حاجةَ إِلَى هَذَا التحريفِ.

لَكِنْ لَوْ قِيلَ: أَلَا يُمْكِن أن يَكُونَ هَذَا القدرُ الَّذِي كَانَ سَيَحْدُث مكتوبًا وغُيِّر؟

لا، هو بِصَدَدِ أَنْ يقعَ، لكِن ما كُتِبَ أن يقعَ، هو بصددِ أن يقعَ لكِن وُجِدَ مانعٌ مقدَّر أَيْضًا، ومثلما قلتُ لكَ: إذا قَالَ قائل: ما الْفَائِدَة إِذَن؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، رقم (٧٤٥٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٣).

نقول: الْفَائِدَةُ هي حَثُّ النَّاس عَلَى الدعاءِ، وأن يَحْرِصَ الْإِنْسَان عَلَى الدعاءِ؛ لأجلِ أن يَمْتَنِعَ بِهَذَا الدعاءِ ما كَانَ موجودًا أسبابُه من القضاءِ.

لَكِنْ لَوْ قِيلَ: هَذَا يخالِفُ الظاهرَ، ولو قُلْنَا بظاهِرِهِ لَخَالَفْنَا أَيْضًا القدرَ؛ لأن الدعاء مقدَّر، وعدم الدعاء مقدَّر، حَتَّى دعاؤك أنت مقدَّر، بل كل شَيْءٍ مقدَّر، فمعناه: لا بد أَنْ تَدْعُوَ فيرد القضاء الَّذِي انعقدتْ أسباب وجوده، فالدعاء مانعٌ، وأسبابُ وجودِ القضاءِ الَّذِي كَانَ سَيَقَع لولا هَذَا المانع موجودةٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الإِشْكالُ إذا قَالَ قائل: إذا كَانَ الدعاء مقدَّرًا فمعناه أن هَذَا الَّذِي قُدِّر لن يقعَ؟

فيقال: إن أسبابَ هَذَا الَّذِي قُدِّر موجودةٌ، والدعاء مانعٌ، فيَكُون عندنا أسبابٌ انعقدتْ لِحُصُولِ هَذَا الواقعِ الَّذِي مَنَعَهُ الدعاءُ، وكلٌّ منها مقدَّر.

الْفَائِدَة الثالثة والرابعة: إثباتُ الأَسْبابِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾، وإثبات الموانعِ أَيْضًا؛ لقولِهِ: ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾، ففيها إثباتُ الموانعِ لِمَا انعقدَ سَبَبُه، وإثباتُ الأَسْبابِ لِمَا لم يوجدْ حَتَّى يَكُون، وإثبات الموانع أَيْضًا موجود بكثرةٍ، الرَّسول ﷺ أمرَ عندَ الكسوفِ بالصلاةِ والدعاءِ والاستغفارِ[1]، وهذا مانعٌ للعذابِ الَّذِي انعقدَ سَبَبُه ووُجِدَ الإنذارُ بِهِ، فيمنع هَذَا العذابَ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قد تكونُ المصيبةُ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَلَا للعبدِ ابتلاءً لِرَفْعِهِ دَرَجَته، كما حصل عَلَى الأنبياءِ؛ كنُوح ولُوط، حيث ابتلاهما اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِزَوْجَتَيْهِمَا، وهما مِنَ الأنبياءِ، وكما حصل للرسولِ ﷺ من عُمُومتِه؟

---

(١) أخرجه البخاري: أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، رقم (١٠٤٠).

قُلْنَا: هَذَا صحيحٌ، لكِن قد لا يَكُون الكَسْب هَذَا من يدِ الْإِنْسَانِ نفسِه؛ لأن البلاءَ إذا نَزَلَ يَعُمُّ، فقد يَكُونُ ما أُصيبَ بِهِ الْإِنْسَانُ من ذنوبِ غيرِه؛ ليَكُونَ موعظةً له، فيُبتلَى بِهَذَا وهذا؛ بالحُكم الشرعيِّ والقَدَريِّ، وربما يَكُون هناك ذنوب خَفِيَّة ليست بيِّنة، فيُبتلَى بِهَا، والذنوب لَيْسَ معناها فِعل المعاصي لُزُومًا، قد يَكُون الذنب تقصيرًا فِي واجبٍ، لكِن الآية عامَّة: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى:٣٠]، ولْيُعْلَمْ أنَّ البلاءَ مِنَ المصائبِ، والمصائبُ من الذنوبِ، قَالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾، هَذِهِ الذنوبُ لِآثَارِها موانعُ، وهي الاستغفارُ والتوبةُ والرجوعُ إِلَى اللهِ.

الْفَائِدَة الخامسة: إثبـاتُ عذابِ القبرِ، كما أشار إليه المُفَسِّر أَنَّهُ سَيُـلازِمُهُمُ العذابُ بعدَما يَحُلُّ بهم فِي الدُّنْيا، فيَكُون فِي هَذَا إثبات لعذاب القبرِ، وقد دلَّتْ عليه السنَّة الصريحةُ، وظاهرُ القُرْآنِ، كما مرَّ.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ﴾ [الأحقاف:١٥]، بعض العوامّ يقول: الْإِنْسَان لا يَكُونُ صالحًا إِلَّا إذا بلغَ أربعينَ سنةً، وهَذَا ليس صحيحًا أبدًا، لكِن المعنى أن الْإِنْسَان لا يَرجِع فِي الغالبِ ويَتبيَّن ويَتَفَطَّن الأمر إِلَّا إذا بلغَ أربعينَ سنةً، فكل إنْسَان مكلَّف يعقل، وكَوْنه لم يبلُغِ الأربعينَ لَيْسَ بعُذْرٍ، لكِن يقال: إنك لا تعقِل الأمورَ، فأنتَ الآنَ فِي الحقيقةِ فِي حالةِ سَفَهٍ، وكما يَقُولُونَ: الشباب جنونٌ، لا تعقِل هَذَا الأمرَ إِلَّا إذا بلغتَ أَشُدَّكَ وعرَفْتَ ما يَحْصُل من أولادِك. ولهذا قال: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ [الأحقاف:١٥]، فهنا يَتبيَّن مدى عُقُوقِ الوالدينِ، إذا كبِر الْإِنْسَان وجاءه أولادٌ ورأى مَنْزِلَةَ البرِّ بالوالدينِ من أولادِهِ، فأنتَ لا تشعُر فِي الحقيقة بمودَّة الوالدينِ لكَ،

وبِمَنْزِلَتِكَ عندهم حَتَّى يَكُونَ لكَ أولادٌ، ولا تَشْعُر بقيمة البِرّ حَتَّى يَكُون لكَ أولاد يَعُقُّونَك، حينَئذٍ تَشْعُر.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قوله تَعَالَى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ هل معنى ذلك أَنَّهُ الآنَ بدأ يشكُر؟

لا، لَيْسَ معناه الآن بدأ يَشكُرُ، معناه الآنَ بدأ يَصْحُو.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الآيةُ قِيلَ: إنها نزلتْ فِي أبي بكرٍ؟

قُلْنَا: لا، والعِبرة بعُمُومِ اللفظِ، لا بِخُصُوصِ السَبَبِ، حَتَّى لو نزلتْ فِي أيِّ إنْسَانٍ؛ لأن صحوةَ الْإِنْسَانِ حقيقةً بعدَما يَكْبَر ويُولَد له أولادٌ، فيعرف قَدْر الوالدينِ، وإلا قبلُ فَهُوَ طائشٌ، ويؤاخَذ عَلَى ذلكَ؛ لأن التكليفَ فِي سنِّ خَمْسَةَ عَشَرَ عامًا.

لَوْ قَالَ قَائِلٌ: قولُ ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّ العقلَ يَكْمُلُ عندَ خمسٍ وعشرينَ وسبعٍ وعشرينَ، أَلَا يَتَعَارَضُ معَ الآيةِ؟

الجواب: لا أعرِفُ عنِ ابنِ عبَّاس هَذَا القَوْل، إنَّمَا الآياتُ تَدُلُّ عَلَى أنَّ الكمالَ بالأربعينَ، ويدلُّ عَلَى هَذَا أنَّ اللهَ ما بَعَثَ نبيًّا إِلَّا بعدَ سِنِّ الأربعينَ، فالرَّسول ﷺ لـمَّا تمَّ له أربعونَ بُعث، وَهِيَ فِي الحقيقةِ استكمال العقل والقوى، فبعد الأربعينَ بعشر سنوات وَمَا أَشْبَهَ ذلك يَضْعُفُ.

• • ❁ • •

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الفوائد

• • ۞ • •

فهرس آيات السورة

الآية	الصفحة